# **جامعة النهرين**

**كلية العلوم السياسية**

مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العربية والدولية

**رئيس التحرير**

**أ.م.د. وصال نجيب العزاوي**

**نائب رئيس لتحرير**

**أ.د.لبنان هاتف الشامي**

### هيئة التحرير

**أ.م.د. نادية المختار**

**أ.م.د. سرمد زكي الجادر**

**أ.م.د. هجير عدنان**

**أ.م.د. مها الحديثي**

**أ.م.د. منعم صاحي العمار**

**م.د. هشام حكمت**

**مدير التحرير**

**أ.م. د. صالح عباس الطائي**

###### تنضيد وطباعة

**السيدة شيماء تركان صالح**

### الهيئة الاستشارية

**أ.د. رياض عزيز هادي/ مساعد رئيس جامعة بغداد للشؤون**

**العلمية**

**أ.د. سعد ناجي جواد/ الجمعية العربية للعلوم السياسية**

**أ.د. وميض جمال عمر نظمي أستاذ العلوم السياسية- جامعة**

**بغداد**

**أ.د. فكرت نامق العاني/ رئيس قسم السياسة الدولية/جامعة**

**النهرين**

**أ.د. عبد علي كاظم المعموري/ رئيس تحرير مجلة أبحاث عراقية**

**أ.د. سعد حمود العنزي/ رئيس تحرير مجلة العلوم الاقتصادية**

**والإدارية**

**أ.م.د. عامر حسن فياض/ عميد كلية العلوم السياسية / جامعة**

**بغداد**

**أ.م.د. نبيل محمد سليم/ مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد**

**توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير**

**على العنوان الآتي**

**مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين**

**بغداد – الجادرية ، هـ: (7763218)**

## **E.mail: nahrainpol@yahoo.com**

**قواعد النشر**

* لغة المجلة هي اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
* ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا الوطن العربي والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، إضافة إلى تلك التي لها علاقة بإهتمامات علم السياسة، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بنسختين مرفقة مع قرص مرن (دسك).
2. أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكاتب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات، أما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.
3. أن تتصف الأبحاث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
4. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية.

* تقوم المجلة بإخطار المؤلفين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
* يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
* لا تلتزم المجلة بإعداد الأبحاث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.
* ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

**محتويات العدد**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **الموضوع** | رقم الصفحة |
|  | **كلمة العدد**  **المواطنة بين الثوابت والمتغيرات**  **رئيس التحرير** |  |
|  | **المصالحة الوطنية**  **د. منعم صاحي العمار** | **1-13** |
|  | **الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق** **د. عامر حسن فياض** | **14-24** |
|  | **نحو مشروع إصلاحي تنموي ديمقراطي عربي** **د. لبنان هاتف الشامي** | **25-43** |
|  | **تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة العسكرية الأمريكية** **د. صادق جابر علي** | **44-76** |
|  | **الجمود المؤسسي كمؤشر على انهيار التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث** **د. رعد عبد الجليل** | **77-104** |
|  | **الهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوربي** **د. حميد حمد السعدون** | **105-126** |
|  | **النزاع لحدودي ين نايجيريا والكامرون في ضوء التدخل الدولي** **الباحثة خلود محمد خميس** | **127-146** |
|  | **تناقضات الفكر الرأسمالي من الحداثة إلى العولمة** **د. عبد علي المعموري** | **147-164** |
|  | **أثر نوعية الحكم في التنمية : بحث في السياق المؤسسي والسياسي للأداء التنموي**  **د. طالب عبد صالح** | **165-203** |
|  | **حاجة الاقتصادات الرأسمالية للحروب في معالجة الأزمات** **د. جواد كاظم البكري** | **204-239** |
|  | **عرض رسالة: التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان** **الباحث أكرم جميل الدليمي** | **240-247** |
|  | **مقالة مترجمة: بعنوان دور الإعلام في حوار الحضارات** **د. صالح عباس الطائي**  **د. إيضاح نعمان خزعل** | **248-251** |

**تنويه: ورد عنوان بحث الدكتورة أزهار عبد الباقي في العدد الحادي عشر/ خريف 2006 خطأ على إنه الاستثمار الأجنبي الاقتصادي في العلاقات العراقية الأمريكية، إلا عن العنوان الصحيح هو: الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية – الواقع والآفاق المستقبلية، لذا اقتضى التنويه.**

**كلمة العدد**

**" المواطنة بين الثوابت والمتغيرات "**

**د. وصال نجيب العزاوي([[1]](#footnote-2))**

مما لا شك فيه إن مفهوم ومبدأ المواطنة من نتاج التحولات المجتمعية السياسية المقترنة بولادة الدولة الحديثة ، وهو وإن كان قديماً ومعهوداً لدى العديد من الحضارات الإنسانية كما عند اليونان والرومان ، إلاّ إن صيغته المعاصرة قد خرجت عن نطاقها التقليدي الى حق ثابت في الحياة السياسية والاجتماعية بين الدولة ورعاياها ، وبذلك يكون مفهومه وفروضه على النقيض حتى من الدولة الملكية والارستقراطية ، فالمواطنة حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات.

لقد تعرض مفهوم المواطنة في العراق لغموض كبير وتشويه وتحريف عن معانيه ومدلولاته التي تترتب عليها واجبات عديدة وحقوق مختلفة وكانت الممارسات السياسية للحكومات التي حكمت العراق وراء هذا الانحراف والتحريف في مفهوم المواطنة والمواطن في العراق المعاصر وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/2003 وما نجم عن هذا الاحتلال من تدمير للبنية التحتية للدولة العراقية وتقويض لمؤسساتها تأثر مفهوم المواطنة بما تمخضت عنه السياسات التي انتهجتها إدارة الاحتلال في العراق لاسيما بتعميق شقت الخلافات بين أبناء الشعب العراقي نتيجة فرضها ما سمي بسياسة المحاصة الطائفية وهو ما أدى لاحقاً الى تمزق النسيج الاجتماعي العراقي لينعكس ذلك سلباً على شعور العراقيين عامةً بالموطنة نتيجة أسباب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية .

إن المواطنة بشكل بسيط وبدون تعقيد هي انتماء الإنسان الى بقعة أرض أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم باداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها عن المواطنة بتعبير آخر هي قدرة الغير على العيش مع الآخر تحت مساواة القانون وضمن إنتماء معين وفي مناخ ديمقراطي وتعتبر المواطنة من دعائم الديمقراطية فلا ديمقراطية بدون مواطنة صادقة ولا مواطنة صادقة بدون مناخ ديمقراطي وتعتمد المواطنة على ثلاث ركائز أساسية وهي : المساواة، الحرية ، العدالة وهي ذاتها مقومات البناء العضوي للدولة الناجحة المستندة الى الشرعية الحقيقية ولعل كافة ركائز المواطنة تستند في عمقها الى منظومة (الحقوق والواجبات ) كأساس تنبثق عنه قيم المساواة ومنح الحريات وتطبيق العدالة ومنظومة الحقوق والواجبات وإن كانت أساساً جوهرياً في التشكيل الحديث للدولة إلاّ إنها منظومة قيمية إنسانية في حقيقتها قبل أي شيء آخر وما الدولة سوى ظاهرة إنسانية تستند الى القواعد القيمية لكسب مشروعيتها وسلطتها الواقعية .

إن تحديد مفهوم المواطن تعبّر عنه الممارسات السياسية للدولة وكيفية نظر النظام السياسي الذي تقوم عليه الحكومة للمواطن من ناحية الحقوق والواجبات حيث إن من أولويات حقوق الإنسان هي نقل المواطن الى وضعه الطبيعي ككائن بشري بغض النظر عن عرقه معتقداته ثم بعد ذلك إن تقدم له المساحة الضرورية للتعبير عن ذاته ووجوده بكامل أخلاقية الحرية ومقوماته الفلسفية والسياسية ولا شك في أن يتأكد ذلك عندما يتم بناء المجتمع ضمن الضوابط القانونية وحينما تجعل هذا البناء يصب في خدمته وينتج عن ذلك أن تصبح قيادة أنشطة الدولة واتجاهها لمصلحة المجتمع الذي يكونه مجموع المواطنين ومن جهة اخرى يجب أن يبقى المواطن في قلب القرارات السياسية لنظام الدولة ثم لهذا المواطن الحق في أن يعطي حكمه في كل مراحل بناء المجتمع وأن يقرر بحرية مطلقة ما يخدم حركة وفعاليات وحدة المواطنين عند هذه الحالة يمكن اعتماد المبدأ الدستوري الذي يقضي بأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون .

إن المقومات العامة التي تحدد أركان هوية المواطن هي باختصار تتضمن ( الولاء ، الانتماء ) وعليه إن أساس مفهوم لمواطن يقوم في الواقع على أساس مقدار توفر الروابط الموضوعية بين الفرد والدولة والتي يمكن أن تتحقق من خلال معايير متنوعة مثل حالة ( البنوة ، الولادة ، متابعة الدراسة ، الإقامة أو الخدمة العسكرية ) .

إن مبدأ المواطنة في العراق شهد تهميشاً وسحقاً وضياعاً سواء في تأصيله وتوكيده في الحياة الدستورية والقانونية العراقية أم في العمل باستحقاقاته الموضوعية لصياغة أنماط التجارب المجتمعية على تنوعها أم في تحويله الى ثقافة راسخة في الوعي والالتزام النخبوي والجماهيري .

فمنذ بواكير عهد الاستقلال لم يشهد العراق عملاً نوعياً حقيقياً لتعريف وتوكيد وتعزيز مبدأ المواطنة بما يضمن حب وولاء واندماج أبناءه فيه بشكل جاد وحقيقي ومخلص وبما يحفظ وحدته واستقلاله وسلامته وهذا ما جعلنا نجني ثماره المرة الآن فقد أثبتت سلسلة الأحداث والنتائج لمشروعنا الوطني العراقي بأن رؤيتنا للوطنية والمواطنة والوطن لم توفر لها حاضنة تتكفل برعايتها والدليل على قصور رؤيتنا للوطنية إننا إحتربنا من أجلها ولا نزال كل منا يعتقد إنه أحق من الآخر بها وبدلاً من أن تكون عاملاً للم الشمل حولناها عامل تفريق وتشتيت ... فالولاء للعراق قيماً وأمة وأرضاً ومصالحاً هو آخر ما تجد له مصداقاً حقيقياً في مناخات وعينا السياسي أو في تضاريس أنظمتنا وبرامجنا العملية وهاقد أعادتنا هذه العوامل مجتمعة الى المربع الأول لننسج أوائل خيوط الولاء للوطن والأمة والدولة ؟؟؟ .

وهذا يتطلب إعادة هيكلة مبدأ المواطنة على أسس قانونية وسياسية وثقافية جديدة لتحقيق الأهداف النوعية لأدوارنا وتجاربنا الوطنية القادمة ... فعملية إعادة الهيكلية هذه بحاجة ماسة الى ثورة تصحيحية في العديد من المفاهيم والرؤى والتطبيقات لعموم الدولة العراقية . إنها مهمة الكل العراقي في إعادة إنتاج ذاته ووطنه ومستقبل .

إن التركيز والتثقيف على تعميق مفهوم المواطنة في خضم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق اليوم أصبح مطلباً ملحاً لتعميق الاتجاه الساعي الى تحقيق المصالحة الوطنية والبناء على مشروع وطني يتجاوز الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة لجهة إقامة دولة القانون التي تعتبر هي الضمانة الوحيدة في صيانة الحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين وتعميق وتغليب الشعور بالمواطنة على الشعور بأي إنتماء أو ولاء آخر لأن ذلك هو الشرط الوحيد في منح الحرية التامة وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين العراقيين دون تمييز . وحتى يتمكن المواطن العراقي من الشعور بوضعه الطبيعي في المجتمع العراقي الأمر الذ يمكنه من أداء دوره الوطني داخل هذا المجتمع بما يعزز إنتماءه وولاءه الى هذا الوطن ، تتحمل السلطات الثلاث ( التشريعية والتنفيذية والقضائية ) مسؤولية تأمين الآليات الكفيلة باحترام كرامة وحقوق الانسان العراقي وبما يشعره بمواطنته في هذا البلد . نقصد بتلك الآليات تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين وتساويهم أمام القانون وتكافؤ الفرص في التعليم والعمل والخدمات . كما أن تشريع قانون الخدمة العسكرية الالزامية في إطار استراتيجية جديدة لبناء القوات المسلحة العراقية وسيسهم بلا شك في تعزيز المواطنة وممارستها لجهة إعادة بناء اللحمة الوطنية العراقية على أساس الشعور بالمواطنة والانتماء والولاء للوطن .

**رئيس التحرير**

**المصالحة الوطنية**

**((دراسة في تأريخية التوجه نحوها))**

**د. منعم صاحي العمار([[2]](#footnote-3))**

**المقدمة**

منذ نيسان عام 2003، والعراقيون يمتلكون تحفزاً طاغياً لسيادة مظاهر الديمقراطية في أدائهم السياسي والمجتمعي رغم كل ما صادفوه من صعاب وتحديات برع فيها (الضد) على مختلف عناوينه للنيل من ذلك التحفز، حتى أصبح هدف عملية التحول نحو الديمقراطية، صراع إرادات ممتد بين إرادة شعب تتلمس دروب الخلاص وقد اعتصمت جموعه بالديمقراطية خياراً مصيرياً لا حياد عنه وبين إرادات تلونت بالهويات المفصحة عنها والتي حملت بأدائها صور متعددة ومتنوعة في الأهداف بين الارتداد للماضي وبين تصحيح للمسار.

لقد كان من الطبيعي، أن ينبت وضع كهذا مظاهر اختلال وارتباك كبيرين، ليس لأنه يهدف إلى بناء صورة مغايرة لما حل بالعراق، شعباً ووطناً في الزمن الماضي، حيث عملية التحول الديمقراطي، بل لأن الفعاليات السياسية، ولحد هذه اللحظة لم تحسم صورة ما تحلم به بهذا الخصوص. الأمر الذي جعل من العملية السياسية وعاءً حاضناً لكل الاختلافات بل والصراعات المكلفة والتي غذت بتداعياتها مظاهر عدم الاستقرار التي أضيفت بأهوالها إلى أهوال ما يعانيه العراق والعراقيون من الأعمال الإرهابية المستمرة التي لم تعرف لحد هذه اللحظة مستقراً أو هدفاً محدداً لها .

ولعل الشاشة الجامعة لمطامح العراقيين في التغيير والتحول نحو الديمقراطية ظهرت واضحة وقد استجمعت ذبذباتها حول صورة أو شكل النظام السياسي، حيث النظام الذي يلتمس الديمقراطية نهجاً ويرسخها كهدف عبر ما يؤسسه من مؤسسات أداء سياسي تجعل من السلطة تعبيراً عن إرادة الشعب التي باتت بدورها المحرك الأساس لجوهر العملية السياسية ومؤطراً لها. فمهمة بناء أي نظام سياسي وإن احتاجت إلى مقومات إدراك محددة تتولى بنجاعتها مأسسة التوجه نحو ذلك البناء، إلا إنها تبقى بحاجة إلى ضوابط قياس تقرر سلمية الانتقال إلى الوضع الجديد لا سيما إذا كان ذلك الوضع نتاج حالة تغيير شاملة بإتجاه التحول الديمقراطي. الأمر الذي يتطلب من العراقيين ليس الصبر على ما ابتلوا به من ضد وإرهاب، على حد قول الساسة، بل يتطلب منهم اتخاذ التدابير اللازمة لترسيخ مطمحهم، مكانة وتعريفاً في الأجندة الوطنية، لأن المحصلة مهما كانت وتكون فلا بد لها أن تكون ذات هوية وطنية عراقية. ومن بين هذه التدابير (المصالحة الوطنية) التي بدت مطلباً جمعياً ذا نسغ تاريخي كونه الدرب الذي لا بديل عنه لكي يتمكن العراقيون من بناء نموذجهم الوطني على وفق ما ترسخ في مدركاتهم وما يرنون إليه لا كما يراه الآخر ويبشر به. وهنا تكمن تاريخية المصالحة كونها وفاقاً مصيرياً لا تدبيراً سياسياً توافقياً. وهذا ما لم يفطن إليه البعض أو يتحسسه، لذا لا غرو أن نرى مشروع المصالحة الوطنية وقد صادف السيولة رغم تماهي مفرداته الإجرائية من دعوات ومؤتمرات.

**أولاً: في تاريخية المصالحة**

ليس من الغرابة بشيء، أن تبدو دواعي تبني المصالحة الوطنية، كخيار ومشروع واضحة لقياس دفق المسار في العملية السياسية الجارية في العراق سواء بقصد إتمام عملية التحول الديمقراطي أو بقصد الاستمرار في استكمال متطلبات التغيير برغم كل المحددات أو القيود التي لم تزل تفرز قوة تأثيرية سالبة أو مضادة لمسيرة الديمقراطية أو على أقل تقدير إفشال المسعى العام في تحقيق أهدافها القصوى (1).

والمتتبع لمسار تلك العملية بكل ما اتخذته من عناوين تغيير، تحول، بناء وتطلع نحو نموذج محدد للتداول السلمي للسلطة، يجد بوضوح العديد من الفرص الواسعة للتعامل مع الواقع العراقي الذي لم تزل مساحاته تكتظ بالعديد من الايجابيات الداعمة والمساعدة لإتمام القصد الكلي منها، وإن التعويل على تهيئة أو استنبات شروط بيئية محددة ملائمة لنمو السلام الداخلي ((المجتمعي))، إنما هي مهمة دائمة ومستمرة تقتضيها عملية التنمية والتحول الديمقراطي وليس مهمة تستحدث في ظروف استثنائية بل هي إطار بناء تحليل كل المواريث التاريخية والثقافية والجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة. عندها بدت المصالحة وكأنها مفتاح لرعاية التوافق بين متطلبات زمنيين مختلفين لأبناء زمن جديد فحسب.

ومع تداخل خطوات البناء الديمقراطي وثبات نتائج مسارها، بدا واضحاً أيضاً، إن العراق متجه نحو ترسيخ مظاهر الديمقراطية بكل ما تعني من امتلاك الشعب حق صنع قراراته بدرجة أو بأخرى خاصة وإن المهمة ليست عملاً يتم تأمينه أو نقله جاهزاً بل هي مسيرة صعبة وممتدة وجهود نوعية متواصلة(2). وبقدر ما يثبت هذا الرأي قناعة مؤداها ضرورة الابتعاد عن خيار المنطقة الواحدة التي تتصف بضعف شديد بحيث يصبح معها استحالة التحول القريب نحو الديمقراطية كمايقول (أمكوباور)، فإنه يحقق دفقاً لأهلية مركزية تمثل المعيار الأبرز لتمثيل الإرادة الشعبية بكل ما تنطق به من ابتعاد عن احتكار السلطة وتشويه مظاهر تداولها. وهنا يرى (جون هيل) إن عملية التحول الديمقراطي تولد حالة تفعيلها قوة معنوية عالية في المجتمع ترسخ عملية البناء الجديد على أسس من المشاركة في ظل سيادة القانون بكل ما تضمه عملية الترسيخ تلك من آليات تنظم شروط التعايش المشترك وتضمن وزن أكبر للمواطنة الفعالة. ومن هنا بدت عملية التحول الديمقراطي في العراق حاملة لعنوان نجاعتها، حيث الشعب المتحفز لرؤية نتائجها أو كما يسميه (دافيد ماثيوس) بالجمهور الطيب(3). ذلك الجمهور الذي أفصح عن وعي وطني وحضاري جعل منه وحدة فاعلة حاملة للقوة المؤثرة التي جعلت من السلطة واحدة وقوية لم تزل عصية أمام أية محاولة للتفرقة الطائفية أو تجزئة الشعب والوطن. وهنا تبدو المصالحة، كمشروع سياسي، متحقق على أرض الواقع بدرجة كبيرة. بدليل إن حصيلة العملية السياسية كانت مثابات بناء وتوجه نحو صياغة النموذج الديمقراطي ذات النكهة العراقية والتي شكلت بمجموعها مدرسة لاستنبات مظاهر الأداء الديمقراطي ابتداءً من تشكيل مجلس الحكم مروراً بانتخابات عام 2004 ثم استفتاء 2005 وانتهاءً بانتخابات 2005 المؤسسة لبنى الانتقال نحو الديمقراطية والتي أكدت جميعها على فكرة مفادها ان الديمقراطية بقدر ما هي وسيلة للتمدن والتحضر فإنه هدف يلتصق أوتوماتيكياً بالتحرر من الاستبداد وقطع الطريق أمام أية محاولة للعودة للديكتاتورية من جديد(4). وهنا تبدو المصالحة الوطنية شرطاً أساسياً للتحول الديمقراطي لا مشروعاً متمماً له فحسب.

وتزداد أهمية التأمل في حيوية المصالحة وتأريخها، عندما نرى ما يكتظ به المشهد العراقي من مسائل عصية لمختلف القوى والفاعلين في العراق. فبنية المجتمع العراقي وما يتسم به من تعددية في الانتماء ستؤثر بالتأكيد في مستقبل العراق خصوصاً في ظل تعدد المرجعيات المجتمعية المنبثقة عن تلك التعددية نظراً لهشاشة المرجعيات السياسية المتولدة عن التغيب القسري للقوى السياسية المعارضة والمنع التام لقيام أي تفاعلات سياسية على الساحة العراقية الداخلية وعلى مدى عقود عدة، مما أدى بالمحصلة إلى ضعف النخب السياسية البديلة ومن ثم ضعف تأثيرها، حتى بدت غير قادرة على تلمس حقيقة ما ينبغي أن تكون (5). وهنا نستطيع أن نفسر ترهل سلوك بعض النخب السياسية العراقية في رؤيتها للمصالحة كمشروع تاريخي، لاسيما بعد أن نظرت إليه كإطار لمجموعة من المطالب السياسية فحسب.

ولكي ترسخ تاريخية المصالحة الوطنية، فلا بد من نهوض التنظيمات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) لما لها من دور رادف لها. صحيح إن تلك التنظيمات لم تعد تؤسس عملاً خيرياً أو مهنياً فحسب وإن مؤسساتها تعاني من صعاب جمة في سعيها لموازنة ما تقوم به من أداء وما تحوزه من تطلعات وجود ودور، وإن خطابها السياسي بدا مجبرا على خلط الأوراق لزيادة درجة الجاذبية لها بكل ما يحمله من مخاطر تمييز بين الفرد ومؤسسات الدولة، إلا إنها لم تزل تمثل جوهر الأداء المدني شرط إعانتها بدفق متجدد تنمي عبره الدافعية الذاتية للجموع وتؤدي دورها في ترشيد سطوة الدولة تجاه تلك الجموع(6). لتكتمل حلقات البناء والأداء التاريخي لمشروع المصالحة، تلك الحلقات التي تمثل بتواترها درباً لكي يرى مشروع التغيير قابلاً للرهان لاسيما بعد النتائج الملموسة التي استنتجتها خطة (فرض القانون) والتي أريد بها تأكيد دور الدولة وسطوتها(7). والأهم الرهان على استنبات القواسم المشتركة بين الفعاليات السياسية خاصة بعد تواتر ملامح التوحد التي سادت الخطاب السياسي لتلك الفعاليات وتأكيد قادتها على نبذ المحاصصة الطائفية وإدارة الدولة بتوجه طائفي وعدم الجدوى من استمرار خيار العنف كوسيلة للتغيير المضاد(8). وهو ما توضح جلياً في القناعة التي اشترك الجميع في بلورتها حيث ضرورة تبني ما توصلت إليه مؤتمرات المصالحة الوطنية الأربعة (مؤتمر الفعاليات السياسية، مؤتمر العشائر، مؤتمر مؤسسات المجتمع المدني، مؤتمر القوى الوطنية) من مبادرات لإعادة مجرى الأداء السياسي العراقي إلى المسار الطبيعي مثل إعادة النظر في بعض فقرات الدستور، إعادة النظر بقانون اجتثاث البعث، إعادة النظر بقرار بول بريمر بحل الجيش، والأهم الدعوة لتقنين وتنظيم العلاقة بين القوات المسلحة العراقية والقوات المتعددة الجنسية(9). وهكذا تبدو المصالحة بناء تاريخي تتحمل مفرداته كل المطالب التقويمية والرقابية التي تحتاجها عملية التحول الديمقراطي حيث بناء المواطن والوطن والنموذج.

**ثانياً: في مستدعيات المصالحة الوطنية**

تمثل المرحلة الماضية بدءً من نيسان عام 2003، فيصل الحدث والتغير الذي شهده تاريخ العراق بكل ما ضمه من أحداث وتطورات منذ تأسيس الدولة الحديثة سنة 1921 وحتى الآن طالما بدت تلك المرحلة محملة بكل التعقيدات والصعاب التي جابهت العراق وجوداً ومجتمعاً. وما أن لاحت بوادر هذه المرحلة، حتى بدت ملامح الخطورة التي اكتنزت بها أحداث نيسان 2003 وما أعقبها من تغييرات تطل واحدة تلو الأخرى دون توجيه لها من أحد أو توظيف رغم ما ازدانت به العقول والنفوس من شغف وتطلع لبناء تجربة جديدة لإدارة تطلعات العراقيين وأهدافهم(10) . إلا إن عدم التعاطي مع ما تقرره تلك التجربة من قوانين بناء وانطلاق جعل المحصلة على غير مراميها رغم حذاقة القيمين عليها والمبشرين بها في لمٌ التغيير في بوتقة الممارسة السلمية والسلطة هو ما شكلته خطوات البناء الديمقراطي المؤسسي في العراق.

كما إن الانكشاف غير المسبوق للواقع الاجتماعي – السياسي العراقي أمام المؤثرات الخارجية لاسيما في ظل استثنائية الطريقة التي جرى بها تغيير النظام السياسي السابق عبر التدخل العسكري الخارجي، أضاف لتعقيد الخارطة العراقية أكلافاً باهظة عززت من مستوى التباين الإدراكي لدى الفئات المختلفة وأسهم من جانب آخر جعل الأطراف المحلية والفرقاء المحليين يلجؤون إلى القوى الخارجية للإحتكام والحصول على الدعم. وليس أخطر على الوضع العراقي من أن تتحول الجماعات الإثنية إلى وكلاء لمطالب ومصالح القوى الخارجية المتنافسة وتتحول الوكالة إلى تحالف مادي ووجداني يرفع سقف الإنفصام الداخلي ويضعف الشعور الوطني الهش أصلاً وبالتالي يعزز من احتمالات اللاتعايش بقدر ما يعقد من إدارة ديمقراطية سليمة وفعالة.

وإذا كانت الصورة الأساسية لأي نظام سياسي ديمقراطي تتألف من حكومة تزاول السلطة ومن معارضة تراقبها وتنتقدها وتنافسها وتسعى إلى إبعادها عن السلطة في دورة انتخابية قادمة . وضمن هذه الصورة تكون المعارضة جزءً من النظام السياسي(11). فإن الأمر في العراق م يكن على هذه الشاكلة. فقوى المعارضة العراقية لم تكن جزءً من النظام السياسي، بل هي في الخارج ذلك النظام بالكامل تنظيمياً وجغرافياً (بإستثناء الأحزاب الكردية). والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي الذي كان قائماً قبل عام 2003 حيث كان نظاماً ديكاتورياً، فردياً، حزبياً، عسكرياً.. وهي طبيعة لا تسمح بوجود معارضة سياسية حزبية حقيقية وفاعلة تكون جزء من صورته العامة. وعلى هذا الأساس توجب أن يأخذ أي نموذج للتحول لديمقراطي بالعراق في الاعتبار واقع التعدية الثقافية في المجتمع العراقي. فتراكمات السنين والعقود السابقة التي انتهت إلى تعطيل عملية البناء المادي والمعنوي للأمة، كرست بشكل أو بآخر من الشعور لدى مختلف الجماعات الأثنية والطائفية بالشخصية المنفصلة وأحيت ارتباط الأفراد بالولاءات الأولية مما جعل من الوطنية العراقية مفهوماً عائماً لا يخدم مقصداً مشتركاً لدى الجميع ولا يعبر عن الذات العراقية. عندها بدت المصالحة فعل انقاذ لما أصاب تلك الذات من تذرر وتفتت.

ومما يزيد من أهمية حضور المصالحة، كفعل استباقي لتحييد الانعكاسات الخطرة لعملية التغيير غير المنظبطة، أن تغيير نيسان 2003 أطلق عملية حراك سياسي وسيولة غير مسبوقة في الواقع العراقي مما يصعب معه تحديد خارطة نهائية لمكونات هذا الواقع الفكرية والسياسية. وإذا كانت مثل هذه السيولة حالة طبيعية بل وضرورية لإعادة وإنتاج المواقف الاجتماعية في أطر تنظيمية وفكرية تصل بين القاعدة والنخب ويمكنها أن تدعي مستقبلاً مشروعية التمثيل، فإن الخطر يبقى ماثلاً أمام رغبة البعض ببناء الثوابت على أرضية متحركة وبالتالي إجهاض عملية الحراك نفسها بطرح تعميمات آيديولوجية غير قابلة للتساوم(12).

يضاف إلى ذلك، إن مجرد النظر للوضع العراقي في الفترة من 2003 ولحد الآن، نجد أنفسنا أمام حالة من الضبابية والهلامية الناتجة ليس عن اختلال مواطن الشرعية فحسب بل وناتجة أيضاً عن حالات الاحتلال والتدخل الإقليمي بالشأن العراقي، لاسيما وإن قوة الاحتلال كانت وما زالت قادرة على توجيه ضربة قاصمة لأي هدف في العرق. لكن هذه الضبابية لا تمنع كل من له صلة وعلاقة في الشأن العراقي والعملية السياسية الجديدة، من العراقيين التفكير ملياً وبشكل جاد والعمل بشكل فعال أيضاً لإيجاد حلول ناجعة لهذا الوضع والخروج به من عنق الزجاجة لبناء مستقبل عراقي جديد أسسه الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وتداول السلطة آلية سليمة. وهنا كانت المصالحة كما عبر عنها دولة رئيس الوزراء (نوري المالكي) ، (طوق النجاة للعراق والعراقيين). خاصة بعد الخطأ الاستراتيجي والسياسي الكبير الذي ارتكبه بول بريمر عندما تخلى في حزيران عام 2003 عن خطط عقد مؤتمر وطني عراقي. وأعلن ، عوضاً عن ذلك ، عن نيته خلق إرادة انتقالية عراقية تتألف من مجلس سياسي من شأنه أن يرشح عراقيين للخدمة كوزراء انتقاليين بصفة استشارية وعقد مؤتمر دستوري لصياغة دستور جديد. وفي دفاعه عن هذا التغيير في الإدارة الأمريكية للوضع السياسي العراقي، أشار بول بريمر إلى ان خط سير العمل الجديد من شأنه أن يسمح بمشاركة عراقية أسرع في عملية الحكم، وأن لا يوفر ميزة غير عادلة للتجمعات السياسية القائمة التي قد لا تكون ممثلة لقطاعات اكبر من السكان وان لا تصبح هذه الميزة جزء من سلسلة بدايات زائفة في الوقت الذي ينبغي أن تعكس رؤية واستراتيجية لمشاركة عراقية في المرحلة الانتقالية السياسية(13).

وبرؤية متقدمة، لح كاتب هذه الدراسة وفي العديد من المقالات التي نشرت في الصحافة العراقية وبدءً من عام 2004 وما تلاه، إلى ضرورة ابتكار صيغة تاريخية لتصحيح مسار العملية السياسية التي اكتفت مثلما اكتفى دعاتها بالتحول الليبرالي الذي استنبت شروطه على عجل وبوسائل قسرية خارجة عن الإرادة الوطنية والتي هجرتها الأوساط الديمقراطية حتى الفتية منها دون التحول الديمقراطي. الأمر الذي جعلنا نقر بأن العملية السياسية التي تجري الآن في العراق عملية ليست سياسية وإنما تدابير أريد بها أن تلبس هذا اللبوس(14). فعناصرها لا يملكون من أمرها شيئاً لا من حيث التوقيت أو الأداة أو الاختيار، والأدهى من ذلك ظللت مادتها بالآمال العراض، وتمت قيادتها تحت أوهام وأوهام بدليل ما نحن اليوم بحاجته حيث تهدئة نوازع الضد التي أنبتتها العملية السياسية من فقدان الأمن وافتقاده على الزمن المنظور ومن عوائق غير مفهومة لإجراء مصالحة شعبية تاريخية ومن تبديد للشعور بالهوية، ومن تعميق الهويات الأثنية والطائفية المردفة بتوجهات تحمل في ثناياها نذراً سيئة لمستقبل وجودنا كوطن، ومن اختلال عميق لصياغة المدركات الوطنية ذلك الاختلال الذي رسخ واقعياً في عملية تداول السلطة بخارطة اثنية وطائفية وعرقية تتغذى على مظاهر الانقسام تحت مسميات مختلفة تحمل في لفظها سر التوحد هي بعيدة عنه.

والطاقة الكبرى ، إن وثيقة الدستور وفرت قانونياً ودعائياً غطاء لديمومة ذلك الاختلال حتى بدا الشعب بأطيافه المختلفة بعيداً عن الوفاق والقرار الموحد وهو في أمس الحاجة إليهما، ليغدو مقيداً ومحاصراً بنذر الشقاق بدلاً من أن يكون منفتحاً لصياغة نموذجه الديمقراطي ومحاطاً بالاصطفافات والاستقطابات بدلاً من توظيفها لصالح التكون التاريخي من جديد ومقوض للطاقات بدلاً من تحفيزها لتأسيس عتبة انطلاق موثوقة الخطى باتجاه بناء مرئي ومحسوب ليس همه تبرير الشرعية بل صيانة الهوية وصياغتها من جديد. وهذا هو جور الاستحقاق الديمقراطي(15)، الذي أدير، مع الأسف، بأدوات غير سليمة تتغذى على حالة الافتراق الواضحة بين أطر ومسارات ما سمى بالعملية السياسية وبين حواضنها الشعبية (القواعد) . ذلك الافتراق الذي توسع في ظل الاجندة الغاطسة والبناء الخفي المليء بالحسابات الخاطئة مقابل توق شعبي عارم لامتلاك ممكنات الجذب، وتوق لاتساق الأهداف مع النوازع الأخلاقية المولدة لحظوظ الوفاق والاتفاق المنتجة بدورها للخيارات الأساسية التي تمثل بتواترها صورة ما يسعى الجميع لرؤيته على أرض الواقع. وهكذا تبدو العملية السياسية برمتها عنوان مهدد بالنكوص في أية لحظة تلوح بها صيغ وآليات الحراك السياسي والاجتماعي المغذية لصياغة الهوية الوطنية من جديد حتى بدت الأخيرة تعاني من قصور أطارها البنائي بعد أن استبشر العراقيون بأنهم مسكوا بما أسماه (أيزنغر) بـ(بنية الفرصة السياسية)(16) الممتلئة بمحصنات ضدها أسماه (مايكل هوارد) بـ(النفس الثقيل والمشؤوم الذي يتوعدها). ذلك القصور الذي أفصح عن نفسه بدوامة عنف مأساوية لاح كل الصعد لاسيما الصعيد الاجتماعي (العنف الاجتماعي) والذي يتمثل بالقتل والسرقة، الصعيد السياسي حيث العنف الاجتماعي – السياسي والذي يشمل العنف الطائفي أو العرقي والتمرد، والعنف السياسي - الحزبي وتمثله أعمال الميليشيات، فضلاً عن العنف العابر للحدود والذي تمارسه المخابرات الأجنبية لاسيما الإقليمية منها بالإضافة إلى الأهزة الاستخبارية الأريكية والتي راح ضحيتها لاسيما بعد أحداث سامراء الأولى 2006 والثانية 2007 مئات الألوف من العراقيين فضلاً عن تهجير الملايين من العراقيين في الداخل والخارج.

وفي ضوء ما تقدم من تحليل معمق لرواسي العملية السياسية، لم نزل أمام ظهور متكرر لرغبات ترحيل الأزمات إلى الساحة العراقية من أطراف معروفة لتقبع مزايا العملية السياسية في أذهان الساسة الذين ما فتئوا منشغلين في إبدال المثالي من الأهداف بواقعية الآليات، كما يرى ذلك رئيس مجلس النواب، أو في استيفاء ما أسموه بالحقوق والاستحقاقات الانتخابية دون مبالاة بمشاركة الآخرين الذين اكتسبوا مثل هذه الحقوق والاستحقاقات، حتى إذا ما تفوه أحدهم باستجماع القوى من أجل إيجاد درب محدد يرتهن بمسميات حكومة الوحدة الوطنية، أعيد قسراً إلى دروب أشبه بما أسماه (غوته) بـ(الفاوستية)(17). ففي الوقت الذي نحتاج فيه جميعاً كما نعبر عن ذلك يومياً ونحن نخوض متاهات ومخاطر الحياة اليومية إلى إدراك السر الإلهي لتجنيب العرق أسوأ الاحتمالات، يفكر ساساتنا بالمنجزات حيث لا نستغرب أن يتوارى فرح العراقيين بتشكيل حكومة ما يوم ولادتها لأن المهمة الأساس لم تتعلق بفرصة أو لحظة التشكيل فحسب بل في قدرة تلك الحكومة على علاج ما ورثته من الحكومات الانتقالية حيث التركة الثقيلة والملفات الشائكة والمعقدة. وهنا يكون الأداء الحكومي معياراً لتقويم محصلات العملية السياسية. وهذا ربما هو السبب الذي دفع دولة رئيس الوزراء (نوري المالكي) بإعلان مبادرته في 25/حزران/2006 للمصالحة الوطنية من أجل ترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وتحقيق الانسجام بين مكونات الشعب العراقي، وترسيخ الروح الفعالة، ورفض لتمييز على أساس المذهبية والعرقية والحزبية السياسية واتباع طريق الحوار الوطني الصادق المرتكز على الشرعية الدستورية والقانونية واعتماد خطاب سياسي عقلاني وموحد من جميع الفعاليات السياسية، هذه المبادرة التي مثلت مفرداتها أساسيات الحوار في مؤتمر الوفاق الوطني الذي عقد في القاهرة عام 2005 ، ووثيقة العهد الدولي عام 2006 ومؤتمر شرم الشيخ 2006، ووثيقة مكة 2006، مؤتمر بغداد 2007. كما واحتلت مفردات هذه المبادرة مكانة مهمة في تقرير لجنة يكر-هاملتون عام 2006 حيث ركزت معظم التوجهات على اتباع الحل السلمي في معالجة المشكلة العراقية والعمل الجاد على تفعيل المصالحة الوطنية قبل أي عمل كونها (الفاعل الأساس لنجاح العملية السياسية ووقف كافة أعمال العنف والتهجير القسري) على حد قول الرئيس بوش الأبن في كانون الثاني 2007.

ثالثاً: التحديات التي تعترض المصالحة الوطنية

تذكرنا محاولة (أدوارد غيبسون) لتشخص أسباب عدم استمرار مواطني أثينا على ولائهم للمبادئ الديمقراطية وأهدافهم النبيلة، وقوله ((وأخيراً، أرادوا الأمن أكثر من الحرية، أرادوا حياة مريحة، فخسروها جميعاً، الأمن، الحياة المريحة، الحرية، لأنهم امتنعوا عن العطاء لمجتمعهم وطالبوا بمزيد من العطاء. عندئذ توقفوا عن أن يكونوا أحراراً))(18). بما يمر به شعبنا الآن وهو في لجة بحثه عن منقذ لانقاذ ما تبقى لديه من أمل في أن يحيا حياة كريمة بعد أن تداخلت لديه الخنادق واختلطت أمامه الأفكار والرؤى، فعمد من عمد للتنكيل بمظاهر التحول نحو الديمقراطية واستمات الآخر من أجلها. ولملم البعض الآخر جهوده من أجل الحفاظ على مستوى التوازن المعقول بين التضحية بالكل من أجل الجزء وبين من يريد الجزء ليبني الكل من جديد. جدل محتدم لاح الفكر والسلوك معاً وهما يتوسلان بالمصالحة الوطنية كخيار مصيري. وقد عدت ملامح ذلك الجدل تحديات موصوفة تنخر من حقيقة المراد الموصوف منها، لاسيما في ظل توارد مجموعة من المقاربات أبرزها:

1. إن محنة التغيير لتي شهدها العراق، شعباً ووطناً، لم تكن محنة سياسية تعنون بعنوان الانتقال إلى الديمقراطية كوصف لما ينبغي أن يكون عليه شكل الحكم في العراق، بل هي محنة شاملة تبدأ بتغيير أرهاصات الوعي وأنماطها عند المواطن وتنتهي عند تغيير قواعد الأداء السياسي العراقي.
2. إن ما تزخر به خارطة العملية السياسية من قوى وتفاعلات وتكتلات وأن جاورت الصواب في بعض مضامينها، إلا إن زمنها وما ضمه من أحداث وسلوكيات لم يزل متخم بالعديد من الأزمات التي يهدد انفلاتها بعواقب خطيرة على العملية السياسية. مثال ذلك التكتل الطائفي، المحاصصة الطائفية، عدم وجود برامج وطنية محددة للفعاليات السياسية، ضعف مساحة وهامش حركة مؤسسات المجتمع المدني. والأهم ضعف نسغ الاتصال والتواصل بين هذه الفعاليات مع الحكومة المنتخبة أو مع بعضها البعض(19). الأمر الذي جعل تلك الفعاليات بتشرذمها غير قادرة على بناء رؤية موحدة تأتلف جميعاً حول مديات الالتزام بالمصالحة كعنوان لبرنامج أداء موحد. وهو ما أفرد المجال واسعاً أمام ظهور العديد من التحديات ، ومنها:
   1. اختلال العلاقة بين معطيي الديمقراطية والمجتمع المدني الذي لم تزل مؤسساته بحاجة إلى دعم ورعاية وتوجيه ليس لأنه عملية الارتباط بكل ما تستدعيه من استنبات شروط الولادة لمؤسسات المجتمع المدني تحتاج إلى جهد مضاعف، بل لأن فكرة المجتمع المدني في العراق مازالت ضبابية حتى تحولت إلى مشكلة اجتماعية خطيرة مؤثرة سلبياً في حركة التحول نحو الديمقراطية كونها بدت وكأنها مهمة لحظية بعيدة عن عمقها التاريخي ومقطوعة سبل الاتصال مع موجبات التطور الحضاري للعراق مجتمعاً ووطناً(20). وهو ما أفقد مشاريع المصالحة الوطنية شعبيتها فضلاً عن تاريخيتها.
   2. وقوع مقدمات الوحدة الوطنية تحت تأثير شخصنة التغيير. لقد جاءت العملية السياسية وفعاليتها بالديمقراطية كخيار مجتمعي أرضاً كونها أقيمت أساساً على ثقافة الاقتصاص من كل شيء حتى تشكل لدى الجميع وعي مسيس، كما يقول (هيجل) وعي يرمي إلى أن يتجاوز نقصه على حساب الآخرين مولداً فجوة كبيرة تغري الناظر إليها لكي ينظر للذات على هيئة مستقبل. وهذا كله أمر سلبي كونه يجعل الواقع مربوطاً على التحقق المستمر تاريخياً في ظل غياب نسق الأداء الفاعل. لذا لا غضاضة في القول إن مستقبل كهذا هو مستقبل منبت للاستلاب بكل صوره ما دام ينظر للممكنات كأرض بكر لا تنفذ في حين تغدو عملية إعادة التنظيم للمعطيات على أرض الواقع عملية صعبة للغاية تصطدم بتحول تلك المعطيات أساساً إلى ممارسات من الصعب على الجميع ربطها باتجاه قيم واحدة. وبقدر ما تؤسس هذه الحالة صعوبة في النظر للواقع بكل تجلياته والتي تحمي بتواجدها، تبعاً لشخصنة التغيير والتي ستفضي يوماً ما إلى الديكتاتورية، الفرق بين أحكام الوجود وقوانينه وأحكام القيم التي ينبغي أن تسود وسطوة الالتزام بها، فإنها ستسوغ تشكيل واقع مخالف تقل فيه وتتناقض فرص الخلاص الإنساني التي حتى لو بدت واضحة، فإنها ستبدو انفعالية تشد الفرد لطائفته وعرقه وعنوانه بما يحجر على العقل الجمعي تلمس دروب الاستمتاع بحريته. وليغدو الجميع ملكيات خاصة التي إذا ما تجدد الصراع في أية لحظة، تعطل حتى الأمل. تلك هي بانوراما الصراع في العراق ولا نقول العنف، صراع إرادات فئوية وجزئية، صراع يتغذى على حالة الانقطاع بين آيديولوجية الانقاذ والنظام السياسي(21)، وهو ما ابتليت به برامج المصالحة الوطنية لحد هذه اللحظة.
   3. غموض آفاق التغيير السياسي في العراق. إن مكمن الإشكالية في النظام السياسي العراقي يتركز في البناء الخاطئ للدولة العراقية الحديثة سنة 1921 والذي أسس على تجاهل وإقصاء وتهميش مكونات أساسية في المجتمع العراقي، مما استلزم بروز سلطة الاستبداد والديكتاتورية كضرورة لحفاظ الأقلية الحاكمة على سلطتها واستمرار ديمومتها. ولعل أخطر ما في التاريخ السياسي للدولة العراقية هو بروز مفهوم (الدولة المؤدلجة) ومنذ مطلع الستينات من القرن المنصرم وبشعارات قومية وعقائدية زائفة القصد منها ترسيخ الاستبداد والدكتاتورية(22). إن أدلجة الدولة العراقية بجميع مؤسساتها وهياكلها السياسية والإدارية جعل الدولة العراقية جزءً عضوياً وبنيوياً سياسياً وآيديولوجياً من السلطة الحاكمة، نتج عنه تغيب بقايا مفهوم المواطنة لتجعل بدله مفهوم الولاء للسلطة الحاكمة، وهو ما بدا وكأنه الأساس الذي بني عليه مفهوم المصالحة ومشروعها.
   4. كثرة القضايا الخلافية المعطلة لنجاعة إقرار الدستور الدائم. إذا ما التفتنا إلى حقيقة التحول الديمقراطي الذي نحن فيه، نجد الدستور وكأنه خيار مهمة ضبط التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلاوة على إغفاله الإشارة الواضحة إلى الكثير من ممكنات التحول الديمقراطي كالإعلام والجامعات وضرورة حمايتها وصيانتها واحترامها، أهمل كلياً الإشارة إلى الاحتلال وما يترتب عليه من علاقات بين العراق وقوات الاحتلال على مدى الزمن القادم والأهم تهاون الدستور في وضع أسس البنية المؤسسية الملائمة للتحولات المرتقبة بما يخفض إلى أصى حد ممكن احتمالات الصراع واللاانتظام في الحياة المجتمعية. وإذا لم ينتبه القائمون على الدستور ومراجعهم إلى مثل هذه الحقائق، فإن اختلالاً حقيقياً سوف ينشأ بالتواتر مع ما يشهده الدستور أساساً من تخمة في مظاهر أداء مختلف عليها. وإذا ما طبق الدستور بما يحويه الآن، فإن المعارك السياسية ستندلع والخاسر الأكبر هو الشعب خاصة وهو يعاني من ارتباك العقل الجمعي وفقدانه لأهم مسانده حيث التضامن الجمعي لا الاجتماعي فحسب. الأمر الذي يجعلنا نقرر بأن مسارات العملية السياسية الجارية الآن وقد بدا الدستور مسانداً لها ستوصلنا عاجلاً أم آجلاً إلى نمطين من الصراع المعاناة حيث صراع بناء الهوية الوطنية التي نرى قوائمها وقد تهاوت، والصراع بين الالتزامات الفئوية والطائفية وكلا النمطين تهديد لحرمتين (المواطنة والكيان الوطني). وهذا ما يزعزع الثقة بالمصالحة كخيار منقذ خاصة في ظل احتدام الخلاف دون افق حل محدد، حول العديد من المسائل كالفيدرالية، العلمانية، حقوق المرأة، قانون الانتخاب، قضية كركوك، إدارة الموارد الطبيعية وغيرها.
   5. إشكاليات العمل الحزبي في العراق، والتي يمكن حصرها بـ(23)،
3. بطء سير العملية الديمقراطية في العراق، إذ ما يزال العراق يمر بالمراحل الأولى للديمقراطية نتيجة لعدم توفر الفهم والإدراك الحقيقي لمعنى الديمقراطية فضلاً عن عدم تبلور مؤسسات الديمقراطية التي لم تزل أطرها غير واضحة المعالم في العراق. فعلى الرغم من إن الخطاب الديمقراطي هو السائد في الساحة العراقية، إلا إن العملية ما تزال دون المستوى المطلوب.
4. تنامي ظاهرة عدم الثقة في الساحة السياسية العراقية لاسيما على المستوى الشعبي. فالموطن العراقي بشكل عام ما يزال يرفض إمكانية إنضمامه إلى حزب من الأحزاب الموجودة في الساحة العراقية. وهذا في حد ذاته عامل كابح بوجه توسيع قاعدة الأحزاب الجماهيرية .
5. حداثة التجربة السياسية والحزبية في العراق، فقد عاش العراق والشعب العراقي لمدة طويلة في عزلة كبيرة عن العالم الخارجي وعزلة داخلية عن ممارسة العمل السياسي الحزبي بل أصبح المواطن العراقي يبتعد عن الاهتمام بالقضايا السياسية والحزبية لأنه يريد البقاء حياً.
6. عدم إصدار قانون (تنظيم الأحزاب في العراق) يعمل على تنظيم وصياغة العملية الحزبية بالشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية ودور في إنجاح العملية السياسية في العراق ويضع الأسس الصحيحة لممارسة العمل الحزبي فيه.

كل هذه الإشكاليات وبتواتر تأثيراتها السلبية، أخذت تقلل من حدة النزوع نحو المصالحة الوطنية التي بدت، وكما يرى البعض، جزءً من أجندة سياسية تطمح لتلبيتها بعض الأحزاب دون غيرها. وهذا ما يفسر لنا تكرار العزوف من قبل الأحزاب للمشاركة في فعالياتها المتعددة.

* 1. ضعف اليقين بجدوى المسار الديمقراطي بصيغته الحالية. في خضم الجدل الحاد الذي استشرى في العراق، نخباً وجموع، حول رواسي المسار الديمقراطي وما ينبغي أن يكون عليه، برزت لنا العديد من الاتجاهات التي تنتظم جميعاً حول حقائق تشريح ما يجري في العملية السياسية. فقد رأى البعض إن مستلزمات تطبيق نظام الديمقراطية والتعددية الفيدرالية وجوب احترام الأقلية لرأي الأغلبية النسبية والمطلقة وحقها في أخذ ومسك زمام الأمور لأنظمة الحكم حسب استحقاقاتها الشرعية طبقاً لمفهوم تولي السلطة الناشئة بإرادة أغلبية الشعب لتمكنها من تحمل مسؤولية تنظيم شؤون البلاد وسلطات الحكم المختلفة لخدمة الشعب والوطن. ويرى البعض الآخر الا تكون الصلاحية مطلقة تفضي بالنتيجة إلى الاستبداد بالرأي ولتصرف وتهميش رأي الأقلية. الأمر الذي يقتضي ضرورة إجراء توافق يوحد المواقف والآراء والعمل المشترك لتعزيز مسار البناء وتحقيق الأمن والاستقرار. ولكن الظروف التي يمر بها العراق حيث مظاهر الاختلاف والخلاف الشائعة بين أغلب فئات وأطياف الشعب العراقي فضلاً عن ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة ساهمت وبجد في تعطيل ذلك التوافق. الأمر الذي زاد من حدة تردي الأمن وإشاعة الفوضى والفساد الإداري والمالي في جميع أجهزة الدولة، الأمر الذي أثقل مشروع المصالحة بقضايا أخرى غير التي رصف المشروع من أجلها(24).
  2. تنامي ظاهرة النعرات المذهبية المغذية للعنف. إن العراقيين الذين مافتئوا يستدرون عنوان عطفهم الكلي من الوطن، وجدوا أنفسهم مضطرين مسايرة معادلة جديدة مفادها إن الذات لا يمكن أن تستقيم ما لم تدرك حقوقها المستلبة. ودرب ذلك الإدراك لا يمر من دون التخلي عن حدة الوجود ولو لفترة، وهجر ما تستلزمه من تضحيات من جنس النضال. وكأن الأمر هو مجرد إدارة لا نسغ تاريخي للتكون. وهذا عين ما سعى إليه المحتل، أشغالاً وتحدياً واختلالاً، مستخدماً أساليب شتى. فبعد أن طمح بالوحدة أخذ يدمر الذات دون إعلان مسبق مستعيناً بتجارب استيطانية لأرض أقام عليها وحدته. وكما يقول (كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق) لاغياً أرث الوجود وسطوة الانتماء وقدسية الانجاز لدى العراقيين الذين لم يتصالحوا تحت هذا الظرف وضغطه مع ذاتهم ليرسوا دون ادراك مستنير مقدمات لصراع داخلي حاد ينفي ذاتهم بعد ان يشظيها بدعوى إن (الذات بكل ما تحمله من أطياف وأعراق لم تحصل على حقوقها. فكيف لها أن تتنازل عنها من أجل الذات العليا؟). وكيف لهذه الأطياف أن تتناسى أرثها الصراعي مع بعضها البعض والذي أدى إلى التعسف في معاملتها(25).

والحقيقة، ومع سيادة تصور كهذا، ذهبت الأطياف والطوائف والأعراق العراقية إلى ابعد من التعسف البيني إلى محاولتها لإخفاء الآخر وتشويه صور التآلف التاريخي ورابطة التوحد. فأخذت تناقش بدائل أقل ما يقال عنها إنها ولدت في عقلية غير تلك التي تحملها الذات العراقية، كالإنفصال وحق تقرير المصير والفيدرالية المتطرفة التي تتغذى على موائمة الطائفة مع الجغرافية، وكأن الذات العراقية غريبة أجنبية بل واستعمارية. ولكي تحيا من جديد لا بد لها من ردة تاريخية عاتية تحت مظلة الحصول على الحقوق الخاصة وإن الأخيرة عدة خطوة لا بد منها لإعادة تشكيل الوحدة الوطنية من جديد.

**رابعاً: ما ينبغي فعله من أجل ترسيخ المصالحة الوطنية كخيار ستراتيجي لا تدبير سياسي فحسب:** إذا كان العراقيون قد تجاوزوا النظر للعملية السياسية من زاوية الاختيار والتفضيل لصالح التطلع لرؤية نظامها وقد تبلور بصيغة الانموذج الذي يتولى كما يقول (تاور)(26) تأسيس الدولة الجديدة التي تقوم على أساس التراصف السياسي بين مختلف الأطر السياسية التي تعتصم بالانفتاح المجتمعي قانوناً وبإدامة التحالف من أجل الاستمرار والانقاذ من الارتداد المضاد أو الانغلاق والجمود دستوراً لها وبما يدعم جهودها في تأهيل الجموع لا تلقينها لمدة محددة سياسية عامة سرعان ما تدر بالعنف، فإن أداهم الواقعي بخصوص نسج انموذجهم الديمقراطي لم يزل بحاجة إلى فطنة أكبر وقدرة على ابتكار منظومات استهلال واستباق استدلالية، ليس لمكامن الخطر بل ولمواطن النجاعة أيضاً إذا ما أرادوا حقاً أن يجعلوا من أنموذجهم دعوة لصياغة التاريخ من جديد. وهنا تبدو الساحة العراقية مهيأة لتقبل الانموذج العراقي الذي يقيم الدليل على أحقية الترابط بين وجهي الديمقراطية السياسي والاقتصادي، السياسي الاجتماعي. إذ إن ضرورة خلق مصالحة لا هدنة تاريخية يلتقط فيها الجميع الأنفاس ويراجعون مطالبهم ويبحثون طريقاً واحداً نحو الديمقراطية والتنمية طالما إن المصلحة واحدة، هي إحلال الديمقراطية محل الاستبداد، والعدالة محل المساواة. وذلك لا يتم إلا بجذب الآخر وتأهيله للالتزام بقدسية الديمقراطية كنهج للبناء لا ذريعة للتدمير، وذلك هو جوهر مشروع المصالحة، وهذا الأمر يحتاج بدوره إلى

1. محاربة الطائفية ونبذها كمنطلق لإدارة العملية السياسية.

2. ربط الانجازات الديمقراطية المتحققة بوحدة العراق وهويته الوطنية.

3. وضع حد للانهيارات الأمنية التي يشهدها العراق من خلال فرض سلطة القانون.

4. الشروع الحقيقي بمجموعة من التدابير السياسية الداعية إلى إعادة اللحمة بين أبناء الشعب العراقي بعيداً عن الشروط والمواقف المسبقة وعلى جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية (التنمية والإعمار).

5. إعادة النظر في صياغة الدستور الدائم ليس تعديلاً لبعض فقراته بل وإعادة صياغته من جديد تبعاً لتداخل الكثير من القضايا وصعوبة القبول ببعض الصياغات على علاتها.

وهذه المطالب لا تشكل اثقالاً تنوء بها الحكومة الحالية، بل هي متطبات انقاذ للمسار الديمقراطي العراقي. ذلك لأن العلة ليس في أداء الحكومة وإن كانت كذلك في جزء منه، وإنما تكمن في غياب المشروع الوطني المؤسس لعملية التحول الديمقراطي، ولهذا لا غرابة في أن يكون مشروع المصالحة الوطنية خيار انقاذ مصيري لا تدبير سياسي فحسب.

**الهوامش والمصادر**

1. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص271.

2. عن هذه الرؤية، أنظر: هنري كيسنجر، تأملات في صورة عراق مستقل، من الانترنيت

www. Iraq gate, net/ article/ publish article. 314. shtml. Top.

3. عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص325.

4. أوس الشرقي، خطباء شيعة ينددون بالدستور، من الانترنيت

www. Islam on line. Net. 2004.

5.

Dainel. L Byman and K.M. Pollack, Democracy in Iraq, the Washington Quarterly, No. 3, Summer, 2003, p.134.

6. تقرير إخباري، هل يواجه العراق احتمال اللبنة، من الانترنيت

www. Arabic. People ledaaily. Com.

7. أنظر تصريح رئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته لمقر القوات الخاصة بتاريخ 29/3/2007 والمنشور في صحيفة المشرق بتاريخ 30/3/2007.

8. أنظر خطاب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، المنشور في صحيفة السلام بتاريخ 6/4/2007.

9. أنظر دعوة عبد العزيز الحكيم بهذا الخصوص، صحيفة كل العراق بتاريخ 22/3/2007.

10. منعم العمار، كيف تفهم العراق؟ دراسة نقدية، نشرة قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، كانون الثاني، 2006، ص4.

11. للمزيد حول هذا الأمر ، أنظر: سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص58.

12. حاتم جبر خلف، النظام السياسي في العراق منذ عام 2003 ومستقبله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، بغداد، 2007، ص18.

13. بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص119-120.

14. منعم العمار، مستقبل العملية السياسية في ظل الدستور الدائم، صحيفة بغداد في 20/6/2006، ص3.

15. منعم العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، دار المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2004، ص132.

16. عن هذا الوصف، أنظر:

P.X. Eisinger, The conditions of protest Behavioran American cities, American political science Review, No. 67, 1973, pp. 11-28.

17. حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص77.

18. عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص325.

19. رجائي فايد، المأزق العراقي، مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات ستراتيجية، العدد 137، 2004، القاهرة، ص8 وما بعدها.

20. عن اساسيات ذلك القصور، أنظر: فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1995، ص6-7.

21. منعم العمار، الوحدة الوطنية وشخصنة التغيير، صحيفة بغداد، بتاريخ 16/8/2006، ص8.

22. عبد الرزاق حسين النداوي، آفاق التغيير السياسي في العراق، صحيفة الصباح، بتاريخ 24/12/2005، ص4.

23. حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص72 وما بعدها.

24. فاروق عبد الوهاب العجاج، المعارضة السلمية وحكومة الظل في النظام الديمقراطي العراقي الجديد، صحيفة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، بتاريخ 27/9/2005، ص26.

25. منعم العمار، صراع التدابير، دراسة في معادلات الوجود للذات العراقية، صحيفة بغداد، بتاريخ 3/4/2006، ص3.

26. منعم العمار، المشروع الديمقراطي العراقي وحواضنه الإقليمية والدولية، العدد 2، 2006، ص14.

**الثقافـــــــة**

**وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر**

**د. عامر حسن فياض([[3]](#footnote-4) )**

نريد هنا أن نقذف على العقل العراقي بعض الانتباهات المتصلة بآليات تحقق الممكنات الثقافية للديمقراطية التي لا نفهمها إلا بدلالة "المهدوية" أي بدلالة الحل المنشود ثم بدلالة الوعد المخلص، ثم بدلالة الطموح المنقذ وصولاً إلى المنجز المتحقق.

لقد تخطت الديمقراطية بصيغتها البدائية الأولى بعضاً من محدودية القرون الشرقية واليونانية السابقة للتاريخ المكتوب ، كما سعت الديمقراطية في جموح يتجاوز تخوم اتنتاجات الألفية الثانية وقبلها الأولى ، إلى احتواء كلي للإنسان والعقل والمجتمع . فقد عممت الديمقراطية ، بقدر أو بآخر ، أفكار وسلوكيات ، وابتدعت حلولاً مثلما استنبطت إمكانات للتطور البشري لما أسمته الانتقال من عالم الضرورة إلى عالم الحرية الرحب. ثم حملت الديمقراطية الكثير من تفاؤلية القرون الحديثة ، وبقيت تعلي شأن التقدم ، وراحت صيغها ، في القرن العشرين ، توسع ربوع الفكر والممارسة ، ذلك أنها كانت فلسفة ، ومنهج تحليل ورؤية للتاريخ ، ومشروعاً للتحرر ، وحركة سياسية متواصلة ، وقد كان حامل الديمقراطية يتخذ صوراً شتى : الباحث المتجرد ، والفيلسوف المتأمل ، والمناضل المفعم بالألم والأمل، والاستعمالي المتغطرس ، والتكنلوجي المتسلق ، وحتى الأصولي المتصوف.

واليوم فإن الديمقراطية تخرج عن تعميماتها "في حدود أوربا وأمريكا" إلى رحاب العالم لتجد نفسها تطوف في فضاءات متنوعة خارج مراكز الهيمنة أو التي تريد الهيمنة فامتزجت بحاجات إنسانية تتمثل بإزاحة التسلط والظلم ، إلى حروب التحرير إلى البدء بالتنمية الشاملة لتصبح فيما بعد اليوم ، بداية التاريخ الآتي للجميع وبدون استثناء.

وفي كل الأحوال ستظل الديمقراطية حلماً ووعداً وطموحاً يمثل بداية وليس "نهاية التاريخ" وعلى أساس ذلك فإن الديمقراطية بالنسبة للعراق المعاصر، وهو يدخل حقبة التحول والانتقال ، هي بمثابة المهدوية المنتظرة للخلاص والانقاذ من واقع متأزم بالتجزئة والتخلف والإرهاب والتبعية والهيمنة وبقايا الاستبداد.

بيد أن أول الحقائق التي نلتمسها في عراق اليوم تفيد أن أسوأ مقلب يواجه التحول الديمقراطي الحقيقي فيه أن يقبل غير الديمقراطيين بالديمقراطية سيما وأن غير الديمقراطيين في العراق هم الكثرة وهم الأغلبية أفراداً وجماعات.

ولعل التفسير المعقول لها المقلب أن هذه الأغلبيات أفراداً وجماعات ، عقلاً وسلوكاً لن تهضم الديمقراطية بعد لأنها لم تشرئب بعد بالثقافة السياسية الديمقراطية .. فكيف ومتى تصبح الديمقراطية قضية من قضايا الانشغال اليومي عند العراقيين؟

قبل الإجابة نقول أن من الخطأ استعمال الكلمات وضمنها كلمة الديمقراطية دون تحديد مفاهيمها . فغالباً ما يؤدي إهمال التحديد للمفاهيم \_على رأي المؤرخ اليوناني توسيديوس\_ إلى أن نمتدح الطاعة العمياء كأنها الحرية، ونمجد الوحدة المفروضة بالإكراه، كأنها تحقيق للديمقراطية "1". وبدون الاستغراق في أكوام التعاريف المتصلة بالديمقراطية فإن هذه الكلمة تتمحور في استعمالنا لها ضمنن إطار التطور العام للمجتمعات المدنية الحديثة التي يعتبرها "هيجل" منجزاً من منجزات العالم الحديث"2".

في هذا العالم الحديث نفهم الديمقراطية في حدها الأدنى على أنها تهدف فكراً وممارسة ، إلى اعتبار الإنسان قيمة في ذاته ، وحقه \_فرداً وجماعة\_ في التعبير عن رأيه وفي المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي الاجتماعي والثقافي ومن أجل تحقيق تقدمه وسعادته ونهضة الوطن ورقيه.

وسنحاول هنا أن نبحث في العلاقة ما بين الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية منطلقين من فرضية تفيد بأن محدودية الثقافة السياسية في الحياة العراقية، تمثل عائقاً رئيسياً من العوائق المعطلة لتطور الديمقراطية بالمعنى الآنف الذكر"3".

فما هي الثقافة السياسية؟ وما هي أنواعها؟ وأي نوع منها يرتبط ببنية سياسية ديمقراطية؟ وما دور هذا النوع في حل إشكالية التحول الديمقراطي في العراق؟

**فما هي الثقافة السياسية وأنواعها؟**

يرى "موريس ديفرجيه" أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية"4".

ويذهب صادق الأسود إلى تأكيد معنى الثقافة السياسية على مستويين : مستوى الفرد ومستوى النظام"5". فعندما نركز الاهتمام على الفرد فإن بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية في جوهرها وينصب ذلك على كل الطرق المهمة التي يتوجه الفرد بها ذاتياً نحو العناصر الأساسية في نظامه السياسي، أي كيف يشعر الفرد وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمع؟ وكيف يستجيب؟ ومن ناحية أخرى ما هي الروابط بينه وبين المقومات السياسية لنظامه السياسي، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه؟

ومما لا شك فيه أن هذه المعاني للثقافة السياسية تدل على نزوع سلوكي فردي أو جماعي إزاء النظام السياسي، في حين أن الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف . في هذا الصدد يرى "غابريل الموند ، وسدني فريا" الثقافة المدنية ، الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمس أمم" أن الثقافة السياسية تكون من عناصر إدراكية هي المعرفة ، وعناصر عاطفية هي العواطف ، وعناصر تقييمية هي القيم"6".

فالثقافة السياسية هي ، في وقت واحد ، كل ما نعرف وكل ما نشعر وكل ما نعتقد بشأن السياسة. غير أن هذا التحديد عام جداً بحيث ينطوي على كل توجه يتعلق بالسياسة . ولذلك فإن هناك من يقصر الثقافة السياسية فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية الوطنية ، أي توجهات الناس إزاء السلطة القائمة والنظام السياسي القائم اعتماداً على قيم ومعتقدات شائعة تستمد قوتها من إطار ثقافي موروث أو وافد . وهنا تكون الثقافة عبارة عن "اختزال مفهومي للمشاعر والأفكار والسلوكيات التي نلاحظها من خلال مراقبتنا للناس الذين يعيشون حياتهم اليومية المدنية" "7".

وفي المقابل فإن القوى السياسية لا تقف مكتوفة اليدين في انتظار رد الفعل لدى الجماهير الواسعة. لذلك فإن هذه القوى ، بما فيها قوى النظام السياسي تعمل على تحريك وصياغة مواقف الجماهير انطلاقاً من المعطيات الثقافية السائدة في المجتمع ومدى تأثيرها في سلوك الأفراد والجماعات . وعلى مستوى آخر فإن القوى السياسية المختلفة تسعى إلى تصعيد الوعي لدى جماهيرها أولاً ، ثم بلورته بشكل آراء ومواقف تنسجم مع اتجاهاتها وأهدافها السياسية. وانطلاقاً من ذلك نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية تقسم بناءً على تطور المجتمعات كما عرضها"ماكس فيبر" وهي الثقافة القديمة، وثقافة الخضوع، والثقافة المساهمة.

إن الأنواع الثلاثة المذكورة من الثقافة السياسية تنسجم كل واحدة منها مع بنية سياسية مصونة كما يرى "الموند وفريا" فالثقافة القديمة تنسجم مع بنى سياسية تقليدية لا ممركزة ، بينما تتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممركزة ، وأخيراً تتلاءم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية"8".

والجدير بالذكر أن هذه الأنواع الثلاثة من الثقافات لا توجد بصورة خالصة ومستقلة عن بعضها بل هي متداخلة فيما بينها . ولكن قد تبدو واحدةمنها مهيمنة أو قد تبدو بعضها متعايشة مع البعض الآخر حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع ، وتلك المستويات لا تنفصل عن مستويات التطور الذي يعيشه المجتمع.

وفي العراق هل يشير المشهد الثقافي إلى وجود مثل هذه الأنواع من الثقافات السياسية؟ إن كان الجواب (نعم) فهل نستطيع أن نجد في الثقافة السياسية المساهمة حلاً لإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر؟

**الديمقراطية والثقافة الموروثة في العراق:**

لا مرية في أن الإسلام كان قد استغرق معظم الإطار المعرفي للموروث الثقافي المعاش في الشرق المسلم وضمنه العراق . وكجزء من تحديات الهجمة الأوربية العسكرية \_الثقافية كان لابد للشرق المسلم من استحضار الموروث الثقافي. غير أن عملية الاستحضار هذه تمت على عجالة . فقد انشغل المستحضرون باستحضار الأصول قبل الفروع وتشعباتها وتفاصيلها الدقيقة. وتلك الأصول كانت قد تمثلت بالمبادئ التي جاء بها القرآن الكريم والسنة البنيوية وممارسات الخلفاء الراشدين ، لا سيما وأنها مبادئ ظلت مستقرة في الوعي الجمعي الإسلامي. أي بمعنى أدق ، إنها كانت سهلة الاستحضار في التصدي للغرب.

وفي استجابتهم لتحدي الغرب لم يكن الإسلاميون على رأي واحد . فمنهم من رأى أن لا صلاح للإسلام إلا بما صلح به أوله ، ورأوا أن لا أمل في النهضة والتقدم إلا بعودة مجد الإسلام أيام الرسول والخلفاء الراشدين، ومنهم من رأى ضرورة البحث عن صيغة إسلامية جديدة للنهضة مستمدة من أصول الشريعة الإسلامية وصحيح السنة . ومنهم من تسامح وقبل باقتباس بعض "بدع" الغرب التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية"9".

وقد رغب المصلحون في تغيير النظام الاستبدادي الذي دافع عنه المحافظون بواسطة العودة إلى المنابع الأصلية للإسلام الشوروي. فهل تستجيب الشورى للديمقراطية لتشكل مصدراً من مصادرها؟

الشورى هي : إظهار الحق في رأي ما . كذلك لن يكون للشورى حاجة إلا عندما تكون هناك غاية لمعرفة أمر غير منصوص عليه . أما الأمر المنصوص عليه فهو ليس بحاجة إلى أن يعلن فيه رأي. وقد قيل أن الشورى كمعظم الأحكام القرآنية ، هي مبدأ عام لم ينصب في قالب مؤسساتي إنما ترك ليكون ذا صفة شاملة لكل جوانب الحياة ، الأمر الذي يجعل من الشورى ، بهذا المعنى ، مبدأ عام يجيز لعموم الأفراد في المجتمع أن يشاركوا في السلطة "11".

واستناداً لهذا المعنى الذي تتخذه الشورى سمح الكثير من الباحثين المعاصرين لأنفسهم التأكيد على أن الديمقراطية ليست بالغريبة عن الموروث الثقافي العربي الإسلامي عموماً ولا عن مبدأ الشورى بشكل خاص"12" بيد أن الواقع يشير إلى أن الشورى غير ملزمة كما أنها عبرت عن اجراء غير منظم مؤسسياً . وفي هذا الشأن يشير(عبد العزيز الدوري) إلى أن طرق اختيار الخلفاء تدل على عدم ظهور التنظيم الذي يثبت المؤسسة السياسية. وبذلك انتهت \_على حد قوله\_ الفترة الأولى من الإسلام الشوروي دون أن يؤدي ذلك إلى تخطيط تبرز الشورى فيه كسلطة فعلية لها دور إزاء الخليفة"13".

إن غياب هيكل مؤسسي لممارسة الشورى والاختيار ، وكذلك غياب نمط تنظيمي لهذه الممارسة قد ساعد ، في رأي (الدوري)، الحكام ألا يتمسكوا بهذه المفاهيم التي ظلت بمثابة أفكار بحتة دون جذور في تربة الواقع . كذلك يستنتج (الدوري) في هذا الصدد ما يفيد عدم وجود نظام فصل السلطات في التاريخ الإسلامي، الأمر الذي ساعد السلطان على تثبيت سلطويته ومهد له لوضع "أهل الحل والعقد" والقضاة في محل تابع لسلطته وبقي المسلمون رعايا لا مواطنين"14".

خلاصة القول أن الموروث الثقافي (الثقافة القديمة) لم يفد معنى ممارسة السلطة السياسية من قبل أهل الحل والعقد. وهو بذلك لم يفد المعنى السياسي للديمقراطية. من جانب آخر فإن المرجع المعرفي الموروث والمعاش في المنطقة والمتمثل بالإسلام والثقافة الإسلامية كان قد عزف عن التعددية بوصفه موروثاً يتشكل أساساً من دين يتم الاعتقاد به بل يمارس بالفعل معتمداً على الوحدانية عبر مبدأي التوحيد والاجماع.

فالتوحيد بوصفه جوهر العقيدة الإسلامية جاء ليؤكد "وحدانية الخالق" ويدعو إلى الإله الواحد الأحد. وهذا الأمر قاد إلى توحيد الجماعة التي تؤمن بهذه العقيدة وجعل منها وحدة غير قابلة ولاتقبل التعددية . ثم جاء مبدأ الإجماع ليعزز هذه الوحدة على الصعيد العملي الاجتماعي، انطلاقاً من التأكيد على أن أي تفرقة داخل الجماعة تشكل خروجاً على الجماعة ، وكل خروج عن الجماعة يشكل خروجاً عن الدين"15".

ولكن هل يعني ما تقدم أن المرجع المعرفي الموروث لا يسعفنا في توفير ثقافة مساهمة أو في أن يكون رافداً في الثقافة المساهمة لحل إشكالية الديمقراطية في العراق؟

الحقيقة ، إذا كانت حجة وجود الشورى في الخلافة الإسلامية لا تثبت الديمقراطية السياسية بالمعنى الحديث ، فإن هذا في ، الأزمنة الحديثة ، لا يعني أن الديمقراطية السياسية تتعارض تماماً مع كل مفاصل الموروث الثقافي . فعلى صعيد الفكر التحديثي الإسلامي نالت الحركة الدستورية ونظام الحكم التمثيلي أو النيابي موافقة المصلحين المسلمين على أساس أنهما ينسجمان مع المبادئ الإسلامية في الحكم . وعلى أساس ذلك استحضر مفكروا عصر النهضة في العالم الإسلامي جزءاً من الموروث الثقافي الإسلامي ليكيفوه مع مقتضيات العصر وقيمه الحديثة فظهرت كتابات كل من المفكر التونسي خير الدين التونسي والطهطاوي والكواكبي وعبده ومحمد رشيد رضا والآلوسي تحاول أن تثبت موائمة الأفكار الحديثة ومنها الديمقراطية السياسية مع روح الإسلام وتعاليمه"16".

وبهذا يستطيع المرجع المعرفي الموروث أن يساهم بشكل أو بآخر في شق ترعة تصب في خلق ثقافة مساهمة لحل مشكلة الديمقراطية في العراق بقدر ما يمثل هذا الموروث سبقاً ثقافياً موروثاً لم يرفض الديمقراطية والفكر الديمقراطي بل يستطيع استقبالهما والترحيب بهما وتقبلهما كبنية سياسية.

إذاً، فالثقافة الموروثة في العراق إن لم تكن المسعف الأساسي في إقامة بنية سياسية مؤسسة ديمقراطية فإنها لن تقف عائقاً في طريق تشييد مثل هذه البنية.

أما العائق فيبقى متمثلاً بثقافة الخضوع التي تتعامل مع أنواع الثقافات الأخرى من موضع المهيمن.

**الديمقراطية وثقافة الخضوع في العراق**

من الجدير بالذكر القول أن ثقافة الخضوع في العالم العربي الاسلامي هي بنت تطور تاريخي سياسي يمتد إلى عهود بعيدة . وفي نظرة خاصة للمشهد التاريخي لمشكلة الديمقراطية في هذا العالم العربي الاسلامي سنرى أن الديمقراطية وقعت في إشكالية مزرية وشاملة من حيث امتدادها وشيوعها واستمرارها الزمني. فهي اشكالية أكبر من أن تكون مجرد جمع تراكمي لأسباب فردية على مستوى الحاكم والمحكوم، إنها إشكالية موضوعية تهم الواقع العربي الإسلامي قبل الفكر والثقافة.

**فأين تكمن الاشكالية؟**

للمقاربة من الإجابة نقول : إن تحقق الحريات الديمقراطية في المجتمعات الأوربية الحديثة كان قد تم في سياق صراع بين البرجوازيات الصاعدة وبين الإقطاع ، وفي خضم هذا الصراع فإن النضال من أجل حرية العمل والتجارة وجد انعكاسة في المفاهيم فتشكلت منظومة فكرية جديدة ترجمت عملياً في تشريعات دستورية ومؤسسات وفي مجمل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"17".

ثم جاءت الحريات الديمقراطية كواحدة من أهم منجزات تلك المرحلة ، ودخلت في صلب مكونات المجتمعات الأوربية الحديثة. ولعله من المفيد أن نتذكر أن الديمقراطية الغربية بفضل امتداد وسيطرة الغرب الاستعمارية إلى بلدان عديدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تمكنت من أن توظف تراكم رأسمالي داخل مجتمعاتها من جهة ، وتوسيع قاعدة المنتفعين من هذا الفائض من جهة أخرى .

لقد ساعدها هذا الفائض بشكل قواها لتطوير تربتها الديمقراطية ومكنها من إعطاء القوى الشعبية فيها مشاركة أوسع في إدارة الدولة ، وحصة أكبر في خدماتها ومنافعها . وإذ أخذت أوربا الاستعمارية بالتوسع ، شكلت السلطنة العثمانية عائقاً وجاذباً في آن معاً للمطامع الاستعمارية . فقد كانت عائقاً بدفاعها عن نفسها، ولكنها كانت بالوقت نفسه نقطة جذب للرساميل وللتجارة الأوربية.

ولإن كان العرب يشكلون متحداً قومياً ناهضاً ، فإن سعي أوربا إلى تفكيك السلطنة العثمانية أسهم دونما شك في إحياء شعورهم القومي ونزوعهم إلى الاستقلال الوطني، وبذلك فقط ارتبط الصراع من أجل الديمقراطية تاريخياً بالصراع الوطني والقومي من أجل الاستقلال وانتزاع سلطة إصدار القرار من السلطات الأجنبية"18".

أما الثقافة في المرحلة ما قبل الاستقلال السياسي فإنها كانت مسيسة بهذا الاتجاه بنوعها التقليدي والوافد. وبعد نيل الاستقلال السياسي فإن الجماهير في العالم العربي والإسلامي وتنظيماتها السياسية لم تعد تثير مسألة الديمقراطية السياسية بمفهومها الغربي، بل أصبحت تشدد على مشاركة أوسع للجماهير في تقرير أهداف التنمية حتى لو تم ذلك خارج الأطر المؤسسية للديمقراطية الغربية ، وقد كان لهذا الطريق ما يسوغه اجتماعياً . فالملاحظ قبل وبعد نيل الاستقلال السياسي ، بأن اخلاص البرجوازية الوطنية والقومية المهيمنة سياسياً للديمقراطية ظل مشكوكاً فيه . فهذه القوة الاجتماعية ومنذ ميلادها تنكرت لليبراليتها السياسية. فالذي كان يهمها في هذا الشأن أي شأن الحريات هو حرية التملك والاستثمار . لهذا فإن سقوط كل الأبنية الديمقراطية التقليدية الغربية في العالم العربي والاسلامي بعد نيل الاستقلال السياسي لم يزعجها. بل أنها ارتاحت له كل الارتياح . فهو لم يهدد علاقات الانتاج الرأسمالية، بل كان حافزاً لنموها بالهجوم على عدوين شرسين لها ، أقواهما بقايا العلاقات الاقطاعية التي كانت تحول دون انسياب رأس المال في الاستغلال الصناعي. وأخطرهما تمردات الفئات الشعبية التي كانت تحاول انتزاع حقوقها الديمقراطية .

وقد تواكب مع هذا الفهم للديمقراطية السياسية التقليدية ، خطوة على طريق تصفية وتحطيم علاقات الانتاج الاقطاعية بقوانين الاصلاح الزراعي الأولى في المنطقة. وعلى عكس تساهلها وارتياحها للتخلص من الأبنية الديمقراطية التقليدية في السياسة فإن البرجوازيات العربية والاسلامية كانت شديدة الحساسية تجاه أي محاولة للتدخل في حرية الاستثمار حتى ولو كانت لصالحها.

إذاً البرجوازيات العربية والاسلامية كانت تنمو بلا ليبرالية سياسية . بيد أنها لم تكن تضيق أو تشكو ، ولكن بسبب ظروف نشأتها المحاصرة لجأت إلى أقل المجالات تعرضاً للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان . وبعد أن أمسكت بالسلطة شددت على التنمية بلا ديمقراطية الأمر الذي جعل الجماهير تعاني من تقليص مستمر في حرياتها الديمقراطية دون الحصول على انجازات مجزية في ميادين الانماء الاقتصادي والاجتماعي وفي إعادة توزيع الثروة وتعميم العدل الاجتماعي وتوفير الأجواء المعيشية اللائقة لرقي حضاري منشود. فأصبحت عندها الديمقراطية مطلوبة من قبل الأفراد والجماهير وزاد الافتراق بين الشارع العربي والاسلامي وسلطاته الحاكمة . وكان هذا الافتراق قد اقترن بشيوع ثقافة سلطوية هي ثقافة الخضوع.

فقد عملت السلطات العربية والاسلامية الحاكمة في مرحلة ما بعد نيل الاستقلال السياسي على إغراق الشرائح الاجتماعية بطوفان من الغرائز الفطرية وتوظيفها وإضفاء هالات القداسة عليها. فالوطن تحول مثلاً إلى مفهوم مجرد تماماً ، والنظام تحول إلى وثن يستلب من الإنسان أي قدرة على مناقشة أوضاعه ، فأصبحت المطالبات السياسية من المحرمات على الجموع الشعبية. والبناء العام للمجتمع أصبح يقوم على افتراض واحدي متعسف يمثل انتكاساً للأفكار التعددية لتصبح السلطات الحاكمة هي وحدها مالكة حق تفويض نفسها للتعبير عن الكل ويصبح فكرها هو آيديولوجية الكل في واحد"19".

وفي حدود ثقافة الخضوع هذه أجبر المواطن على وحدانية السلوك والامتثال"20". وبالنتيجة كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تنزع إلى خلق جمهور يكرر ما تقوله السلطات الحاكمة، ويجهل كل مسألة علاقة بالفكر النقدي. أما الهيمنة والخضوع على صعيد الفكر فسوف تكون بالفكر الممتثل ، ويقوم هذا الفكر على مبدأين : عبادة المثال وعبادة الثبات"21"، فالسلطة هي كمال مطلق ونقدها زندقة. ويتضمن الفكر الممتثل أيضاً ضرورة الترديد والتكرار الآليين والإعادة الببغائية التي تنكر على العقل النقد والتقويم والحذف والإضافة والتي تكرس منطق الصمت والسكوت وتثبيت واقع الحال.

وفي ظل ثقافة الخضوع تبقى السلطة هي الناطقة والمواطن هو الساكت وبهذا ينتفي كل جديد ومبتكر وإبداعي، وتصبح ثقافة الخضوع منحطة لا تعرف السؤال ولا الجواب لأنها ثقافة "نعم" فقط. كما أنها تمدد في عمر واقع الحال المتردي وتكرس الهزيمة بأشكالها المتنوعة:ـ

* هزيمة الإنسان ومبادرته وقدراته وتحويله إلى آلة عاطلة صدئة أو إلى بنيان هروبي يبحث عن مصلحته الذاتية الأنانية قبل بحثه عن الوطن.
* هزيمة الفكر وإلغاء حركته وانتاجه المبدع ودوره في صياغة وإعادة صياغة الحياة والمجتمع.
* هزيمة قوى الشعب وتثبيتها في واقع يائس، وجرها إلىالماضي في أكثر أشكاله ظلامية وجهلاً.

وتأسيساً على ما تقدم فإن ثقافة الخضوع لا تسعف في حل مشكلة الديمقراطية في العراق والعالم العربي والإسلامي بل أنها ستشكل النقيض لبنية سياسية ديمقراطية . وتلك الثقافة هي الثقافة التي هيمنت على العراق الجمهوري سيما في مراحله الأخيرة قبل سقوط النظام السابق.

**الديمقراطية وثقافة المساهمة في العراق**

بالتداخل مع ثقافة الخضوع نتلمس ملامح ثقافة المساهمة في العراق والعالم العربي والاسلامي.

وفي أساسيات ما تتطلبه وتتطلع إليه هذه الثقافة الوليدة هو أن "يكون المواطن على مستوى عالٍ من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها ، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات ، أو تقديم الاحتياجات، فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب سياسي أو جماعة ضغط"22".

ويفيد ما تقدم أن الثقافة المساهمة تقوم على ركيزتين : الأولى :هي حقوق المواطنة والثانية : المشاركة في صنع القرار.

وفي الحالتين فإن هاتين الركيزتين تعتمدان احترام حقوق الإنسان داخل العراق. وإن حاجة الثقافة المساهمة لــ"مواطن على مستوى عالٍ من الوعي بالأمور السياسية" يدفع إلى ضرورة إيجاد جذور المواطنة وتعميقها في العراق. والمواطنة ليست حقوقاً فحسب، ولكنها واجبات أيضاً . والمواطنة شعور بالالتزام وشعور بالانتماء وشعور بالولاء تدعمها رغبة صادقة وعزيمة أكيدة في تجسيد ذلك الشعور عملاً وعطاءً. وليس ثمة شك في أنه حينما يتحقق ذلك الشعور فإن مردوده على الإنسان العراقي ينتظر أن يكون إيجابياً وسيستفيد من عطائه وعمله ، بيد أن حقوق المواطنة في العراق وفي معظم بلدان المنطقة ، هي حقوق مسلوبة بسبب درجة الانفراد في اتخاذ القرار من قبل السلطة"23".

إذ كلما زادت درجة الانفراد في اتخاذ القرار كلما تضائل دور الإنسان في صنع القرار في مجتمعه، وكلما أصبح الإنسان على الهامش افتقر إلى الشعور الذي يحفظ له عزته وكرامته . وهو حين يفقد ذلك الشعور قد يفقد شعوره بالانتماء والولاء في ظل هذا الوضع، وينتهي عنده الحماس والاخلاص للبذل والعطاء. وفي المجتمع العراقي عموماً لا تزال المرتكزات القبلية والأسرية أو الطائفية أو الأثنية أو كلها قائمة وإن تفاوت ثقل مرتكز على الآخر بين فترة وأخرى. إن المواطنة الحقيقية لا تتحقق في ظل الانفراد في اتخاذ القرار، بل أنها تقضي أن يقوم المواطن بدور فعال في اتخاذ القرار ، كما أنها تقضي أن يقوم المواطن بدور فعال في الأمور السياسية ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة . إذاً الثقافة السياسية المساهمة ترتكز أيضاً على ضرورة المشاركة في صنع القرار بوصف هذه المشاركة مرتكزاً أساسياً للوصول إلى القرار الأفضل، إضافة إلى كونها حقاً من حقوق المواطنة . وفي العراق ، إذا كان هناك جدلاً حول كيفية المشاركة وأنماطها فإنه ليس من الضروري أن تكون تلك المشاركة أو نمطها في سياق الكيفية أو النمط الغربي . ولكن لابد أن تكون المشاركة فعالة غير صورية كما هو الحال في أكثر بلدان المنطقة العربية والإسلامية.

وفي هذا الشأن ستعني الثقافة السياسية المساهمة مشاركة فعالة من القاعدة المجتمعية التي تفرض إرادتها على الساحة وتنبثق منها السلطة السياسية . ولهذا فإن المرتكز الرئيسي للسلطة السياسية في ظل سيادة ثقافة المساهمة سيتمثل بالقاعدة المجتمعية. وإرادة السلطة ضمن هذا المعنى ستكون مرتكزة على الارادة المجتمعية وتستمد منها قوتها وشرعيتها واستمرارها.

بيد أن الثقافة المساهمةلا تتطلب بالضرورة مشاركة مباشرة من جميع أفراد المجتمع في صنع القرار ، ذلك أن مثل هذا المطمح غير ممكن عملياً إلا من خلال قنوات تنظيمية يتحقق فيها ومن خلالها قدر من المشاركة في اختيار من يكون لهم دور مباشر في صنع القرار.

والتجارب البرلمانية في المنطقة العربية والاسلامية بوصفها قنوات تنظيمية من هذا النوع كانت قد واكبتها عثرات وثغرات. وقد دلل اجهاض هذه التجارب أكثر من مرة على أن مرتكزات هذه التجارب كانت غير راسخة. ومن ناحية أخرى دللت أيضاً على أن السلطة السياسية مازال باستطاعتها إلغاء دور القاعدة المجتمعية. ولقد بدت هذه القاعدة بالمقابل غير قادرة على فرض إرادتها. وكل ذلك يؤكد حقيقة مهمة هي أن السلطة السياسية قد تقبل بإطار مؤسسي لإرادة مجتمعية، ولكنها تحاول أن تفرض سلطتها على هذا الإطار المؤسسي أو تجعله يسير وفق إرادتها.

ومن ناحية أخرى فإن الثقافة المساهمة لا تعني أن جميع الأفراد يحظون بالقدر نفسه من السلطة، أو يحصلون على القدر نفسه من المردود، أو يحظون بالمستوى الوظيفي نفسه، إذ أن هذه أمور غير عملية، وغير عادلة. فالمعروف أن الأفراد يختلفون في قدراتهم ومهاراتهم. كما يختلفون في مقدار الجهد الذي يبذلونه، ومن ثم فإن المنطق يقضي أن يكون المردود على أساس المجهود، والحافز على أساس العمل.

بيد أن ذلك لا يمنع في ظل العمل على نشر ثقافة مساهمة، أن يكون لجميع الأفراد على السواء حقوق مواطنة متساوية وهذه الحقوق تتمثل في حدها الأدنى بـ"24" :ـ

1. حرية الفرد في التعبير.
2. الحرية الشخصية.
3. الأمان.

ليس ثمة شك في أن يتمتع الفرد في المجتمع بحرية التعبير حتى وإن كان الأفراد يتفاوتون في مدى استفادتهم من هذا الحق كما يتفاوتون في القدرة على التعبير. غير أن هذا الحق هو من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كافة الأفراد في المجتمع بصرف النظر عن مقدار الجهد أو العطاء أو المكانة الاجتماعية أو أي مرتكز من المرتكزات القبلية أو الأسرية أو الطائفية أو الأثنية. صحيح أن هناك من تكون له القدرة على التعبير ذات التأثير الواضح على قطاع من المجتمع، ولكن لا ضير في ذلك ، إذ أن حرية التعبير ، في كثير من الأحيان ، هي تعبير وجهات نظر قد تكون متباينة أو متناقضة. ولكن هذا التعبير من خلال القنوات التنظيمية المدنية أو حتى خارجها له مردود إيجابي في إطلاق حق من الحقوق الأساسية للإنسان. إذ ما قيمة الإنسان تكممه القوانين أو تخرسه؟ ومتى كانت للإنسان قيمة إلا بإطلاق حقه في التعبير في كل الوسائل المشروعة والمناسبة ومن خلال طاقاته؟

أما الحرية الشخصية فهي حق طبيعي للإنسان يتمتع بها ويختار لنفسه ما يرغب. صحيح أن الحرية الشخصية كانت دائماً موضع جدل ، على اعتبار أن الحرية الشخصية في إطلاقها مساس في حريةا لآخرين ، أو في الأقل تأثيرٍ ما على حرية الآخرين؟

وليس معنى الحرية الشخصية أن الفرد في المجتمع لا يلتزم بالقانون العام أو النظام السائد طالما أن هذا النظام أو ذلك القانون هو من صنع قنوات تنظيمية مدنية كان لها الدور المباشر، وربما كان للفرد دوره المباشر إما في صياغة القانون العام أو النظام السائد، أو كان له دور غير مباشر عن طريق اختيار من يمثلونه ومن يكون لهم دور مباشر في صياغتها.

ويدخل الأمان ضمن الحد الأدنى من حقوق المواطنة، ذلك أن الفرد في المجتمع يجب أن يشعر بالأمان. وليس من نافلة القول أن الاستئثار بالسلطة المطلقة يجهض حقوق المواطنة. وحينما لا يشعر الفرد في مجتمعه بالأمان، فإن ذلك يعتبر هدراً لحق أساسي من حقوق المواطنة. ولا يمكن أن يتحقق الأمان إلا من خلال نظام سياسي يعتمد على المشاركة في اتخاذ القرار، أو بمعنى آخر من خلال نظام سياسي يقوم على إرادة مجتمعية يركن إليها ويفسح لها المجال للمشاركة الفعالة في صنع القرار، وهو قبل ذلك وبعد نظام سياسي يخضع للرقابة وللمسألة المجتمعية عبر القنوات التنظيمية التمثيلية البرلمانية والتعددية الحزبية التي تعبر عن الإرادة المجتمعية المشروعة دستورياً.

بعد تحقق كل من حقوق المواطنة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار ستمثل الثقافة السياسية المساهمة تعبيراً عن مصالح الإنسان العراقي، كمدافع عن الفرد والقيم الإنسانية والوطنية، وكراية تبشر بالعقلانية واحترام العقل. والثقافة السياسية المساهمة في طموحاتها تدافع أيضاً عن الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي وتتابع في مسارها ونضالها الثقافة الوطنية المرتبطة بالشعب وتاريخ نضاله في الماضي والحاضر مبشرة بمستقبل عراقي جديد.

والثقافة السياسية المساهمة في مسارها المبشر بالحرية والتقدم هي صوت العقل والتنوير الذي يتصدى لكل أشكال الثقافة الكولونيالية والغيبية التي تهدف إلى تدمير الوطن والشعب والإنسان والثقافة. وهي بهذا المعنى تدافع عن وضع الثقافة ودلالاتها من حيث كونها أداة لخدمة الإنسان. ووسيلة للتغيير والإبداع وتفتح العقل وتحرر الشخصية. وهي أيضاً ثقافة لا تهرب إلى تاريخ توارى ولا إلى مستقبل لم يأت بعد. ولا تخلع الحاضر من حاضره وتمايزه لتلقي به في مكان وزمان هجينين.

لذلك إن الثقافة السياسية المساهمة هي ثقافة ديمقراطية إبداعية تدافع يومياً عن كرامة الإنسان وترفع صوتها ضد اجتياحه وتهميشه. وهذه الصفة خلاصة لكل الصفات التي تتمتع بها الثقافة المساهمة فهي مستلزم مهم من المستلزمات السياسية لحل إشكالية التحول الديمقراطي في عراق اليوم والغد.

ودون سيادة وشيوع هذه الثقافة فإن الخوف، كل الخوف، أن تظل التحولات الديمقراطية في عراق اليوم والغد كالأحجار الكريمة في مستنقع آسن بالاستبداد والتخلف.

### المصادر

1. مأخوذ عن توسيديوس في وصفة لكفاح أهالي جزيرة بروسير اليونانية، أنظر هارولد لاسكي، الحرية في الدولة الحديثة، ترجمة أحمد رضوان عز الدين، دار النديم ، القاهرة، 1967، ص 16.
2. توم بوتومور ، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. وميض نظمي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1986، ص 9-10.
3. بصرف النظر عن شكل النظام السياسي السائد، فثمة عوائق أربعة رئيسية في الحياة الشرقية عطلت تطور الديمقراطية . أول هذه العوائق هي الأمية ومحدودية الوعي السياسي. ثاني هذه العوائق هي الفقر وتدني مستوى المعيشة لدى سواد الناس. وثالث هذه العوائق دور متعاظم للإمبريالية في الشرق الغني بالموارد الطبيعية والثروة المعدنية ولاسيما النفط. ورابع هذه العوائق هو محصل تفاعل العوائق الثلاث والمشير إليها مع عاملي الغربنة والقمع السلطوي الديني السلفي. هذا التفاعل الذي أدى إلى خنق الإبداع الحضاري وإلى المراوحة الميكانيكية بين خياري الأصالة والحداثة، أي التأرجح بين موقف الاجترار وموقف التقليد دون المرور بموقف الخلق والإبداع.

للتفاصيل أنظر عصام نعمان، أية ديمقراطية، أية وحدة؟ دار الطليعة، بيروت ، ط1، 1981، ص 11-12.

1. عن د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، 1990، ص322.
2. المصدر نفسه ، ص 326.
3. المصدر نفسه ، ص 333.
4. المصدر نفسه ، ص 334.
5. المصدر نفسه ، ص 335.
6. أنظر د. رؤوف عباس ، قدوم الليبرالية (بداية نهضة أم إجهاض لها) ، مجلة المنار، بيروت، العدد 31، تموز 1986، ص 70.
7. أنظر علي محمد لاغا، الشورى والديمقراطية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ، 1983، ص 18.
8. أنظر أحمد شوقي الغنجري، الحرية السياسية في الاسلام، دار القلم، بيروت ، 1983، ص 53-143-158-215-249.
9. ومنهم على سبيل المثال عباس محمد العقاد، الديمقراطية في الإسلام، القاهرة ، 192، والدكتور فاضل حسين ، الفكر السياسي في العراق المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد، 1948 ، والدكتور أحمد سويلم العمري، الديمقراطية في أحكام العرب، عن كتاب الديمقراطية والعالم العربي، بيروت، 1959.
10. أنظر د. عبد العزيز الدوري ، الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي ، مجلة المستقبل العربي ببيروت، العدد 9 ، لسنة 1979، ص 62-63.
11. المصدر نفسه ، ص 93.
12. للتفاصيل أنظر د. سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الاسلامي الحديث، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989، ص 19-181(غير منشورة).
13. للتفاصيل أنظر د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص 277-283(منشورة)
14. نزيه أبو نضال، الديمقراطية : المأزق والحل ، عن كتاب الثقافة والديمقراطية ، مصدر سابق، ص 42.
15. أنظر عصام نعمان ، أية ديمقراطية ، أية وحدة ، مصدر سابق ، ص 10.
16. صلاح عيسى ، الديمقراطية وآيديولوجية الكل في واحد ، مجلة الكاتب، القاهرة ، العدد 160، لسنة 1984، ص 9.
17. د. فيصل دراج ، ثقافة القمع وثقافة الثورة، عن كتاب الديمقراطية والثقافة ، مصدر سابق ، ص7.
18. المصدر نفسه , ص 7.
19. د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 345.
20. د. أسامة عبد الرحمن ، المثقفون والبحث عن مسار، مصدر سابق، ص 137.
21. المصدر نفسه ، ص 139-141.

**نحو مشروع إصلاحي تنموي ديمقراطي عربي**

**أ.د. لبنان هاتف الشامي([[4]](#footnote-5))**

**المقدمة**

أصبح الفراغ الذي يعانيه الوطن العربي بسبب غياب مشروع تنموي إصلاحي سياسي، يشكل فرصة سانحة للقوى الدولية التي تمتلك أطماع ومصالح إستراتيجية لتقديم مشاريع (أصلاحية) لبعض الأنظمة في المنطقة العربية ، هذه الأنظمة التي كانت تحظى في السابق بدعم نفس هذه القوى التي بادرت لتقديم هذه المشاريع ( الإصلاحية ) ، لذلك وجدت الأنظمة السياسية العربية نفسها إمام عملية أصلاح سياسي ديمقراطي عالمية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه العملية العالمية اُنتخبت وانتقت مواقع ذات أهمية إستراتيجية لتطل من خلالها على العالم ، لذلك سيتم مناقشة هذا الموضوع في هذه الورقة والموسومة بـ: سبل تحقيق وبناء مشروع تنموي أصلاحي سياسي ديمقراطي عربي من خلال المحاور التالية:

1. توطئة
2. سمات الديمقراطية المطلوبة في الوطن العربي.
3. الإصلاح الديمقراطي صيرورة اجتماعية وثقافية.
4. خطوات الإصلاح الديمقراطي.
5. الخاتمة.

**نحو مشروع إصلاحي تنموي ديمقراطي عربي**

**1) توطئة**:-

بدأت تثار تساؤلات جدية حول ضرورة القيام بنقل الواقع العربي الى واقع أفضل يحقق مزيداً من المشاركة والاستقرار السياسي فلم يسبق ان كانت السياسية الرسمية العربية امام ضغط مطلب الاصلاح عليها كما هو الحال ألان. وليس معنى ذلك ان المطلب هذا جديد على المشهد السياسي العربي ، أو ان فكرة الاصلاح الديمقراطي السياسي لم تكن مدرجة قبل هذا التاريخ في جدول اعمال الحركات الشعبية العربية ، بل يعني في المقام الاول ان النخب الحاكمة في الوطن العربي لم تجد نفسها معنية بالتعاطي مع هذا المطلب الا بعد ان حمل على ركاب الضغط الاجنبي وقدم نفسه في صورة املاءات مقرونة بإشارات التهديد ، وظلت تلك النخب تصم آذانها في وجه مجتمعاتها، ولم تتورع في أحيان عديدة عن مواجهة تلك المطالب بالشدة والقسوة ، ومالت في حالات آخرى الى أستيعاب بعض تلك المطالب والتحايل عليها وتزويرها ، فيما ظلت في حالات نادرة قادرة على احتوائها من خلال تحقيق بعضها شكلياً وصولاً الى اجهاضها والمزيد من الذلة امام الاجنبي(1) .

ان العودة المتجددة لفكرة الاصلاح السياسي الديمقراطي الى مسرح الإحداث هو سياق عام دولي واقليمي يفسرها الأسباب التي تدفع القرار الرسمي العربي الى اخذها في الحسبان . والسياق هذا كناية عن جملة التحولات السياسية الدولية والاقليمية التي دشنتها احداث 11 أيلول2001 ، حيث احداث11أيلول2001 بميلاد حقبة سياسية دولية جديدة سمتها الاساسية الجنوح المتزايد نحو الاستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية والضغوط السياسية في مواجهة القوى المعارضة لسياسات الهيمنة الامريكية دولاً كانت هذه القوى أم جماعات سياسية ، ولقد جرى عنونة أهداف السياسة الامريكية بعد احداث أيلول بثلاث شعارات رئيسية هي، الحرب ضد الإرهاب، نزع أسلحة الدمار الشامل، إحداث تغييرات سياسية في مناطق مختلفة من العالم(2) .

لقد وجهت الاتهامات الى المنطقة العربية بأنها منطقة تشهد واقعاً تنعدم فيه الحياة الديمقراطية وتعيش حالة من الانغلاق الديني والبرامج التعليمية التي تنتج ثقافة الكراهية ضد الولايات المتحدة الامريكية والغرب وعليه بدأت تلاوة لائحة مطالبها ، تجفيف الينابيع المادية للارهاب بوضع اليد على آموال المؤسسات المشتبه في دعمها (للأرهاب) ، كما قامت بأجراءات من شأنها أن تؤدي الى تجفيف الينابيع الثقافية بتغيير برامج التعليم وفق سلم معايير توافق عليها الولايات المتحدة الامريكية والحد من سلطة المؤسسة الدينية ، ثم تجفيف ينابيعه السياسية من خلال اجراء أصلاحات تضخ في الدولة والنظام نخباً جديدة تخاطب الغرب بلغة مشتركة ، ولم تكن المخاطبة الامريكية للدول العربية واحدة في كافة حالاتها ، فقد قدمت مطالب للسعودية ومصر مقرونه بلغة تهديد مبطنة وأملت شروطاً على اليمن والسودان وليبيا وما يجب أن تفعله وابتزت سوريا من الساحة اللبنانية انتهاءاً بصدور قراراً فرض بعض العقوبات الاقتصادية بعد مصادقة الكونغرس على قرار لمحاسبة سوريا.

وعليه فان الاستجابة العربية الرسمية لمطالب الاصلاح تذهب في التعبير عن نفسها في صور ثلاث متداخلة يمكن ملاحظة ما فيها من مفارقات ومواقف **فالصورة الأولى** :- والتي تبدو فيها تلك السياسة على درجة من الارتباك وانعدام التوازن بين القول ان الاصلاح شان داخلي عربي لايجوز لاحد التدخل فيه ، وبين القول بان الدول العربية بصدد اعداد مشروع للاصلاحات . ويعبر الارتباك ذاك عن صدمة الضغط ، وعن خوف من ان يقود الضغط اياه في حال عدم التجاوب معه الى نتائج غير محمودة على استقرار الانظمة السياسية العربية . واذ تدرك هذه الانظمة ، من خبرتها السابقة في التعامل مع ضغوط " صندوق النقد الدولي " و" البنك الدولي " الآثار الكبيرة للضغط الخارجي عليها ، وهذا ما يدفعها الى القول استعدادها لصياغة مشروع اصلاحي سياسي ديمقراطي تنموي عربي ، تحوّل قولها بأن الاصلاح شان داخلي الى مجرد فعل من أفعال المكابرة السياسية . وألاهم من ذلك انها تنسى بتلك المكابرة أن النظام الذي يرهن قراره السياسي للاخر ويسدي له الخدمات ، ويضع أراضيه وقواعده تحت تصرفه ، لايمكنهم فجاءة أن يلوذ بالسيادة واستقلالية القرار لمخاطبة قوة خارجية صادرة أرادته وتلك مفارقة أولى في تعامل النظام العربي مع أملاءات الاخر في ملف الاصلاح السياسي.

إما **الصورة الثانية** :- فتبدو تلك السياسة جاهزة لاهمال تحفظاتها حول الاصلاح المملي من الخارج والتجاوب مع كثير من توصياته أملاً في أن يكون ذلك سبباً في ضمان بقاء الانظمة قائمة ، وهو ميل لديها تغذيه معاناتها لما جرى في أفغانستان والعراق بالقوة العسكرية. وإذ ترتضي النخب العربية الحاكمة ان تتنازل للاجنبي في مطالب سياسية تعرف – سلفاً – أنها ستقيد حريتها في أدارة الدولة ، ترفض أن تتجاوب مع مطالب رايها العام المتعلقة بالاصلاح مع علمها بأنها مطالب متواضعة أولاً ، ولاتؤدي بها الى فقدان قرارها ثانياً ، وبأن الاستجابة اليها تزيد من تمتعها بالشرعية السياسية الداخلية ثالثاً . وتلك مفارقة ثانية في سلوك النظام العربي اتجاه قضية الاصلاح والتنمية السياسية(3).

أما **الصورة الثالثة :-** فتبدو السياسة العربية وكأنها تفضل أن تكون أستجابتها لمطلب الاصلاح من خلال مشروع سياسي جماعي ، لا من خلال مبادرات مستقلة على صعيد كل دولة مثلما نجد المدخل الى ذلك هو اصلاح جامعة الدول العربية من أجل تفعيل دورها السياسي . ومع ان التداعي الى مشروع للاصلاح في شكل جماعي عربي أمر محمود ومرغوب فيه ، الا أنه يخشى أن يرمي ذلك الى أمرين أولاهما أن يكون ذلك التضامن الجماعي في باب تعزيز القدرة السياسية الدفاعية في مواجهة ضغط مطلب الاصلاح ، حيث هي قدرة أكبر في حال التضمان الجماعي منها في حال كل دولة على حدة ، وثانيهما أن ينتج عن ذلك المشروع الجماعي حد أدنى لايفي بالحاجات الفعلية للاصلاح وخاصةً بالنظر الى حقيقة التفاوت الكبير بين الدول العربية على صعيد بناها السياسية ، وعلى صعيد أستعدادها لاجراء أصلاحات ، ثم على صعيد التراكم السياسي في كل منها . لكن اكثر ما يمكن للمرء أن يخشاه هو أن يكون الانصراف الى أصلاح جامعة الدول العربية طريقاً الى الانصراف عن الاصلاح السياسي في البلاد العربية والتحلل من الالتزام بتحقيقه .

**حقائق هامة يجب إدراكها**:

إن هنالك حقائق هامة نابعة من واقع المجتمع العربي التي يجب ادراكها والتعامل معها ومعالجتها عند الشروع بأي عملية تنموية أصلاحية ، حقائق شكلت على فترات طويلة مضت عقبات وعوائق حالة دون تحقيق الاصلاح المنشود لذلك فيجب ادراك مايلي ،

**أولاً ،** ان المجتمعات العربية أصبحت اليوم في أمس الحاجة الى عملية تنمية جذرية تهدف الى تحديث هياكلها واصلاح مؤسساتها ومعالجة أمراضها وتجاوز حالات الركود والتخلف فيها وتفادي الضغوط الخارجية التي تطالب بأصلاحات سريعة مرتجلة قد تتسبب في احداث أنهيارات وأنقسامات.

**ثانياً** ، ان المجتمعات العربية تشكو من انتشار الفساد وتفاقم الافات الاجتماعية وتردي الاوضاع الاقتصادية ، وترهل الادارة ، وانتفاء التخطيط المستقبلي وغياب المناخ السياسي الحر الكفيل بممارسة الرقابة والنقد والتوجيه وايجاد اجواء المنافسة المشروعة لأختيار البرنامج الافضل ، وانتخاب الممثل الشعبي الاكفأ ، ودعم رجل السياسة الاقدر على تحمل المسؤولية .

**ثالثاً** ، إن إصلاح الأوضاع الاقتصادية ، ومكافحة ظاهرة البطالة ، وايجاد فرص العمل للالاف من حملة الشهادات الجامعية ، ومنع هجرة العقول ، لايتم الا بتنشيط حركة الانتاج والاستثمار. ولكن هذه الحركة لاتزدهر الا في مناخ الحرية والعدالة والتعددية . وهذا المناخ هو وحده القادرعلى انجاز مهمتين أساسيتين ، اشعار المواطن بالاطمئنان الى يومه وغده واقباله بالتالي على بذل الجهود وتقديم التضحيات وتحمل الصعاب ، ثم تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الرساميل العربية والاجنبية ، فالمستثمرون في كل زمان ومكان لايقدمون على توظيف اموالهم وتنفيذ مشروعاتهم الا في البلد الذي يعيش أهله في ظل أوضاع سياسية أجتماعية أقتصادية أمنية مستقرة تستمد قوتها وفاعليتها من سيادة دولة القانون والمؤسسات(4).

أنه من العبث الرهان على نجاح أي اصلاح أقتصادي أو اجتماعي أو اداري أو ثقافي اذا لم يكن متوافقاً بتدابير سياسية تحرر المواطنين من قيود القهر والظلم وتشركهم في عملية اتخاذ القرارات ، وتطلق فيهم روح المبادرة والابداع ، وتقيض لهم سبل الرقابة والمحاسبة والمساءلة , فالمواطنون الاحرار المطمئنون الى مستقبلهم هو وحدهم القادرون على حماية الوطن وبنائه ، ان على الانظمة العربية ان تستخلص الدروس والعبر من كل الزلازل والنكبات التي توالت على المنطقة العربية ، فمن شأن الاحداث والهجمات المتواصلة أن تكون حافزاً لاستنهاض الهمم ، واعادة النظر في اسباب العلل ، والامساك بزمام الامور والتصميم على الدخول فوراً في عملية أصلاح وتنمية جذرية تشمل كل المجالات ، والاصلاح المجدي يبدأ دائماً من الداخل ولاجدوى من التساؤل عما اذا كان الاصلاح مفروض من الخارج أو مطلوباً من الداخل ، فالخارج في معظمه معادي لنا وغير حريص على اصلاح أوضاعنا . والدليل دعمهم الدائم لاكثر الانظمة العربية قمعاً واستبداداً و كذلك دعمها للكيان الصهيوني . ان الديمقراطية بمختلف مضامينها ، وبأعتراف الجميع عليلة أو غائبة عن معظـم الـدول العربية ، ويتجلى ذلك في ظاهرة تعطيل المجالس النيابية أو اهمالها ( أن وجدت) ، واستئثار الحاكم بكل السلطات ، وانتشار أزمة الشرعية ، وشرعية السلطة أو الحكم يعني توافر الانسجام والتجاوب بين السلطة الحاكمة والمواطنين، أي تعني أقتناع المواطنين واقرارهم بجدارة السلطة وقدرتها على الحكم والتعبير عن تطلعاتهم وأمالهم وتقدم الدول وتخلفها يقاس عادةً بمدى قوة الشرعية فيها أو ضعفها(5).

**سمات الديقراطية المطلوب في الوطن العربي**

ان الديمقراطية المطلوبة في الوطن العربي هي ديمقراطية المشاركة لا ديمقراطية الموافقة . وهذه الديمقراطية لاتترعرع وتنمو الا في مجتمع حر يحترم الحقوق والحريات الاساسية للمواطن . والدولة الديمقراطية هي في الاساس والضرورة دولة مؤسسات ديمقراطية مرتكزة على سيادة القانون. وتحقيق الديمقراطية أو ترسيخها لايتم الا بوسائل ديمقراطية تنطلق من تنشئة الناس وتربيتهم على الديمقراطية في فضاء ديمقراطي .

ان آلية الاصلاح السياسي الديمقراطي باتت تفرض نفسها كآلية حاكمة أو ناظمة لمسار التطور والعمل في الحقل السياسي داخل الدول العربية غير ان الانتقال الى الديمقراطية ، ومن ثم الى وضع سياسي شرعي في دول يبنى الحكم فيها على ممارسة القوة بكل أشكالها ، يطرح مشكلة عملية يمكن التعبير عنها ، بأن الانتقال من الحكم اللاديمقراطي الى حكم اصلاحي ديمقراطي ، يفترض اما أن يتولى الحكام انفسهم القيام بعملية الانتقال والاصلاح هذه ، وفي هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا عن سلطتهم وامتيازاتهم "بطيب خاطر" ، وهذا اذا حدث فهو أستثناء وليس قاعدة ، واما اجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل ، وهذا يتطلب وجود قوى ديمقراطية فاعلة في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية وعملية الاصلاح السياسي في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي ، ومن الناحية المبدأية ربما يعني ان هذا التدرج أسلم وأضمن ، لأن عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ضرورة ومقوم لأنظمة هذا العصر ويجب ان ينظر اليها لا من امكانية ممارستها في هذا النظام السياسي أو ذاك ، بل من ضرورة ارساء أسسها واقرار آلياتها والعمل بها ، والسؤال هنا ماهي الشروط التي تحتم وجود أنظمة سياسية ديمقراطية.

**شروط عملية الاصلاح الديمقراطي العربي المنشود،ويمكن إجمالها كالأتي**

**1.** التسليم بأمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ والاستعداد لاعطائها قدراً من الشرعية المقننة ، ونعني بالمعارضة هنا ، المعارضة السلمية المنضبطة بشروط العملية الديمقراطية أو مبادئ القانون والنظام والدستور المتبع والموافق عليه واذا كانت كلمة (معارضة) تقلق الانظمة السياسية العربية ، فلنطلق عليها أمكانية التعددية بالرأي والاجتهاد بشخوصه وأطرافه المجتمعية ، ومشاركتهم في العملية السياسية بالطريقة التي تحددها ظروف كل بلد وأنظمته .

**2.** أن يكون الاصلاح الديمقراطي السياسي أصلاحاً شاملاً يتناول مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...الخ ، من وجودنا العربي .

**3.** ان يراعي دون افراط أو مبالغة ، بعض الخصوصيات والميزات والمستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول العربية .

**4.** ان يتم انجازه بالتدرج ، على مراحل زمنية محددة ، ووفق استراتيجية للتنفيذ واضحة تتضمن الوسائل الديمقراطية الكفيلة بالتصدي لمحاولات أجهاض الاصلاح ومناهضة التغيير، لأن العملية الاصلاحية الديمقراطية التنموية من مسؤولية القوى الشعبية كما هي من مسؤولية الحاكم، ويجب ان لاتعني حق المعارضة في انتقاد السلطة والدولة الحط من هيبتها حيث لا عملية ديمقراطية أصلاحية في دولة ضعيفة(6)حيث أن عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي العربي،بحاجة الى وضع دولة مستقرة سياسياً واجتماعياً،أي إلى دولة قوية متماسكة.

وبإمكان الدول العربية التي تمتلك مؤسسات الدولة العصرية (الدستور وقانون وسلطات ثلاث) ، أن تخطو في أجل تقصير خطوات حاسمة في مجال الاصلاح السياسي الديمقراطي ، اما الدول الاخرى المحرومة أو المجردة من المؤسسات الدستورية ، فبأمكانها الاستفادة من مهلة زمنية كافية لانجاز الاصلاحات المطلوبة(7).

**اقتراحات للإصلاح الديمقراطي**

وانطلاقاً من هذه الوقائع والاعتبارات والاوضاع وغيرها ، فأن الباحث، لإنقاذ المستقبل العربي من محنة التلاشي,يقترح ما يلي :-

**1.** تطبيق مبدأ تداول السلطة والتعددية السياسية ، على كل المستويات ، وبالطرائق السلمية ، وطبقاً لظروف كل دولة عربية ، أي وضع آلية لتداول السلطة سلمياً وقانونياً ، سواء بالتغيير أو التعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي ، الممثل للسيادة العليا طبقاً للحكام الدستورية المقررة .

**2.** القبول بشروط العملية الديمقراطية كافة ، سواء مع السلطة أو بين المشاركين والالتزام بعدم أستخدام الديمقراطية كذريعة لاحتكار السلطة .

**3.** اجراء أنتخابات دورية ، حرة نزيهة ، تعزز الممارسة الديمقراطية وتحول دون احتكار السلطة .

**4.** الغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال لسبب الرأي ، بعبارة آخرى أطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا الى المحاكمة ، أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية .

**5.** اطلاق حرية الصحافة ومنع احتكار الدولة لوسائل الاعلام .

**6.** الغاء القوانين الاستثنائية أو الاحكام العرفية أو حالات الطوارئ ، أيا كانت أشكالها أو مسمياتها لأن السلطة عندما تُتهم بانتهاك الحقوق والحريات تبرر تصرفاتها بوجود هذه الاوضاع(8).

**7.** اطلاق حرية تشكيل الاحزاب السياسية ، في اطار الدستور والقانون لأن وجود الاحزاب ضرورة تتطلبها طبيعة الأنظمة الديمقراطية ، ولأن الاحزاب وسائل فعالة تسمح للمواطنين بالمشاركة في الحياة العامة وممارسة التأثير والضغط على القائمين بتلك الشؤون ، وتساعد على تكوين ثقافة وأرادة عامة ورأي عام لدى المواطنين .

**8.** اطلاق حرية تشكيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني القادرة على انجاز مهمات وطنية في حال عجز الدولة أو تقاعسها أو اهمالها .

**9.** تشجيع وسائل استطلاع الرأي العام بصفتها أحد وسائل الديمقراطية لمعرفة الاتجاهات والمتغيرات في المجتمع ، واتخاذ التدابير الملائمة لصنع القرارات .

**10.** تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات ، والاخذ بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تحيز .

**11.** اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة والانماء المتوزان للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ، واعتبار ذلك من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام .

**12.** كف أيدي الاجهزة السياسية والامنية عن التدخل في القرارات الادارية والاحكام القضائية .

**13.** التصديق على المواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية حول حقوق الانسان ، والتعهد بتوفير الضمانات القانونية والعملية لكل متهم ، ومعاملة المعتقلين والمسجونين معاملة أنسانية تحفظ كرامتهم، وكفالة حرية العقيدة والفكر والرأي والتجمع وتشكيل النقابات ، والحق في الحياة الكريمة والتعلم التعليم المجاني ، والحق في التظاهر والاضراب ، والحق في العمل وتكافئ الفرص في العمل ، والحق في الرعاية والحماية منذ الطفولة حتى الشيخوخة ، واعطاء حق المرأة في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحياة العامة .

**14.** العمل على اصلاح جامعة الدول العربية وتطويرها وتفعيلها باعتبارها (البيت العربي) ، الوحيد المتبقي لاجتماع الحكام العرب ، ومستقبل هذه الجامعة التي تعاني الازمات المتراكمة يتوقف على اصلاح داخلي واخر خارجي ، والداخلي أيسر ويمكن أتمامه عن طريق بعض الآليات ، مثل ايجاد مؤسسات جديدة تساعد على تعزيز عمل الجامعه ، وأدخال تعديل جذري على ميثاق الجامعه ، وتعديل طريقة التصويت بألاجماع ، وايجاد حل للعجز المالي المزمن ، واحداث تغيير في الكوادر الوظيفية ، وادخال مبدأ الالزام والالتزام في تنفيذ القرارات ، وايجاد آلية لفض المنازعات العربية بالوسائل السلمية وتطوير شبكة العمل العربي المشترك في الجامعة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ، غير اننا على يقين ان الاصلاح الداخلي وحده لايكفي ، فهو بحاجة الى اصلاح خارجي يتمثل في أيمان الدول العربية بجدوى الجامعة ، وهذا الايمان هو نتيجة توافر ارادة سياسية لدى الاعضاء تنطلق من الحرص على وجود الجامعة والاقتناع بأن التكتلات الكبرى أصبحت اليوم سمة العصر ، وبأنه يستحيل على دولة عربية أن تواجهه بمفردها التحديات الداخلية والخارجية ، وهذه الارادة السياسية هي حصيلة عمل مؤسسات منتخبة تمثل أكثرية شعبية تشارك في أتخاذ القرارات وتتعهد بتنفيذ الالتزامات والواجبات وتتمتع بكل الحقوق والحريات .

وهكذا نجد ان الوضع السياسي العربي بين الدولة وعملية الاصلاح السياسي يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضان ، اعتبار موضوعي واخر ذاتي ، الاعتبار الموضوعي ، يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة بوصف ذلك من أسبقيات التطور التاريخي الذي ماتزال الدول العربية ، من حيث عملية بناء الدولة في أول مراحله . الاعتبار الذاتي يتعلق بالرغبة في تحسين الاوضاع السياسية ، وتحقيق درجة معقولة من الحرية والممارسة الديمقراطية ، فكيف يستطيع الفكر السياسي العربي ، سلطة ومعارضة ، حاكم ومحكوم ، اقامة هذه المعادلة الدقيقة والصعبة في الواقع الفعلي ، في ضوء الاشكالية التأريخية الراهنة بين الضرورتين ، الدولة وعملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ، لغرض بناء مجتمع سياسي شرعي في المستقبل .

ان أي باحث يمكن أن يلاحظ ان المؤسسات الديمقراطية على تعدد أشكالها في الانظمة السياسية العربية ، وكذلك النخب السياسية على تعدد أصولها ، لم تستطع تأكيد السلوك الديمقراطي الصحيح في الممارسات السياسية المتبعة . فقد جاءت التجارب العربية لتؤكد ، ان المؤسسات الديمقراطية ، أصبحت هي الوسائل الجديدة ، التي تمارس السلطة السياسية من خلالها عملية الاستئثار بالسلطة ، خاصةً ان الوصول الى السلطة السياسية عن طريق القوة والعنف أصبح أقل انتشاراً ، وربما دلت الدراسات التحليلية لبنية الاحزاب السياسية الداعية الى ممارسة الديمقراطية وتأكيدها ، كسلوك أجتماعي ان هذه الاحزاب نفسها مازالت بعيدة عن هذه الممارسة حتى مابين اعضائها(9).

اذن الواقع السياسي للانظمة السياسية العربية يشير الى غياب التكامل في مظاهر الفصل بين الحاكم والمحكوم ، فكل منهما يعتمد منظومة ثقافية مختلفة نسبياً احياناً وكلياً احياناً أخرى ، ويمارس سلوكه وتصرفاته اعتماداً عليها ، من دون أن ياخذ بعين الاعتبار عناصر المنظومة الثقافية الاخرى، ومن دون أن يوليها أي اعتبار يذكر ، فالحاكم لايأخذ بعين الاعتبار في أحكامه قضايا المحكوم ، لأنه لم يستمد سلطته من رضائه وانما بفعل عامل القوة التي تختلف في مصادرها واشكالها بأختلاف الحاكم ، والمحكوم بدوره ينظر الى الحاكم وكأنه قد أغتصب منصب السلطة لذاته ، فهو يلحظ عليه استئثاره بالسلطة وخصه لنفسه مزايا لاتتوفر للمحكومين . فهناك نمطان متناقضان من الفعل ينفي كل منهما الاخر ، ويقوم كل منهما على اساس منظومة مختلفة ، في الوطن العربي لاتوجد هيمنة ثقافية في الحقل السياسي وقد يفسر هذا الامر ، بالاضافة الى التدخل الاجنبي مسألة البحث أو السعي عن عملية اصلاح سياسي ديمقراطي وكيف لهذه العملية أن توجد ، ان تحقيق هذا الامر يتطلب فضلاً عن ماتقدم من شروط ضرورة وجود دولة قوية ، قيام ثقافة سياسيـة جديدة ، تسمـح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع ، وليست تلك الثقافة الجديدة التي تعني ثقافة الانتقال الديمقراطي ذاته . وتعبر هذه الثقافة عن نفسها من خلال منحيين:

**الأول** ، تصور عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية سلمية تقوم على مبادئ التوافق والتراضي بين الحاكم والمحكوم ، اذ يحرر مفهوم السياسة من ممارسة العنف ، ويعيد تعريف السياسة كمنافسة مدنية من أجل تحصيل الحقوق وادارة التوازن بين المصالح .

**الثاني**، تعيد فيه الثقافة السياسية مراجعة تقاليدها التسلطية والشمولية، كي تتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة(10) .

وعلى هذا الاساس ، فأن عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي صيرورة اجتماعية – ثقافية، مثلما هي خليط من المؤسسات السياسية والدستورية . ومن الضروري أن يكون هناك توافق ما بين الصيرورة والمؤسسات لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يجل الحقوق والحريات الاساسية للانسان ويحترم كرامته ، واذا كانت المجتمعات الغربية تهيأ لها ثقافة مشاركة ديمقراطية عبر مراحل تطورها التأريخي تدريجياً ، حتى وصلت الى ما وصلت اليه اليوم من استقرار في النهج الديمقراطي، فأن الحال في مجتمعنا العربي قد أختلف كثيراً ومرد ذلك يعود الى غياب ثقافة سياسية مشاركة ديمقراطية ، أو ضعفها في أحسن الفروق ، مما فسح المجال واسعاً لسيادة ثقافات فرعية ، عصبوية ، رعوية ، أقليمية ، مناطقية ، أبوية منغلقة ، كانت بمثابة الحواجز المانعة لتأسيس نموذج ديمقراطي حقيقي .

لذلك ، لايكفي أن يكون الانتقال أو التحول الديمقراطي منصباً على البنية الفوقية من النظام السياسي وعلى آليات الديمقراطية كبناء سياسي فوقي ، وانما أن توظف الجهود نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الانسان في التربية الاجتماعية كقيم حوارية وعلاقات أنسانية في المدرسة وفي الجامع ، وفي الجمعية وفي الحزب وفي وسائل الاعلام ... الخ ، وما دون ذلك تصبح عملية التنمية السياسية والاصلاح الديمقراطي عبارة عن منحة من الحاكم تسبق التنوير والثقافة الديمقراطية في المجتمع فتكون تنمية سياسية واصلاح ديمقراطي علمي ، هي محل اهتمام النخب السياسية وبعض المؤسسات المدنية ، والمعارضة الموالية للسلطة ، يتوسطها افراد المجتمع غير مكترثين لما يحدث في ظل شخصنة السلطة وبقاء الاوضاع المعلولة كما كانت عليه في السابق وهذا ما يعانية المجتمع العربي .

ان هذه التنمية والاصلاح والتحول الديمقراطي ، لا يحدث النقلة النوعية في الحياة والمؤسسات، فالمطالبة العفوية من قبل الجماهير بتطبيق الديمقراطية أو الانتقال الى تبني المنهج الديمقراطي التعددي في الحكم بقرار رسمي متسرع ، كلاهما لايحققان المناخ الملائم لنمو الديمقراطية وازدهارها ، لأنهم لم يكونوا مسبوقين بتنمية ثقافية ديمقراطية تقر بأن مفهوم السياسة بوصفه نشاطاً أنسانياً حياً ومرناً ، ينزع نحو المصالحة بين الاراء على أختلاف طروحاتها ومرجعياتها . ومن هنا كان التركيز منذ البدء على أهمية الثقافة السياسية الديمقراطية المشاركة التي أشترطنا سوادها قبل فسح المجال أمام أي تنمية وعملية اصلاح سياسي ديمقراطي ، لأنها تعطي المجتمع نوراً وثقافة وتحشد الكتل الاجتماعية للمشاركة في العملية الديمقراطية بوعي والوقوف ضد الانتهاكات والالتفافات على حقوق المواطنة وتتبع بعملية التغيير الاجتماعي – السياسي الى الامام ، وهذا مايحتاجه الوطن العربي ، ايجاد ثقافة سياسية ذات تقاليد اجتماعية ملائمة تقوم على التسامح الفكري المتبادل واحترام حقوق الانسان وتوفر الشروط المقبولة لعملية التداول السلمي على السلطة . وفي الوقت نفسه التخلص من كل الاطر والمناخات التي حولت العمل السياسي الى مايشبه المؤسسة العسكرية بطقوسها المعروفة , واذا كان ذلك ، مايصح أفتراضه ، كما يقال عن المجتمعات التي نضجت فيها العملية السياسية, فالحال غير ذلك اذ هناك من الاسباب الموضوعية الحاملة على الاعتقاد بأن هذا الانتقال الديمقراطي ، ليس مجرد ضرورة اليوم فحسب بل امكانية واقعية في بعض الدول العربية وتتوزع تلك الاسباب بين أسباب سياسية واخرى اجتماعية وثالثة دولية واخرى أقتصادية وثقافية وحتى بيئية ... الخ . فتذهب الاسباب السياسية الى ان الأنظمة السياسية العربية قد اخفقت في تحقيق وانجاز مشروعاتها الوطنية والقومية التي اقامت عليها أركان شرعيتها . وان كان بعضها قد نجح نسبياً في تحصيل قدر من الشرعية وفي تحديد حالة ما من الرضا الجمعي لسلطته ، اما بسبب مبدئية موقفه الوحدوي القومي أو بسبب تماسكه الوطني بأتجاه الصراع العربي الصهيوني ولكن الاخفاق السياسي العام في انجاز الحدود الدنيا من التنمية السياسية وعملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ، لم يتح للنخب والاحزاب الحاكمة التعويض عن خسارة شرعيتها الوطنية والقومية بشرعية ديمقراطية سياسية – دستورية . وعليه ظلت هذه الانظمة وللحفاظ على وجودها تستند إلى شرعية القوة ، وان حاولت الى جانب ذلك بناء شرعية سياسيـة بعيـداً عـن العنف المادي، أي بمحاولـة تجـريــب بنــاء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل التنموي الاصلاحي(11) .

إن التسلط والقمع والإرهاب ، من قبل الكثير من السلطات العربية لم يقدم ضمانة لحمايتها من الغضب الاجتماعي ، وان إقفال المجال السياسي على قوى السلطة ونُخبها بشكل حصري ، دفع عدة جماعات وقوى اجتماعية إلى الاستعانة بالمجال الديني ، مجالاً بديلاً لممارسة لسياسة ، مثلما فرض على آخري اللجوء إلى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها، وفي كل الأحوال قاد ذلك التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسي للتصدع ، والوحدة الوطنية للتمزق والانفراط ، وليس من شك في إن ضغط هاجس الصراع السياسي أو الحرب الأهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي ويفرضها مخرجاً للأزمة .

مع كل ماتقدم من أسباب فهي ، حصراً تؤشر ان عملية الاصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية المعاصرة ، ليست مستحيلة أو ممتنعة امتناعاً مطلقاً لكنها في الوقت نفسه امكانية صعبة ومحفوفة بالعوائق والتحديات ، وتتجسد الصعوبات هنا ، بأزمة انماط الشرعية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية العربية كما تم الذكر سابقاً.

وهنا المسألة تكمن في وعي الترابط العضوي بين الشرعية وعملية الاصلاح الديمقراطي اذ لامجال لوعي أمكانية اصلاح ديمقراطي حقيقي دون أن تتمتع الأنظمة السياسية وسلطاتها القائمة بقدر ما من الشرعية يفرض على المعارضة قبول صفقة سياسية مع السلطات الحاكمة ، ولا مجال لافتراض امكانية قيام شرعية سياسية لهذه السلطات والنظم السياسة في غياب اجراءات مادية فعلية على طريق تحقيق التحول الديمقراطي نفسه ، وتضعنا هذه الجدلية امام ، حقيقة سياسية لاسبيل الى تجاهلها ، ان عملية التنمية السياسية والاصلاح السياسي والتحول والانتقال الديمقراطي محكومة بأن تكون محط توافق اجتماعي حتى تصير ممكنة مثلما هي مدعوة الى ان تصبح استراتيجية كاملة لكل المجتمع السياسي .

اذن تبدو الحاجة ، ضرورية في الوقت الحاضر الى اعادة وعي خيار التنمية السياسية والاصلاح السياسي الديمقراطي على نحو جديد ، بوصفه مخرجاً للسلطة والمعارضة والحكام والمحكومين على السواء من واقع الاخفاق الذي منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء . ولعل المشكلة هنا ، أن هذا النوع من الوعي ليس حاصلاً بالحد والمستوى المطلوبين على الرغم من ضرورته الموضوعية ، وهو مايعني ان غيابه أو ضعفه ، يمثل في الوقت الراهن عائقاً حقيقياً امام عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي .

إن الواقع الديمقراطي ، في الانظمة السياسية العربية المعاصرة ، يشخصه لنا (سمير أمين) حين يقرر هذا وقد اخذت الحكومات العربية المعاصرة لمبدأ الاعتراف بالمواطن ذي الحقوق السياسية ، ومنها أساساً حق الانتخاب في أطار دستور يحدد قواعد تكوين وممارسة السلطة ، ولكن هذه المبادئ بقيت شكلية غير معمول بها جدياً . فلم تعتبر السلطة الحاكمة ولامختلف طبقات الشعب ، ان هذه المبادئ مقدسة . فظلت الدساتير حبراً على ورق والانتخابات حفلات لتدعيم الحكم. وسنرى ان المجتمعات العربية لم تتقدم بعد في ممارسة الوسائل التي تعطي مضموناً للنظام الديمقراطي ، ويضيف أمين مبدء قداسة المجتمع المدني ازاء الدولة فهو مبدء لايزال مجهولاً . ان المجتمع العربي التقليدي يعترف بميادين لادخل للسلطة فيها . ولكن هذه المبادئ المحترمة هي المحكومة بالدين فقط(12) .

ان هذه الاشارات الواضحة لشكلية العملية الديمقراطية في الانظمة السياسية العربية من جانب، وعدم الاعتراف بأستقلالية المجتمع المدني في مواجهة الدولة من جانب آخر ، يعدان تشخيصاً دقيقاً للوضع الراهن . لكن الديمقراطية ليست بالضرورة ديمقراطية المجتمع الكائن. وانما هي ديمقراطية المجتمع الذي يمكن أن يكون . كما يجب أن يوضع في الاعتبار الصراع الايديولوجي الحاد القائم بين المشاريع السياسية العربية المطروحة في الواقع السياسي العربي ، وتصاعد الضغوط من قبل اطراف النظام الدولي الجديد على الأنظمة السياسية العربية ، حيث تتمثل القيم التي يروج لها من تعددية سياسية ، حقوق أنسان ، ومكافحة الارهاب ، الحد من أسلحة الدمار الشامل ، لدرجة أصبحت هي محكات الحكم على شرعية أي نظام سياسي معاصر .

والواقع أنه يمكن القول ، أن الانظمة السياسية العربية تمر في الوقت الراهن بمرحلـة أنتقاليـة ، حافلة بالصراعات السياسية والاجتماعية ، ومفتوحة لاحتمالات

مختلفة وهذه المرحلة الانتقالية من السلطوية الى التعددية السياسية تختلط العوامل المؤثرة فيها . بين العوامل والتأثيرات القادمة من النزوع العالمي نحو التعددية ، والعوامل الداخلية المتعلقة بتركيب السلطة ، ودرجة الطبقات الاجتماعية ، ودور المؤسسة العسكرية ، ودور القوى الحزبية والسياسية المختلفة ، غير ان ما يلفت النظر ان هناك صراعين ، **الاول** ، بين الدولة التسلطية والمجتمع المدني بمختلف توجهاته وأيديولوجياته ، **والثاني ،** داخل المجتمع المدني ذاته ، بين التيار العلماني الديمقراطي على تنوع أتجاهاته وبين التيار الاسلامي السلفي ، الذي ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيماً ، واعمق فاعلية وخاصةً في مجال الاتصال بالجماهير وقدرته على تعبئتها ،

وعلى هذا الأساس يحق لنا القول إن البحث في موضوع التنمية والإصلاح السياسي الديمقراطي هو بالضرورة بحث في طبيعة الدولة ، بحث في الشرعية ، شرعية الدولة , شرعية النظم السياسية والاجتماعية ، في حين يقول (الجابري) ، بأن الديمقراطية السياسية هي على الرغم من كل عيوبها ضرورة وطنية لأنه ليس هناك من طريق لتحقيق الاصلاح والتنمية والتحول سواء في ادنى صوره أو في آعلاها غير طريقين ، طريق القوة وطريق الارادة الحرة واذا كان طريق القوة معروف بنهاياته المسدودة سواء اكان ذلك نظامياً أو شعبياً فان طريق الارادة الحرة معروف كذلك أنه التعبير الديمقراطي ، أنه المؤسسات التي يمارس فيها هذا التعبير بصورة دستورية ، في ضوء ما تقدم يصبح الفكر السياسي مدعواً الى أن ينصرف الى البحث في ممكناته وضروراته وآلياته من أجل عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي(13)  .

**خطوات الإصلاح الديمقراطي**

عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي اذا كانت صعبة في بعض الانظمة السياسية العربية ، فهي ممكنة في البعض الآخر ، وهنا تصبح الحاجة ماسة الى وجود:-

1. **هدنة سياسية** ، بين السلطة والمعارضة ، لأن ممارسة العنف بكل أشكاله وأبعاده وأنماطه، قـد عرض الاثنين للانهاك والاستنزاف، فهو عًمق من شرخ شرعية السلطة في وجه مواطنيها ، مثلما عرض المعارضة للتصفية واضعاف وجودها في ميزان القوى الداخلي، وفي الحالتين بات الصراع السياسي أشبه مايكون بعملية أنتحار سياسي، وبالنتيجة أصبحت المؤسسة العسكرية، وبعض المتشددين هم رجال السياسة وصانعوها في هذه المرحلة أمام هذا الانهيار، تظهر الحاجة من خلال اقرار هدنة سياسية بين القوى السياسية المتناحرة ، قوى السلطة والمعارضة ، هدنة دائمة ومستقرة، وربما تبدو للبعض انها تنازل من قبل المعارضة والشعب الى السلطة، واعتراف بشرعية الامر الواقع،

ولكن هذه الهدنة السياسية في حقيقة الأمر لا تلغي التناقض بين الأحزاب السياسية بل توفر أمكانية تنظيم وترشيد هذا التناقض والتنافس. إما وظيفتها السياسية فهي التعاقد على حماية المجال السياسي من التبديد، وعلى ترشيد عملية الصراع السياسي، وبناء الثقة بين

الخصوم ، بل هي اجراء سياسي انتقالي ضروري نحو اطلاق توافق سياسي وطني على تحقيق عملية التحول والاصلاح السياسي الديمقراطي .

**2. صفقة سياسية** ، لابد من اجراءات سياسية تمنح ( الهدنة السياسية ) مضمونها . وهذا يفترض بناء صفقة سياسية بين السلطة والمعارضة تؤسس بعملية اصلاح ديمقراطي تحظى بالتوافق والاجماع بين القوى المختلفة والاساسية للمجتمع السياسي ، وقد تأخذ هذه الصفقة صيغة (الميثاق السياسي) الذي يضم شروطاً مسبقة للعمل السياسي ، أن تكون مضامين هذه الشروط متوافقة بعضها مع بعض بدرجة تكفي لعدها من قبل الاطراف الاخرى شيءً مقبولاً لايهدد الاخرين ولايبرر الخروج على القواعد الديمقراطية .

**الخاتمة**

لاشك إن هناك أنظمة سياسية عربية ، قد نضجت فيها شروط الحوار السياسي الداخلي، وأصبحت تشهد حالات من التوافق السياسي على قواعد التحول الديمقراطي السلمي ، والسبب في هذا الاعتقاد يعود الى تنامي الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو في الاستيلاء على السلطة ، وهو أمر يطبق على بعض أقسام المعارضة وعلى السلطة نفسها ، فهناك قسم من المعارضة بما فيها الاسلامية ، قد تخلت عن العنف المسلح وقبولها بالعمل الديمقراطي السلمي ، وكذا الحال لبعض الانظمة السياسية العربية الراهنة ، فهي الاخرى قد سلكت مسلكاً بعيداً عن العنف والقمع لفرض سلطتها ، واللجوء الى ترتيبات سياسية أصلاحية ديمقراطية مثل حرية الصحافة ، تشكيل الاحزاب ، تعديلات دستورية ، اقرار نظم أنتخابية ، مشاركة المرأة ...الخ ، وهذا ما يعكس نضج شروط عملية الوفاق السياسي بين المعارضة والسلطة بما يخدم التحول نحو النظام الديمقراطي .

وعلى الرغم من التفاؤل المبرر، فليس هنالك أحد يمكن ان يقدم ضمانه لاحد حول نضج الوعي السياسي في الانظمة السياسية العربية ، وليس هناك من يضمن وجود معارضة وطنية وقوية تمسك بالمجتمع وتقود خطاه بصورة عقلانية ومنظمة وديمقراطية ، كما أنه من الصعب أن يضمن أن تتصرف السلطات العربية الحاكمة التي قضت معظم حياتها في صراع مع المعارضة ، أن تتصرف بمصادر قوتها المختلفة ، بوضوعية ونزاهة ووعي وطني . فكل أطراف المجتمع السياسي ( المجتمع والمعارضة والسلطة ) هي نتاج هذا الواقع بأبعاده التأريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فلا يولد النضج السياسي من فراغ . وفي غياب كل تفكير وعمل سياسي ، وكذلك لاتنمو المعارضة ذات الصبغة الوطنية في اطار سياسات قمعية عشائرية أو عصبوية وجهوية، ولاتزدهر قيم التسامح والحوار والمصارحة والمصالح والتفاهم الوطني والحرية والعقلانية لدى النخب التي عانت وما تزال من العنف . هذه هي مادة المجتمع السياسي ، الذي ورثته المجتمعات العربية ، ومنها يجب البدء ومن داخلها ينبغي أن تستمد القوى والعناصر الايجابية التي تعتمد من أجل التغيير باتجاه الوضع الديمقراطي الصحيح .

**الهوامش والمصادر:**

1. عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، 204، ص85.

2. جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق، تشدد يمني وهوس أمني، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، 2003، ص84.

3. حسن أبو طالب، إصلاح الجامعة العربية، معضلة التزام الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، 2003، ص101.

4. محمد المجذوب، المشروع العربي للديمقراطية والإصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، 2004، ص100.

5. إسماعيل الشطي، خطوط عامة للديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، 2004، ص105.

6. محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 18، العدد 203، كانون الثاني، 1996، ص7.

7. حتى الثورة الفرنسية، وهي ثورة ديمقراطية أساساً إلى عقود لتؤسس نفسها ديمقراطياً، إنها توسمت العنف في العقود الأولى من قيامها، أما في بريطانيا فقد أمكن تحقيق انطلاقة ديمقراطية مبكرة، سبقت فرنسا لأن الاستقرار السياسي في بريطانيا ساعد على تطوير النظام الملكي الدستوري من الداخل وبالتدرج، فكانت التجربة الديمقراطية البريطانية هي النموذج والقدوة لتجارب الديمقراطية في العالم، كذلك الأمر بالنسبة إلى الهند فقد اعتمدت الحوار والتطور السلمي لحل الخلافات بروح التسوية والتفاهم والتعايش السلمي والذي هو جوهر التعايش الديمقراطي.

8. عصام نعمان، هل يتغير العربي، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2003، ص161.

9. أحمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن، مجلة المستقبل العربي، السنة 18، العدد 198، آب، 1995، ص19.

10. عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران، 1997، ص427.

11. عبد الإله بلقزيز، الانتقال الدمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص428.

12. سمير أمين، ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الون العربي، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ص320.

13. محمد عابد الجاري، إشكالية لفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص163.

**تأثير اللوبي الصهيوني**

**في السياسة العسكرية الأمريكية**

**د. صادق جابر علي([[5]](#footnote-6))**

**المقدمة**

تعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من الدول الكبرى مساحة ومكاناً وتنوعاً من حيث العناصر والاجناس التي تتكون منها ، وقد تأسست عام 1787م على ضوء انبثاق دستورها الدائم كدولة تعتمد النظام الجمهوري الرئاسي ، تكونت من ثلاثة عشرة ولاية ثم توسعت لتضم خمسين ولاية الى جانب مقاطعة كولومبيا مقر الحكومةالفدرالية والمعروفة بـ ( واشنطن) ، فكان من الطبيعي أن تترك سمات المجتمع الأمريكي في مراحله المتعاقبة آثارها في النظام السياسي الامريكي ، فكونت مجتمعا هجيناً تكّون بفعل الهجرات الاولى المتتالية، فكان الدستور الأمريكي ثمرة تطور ونمو واكبها المؤسسون والشعب الامريكي خلال الصراع المستمر مع المستعمر الأنكليزي كمرآة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال فترة الاستعمار الانكليزي الذي اتسم بالأنجـاز والبساطة وعدم التعقيد ، والمرونة والقدرةعلى التكيف مع مرور الزمن.

لابد للمتتبع لوقائع السياسة الخارجية الأمريكية عموماً وعملية صنع القرار فيها ان يتوقف بداية عند القوى الفاعلة والمؤثرة في تلك العملية التي بدت معقدة ومركبة على خلاف طريقة صناعة القرار واتخاذه في الكثير من الدول ، أذ تكتسي العملية كلها بطابع شخصي يغلب عليه دور الفرد سواء كان هذا الفرد رئيساً أو أميراً أو شيخاً كونه العارف ببواطن الامور والمتمكن من حلها ، بينما نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية لا يؤسسها أفراد ، وانما هنالك مؤسسات وعوامل داخلية وخارجية متفاعلة ومستمرة في التغيير تبعاً لتاثيرها في النظام السياسي الامريكي وبخاصة الداخلية منها ، ومن هنا أصبح طابع السياسة الامريكية مغرقاً في البراغماتية مع تسليمنا بثوابت السياسة الخارجية الامريكية ، ولعل من أهم ملامح تلك البراغماتية هو مشاركة اطراف عديدة بعضها مرئي ومباشر ، وبعضها غير ظاهر على السطح في تلك العملية ، مشكلة شبكة معقدة متداخلة الخطوط مروراً بتجمعات صناعية وزراعية والاتحادات النقابية والمهنية وانتهاءً بمراكز الابحاث السياسية والاقتصادية او الاستراتيجية والاعلامية .

فقد استطاعت جماعات الضغط والمصالح فرض هيمنة ملحوظة في كافة نواحي الحياة السياسية في الولايات المتحدة ، حتى بانت الاستراتيجية الامريكية عاكسة لمصلحة المجمعَ الصناعي – العسكري ، وذلك من خلال حيوية المكانة التي يتمتع بها داخل اجهزة صنع القرار الأمريكي عموماً مثلما هي عاكسة للمصالح والادوار التي تلعبها البيروقراطية في صنع وتنفيذ السياسة العامة في الولايات المتحدة والتي أدى بها الى أن تكون متخمة بالعديد من الاهداف المهمة أمام جماعات الضغط والمصالح ، كون البيروقراطية ذاتها وجدت بالجماعات الملاذ لاستغلال نفوذها في الكونكرس لتوسيع صلاحياتها مقابل حصول اعضاء الكونكرس على الدعم المالي والانتخابي من تلك الجماعات التي شكلت بوجودها ظاهرة متميزة في السياسة العامة الأمريكية .

وعلى هذا الاساس يمكننا الاستدلال على الثقل الذي تتمتع به جماعات الضغـط والمصالـح فـي صنـع السياسة العامة والادوار التـي تمارسها حيال ( المؤسسة العسكرية) محققة بذلك تأثيراً ملموساً في بلورة سياسة عامة مؤطرة وداعمة لمصالحها .

واذا كان نمو المجّمع الصناعي – العسكري قد مثّل سبباً أساسياً في تنامي فرض نمو البيروقراطية وخلق الظروف المؤاتية لتسرب ممثلي المؤسسات العسكرية الى المراكز الحساسة في صنع القرار محققاً تطبيقاً ملفتاً للنظر أمام الحلول السلمية لصالح توسيع الخيارات العسكرية ( وهذا يفسر الطبيعة العدوانية لسياسات الولايات المتحدة واستحضار البديل العسكري في كل أزمة ) فضلاً عما يسببه من احتكار للسلطة من قبل نخبة معينة تضع مصلحة وحدات المجّمع الصناعي – العسكري في قمة اولوياتها ، فأن وجود ما يسمى باللوبي الصهيوني داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي وتأثيره الملموس على ما تنطق به من سياسات ، ساعد هو الآخر على توجيه تلك المؤسسات لصالح الهدف الصهيوني عامة لا سيما حيال منطقة الشرق الاوسط .

واستجلاءً لحقيقة التداخل الملموس بين معطيات الدراسة ، ارتأينا تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، الاول يناقش مفهوم جماعات الضغط والمصالح ودورها في التأثير بالسياسة الخارجية الأمريكية مع ابراز دور اللوبي الصهيوني ، أما المبحث الثاني فيناقش أهم المؤسسات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية مع التركيز على المؤسسة العسكرية ودور المجّمع الصناعي – العسكري في صياغة ستراتيجيتها ، اما المبحث الثالث ، فيناقش الدور المؤثر للوبي الصهيوني في صياغة ستراتيجيات المؤسسة العسكرية الأمريكية ، ثم الخاتمة والاستنتاجات .

**المبحث الاول**

**جماعات الضغط والمصالح ودورها في التأثير بالسياسة الخارجية الأمريكية**

تستعمل مصطلحات جماعات الضغط وكذلك اللوبي بشكل واسع للأشارة الى الجماعات والمنظمات غير الحكومية التي تمارس ضغطاً في عملية صنع السياسة [[6]](#footnote-7)(1) .

أما جماعات المصالح فيقصد بها مجموعة من الافراد لهم مصلحة مشتركة محددة تختلف عن مصالح الاشخاص الآخرين ، لذلك فأن شريحة في المجتمع تشكل من الناحية العملية جماعة مصلحة [[7]](#footnote-8)(2).

وعليه فأن اللوبي يقصد به الوسيط الذي يعمل لحساب جماعة الضغط أو جماعة المصالح سواء كانوا تجمعات صناعية مثل الشركات ، أو تجمعات مهنية مثل التجار ورجال الاعمال أو تجمعات دينية وعرقية ، أضافة الى ذلك هناك مجموعات تستخدم اللوبي بقصد مصالح عامة،فبعض قطاعات الحكومة تكوّن مصالح ، على سبيل المثال للبنتاغون الأمريكي وسائل ضغط وتأثير على أعضاء الكونكرس والقصد في ذلك هو كسب التنازلات السياسية او الاقتصادية ، كما وأن هناك في الولايات المتحدة الأمريكية لوبي يسمى لوبي الشعب ، حيث يقوم بممارسة الضغط على النظام السياسي تأييداً لسياسات معينة او للاعراب عن الخط العام على الحالة الراهنة في الوضع السياسي[[8]](#footnote-9)(3) ، ولكي توصف جماعة ما بأنها من جماعات الضغط السياسي ، يتعين عليها اولاً أن تهدف الى مصلحة مشتركة مادية كانت أم ادبية ، وثانياً أن تتخذ الجماعة من الضغط على الجهاز الحكومي وسيلة لتحقيق تلك المصلحة[[9]](#footnote-10)(4) أي أن هناك تداخلاً ونقاطاً مشتركةً بين مفهوم جماعة الضغط وجماعة المصلحة.

والاختلاف الطفيف الذي يكاد يكون معدوماً في بعض الجماعات هو الحجم ، فجماعة الضغط ذات عدد محدود نسبياً ، بينما جماعة المصلحة هي تنظيمات أو جماعات كبيرة تمثل نسب مختلفة من الناس التي لها مصالح مختلفة واهداف سياسية واقتصادية واجتماعية ومهنية وتعليمية وايديولوجية وعرقية .... الخ . لها تأثير فاعل على قرارات السلطتين التنفيذية والتشريعية ، والرأي العام ، والاحزاب ، تنطوي تحت مسميات مختلفة لها، كالجمعيات ، والمنظمات ، والهيئات والنقابات ، والاتحادات ، والتحالفات[[10]](#footnote-11)(1) ، لكن ثمة فئة اخرى لا تفرق بين المفهومين ، وترى أن في الولايات المتحدة يطلق تعبير جماعة المصلحة على التجمعات التي تحققت على أساس الدفاع عن الفوائد المادية وصياغة القيم الاخلاقية ، تتحول الى جهاز ضاغط ابتداءً من اللحظة التي يستخدم فيها المسؤولون التأثير في الجهاز الحكومي في سبيل انتصار أمانيها او مصالحها[[11]](#footnote-12)(2) ، وهي حتى ان تكونت بعوامل مصلحية بحتة لا يمكنها حماية مصالحها الاّ بعملية الضغط [[12]](#footnote-13)(3)، لذلك يميل غالبية الباحثين الى اعتماد مفهوم جماعة المصلحة للاشارة الى، مفهوم جماعة الضغط او العكس حيث تعرف جماعة الضغط بدلالة جماعة المصلحة .

**انواع جماعات الضغط والمصالح**

أن هذه الجماعات على قدر عالٍ من التنوع في الولايات المتحدة وتزداد فعاليتها تبعاً لمجموعة عوامل ساعدت على نموها وترسيخها تتعلق بطريقة تكوين المجتمع الأمريكي المتعدد من حيث اللغات والاصول والثقافات[[13]](#footnote-14)(1). أو عوامل مؤسساتية تتعلق بتطبيق النظام السياسي الامريكي القائم على الفيدرالية ، والجامع لولايات عديدة ، مما يشجع على عمل الجماعات خدمة لمصالح سكان الولايات العديدة المتنوعة القوميات والاقليات [[14]](#footnote-15)(2)، أو لعوامل اقتصادية، اذ من المعروف أن الولايات المتحدة هي مجتمع صناعي بيروقراطي رأسمالي ، لابد أن تنعكس خصائصه على الجماعات التي تهتم بالمصالح الاقتصادية وتتنافس فيما بينها وتقيم التحالفات لجبهة الضغط من أجل تلبية مطالبها من قبل النخبة الحاكمة [[15]](#footnote-16)(3)، أو عوامل تكنولوجية ، وذلك بسبب التطور الصناعي والثورة التكنولوجية أضافة الى ابعاداً في تقسيم العمل والتخصص .

**وسائل تأثير جماعات الضغط والمصالح :**

تختلف وسائل تأثير تلك الجماعات حسب قوة وفاعلية تلك الجماعة ، ولكن غالباً ما تتم على الفروع الثلاثة للحكم الفدرالي ، أي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ، وبوسائل مباشرة لقبول وجهات نظرها[[16]](#footnote-17)(4) ، من خلال اتصالات مع أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في الكونكرس لسحب انتباههم الى القضايا التشريعية التي تتعلق بمصالح الجماعات التي يمثلوها ، أو تهيئة مسودات قوانين والمشاركة مع اعضاء الكونكرس في مناقشاتهم في الكونكرس ، أو التأثير على رجال الادارة التنفيذية والسلطات المختلفة في الولايات المتحدة والاحزاب والراي العام[[17]](#footnote-18)(1) ، والوسيلة الثانية هي العمل للتأثير في رجال الادارة والكونكرس والاحزاب والرأي العام ، حيث يعمل اللوبي بشتى الوسائل القانونية وغير القانونية كالرشوة ، أو تقديم الهدايا أو تمويل الحملات الانتخابية[[18]](#footnote-19)(2) ، أضافة الى أتباع اسلوب آخر هو التوجه نحو المشرعين القدماء الذين تركوا مناصبهم بسبب صحي او الاحالة على التقاعد كونهم اعرف بعمل الهيئات التشريعية من العناصر الحديثة واستثمار صداقاتهم القديمة من اجل اصدار أو تغيير تشريع ما[[19]](#footnote-20)(3) .

أما الاسلوب الرابع فهو استخدام الاعضاء السابقين في الادارة التنفيذية مثل وزير خارجية سابق او احد مساعديه للاستفادة من آرائهم وعلاقاتهم لصالح الجماعة [[20]](#footnote-21)(4)، أو قد يلجأ بعض افراد الجماعة الى الوسائل غير القانونية كالتهديد او استخدام العنف ، وبرغم شيوعها الاّ أن الغالب في تلك الممارسات هو التهديد في التأثير بمسألة اعادة الانتخاب ثانية أو اغرائهم بوسائل غير شرعية [[21]](#footnote-22)(5).

ان الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة تعتبر احدى جماعات الضغط في المجمعّ الامريكي ، حيث ان وجودهم في امريكا يعود الى بدايات الهجرة الاوربية اليها وذلك بعد اكتشافها سنة 1492 م ، وقد اخذت اعدادهم بالتزايد حتى اعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية سنة 1776م[[22]](#footnote-23)(6) .

كما يرجع التأثير الصهيوني على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الى سنة 1922م، اذ وافق الكونكرس الأمريكي في تلك السنة على انشاء وطن قومي

للشعب اليهودي في فلسطين [[23]](#footnote-24)(1)، رغم أن نسبة اليهود هي أقل من 3% ونسبتهم في مجلس الشيوخ 10% ، الاّ أننا نجد تأثيرهم في مجريات السياسة الامريكية وعلى المجتمع الأمريكي يفوق بكثير نسبة ما يشكلونه من المجتمع الأمريكي من ناحية الثقل السكاني[[24]](#footnote-25)(2) .

وتتميز جماعات الضغط اليهودية بأمكانيات التأثير القوية داخل المجمعّ الامريكي وانها جماعات منظمة تعمل وفقاً لأساليب مؤثرة ومنظمة ، الاّ ان قوتهم المقارنة مع جماعات الضغط الاخرى نابعة من تفوقهم الثقافي خصوصاً بعد وصول الجماعات اليهودية من اوربا في فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها ، فقد جمعت هذه الفئات المهاجرة نخبة من كبار المفكرين والادباء والعلماء اليهود الاوربيين ، كان العالم الجديد في اشد الحاجة لها ، فأستقبلت جامعات الشاطئ الشرقي المشهورة (كهارفرد ، وبرنستون ، ويبل ، وكولومبيا ، وكورتيل )، وغني عن القول ان هذه الجماعات وغيرها هي التي تصوغ عقل امريكا وروحها وهي التي تصوغ فلسفتها السياسية وتحمل على تطبيقها[[25]](#footnote-26)(3).

أما فيما يتعلق بالمنظمات الصهيونية فهي تشمل الاشخاص الذين يروجون للقضية اليهودية كافة ، سواء كانوا يهوداً أم غير يهود ، أو مجرد اعضاء في تلك المنظمات ، واكثرها فاعلية في السياسـة الخارجية اللوبـي المسمـى بالايبـاك (AIPAC )[[26]](#footnote-27)(\*) وهو الوحيد الرسمي المسجل والمكلف بمهمة الدعاية لدعم الكيان الصهيوني بأسم الطائفة اليهودية الامريكية ، وكذلك لجان العمل السياسي المناصرة للكيان الصهيوني من خلال توجيه المساهمات المالية للمرشحين السياسيين ، وكذلك مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية الكبرى ، والتي تعمل بمثابة الصوت الرسمي اليهودي في الولايات المتحدة فيما يخص الكيان الصهيوني في كلا الميدانين السياسيين ، القومي والدولي ، ثم المعهد اليهودي لشؤون الامن القومي الذي يستهدف وزارة الدفاع [[27]](#footnote-28)(1).

ولا حاجة لابراز اسباب النفوذ للجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة ، لأنه يكفي الاستشهاد بقول السناتور السابق ( باري غولدووتر ) أن تلك الجماعات " تقوم اليوم بتحديد برنامج امريكا السياسي ، كما تقوم بتوجيه مواقف جميع المرشحين تقريباً فيما يتعلق بقضايا الساعة " [[28]](#footnote-29)(2).

وقد أمتد تأثير جماعات الضغط الصهيونية الى كافة المراكز المؤثرة في صناعة القرار السياسي الامريكي فتأثيرهم موجود داخل البيت الابيض وداخل مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ الامريكي وفي الكونكرس و مختلف الوزارات الامريكية ، وهم يؤثرون عليها وبما يتماشى مع مصالحهم واهدافهم ، والهيئات اليهودية تختلف عن غيرها من القوى الضاغطة في الحياة السياسية الامريكية من حيث تنظيمها واهدافها وتشعب اهتماماتها ونشاطاتها ، بينما يقتصر نشاط جماعات الضغط عادة في ممارسة نفوذها في الكونكرس او الحكومة الامريكية من أجل مصلحة معينة محددة ، فاننا نجد أن نشاط جماعات الضغط الصهيونية موجود بأستمرار ودائم انه اشبه بحكومة داخل حكومة تعمل ليل نهار[[29]](#footnote-30)(3) .

وقد اصبح اللوبي الصهيوني مؤثراً على صناعة القرارات السياسية الامريكية من القوة بحيث لا يتم اتخاذ أي قرار داخل الكونكرس الامريكي دون مراعاة مصالح اسرائيل ، وان لا يتعارض معها ، يقول مؤسس منظمة ( ايباك ) الصهيونية (اشيعا كنن) " لنا دائما في واشنطن حليف قوياً هو الكونكرس ، والى كونكرس الولايات المتحدة سلمنا قضيتنا ، والى الكونكرس نحن مدينون بقدر كبير من الامتنان ، فبينما يضغط العرب على الامم المتحدة ، فنحن نعمل مع الكونكرس الامريكي "[[30]](#footnote-31)(1) .

واللوبي الصهيوني له نفوذ كبير نظراً لانه يستند الى قنوات اتصال محنكة تمتلك علاقات مؤثرة تصل الى غالبية اعضاء الكونكرس والى الرئيس الامريكي نفسه ، كما تساندها شبكة من الاجهزة التنظيمية الضاغطة الممثلة باليهود الامريكيين ذات الصلة الوثقى بجماعات المصالح الكبرى وقوى الاحتكارات الصناعية والاعلامية في الولايات المتحدة[[31]](#footnote-32)(2) .

**المبحث الثاني**

**المؤسسات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية الامريكية**

تحتل المؤسسة العسكرية في كل البلدان مكانة مهمة بين مؤسسات صنع السياسة العامة ، وذلك ناتج من طبيعة المهام الموكلة لها ، حيث تتولى الدفاع عن البلد ضد التهديدات الخارجية وتوفر الامن والحماية لوجوده ، سيما أن تلك المهام ( اي السياسة الدفاعية ) تقع في قمة أجندة صّناع السياسة العامة [[32]](#footnote-33)(1) .

واذا كانت المؤسسة العسكرية تلعب دوراً مهماً في السياسات العامة للبلدان فأنها تلعب الدور الاهم في السياسات العامة للولايات المتحدة الامريكية ، فمن الملاحظ ان كثيرا" من شعوب العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ذاتها لا تفكر بالقدر اللازم في الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية الامريكية في العادة فأن المراقبين في الداخل والخارج تأخذهم حيوية التفاعلات السياسية ما بين البيت الابيض والكونكرس وما بين الادارة جمهورية أو ديمقراطية ، وبين الاعلام مكتوباً أو مسموعاً أو مرئي ، لكن لا أحد يشغل نفسه كثيراً بدور هذه المؤسسة وفي عملية صنع وصياغة القرار السياسي الامريكي خصوصاً عندما يكون للسلاح دور مهم فيها[[33]](#footnote-34)(2) .

وأن اية دولة تلعب فيها المؤسسة العسكرية دوراً في السياسات العامة مثل الدور الذي تقوم به في السياسات العامة الامريكية وتحتل المكانة التي تحتلها تلك المؤسسة ، ترجع تلك المكانة الى عدة عوامل ارتبطت بعضها بالنشأة التأريخية للولايات المتحدة والدور العالمي الذي تمتعت به خاصة اذا علمنا أن الدور الذي اعتمد بشكل اساسي على المؤسسة العسكريـة الامريكية الممثلـة بوزارة الدفـاع ( البنتاغون ) وما يرتبط بها من مراكز بحوث وجامعات ، وأن هذه الوزارة تم أنشائها بموجب قانون الامن القومي الصادر عام 1947 ، الذي أقر ضرورة أتخاذ الوزارتين العسكريتين التأريخيتين وهما وزارة الحرب ووزارة البحــرية ليشكلا

وزارة جديدة هي وزارة الدفاع[[34]](#footnote-35)(1) ، وقد أثار صدور قانون تشكيل البنتاغون الجدل الفقهي والسياسي حول صلاحية الدستور الامريكي واهليته للتطور من جديد[[35]](#footnote-36)(2) .

ذلك الجدل الذي كان دعاته مؤسسو الدولة الفدرالية ، انحصر في غالبية مفرداته حول مستقبل القوة العسكرية للولايات المتحدة ، وكانت الآراء منقسمة بين المهتمين بتوسيع هذه القوة ضد أي عدوان خارجي وحماية الاتحاد وبين الداعين الى تقليصها الى أدنى حد ممكن طالما ان الوضع الجغرافي لأمريكا وابتعادها عن اوربا يجعلها بمنأى عن المخاوف من الحروب ، فضلاً عن ان تضخم الجهاز العسكري قد يحمل معه بذور السطو على الحريات [[36]](#footnote-37)(3)، الاّ أن ذلك الجدل كما يراه البعض بدا غير مبررا" ، ففي نظره اولى للدستور لاسيما الفقرة الثامنة من المادة الاولى يعكس مقدار الانفاقات بشأن مفهوم القوة العسكرية التي ينبغي أن تكون للولايات المتحدة الامريكية حيث نصت تلك الفقرة على ان للكونكرس صلاحية فرض الضرائب وجمعها من أجل دفع الديون واعداد العدّة للدفاع المشترك والصالح العام للولايات المتحدة ، كما انها تخول الكونكرس صلاحيات اعلان الحرب واعداد الجيوش ودعمها ، لكن لا يجوز أن تدوم مدة التمويل المخصصة لذلك الغرض اكثر من سنتين ، وتضيف الفقرة ان للكونكرس صلاحية تجهيز اسطول بحري وادامته ،وتنظيم القوات البرية والبحرية والنص على استدعاء الميليشيا لتنفيذ قوانين الاتحاد واخضاع الثروات ، وتجرد الفقرة العاشرة من المادة الثانية من الدستور الولايات المتحدة من أية صلاحيات للأنغماس في الشؤون الدولية ، كما ينكر عليها الحق في الاحتفاظ بقوات من الجنود والسفن في وقت السلم ، اما الفقرة الثانية فتتضمن ، أن الرئيس هو القائد العام لجيش الولايات المتحدة واسطولها وميليشيا كل ولاية تستدعى للخدمة الفعلية للولايات المتحدة ، وله صلاحية ابرام المعاهدات عن طريق نصيحة من مجلس الشيوخ وموافقته ، كما يعين السفراء والوزراء بنصيحة من مجلس الشيوخ [[37]](#footnote-38)(1)، وتنص الفقرة الثالثة ان الجناية ضد الولايات المتحدة تتألف فقط من شن الحرب عليها والانضمام الى اعدائها ومساعدتهم وتشجيعهم كما هو الحال بالنسبة للاسرار العسكرية والاوضاع العالمية وقد حتمت معطيات الحكومة الامريكية على الحكومة الفدرالية تطوير البنية العسكرية التي تتوفر عليها فتحولت من وجود عسكري فيدرالي يتألف من جيش دائم واسطول صغير وميليشيا ولايات الى قيام مؤسسة عسكرية ضخمة في حجمها وترسانتها ونوعية عناصرها المتمركزة في كل انحاء العالم[[38]](#footnote-39)(2) ، وتعد وزارة الدفاع الامريكية الجهة المسؤولة عن بناء واعداد القوات المسلحة وادارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف بقاع العالم وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية والصديقة على السواء[[39]](#footnote-40)(3) .

وتضم المؤسسة العسكرية الامريكية بضمنها الجيش المنتشر حول العالم حسب تسلسل القيادات[[40]](#footnote-41)(4) ، حيث تتألف من ثلاث وحدات رئيسة وهي وزارة الدفاع التي يرأسها وزير مدني يتولى توجيه الخدمات العسكرية ويعتبر المسؤول الاداري مخول بشؤون الدفاع ويخضع لسلطة رئيس الدولة مباشرة كما وتضم هيئة الاركان المشتركة التي تتولى تقديم المشورة العسكرية لرئيس الدولة وتشرف تلك الهيئة على هيئات وقادة جيوش البر والبحر والجو ، اما القسم الثالث فيشمل القيادات المتمركزة في جميع انحاء العالم والتي تشرف عليها القيادات ولها صلة ادارية بوزير الدفاع وتخضع لأشراف وأتصال من قبل رئيس هيئة الاركان المشتركة[[41]](#footnote-42)(5) ، وتعتبر هيئة الاركان الدائرة الاستشارية لرئيس الدولة في مجال السياسة العسكرية والخطط الاستراتيجية الدفاعية ، اما وزير الدفاع ومساعده فتتجلى مساهمتهم في بلورة الخطط العسكرية والميدانية وهي معنية اكثر بالجانب التنفيذي ، فهي التي تنفذ العمليات العسكرية بناء على القرارات التي تتخذ على مستوى الرئاسة وتتالف القيادات العشر من الوحدات التالية : -

قيادة الاطلسي – القيادة الاوربية – قيادة الباسفيك – القيادة الحكومية – قيادة القضاء – قيادة العمليات الخاصة – القيادة الجوية الاستراتيجية – قيادة النقليات ، ويعتبر وزير الدفاع صلة الوصل بين الرئيس وقادة القيادات العشر ومساعد وزير الدفاع صلة الوصل بين الرئيس وقادة القيادات العشر ومساعد وزير الدفاع في ممارسة سلطته على ثلاث وزارات في سلاح الجو والبحرية والجيوش[[42]](#footnote-43)(1) .

فضلاً عن ذلك هناك مجموعة من الوكالات وهي القيادات العسكرية الموزعة بشكل جغرافي على الاقاليم والاساطيل وموظفي هذه الوكالات الذين يمدون كل منظمة المدعوم بالجهد اللوجستي والبحث والتطوير ، فضلاً عن الجهد الهندسي[[43]](#footnote-44)(2) .

وترتبط المؤسسة العسكرية ارتباطاً وثيقاً بمجلس الامن القومي ، حيث يشارك وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة في اجتماعات مجلس الامن القومي ، كما يشارك مساعدوهم في الاقسام المتخصصة بالنسبة لوزارة الدفاع وقيادات الاركان بالنسبة لهيئة الاركان[[44]](#footnote-45)(3) ، ويتولى مجلس الامن القومي أضافة الى تقديم المشورة الدائمة للرئاسة تحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والسياسات الاقتصادية الامريكية في العالم[[45]](#footnote-46)(4) .

من خلال ما تقدم نرى أن البنتاغون يشكل مشروعاً ضخماً وهائلاً تحت تصرفه ميزانية ضخمة، ويستخدم العدد المتقدم من الموظفين والعسكريين والعاملين في اكثر من (20) ولاية و ( 23 ) دولة تفرض الولايات المتحدة من خلالهم حضوراً عسكرياً دائماً وتوفر البقاء ايضاً على نظام الصناعات الرديفة الذي يشتمل على ( 000, 10 ) مشروع صغير ، وعلى عدة ملاين من العاملين واكثر من الف من كبار الضباط ممن سبق لهم العمل في قيادات البنتاغون ، أضافة الى ذلك تضم هذه المؤسسة الدفاعية الكبيرة عدداً كبيراً من المختبرات والابحاث الجامعية والشركات الخاصة ، فكل هؤلاء يحرصون على الحفاظ على مستوٍ عالٍ من الانفاق على برامج الدفاع[[46]](#footnote-47)(1) ، أضافة الى ذلك فقد ساهمت قوى عديدة في صياغة ستراتيجيات المؤسسة العسكرية عموماً ومنها: -

**أ – المجمّع الصناعي العسكري : -**

أن مصطلح المجمّع الصناعي – العسكري قد أستخدم لأول مرة في خطاب الرئيس الامريكي ايزنهاور في 17 ك1 1961 الذي حذر من نفوذه قائلاً ( ان موقع القرار في الدولة الامريكية لابد من حمايتها من هذا النفوذ غير المطلوب ، وغير المتوازن للمجمّع الصناعي – العسكري ، والاّ تكون العواقب كارثية[[47]](#footnote-48)(2) .

وهو من أهم الجماعات الضاغطة في المجمّع الأمريكي بعد المجمّع النفطي، ويتكون من ائتلاف لمجموعات ذات مصالح بالقوات المسلحة والمنتجين الصناعيين ونقابات العمال والجماعات التي تتعاقد على البحث والمشرعين الذين تعتمد مناصبهم على الانفاق العسكري[[48]](#footnote-49)(3) .

أن للمجمع الصناعي – العسكري بعده من خلال الاشارة الى تحويل الانتخابات وتأثيره على اعضاء الكونكرس ، فضلاً عن ارتباطه بمراكز البحوث والجامعات التي استطاع من خلالها لعب دوراً فاعل في السياسة العامة ، ولعلاقة هذا المجمّع بالمتعاقدين الذين أصبح لهم دور لا يستهان به داخل المجتمعع الأمريكي كلأداء الاقتصادي ، ثم قدرته على التأثير من خلاله على عموم المجمعّ الامريكي فضلاً عن دوره في معالجة ازماته ومشاكله[[49]](#footnote-50)(1) .

يمتد أخطبوط المجمّع الصناعي – العسكري ليطول كل افراع الاقتصاد الامريكي ، ويمتد بخيوطه واذرعه الى العالم الخارجي ليشكل احد ملامح السياسة الدولية سواء عبر مصالحه المؤثرة في تأجيج الصراعات والنزاعات المسلحة بين دول العالم المختلفة أو في الحفاظ على صورة عدو استراتيجي للولايات المتحدة ذاتها يضمن من خلالها وجوده ونفوذه على القرار السياسي والاستراتيجي الامريكي[[50]](#footnote-51)(2) .

على سبيل المثال تصاعدت مخصصات الدفاع العسكري في الولايات المتحدة الامريكية طوال فترة الحرب الباردة عاماً بعد آخر لتصبح اكبر ميزانية انفاق عسكري في العالم كله ، بل انها تكاد تعادل كل ميزانيات الدفاع لدول العالم كافة [[51]](#footnote-52)(3) .

وقد كان لهذا المجمّع دور كبير في أزمة الخليج الثانية عام 1990 ، فقد تمكن عبر شركاته من التأثير على الاستراتيجية الامريكية حيال العراق آنذاك، أن أي ادارة تريد اتخاذ موقف في أي وقت حول اية مسألة في السياسة الخارجية تعتمد على بعدين، الاول هو ما يمكن تسميته بالبعد اليهودي من المشكلة ، والاعتبارات السياسية المحلية فيما يتعلق بالاصوات اليهودية، والبعد الثاني هو ما يمكن أعتباره البعد الاقتصادي الذي يشمل اساساً الاستثمارات الامريكية في الصناعة النفطية والاستثمارات في الصناعة والتجارة التي تملكها الشركات الامريكية في حقول أخرى مختلفة غير النفط[[52]](#footnote-53)(1) . أي شركات التسليح والانشاءات والسيارات والاتصالات ....الخ[[53]](#footnote-54)(2) .

وحين جاء بوش ( الاب ) للرئاسة كان الصراع الداخلي عنيفاً بين أنصار الشركات المصنعة للسلاح وبين معارضي سياسة الحرب والتوسع في الانفاق العسكري ، وبعبارة اخرى بين وجهتي نظر مختلفة الاولى جيو أقتصادية والثانية جيو استراتيجية ، الاولى دعت الى تحجيم المؤسسة العسكرية الامريكية الحاضرة ، وتركيز استثمارات هائلة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتجارة والتربية لمجارات الاسواق العالمية ومنافسة المانيا واليابان بفاعلية ، وعلى الرغم من شعبية هذه الوجهة ، الاّ أن نمطية المحور الجيو أقتصادي لم تحظ بقبول القوى السياسية ومنها بوش والادارة العسكرية كذلك .

لذلك كانت الحرب مهمة جداً لأهداف بوش الخاصة ومصالح الشركات ، أذ تم تدمير واستهلاك ما يعادل مائة مليار دولار من الاسلحة والذخائر العسكرية في الحرب لصالح شركات صناعة الطائرات والدبابات والمدافع والذخائر [[54]](#footnote-55)(3).

وكذلك الحال خلال العدوان الامريكي على العراق عام 2003 أذ اطلق رامسفيلد وباول تهديدين علنيين لسوريا وقد أختار باول ان يطلق تهديده من منبر اللقاء السنوي لايباك ( الهيئة الإسرائيلية الأمريكية للعلاقات العامة ) فأن خطة طارئة لنقل مسرح الحرب الى سوريا قد ابطلته كوندليزا رايس بموافقة الرئيس ، وكانت الخطة قد وضعت من قبل ( دوغلاس فيث ) ، مساعد وزير الدفاع وبموافقة ( رامسفيلد ) وتحريض ( بول ولفووفيتز ) وهم جميعاً من أنصار حزب الليكود الاسرائيلي ، وتتابع الوكالة تقريرها ، أن آخر تحريض للبنتاغون في مجابهة دمشق تعزز بزيارة مستشـار الامـن القومـي الاسرائيلـي ( افراين هاليفي ) ( ودوب وايسقلاس ) احد كبار المساعدين لرئيس لوزراء الاسرائيلي السابق ارييل شارون زاروا واشنطن ليقترحا ان تتولى أمر سوريا وايران بسبب دعمها للأرهاب وتطويرهما اسلحة الدمار الشامل [[55]](#footnote-56)(1).

**ب – اللوبي الصهيوني : -**

**وهذا ما سنناقشه في المبحث الثالث من الدراسة .**

**المبحث الثالث**

**الدور المؤثر للوبي الصهيوني في المؤسسة العسكرية الامريكية**

اللوبي هم مجموعة افراد الذين يؤثرون في قرارات الكونكرس الامريكي عن طريق مقابلة اعضائه في ردهات الكونكرس التي تسمى لوبي [[56]](#footnote-57)(1).

فهناك اكثر من 100 الف لوبي ناشط مسجل في واشنطن معظمهم يركزون من في قضايا محلية وان لهم تأثيراً رئيساً في التشريعات الداخلية والتصويت لاعضاء الكونكرس أو عن طريق الاتصالات الشخصية بالمسؤولين والتبرعات المالية للاحزاب السياسية والسياسيين، ولهم تأثير قوي في السياسة الخارجية كما في السياسة الداخلية [[57]](#footnote-58)(2).

ونجد أن التنوع العرقي يفرض قانوناً اجتماعياً يشكل ضمن المجموعة نفسها لينظيم حياتها ، فالصينيون لهم قوانينهم الخاصة في الحياة والتعامل ، ولهم لوبياتهم الضاغطة عبر تجمعات هائلة للشركات والتي تعتمد على حقيقة أن الصين سوق كبير للانتاج الامريكي ، وهو سبب كل سياسات الولايات المتحدة تجاه الصين او تجاه آسيا ، والهنود كذلك يشكلون لوبياً مهماً يطرح طريقة حياتهم وتقاليدهم الخاصة، كما يطرح مفردات مصالحهم التي ارتبطت قسراً برؤيتهم لحقوقهم ، وهو لوبي يضغط بشكل ما على السياسة الامريكية بأتجاه جعل المتغير الدولي الجديد الذي حقق لقاء بالمصالح بين الهند وامريكا على خلفيات تداعيات العالم القديم ، واقعاً يعزز من مطالب الهنود ومصالحهم في امبراطوريتهم[[58]](#footnote-59)(3) .

ويعد اللوبي الاجنبي احدث انواع جماعات الضغط والمصالح ذات التأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ، ويعتمد في تحركه على دراسات ونشاط هيئات أمريكية مهمتها تقديم المعلومات والدراسات الى أصحاب القرار بحيث تتوافق قراراتهم مع طبيعة الخريطة الفعلية للحياه السياسية وطبيعة عمل المؤسسات القانونية والتشريعية القائمة في المجتمعّ الأمريكي مما يسهل على الحكومة الاجنبية التي يعمل اللوبي لصالحها الوصول الى توضيح سياستها الى الرأي العام الامريكي ولاقناع الكونكرس بتبني سياسة مؤيدة لها ، وعادة تعتمد هذه الجماعات في تأثير الجماعات العرقية التي ترجع أصول اعضائها الى جنسية البلد الاجنبي ومن هذه الجماعات اللوبي الصهيوني[[59]](#footnote-60)(1) .

أذ أن أهم اللوبيات العاملة في الولايات المتحدة بعد اللوبي الصهيوني هما اللوبي الارمني ، أو اللوبي العربي المسلم ، فالارمن جالية كبيرة بدأت أولى هجراتها بعد الحرب العالمية الاولى ، ولعل مجازر الأرمن التي ارتكبتها تركيا بعد ذلك كانت دافعاً معززاً لأكبر هجرات الارمن للولايات المتحدة [[60]](#footnote-61)(2).

كما تشكل البيئة السياسية والاجتماعية والنقابية السائدة والدور الذي يقوم به الكيان الصهيوني لخدمة المصالح الامريكية تربة خصبة لنشاط اللوبي الصهيوني الذي يوظف امكاناته ويؤثر بشكل فعال في مراكز القرار والاعلام[[61]](#footnote-62)(3) .

فما من شك ان هناك تأثيراً قوياً للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، منذ انتقال الحركة الصهيونية من لندن الى واشنطن ، ثم الى نيويورك عقب الحرب العالمية الثانية ، مع بروز الدور الامريكي كقوة عالمية والنفوذ الصهيوني يمتد من القاعدة الى القمة في الولايات المتحدة الامريكية [[62]](#footnote-63)(4).

أن النفوذ الصهيوني يمثل ذراع اسرائيل الطويل في واشنطن يتمثل بالمنظمة المسماة الايباك ( AIPAC ) التي تمارس دورها الفاعل من خلال لجانها الفرعية المنتشرة في الولايات المتحدة المسماة ( PA Cs ) ( لجان العمل السياسي ) أذ تقوم هذه اللجان بتنظيم الحركة العامة لكل ما هو يهودي بما يتلائم مع الحركة الصهيونية لحماية الجالية اليهودية[[63]](#footnote-64)(1) ، ويتفق الخبراء عموماً على أن أهم المحاور التي يستند اليها اللوبي الصهيوني هو منظمة ايباك التي تتركز مسؤوليتها في رصد اللوائح التشريعية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة لأسرائيل بالكونكرس[[64]](#footnote-65)(2) ، بما في ذلك الاستعلام عن المشاريع التي ما زالت قيد الاعداد قبل أي اعلان رسمي او اعلامي بشأنها ، الامر الذي يتيح لايباك بصورة خاصة ان تحدد العناصر الرئيسة والموضوعات والشخصيات قبل ان تقوم بصياغة استراتيجياتها[[65]](#footnote-66)(3) . وهذا ما نراه بوضوح في معظم مواقف الادارات الامريكية المتعاقبة حول القضية الفلسطينية.

ويرى البعض ان سر تأثير اللوبي اليهودي في الاستراتيجيات الامريكية ومؤسساتها لاسيما العسكرية منها انما ينطلق من رؤية الولايات المتحدة الامريكية في تعاملها مع اسرائيل من خلال ثلاثة ابعاد رئيسة هي :

ا\_أن إسرائيل جزء لا يتجزء من التراث التأريخي – الروحي للأمريكيين المسيحيين . وهو بالتحديد التراث اليهودي وفقاً للصبغة التي عبرت عنها البروتستانية الامريكية عندما احتضنت الاخيرة المهاجرين الاوربيين في الارض الجديدة [[66]](#footnote-67)(4) .

ب\_إن إسرائيل تمثل للولايات المتحدة انموذج من نماذج الحضارة الغربية لاسيما إذ أنها"الامتداد الحضاري للغرب والصورة الأخرى للوجدان والعقل الاستيطاني الأمريكي . فالاسرائيليون في نظر الامريكيين قوم رواد ومجددون ودعاة للحرية والمساواة"[[67]](#footnote-68)(1).

جـ - ان اسرائيل تمثل مصلحة قومية وامنية امريكية لا جدال حول حقيقة ذلك وواقعيته[[68]](#footnote-69)(2).

وبذلك يمتلك اللوبي الصهيوني العديد من عناصر القوة التي يتمكن من خلالها ممارسة دوره الفاعل في التأثير على السياسة الامريكية واهمها: -

1. **القوة المالية :-**

لاشك أن الموارد المالية الضخمة التي يمتلكها يهود الولايات المتحدة يتيح لهم طرق اتقان لوسائل شراء الاصوات ودفع تكاليف الحملات الانتخابية سواء للفرد او للحزب السياسي[[69]](#footnote-70)(3). اذ يتمتع اللوبي الصهيوني بقدرة واضحة على ملئ خزائن المرشحين للانتخابات في الحزبين من تبرعات مالية كبيرة سواء في الانتخابات العامة أو المحلية[[70]](#footnote-71)(4)، ويقوم اللوبي الصهيوني وفق استراتيجية ذكية بتمرير الاموال المخصصة للانتخابات لثلاثة سنوات . فالمرشح اليهودي يحصل أعلى نسبة من هذه الاموال ، يليه المسيحي الصهيوني المؤيد بشكل لا يقبل الشك لاسرائيل يلي ذلك المتعاطفون أو من الممكن التأثير عليهم لخدمة اسرائيل[[71]](#footnote-72)(5) ، فاليهود الامريكيون هم من اكثر المتبرعين سخاء في الانتخابات والقدرة على تقديم الدعم المالي للمرشحين الاكثر تعاطفاً مع اسرائيل فيما يتعلق بأمنها وعلاقتها مع العرب [[72]](#footnote-73)(6)، هنا على سبيل المثال قيام لجـان العمـل السياســي ( APCs ) الصهيونية بجمع وانفاق (425 ) مليون دولار اثناء موسم الانتخابات عام 1984 وحوالـي ( 7 ) ملايين دولار اثناء انتخابات عام 1986[[73]](#footnote-74)(1) . وتلعب الايباك من خلال لجان العمل السياسي التابعة لها دوراً كبيراً في هذا المجال حيث نشرت الوول ستريت جورنال في 24 حزيران 1986 مقالاً حول نشاط نفوذ تلك اللجان جاء فيه : ان عدد لجان العمل السياسي ذات الارتباط الواضح بأيباك 80 عام 1986 ، وبناءً على تقارير هيئة الانتخابات ورصد عمليات التمويل تجاوز عدد لجان العمل السياسي[[74]](#footnote-75)(2) التي قامت بأدارتها وتوجيهها مباشرة ( 51 ) لجنة ، كما أضاف التقرير ان حوالي ( 80 ) لجنة من اللجان التي تعمل لمصلحة اسرائيل قامت عام 1986 بأتفاق ما يزيد على ( 6,9 ) مليون دولار على عمليات التمويل للحملات الانتخابية لعدد كبير من المرشحين الموالين لوجهة النظر الاسرائيلية[[75]](#footnote-76)(3).

1. **القوة العددية : -** ِ

يقدر عدد سكان الولايات المتحدة حالياً بـ ( 301 ) مليون نسمةحسب احصائيةالعام 2006 [[76]](#footnote-77)(4)، عدد اليهود يقدر بـ ( 5, 6 ) مليون نسمة ، يقيم اربعة ملايين منهم في منطقة نيويورك وحدها ويتمتعون بنفوذ سياسي عظيـم الشأن لا يتناسب مع عددهم الفعلي[[77]](#footnote-78)(5) .

وذلك يرجع الى عدة اسباب أهمها التوزيع الجغرافي لهم في الولايات المتحدة الذي كان من أهم اسباب سيطرة اللوبي الصهيوني فـي الكونكرس أذ أن ( 76% ) من اليهود الامريكيين يعيشون في ولايات رئيسة ( نيويورك ،كاليفورنيا، بانسلفانيا ، اوهايو ، فلوريدا ) حصة هذه المحافظات ( 181 ) صوتاً ومرشح الرئاسة يحتاج الى ( 270 ) صوت من هذه الاصوات كي ينتخب كرئيس جديد للولايات المتحدة في انتخابات تتقارب فيها قوة المرشحين الانتخابية ، وهنا يستطيع اليهود ممارسة قوتهم الانتخابية بشكل كبير في هذه الولايات والولايات الاخرى كنيوجرسي و ماريلاند وغيرها ، وبالتالي فأن الاصوات اليهودية مركزة بحيث تكون مهمة جداً وخاصة في ولايتي نيونيورك وكالفورنيا الى الحد الذي لم يستطع مرشح الرئاسة الفوز في الانتخابات دون الفوز في احدى هاتين الولايتين أو في الاثنين معاً[[78]](#footnote-79)(1)، وفي هذا الاطار ذكر احد اعضاء الكونغرس " ليس من المدهش ابداً ان نجد اكثر السياسيين من نيويورك سواء كانوا من اليهود او غيرهم يتكلمون وكأنهم سفراء اسرائيل"[[79]](#footnote-80)(2)،والى جانب هذا فأن تمركز اليهود في الولايات المتحدة الكبير ، فأنهم يسجلون ويصوتون حتى آخر رجل وأمرأة فيهم ، بينما لايفعل الآخرون وهنا تبلغ أهمية الاصوات اليهودية ضعف ما يشير اليه عندما ، فقد كتب جوزيف" ان في مدينة نيويورك مثلاً يشكل اليهود ربع السكان فقط بين ( 40% ) من الاصوات هي اصوات يهودية ، وبالرغم من أن اليهود يشكلون ( 3 % ) من الشعب الامريكي و ( 6% ) من الناخبين فأن تمركزهم في بعض المناطق الرئيسة ودعمهم القوى لأسرائيل يجعلان من اصواتهم قوة انتخابية هائلة لا يمكن للكثير من أعضاء الكونكرس تجاهلها" [[80]](#footnote-81)(3) ، وكذلك فأن النفوذ الصهيوني الطاغي على الكونكرس والبيت الابيض والدوائر الحكومية الاخرى التي يتم فيها انتخاب المسؤولين يتفرع اساساً من قدرة اللوبي الصهيوني على توفير الاصوات اليهودية[[81]](#footnote-82)(4) .

أضافة الى ما يتمتع به اللوبي الصهيوني من قوة مالية أو عددية فأنه يتمتع بعامل التلاحم داخل المجموعة حيث أن أحد أهم أسباب قوة اللوبي الصهيوني يعود الى تماسكه الداخلي مما يفسر نفوذه وتأثيره على مراكز اتخاذ القرارات المهمة ، وكذلك ان اليهود تمكنوا من خلق سمعة حسنة لهم بين اوساط الامريكيين أوائل دخولهم الولايات المتحدة حيث شجعوا الامريكيين على الثورة ضد بريطانيا مما منحهم فيما بعد حقوق متساوية مع غالبية المسيحيين منذ القرن الثامن عشر ، وبالتالي خلقهم جماعة ضغط ومصالح مؤثرة دعاها عالم الاجتماع في جامعة هارفود مارتن بالمحور الديناميكي للفاعلية السياسية اليهودية بشتى الوسائل المالية والاعلامية والدينية والانسانية[[82]](#footnote-83)(1).

فالاقلية اليهودية ممثلة باللوبي الصهيوني نجحت في ان تكون من اكثر الاقليات الامريكية تنظيماً على صعيد المؤسسات ، فلديهم كنائس ومراكز للشبان ووكالات للعلاقات بين المنظمات اليهودية واتحادات ومنظمات ومجموعات ثقافية وتعليمية سرية واخرى علنية وتنظيمات تهتم بالشؤون الخارجية مثل دولة اسرائيل و ( مسالة اليهود السوفيت ) وهناك منظمات تقوم بالنشاطات الاجتماعيـة الخيريـة[[83]](#footnote-84)(2)، وكذلك القيادات التي تترأس الجماعات اليهودية في القيادات ذات المراكز المرموقة في النظام السياسي الامريكي[[84]](#footnote-85)(3).

كما أن اللوبي الصهيوني كان ناجحاً في تجنب اقتران اسمه ودعمه بأي حزب او جناح حزبي ، وقادراً بأن يتعامل مع الجمهوريين والديمقراطيين والمحافظين في آن واحد[[85]](#footnote-86)(4)، كذلك اقام نظام توزيع فعّال للاعــــــلام[[86]](#footnote-87)(5) .يمتد الى جميع انحاء الولايات المتحدة ويربط بشبكة منظمة للجماعات اليهودية ومناصري اسرائيل في كل مدينة ومنطقة[[87]](#footnote-88)(1).

وعليه فأن اللوبي الصهيوني كجماعة ضغط سياسية في المجمعّ والنظام الامريكي لا يتوانى عن استخدام اسلوب الترغيب والترهيب مع صانعي القرار الامريكي ، فغالباً ما يذكرهم بأنهم عرضة للمكافأة في حالة مساندة اسرائيل ، ويكون ذلك بالدعم المالي والاعلامي في الانتخابات ، والعكس يؤدي بالعضو الى الشتيمة والتهديد في الصحف والمجلات ، ويصل الأمر الى استدعائه على شاشات التلفزيون للدفاع عن ( الموقف المؤسف الذي وصل اليه معاداة السامية ) علاوة على محاربته في الانتخابات القادمة[[88]](#footnote-89)(2)، وقد كان للوبي الصهيوني دوراً مؤثراً على المؤسسة العسكرية الامريكية أبان أزمة الخليج الثانية 1990- 1991 في تحريض الادارة والكونكرس للتوجه نحو الحرب عبر تعطيل اي جهد لحل الازمة سلمياً وتوفير الدعم الكبير لقوات العدوان في المنطقة ، ويذكر ان ضغط اسرائيل واللوبي الصهيوني كانتا احدى الاسباب لرفض بوش جميع المبادرات السلمية المقدمة من جانب العراق[[89]](#footnote-90)(3).

**3 – أثارة الرأي العام : -**

أن توفر المال والسيطرة على وسائل الاتصال تساهم في تأجيج الرأي العام ، مما قد يؤثر على موقف وعلاقة الرئيس بالكونكرس وخاصة في حالة وجود مشروع يخضع للمناقشة في الكونكرس ، فتبعاً لذلك يكون الرئيس ملزماً بمعـرفة

وقياس قوة الضغط عبر الاستفتاءات أو الصحف او اية وسيلة اعلامية [[90]](#footnote-91)(1).

**4 – التأثير في اعضاء الكونكرس لصالح دعم التفوق النوعي الاسرائيلي :-**

أن الموضوعات التي يكون فيها تأثير الكونكرس بالرئيس في القضايا الخارجة هي المساعدات الاقتصادية والعسكرية مقارنة بالقضايا الأمنية والستراتيجية والمبادرات الدبلوماسية[[91]](#footnote-92)(2). فقد نجح اللوبي الموالي للكيان الصهيوني عام 1983 من جمع تواقيع غالبية اعضاء الكونكرس لتمويل انتاج طائرات لافي المقاتلة في الكيان الصهيوني وقبول الادارة نتيجة لذلك رفع الاعتمادات المالية لتصل عام 1985 ( 9) مليون دولار[[92]](#footnote-93)(3).

والواقع ان الكونكرس يعد اكثر تمثيلاً لجماعات الضغط والمصالح بسبب تكوينه وتركيبة اعضائه المتعددة والمتنوعة وعدم تجانسه ، مما يسهل لجماعة الضغط والمصالح التأثير فيه بصورة واسعة ، ناهيك ان معظم اعضائه ينحدرون من الطبقتين العليا والمتوسطة، فهم يمثلون المصالح الاقتصادية لرجال الاعمال والصفوة الاقتصادية ، وان وجدوا أن احدهم لا يمثلها فهو يلبي مطالبها[[93]](#footnote-94)(4)، بيد أن ما يهم الجماعات فيما يتعلق بحقل الشؤون الخارجية التحرك على أهم اللجان في الكونكرس لها صلة بالشؤون الخارجية ، او ما يعرف بالنادي الداخلي في مجلس الشيوخ ، الذي يتكون من 33 عضواً يستطيع عرقلة أي مشروع قانون وغالباً ما يقوم بهذه المهمة اقل من هذا العدد[[94]](#footnote-95)(1)، وكذلك على رؤساء اللجان المهمة في مجلس الكونكرس كلجنة العلاقات الخارجية في مجلس اللجان الشيوخ ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ومن الامثلة على ذلك التحرك على تشارلي بيرس رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في فترة ادارة كارتر الذي لم يساند الجماعات الصهيونية في اهدافها حيال الكيان الصهيوني بالضغط على الادارة الامريكية بأتجاه معارضة أي مشروع لاقامة دولة فلسطينية[[95]](#footnote-96)(2)، كما تمكنت من طلب وزير الخارجية الامريكي سايروس فانس أمام اللجنة المذكورة في 20 / 3 / 1980 ليوضح لاعضائها مسوغات تصويته على قرار مجلس الامن في 1 / 3 / 1980 وحينها قال فانس (( كنت على خطأ وقد تحملت المسؤولية لما نشأ من سوء التفاهم هذا )) ومما يجدر ان فانس قد سوغ التصويت بأنه أخطأ في نقل الاتصالات ، وقد تنصل عنه كارتر بسرعة ودعى فانس لتقديم شهادته امام الكونكرس[[96]](#footnote-97)(3).

**الخاتمة والاستنتاجات**

تمثل السياسة الخارجية الامريكية وعملية صنع القرار فيها هي عملية معقدة ، اذ تشارك فيها أطراف عديدة بعضها مرئي ومباشرة وبعضها الآخر غير ظاهر على السطح ومنها ما هو أقتصادي أو سياسي ، وتشكل كل هذه الاطراف شبكة معقدة بدأً من جماعات المصالح الرسمية المعروفة بأسم اللوبي ، مروراً بتجمعات صناعية وزراعية والاتحادات النقابية والمهنية ، انتهاءً بمراكز الابحاث السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، بل وحتى الاعلامية ، لذا ليس من الصحيح أطلاق الاحكام العامة والمجردة بشأن مدى نفوذ وتأثير القوة الاقتصادية والسياسية أو الاجتماعية الداعمة لهذا الحزب أو ذاك في الحالة الامريكية .

صحيح أن المجمعّ النفطي الضخم والمجمّع الصناعي – العسكري يلعبان أدواراً ضخمة في رسم المصالح القومية للدولة الامريكية بمنح ثقتهم في الكثير من الحالات لصالح الحزب الديمقراطي سواء في عضوية الكونكرس بمجلسيه ، أو حتى المرشح الرئاسي للبيت الابيض .

الا ان اللوبيان الامريكيان المسلم والعربي حققاً انتصاراً هاماً ولكنه محدوداً في ادنى المعارك السياسية الحقيقية التي خاضاها منذ عام 2000 في مواجهة اللوبي الصهيوني ، وقد حزمت هذه المواجهة السياسية اهتمام الصحافة الامريكية لتأثرها المباشر بالصراع الدائر بين اللوبي الصهيوني واللوبيين المسلم والعربي حول التأثير على السياسة الامريكية تجاه منطقة " الشرق الاوسط " الأمر الذي جذب أموالاً طائلة تقدر بمئات الالاف من الدولارات الامريكية الى المعركة الانتخابية .

لذا فأن واقع النفوذ الصهيوني وحقيقتة حجمه ودوره لا يتناسب مع الامكانات المادية الحقيقية وحجم التأثير الأقتصادي ، فضلاً عن التوحد البشري لليهود لا يتناسب مع دوره الفعلي ، الاّ ان تنظيم اللوبي الصهيوني وترابطه وطريقة استثماره وتوظيفه لعناصر القوة المحتملة في خدمة المصالح الصهيونية هو الذي يفسر لنا مدى قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني وتأثيره المتعدد الابعاد لاسيما حيال المؤسسة العسكرية وستراتيجياتها خاصة في منطقة الشرق الاوسط .

**المصادر**

**الكتب العربية**

1. أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990 .
2. أنمار لطيف نصيف ، جماعات الضغط اليهودية في اربع ادارات أمريكية ، بغداد ، 1990 .
3. جهاد عودة ، الديمقراطية في أمريكا ، دار الغريب ، القاهرة ، 1985 .
4. طلال محمد كداوي ، الاتفاق العسكري الاسرائيلي من 1965 – 1990 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 2001 .
5. يحيى أحمد الكعكي ، مقدمة في علم السياسة ، دار النهضة العربية بيروت ، 1983 .
6. محمد حسنين هيكل ، الامبراطورية الامريكية والاغارة على الطرق ، دار الشروق ، ط1 ، القاهرة ، 2003 .
7. منصف السليمي ، صناعة القرار الامريكي ، مركز الدراسات العربي الاوربي ، ط1 ، واشنطن ، 1997 .
8. نديم البيطار ، هل يمكن الاحتكام الى أمريكا ، دار الموقف العربي ، القاهرة ، 1980 .
9. سهيل حسن الفتلاوي ، الصهيونية حركة استعمارية استيطانية توسعية ، بغداد 1990 .
10. فؤاد بن سيد عبد الرحمن الرفاعي ، النفوذ اليهودي في الاجهزة الاعلامية والمؤسسات الدولية ، مكتبة الصحابة الاسلامية ، الكويت ، 1987 .
11. فواز جرجس ، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 .
12. عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مكتبة دار النشر للثقافة والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2001 .

**الكتب الاجنبية المترجمة**

1. أوستن رني ، سياسة الحكم ، ترجمة د. حسين علي الذنون ، ج 2 المكتبة الاهلية ، بغداد ، 1966 .
2. الكسندر هيغ ، الرئاسة الامريكية : القيادة في الميزان ، مؤسسة الابحاث العربية ، سلسة الدراسات الاستراتيجية رقم 25 ، بيروت ، 1981 .
3. الفريد ليلنتال ، الاخطبوط الصهيوني : سلام ولكن بأي ثمن ، ترجمة محمد الحسيني ، دار العلم للملايين ، ط1 ، بيروت ، 1979 .
4. بوب ود دو رد، القيادة : اسرار ما قبل وما بعد ازمة الخليج ، ترجمة عمار جولاف ومحمود العايد ، الشركة الاهلية ، ط1 ، الاردن ، 1991 .
5. جان مينو ، الجماعات الضاغطة ، ترجمة بهيج شعبان منشورات عويدات ط1، بيروت ، 1983 .
6. جون هاريجان ، السياسة والتخطيط في الولايات والجماعات ، ترجمة تماضر توفيق ، دار المعارف ، القاهرة ، 1984 .
7. ديفد ديوك ، الصحوة ، ترجمة ابراهيم يحيى ، دار الفكر ، بيروت 2002 .
8. هاملتن ومادسن جاي ، الدولة الاتحادية : أسسها ، دستورها ، ترجمة محمد أحمد ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1959 .
9. هارولد زنيك وآخرون ، نظام الحكم والسياسة في الولايات المتحدة ، ترجمة محمد صبحي ، مطبعة المعرفة ، ط3 ، القاهرة ، 1985 .
10. د. وبروجان ، الشخصية الامريكية ، تكوينها ومقوماتها ، ترجمة زهدي جار الله ، دار اليقضة العربية ، ط3 ، بيروت ، 1964 .
11. زبيغنيو برجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2004 .
12. كميل منصور ، الولايات المتحدة واسرائيل : العروة الاوثق ، ترجمة منصور مروة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1 ، بيروت ، 1996 .
13. ماركس سكيدر مور مارشال كارتر ، كيف تحكم امريكا ، ترجمة د. نظمي لوقا مطبوعات كتابي ، القاهرة ، 1981 .
14. نورمان ج . أونشتاين وشيرلي إلدر، مجموعات ذوي المصالح واللوبي وصنع السياسة ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1981 .
15. تشيريل رونبرغ ، اسرائيل ومصلحة امريكا القومية ، ترجمة هنري مطر ومحمود أبراهيم ، دار الكرمل ، عمان ، 1989 .

**الدوريات**

1. ابراهيم ابراهيم ، من يحكم الولايات المتحدة ، مجلة العربي الكوتية العدد / 272 ، 1973 .
2. آسيا الميهي ، الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد / 127 ، القاهرة ، 1997 .
3. أي ج. نايدو ، التأثير في السياسة الخارجية الامريكية ، سلسلة دراسات أستراتيجية رقم 40 ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1980 .
4. بن برادلي ، اللوبي الصهيوني – الاسرائيلي ، آفاق عربية ، العدد / 3 ، بغداد ، 1984 .
5. حسن بكر ، اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد / 206 ، القاهرة ، 1992 .
6. طراد الكبيسي ، دور الكيان الصهيوني في العدوان ، مجلة آفاق عربية العدد / 2 ، بغداد 1992 .
7. قوى الضغط الصهيوني تعمل على اسقاط السناتور تشارلي بيرس في الانتخابات الامريكية القادمة ، مجلة شؤون عربية ، العدد / 36 ، 1982 .
8. كوثر عباس الربيعي ، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي في عقد التسعينات ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 1997 .
9. مجموعة باحثين ، العراق : الغزو والاحتلال والمقاومة ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط1 بيروت ، 2003 .
10. نادية رمسيس ، دور جماعة الضغط في التأثير على صنع القرار الامريكي تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد / 78 ، القاهرة ، 1984 .
11. عبد المنعم السيد علي ، الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي الدار العربية ، بغداد ، 1987 .
12. عبد الرحمن الجديع ، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، مجلة دراسات دبلوماسية ، العدد / 4 ، المملكة العربية السعودية ، 1978 .
13. عبد الغفور عبد الكريم علي ، اليهود والادارات الامريكية ، الانحياز وما بعد الانحياز من 1901 – 2004 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004 .
14. علي الدين هلال ، التطويق الصهيوني للرأي العام الامريكي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد / 33 ، القاهرة ، 1973 .
15. عصام عبد العزيز ، تأثير اللوبي الصهيوني في الكونكرس الامريكي مجلة كل العرب ، العدد / 412 ، 1990 .

**البحوث المنشورة على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت )**

1. اللوبي الصهيوني والعلاقات الامريكية الاسرائيلية

<http://www.qudsway.com/Akbaralarshiv/200>

1. لهيب عبد الخالق ، لوبيات تصب الماء في طاحون القرار الامريكي .

<http://www.sgriamirror,net>

1. عبد الخالق فاروق ، دور المؤسسة في الانتخابات الامريكية

<http://www.akhbararladab.com,2004>

1. فهمي هويدي ، مخططات ما بعد السقوط

<http://www.mokhts6.com>

**المصادر الاجنبية**

1- Galbrath , The American Political system ,Basic Book, New

2- Interview with George MC Govern American Arab Affairs, N.1 Winter, 1985.

3- Peter Bachrach , power and politicals in the united states ( New york , Johnwiley , 1977 ).

4- Rex wingerter , " The looth congres Israel Gaids " middle East International / December 5 , 1986.

5- stepher r. monsma, op . cit ..

6- The odore J- Low , and Benjamia Ginsberg , American corermmnet preedom and power op . cit .

7-Tiran , The Lobby , op .cit . 8- Tomas . L.Brewer ; American Foregn – Policy Acontem porary In Troduction Second Edkton , printed in the united of Hall Ins . Ingerood cliffc , newJersey , 1986 .

9- Tomas R. Dye , understanding Public policy , prentice Hall U.S.A , 1973 .

# **الجمود المؤسسي**

# **كمؤشر على انهيار التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**

**د. رعد عبد الجليل علي([[97]](#footnote-98) )**

**المقدمة**

أن نفسر يعني اللجوء، من بين وسائل أخرى، إلى ربط الظاهرة قيد البحث بمفهوم عام. فالحرب على سبيل المثال، يقول "روي جونز" يمكن تفسيرها عن طريق ربطها بمفهوم " غريزة العدوانية"، وربما يذهب البعض الآخر ممن لا يقنعه هذا التفسير إلى ربط ظاهرة الحرب بمفهوم الامبريالية على سبيل المثال.[[98]](#endnote-2) ونحن في محاولتنا تفسير فشل التنمية السياسية في العديد من بلدان العالم الثالث لجأنا إلى ربطها بفرضية أطلقنا عليها " الجمود المؤسسي". وكتعريف أولي لهذا المصطلح يمكننا القول بأن الجمود المؤسس هي النتيجة التي آلت إليها محاولة العديد من نخب العالم الثالث تحديث وتنمية بلدانها عن طريق بناء المؤسسات السياسية. إلا أن عملية التغيير تلك كانت قد أدت في جملة ما أدت إليه، إطلاق قوى جديدة تملكتها رغبات وتوقعات بإشباع حاجات لم يكن في مكنة النظم السياسية المحدثة تلبيتها، وللعديد من الأسباب تتعلق أبرزها برأينا بالظروف التي أحاطت بعملية بناء المؤسسات السياسية والتي عبرت النخب التحديثية من خلالها عن أغراضها. كما لا يمكن استبعاد الدور الذي أدته الأيديولوجيات في الدفع بهذا الاتجاه من بين أسباب أخرى. يعالج الجمود المؤسسي في هذا المجال، إذن، فضيتين الأولى، وتتمثل بعجز المؤسسات عن استيعاب نتائج التغيير، ولهذه أسبابها الذاتية، وتتعلق بالدور الذي تمارسه النخب، وهناك جانب موضوعي في العملية ويتمثل في طبيعة التعبئة الاجتماعية، ووتيرة التغيير وما يمكن أن تؤول إليه الأمور من نتائج وخصوصا على صعيد زيادة المطالب. القضية الثانية، وتتمثل بقصور الأيديولوجية، ولهذه أسبابها أيضا، يتعلق أولى هذه الأسباب برأينا بما ترتبه الظروف التي أحاطت بالصورة التي أريد لها إن تمثل شكل ومحتوى العملية السياسية المستقبلية، أما ثاني هذه الأسباب فيكمن في الثقافة السياسية وخصوصا المتعلق منها بقيم الحكم كعامل مدعم لهذا الاتجاه. وقبل التعرف على مفهوم الجمود المؤسسي، لنبدأ بتناول الظروف التي أحاطت بعملية التحديث والتنمية السياسية وأثر ذلك على إنتاج الظاهرة قيد البحث.

**ظروف العملية التنموية**

الصورة التي بدت عليها بلدان العالم الثالث بعد إنجاز ما تم انجازه من عمليات التحديث والتنمية في جوانبها المختلفة، كانت قد اتخذت طابعا جديدا أبعد الكثير من هذه البلدان عن واقع ما كانت عليه قبيل وبعيد الاستقلال. ففي مقابل حالة الركود والتقليدية التي عاشتها هذه البلدان فيما مضى، تمكنت النخب الجديدة من تحقيق العديد من الأهداف التي رسمتها لعملية التحديث والتنمية التي استهدفتها في نشاطاتها.إذ تمكنت من السير في عملية بناء الدولة وبنجاح إلى حد ما في عديد من الحالات، وذلك بعد أن تم لها القضاء على كل الاتجاهات المبعدة عن المركز سواء أكان ذلك على شكل ولاءات تقليدية أم انتماءات مهنية أم روابط أولية وإقليمية ومحلية أخرى. وكان ذلك يتم في الغالب عن طريق مؤسسات عسكرية حديثة ومؤهلة من أجل خوض غمار الحروب الأهلية والانتصار فيها وقمع الحركات الانفصالية.

كما تم إعداد السياسات الاقتصادية من أجل استبدال أساليب الإنتاج التقليدية السائدة وزيادة الإنتاج. وكان ذلك بمثابة أداة أخرى تضاف إلى قائمة الوسائل التي حفلت بها ترسانة هذه النظم ، وشكلت من ثم أرضية ملائمة من أجل تجاوز الواقع المتخلف الذي عاشته بلدانها، والتهيؤ من أجل القيام بالخطوة التالية والمتمثلة بتحقيق عملية "التعبئة الاجتماعية" بالمعنى الذي ذهب إليه "كارل دويتش" وهو العمل على تمزيق الروابط المادية والمعنوية والنفسية التي تربط أفراد الجماعات الاجتماعية ببيئاتهم التقليدية وقذفهم خارجها ، بغية تعريضهم للوقائع الجديدة التي أخذت مكانها في المجتمع الجديد[[99]](#endnote-3). وكان ذلك بمثابة عملية تذرية atomization لهذه الجماعات ستنتهي في مرحلة تالية بإعادة دمجهم بالدولة وربطهم بعجلة النظام السياسي القائم. وهو بمثابة وظيفة لأيديولوجيات محملة بشعارات وأفكار عن العرق أو القومية أو الأمة أو الزعيم أو الحزب أو ما يقوم مقامها من رموز. الهدف منها تكريس ذاتية هؤلاء الأفراد وإذابتها في بوتقة هذه الشعارات والأهداف والخروج منها بادراك معمم لدى هؤلاء الأفراد والجماعات بأولوية الدولة ومثلها على كل ما عداها من اعتبارات مادية ومعنوية وأحقية تلك الزعامات بالنتيجة بالولاء والإتباع . بعبارة أخرى اتخذت الدولة الحديثة في العالم الثالث شكل كيان كلي القدرة بأجهزته وبيروقراطيته وتنظيماته السياسية والاجتماعية. كما امتدت هيمنتها لتشمل كل مرافق الحياة في المجتمع. إلا أنها أحالته بالنتيجة –أي المجتمع- إلى كيان تابع لها وملحق بها جرته ورائها جرا[[100]](#endnote-4). صحيح أن مثل هذه الأغراض تقع في صلب العملية التحديثية، وخصوصا في ظل واقع بلدان متخلفة كالكثير من بلدان العالم الثالث . إلا أن الاكتفاء بمثل هذه النشاطات والوقوف عندها يستدعي أكثر من تأمل وعديد من التساؤلات التي يمكن أن يطرحها المراقب لمثل هذه التطورات ، وخصوصا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن عمليات التحديث وما يرافقها في العادة من نمو وتطور لازالت تفعل فعلها في المجتمع وجوانب حياته الاقتصادية والثقافية والنفسية المختلفة، فتحيله إلى كيان متغير باستمرار، تتميز عناصره بالتنوع ووظائفه بالتخصص. ولذا فهو سيستلزم ولاشك أطرا تنظيمية جديدة للعمل تتميز بمرونتها وأهدافا متمايزة ومتجددة للنشاط البشري تتفق وحالة التنوع والتخصص الحاصل على صعيد عناصره ووظائفها التي تؤديها في المجتمع ، وما يمكن أن تستثيره من مطالب .

ولكن هل كانت استجابة النظم السياسية في العالم الثالث تصب في هذا الاتجاه.. ما هي طبيعتها..وما هي مصير التجربة التنموية بعد كل ذلك؟ الواقع أن هذا الأسئلة ومحاولة الإجابة عليه هو ما سيدور عليه هذا البحث، من منطلق الفرض الذي وضعناه والمتمثل بالجمود المؤسسي، بوصفه مؤشرا يمكن التعرف من خلاله على طبيعة التجربة التنموية في العالم الثالث، وما آلت إليه جهود بلدانه في هذا المجال. ولنبدأ بالتعريف بمفهوم الجمود المؤسسي.

**الجمود المؤسسي**

يعتمد هذا المفهوم على الاتجاه الرامي إلى ربط عملية التنمية السياسية بقيام المؤسسات، بكل ما تشتمل عليه من تنظيمات إدارية واجرءات قانونية بإمكانها تأطير نشاطات القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة بغية زجها في عملية التغيير والتنمية[[101]](#endnote-5). من ناحية أخرى، ستتوقف قدرة المؤسسة كتنظيم في أدائها لهذه الوظيفة على مدى نجاحها في صياغة تعريف خاص للمصلحة العامة التي سيقوم عليها النظام السياسي والمجتمع ككل والعمل من ثم على وضعها قيد التحقيق[[102]](#endnote-6). وهو ما سيساعد النظم السياسية والمجتمعات على أن تجسد في سياساتها الإجماع على أهداف عامة وأن يسود الاتفاق على الكيفية التي سيتم النظر بواسطتها إلى المصالح المتنوعة للجماعات الاجتماعية المختلفة. و بدوره فان ذلك، سيستلزم جهدا مشتركا ومنظما من أجل تحقيق الأغراض المشتركة وحلا لما يمكن أن يعتري الجسد السياسي من مشاكل وأزمات. وهذه كلها مطالب موضوعة، كما يفترض، على قائمة أولويات النظم والمجتمعات السائرة في ركب التغيير والنمو. وبمعنى آخر تلك التي بدأت تشهد أشكالا من التغيير في بنياناتها الاجتماعية وهياكلها الاقتصادية وتعقيدا متزامنا في أدوار أفرادها وجماعاتها الاجتماعية. وبسبب من هذه الأهمية التي يمثلها قيام المؤسسات السياسية، فلا بد من أن تكتسب الإجراءات والنظم التي تقوم عليها هذه المؤسسات صفة الدوام والاستقرار[[103]](#endnote-7). وشرطها الأساس هنا هو ضمان الاعتراف بها والقبول بكل ما تمليه واقعة الوجود الخاص بها بين أولئك الذين تقوم بينهم. كما سيستلزم ذلك من ناحية أخرى، وهو أمر لا يقل عن سابقه أهمية، وجوب استقلال هذه النظم والإجراءات عن الناس الذين خلقوها والقوى التي ساهمت في إنشائها. وبالمثل سيكون لزاما على كل جماعة سياسية تبحث عن دور ما لها على المسرح السياسي، إبقاء على وحدة المجتمع وانسجامه ومن ثم فعاليته، اللجوء إلى المؤسسات السياسية، تمارس في إطارها سلطتها وتوجه من خلالها خطابها الخاص. وستقوم المؤسسات من جانبها العمل على تكييف وتعديل وربما على إعادة توجيه تلك السلطة بما يتناسب والوضع الذي تتخذه هيمنة قوة اجتماعية معينة في إطار تجمع الأكثرية. إذ لابد من أن نضع في الحسبان أن عمليات التكييف والتعديل في هذا المجال من شأنها أن تجعل من أمر تقبل الآخر ممكنا سواء أكان ذلك من قبل الحاكم أم المحكوم. وإذا كان مثل هذا القول يحمل في طياته معنى المحافظة على الوحدة والانسجام المجتمعي الذي لابد منه لاستمرار عملية التنمية، فان من شأنه أن يضفى بعدا آخر ولكنه مشدد على الحاجة إلى مؤسسات قادرة على الوفاء بمثل هذه المطالب عند أية زيادة في التعقيد المتحقق في المجتمع. ذلك يعني الحاجة إلى مستوى مواز من التعقيد والتمايز في بنى ووظائف المؤسسات السياسية[[104]](#endnote-8). ولكن هل تحقق ذلك في العالم النامي بالفعل يا ترى؟

الواقع أن تجربة أقطار العالم الثالث في هذا المجال كانت قد تكشفت عن عدد من السياسات التي انتهجتها نخبها، وتدور في مجملها، ليس من اجل اعتماد التعقيد والفصل من ثم بين الاختصاصات والوظائف من ناحية وبين متولي هذه الوظائف، من ناحية أخرى في بنى المؤسسات، بل حول خيار كبح وتيرة التغيير وتأخير عملية التعبئة الاجتماعية. أو اللجوء إلى أساليب أخرى من شأنها السيطرة على عملية التعبير عن المصالح من خلال خلق أطر تنظيمية موجهة ومسيطر عليها على سبيل المثال. وهي في كل الأحوال تعبير عن رغبة النخب الحاكمة في الإبقاء على الأوضاع .

وإذا ما وضعنا مثل هذه التوجهات التي رغبت النخب الحاكمة في فرضها في مجتمعاتها وما يمكن أن تؤول إليه من نتائج ، في الإطار الكلي لعملية التنمية السياسية ، إذن لجاز لنا وصفها "بالجمود المؤسسي".

مرة أخرى يمكن القول أن المشكلة الرئيسية التي غالبا ما واجهتها نظم العالم الثالث السياسية في سعيها نحو تحقيق التنمية السياسية، كانت تتمثل في المدى الذي يمكن لها أن تصله قدرتها على التكيف مع المطالب المتغيرة التي تعبر بدورها عن مجتمع متغير وقوى سياسية متغيرة هي الأخرى. إحدى هذه المطالب تمثلت بالمشاركة السياسية بكل ما تعنيه من متضمنات انتخابية وتصويتية وإجراءات أخرى تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق والحريات . كما وقد تطرأ تغيرات معينة أخرى تتفق ومرحلة النمو ومستوى التحديث التي يمر بها المجتمع فتؤدي إلى مشاكل تستدعي مطالب وحلول لها كالموقف من الأقليات العرقية أو الدينية أو الطائفية . وقد تستدعي الظروف في حالات معينة أخرى ضرورة استيعاب بعض من رموز الاحتجاج باعتبارها نتاج هام في عملية التغير وجزء منه لاستمرار النمو. ناهيك عن المشاكل العديدة الأخرى على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ومشاكل تنظيمية أخرى، لابد لهذه النظم من استيعابها والتجاوب مع متطلباتها بمعيار عملية صنع السياسة وقد لا تقف العملية عند هذا الحد فقد تتطلب الاستجابة الناجحة للمطالب أشكالا جديدة من التنظيم الاجتماعي والسياسي وهو ما حدا "بآيزنستاد" إلى إطلاق تسمية النمو السياسي طويل الأمد (أو المستمر ) على مثل هذا الوضع ، معتبرا إياه بمثابة اختبار حاسم للمدى الذي يمكن للتنمية السياسية أن تصله في تحقيق أغراضها [[105]](#endnote-9). ومع ذلك فتاريخ هذه البلدان حافل بالكثير من حالات التكيف الفاشل مع مثل هذه المطالب, يدل على ذلك وقائع الانقلابات العسكرية وأحداث العنف وعدد كبير من الثورات. كانت تنتج غالبا عن عجز البنى القائمة , للعديد من الأسباب ذكرنا بعضها, عن التعامل بشكل إيجابي مع المشاكل التي أثارتها التغيرات والمشاكل الجديدة, وعدم قدرة المؤسسات وخصوصا الرئيسية منها على إضفاء بعض من الشرعية, على الأقل, على التغيرات المتنوعة وحركات الاحتجاج المتأصلة في عمليات التحديث ذاتها, فبقيت خارج إطارها تمارس تأثيرها المخرب على مجمل العمليات التحديثية [[106]](#endnote-10)

عند هذه النقطة سنكون إزاء ما يمكن وصفه بأنه عملية محاصرة وإعاقة قدرة المجتمع ومؤسساته على النمو المستمر, مؤديا ذلك، بالنتيجة إلى انهيار النظام الاجتماعي والسياسي.

الجمود المؤسسي إذن ظاهرة لم تسلم منها أغلب النظم السياسية الحديثة في العالم الثالث , وهي وان اتخذت لدى طلاب علم السياسة والاجتماع السياسي والمهتمين منهم على وجه الخصوص بقضايا التنمية السياسية تسميات أخرى, إلا أنها تصب في النتيجة في نفس الاتجاه فآيزنستاد و شبنغلر على سبيل المثال يعرفانها بكونها انهيار التحديث “breakdown of modernization “, ويطلق عليها هونتنجتون تسمية التفسخ السياسي “political decay “[[107]](#endnote-11). ومع ذلك فالاتفاق جار بين هؤلاء على أن هذه الظاهرة تعد بمثابة علم على السياسة في بلدان العالم الثالث , وقد لا يستثنى منها حتى بعض الدول المتقدمة في حالات معينة كما حدث في اليابان وإيطاليا وألمانيا إبان الثلث الأول من القرن العشرين . وهي في التحليل الأخير حالة انتكاس لعملية التحديث والتنمية تتميز بانحلال الأطر التنظيمية القائمة التي تميزت, أساسا, بتنوع بناها وحداثتها النسبية و/أو إقامة أطر أخرى أقل تمايزا وتنوعا ومن ثم أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته. هذا يعني هيئات مركزية وتنفيذية وتشريعية وأحزاب لم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير كما يجب ,عن المصالح والأغراض المنوطة بها وصياغة سياسات تتفق وهذه الأغراض. ومثل هذا الوضع كفيل بتطوير, ولكن, سلسلة طويلة من حلقات مفرغة من الركود السياسي وعدم الاستقرار والعنف. تبتدئ بعدم القدرة على استيعاب نتائج التغيرات المتحققة في المجتمع على الأصعدة الديموغرافية (السكانية) والاجتماعية والاقتصادية. وتستمر لتؤدي إلى انحلال المميزات النوعية الأخرى, التي غالبا ما كانت هدفا لمساعي الدول المحدثة كالعقلانية وقيم الإنجاز والفاعلية والنزوع نحو توسيع الهامش المتاح للحرية ولتنتهي إلى حالات من عدم الاستقرار وهيجانات اجتماعية تعمل على إضافة عبء جديد على المؤسسات القائمة قد تعجزها, وهي تعمل ذلك بالفعل, عن أداء وظائفها المنوطة بها, وتتركها غير قادرة سوى على معالجة مدى أقل من المشاكل. ولتبدأ من ثم دورة أخرى جديدة من الركود أشد من سابقتها .

ولكن ما هي أسباب هذا الجمود.. وما هي العوامل التي أدت إليه ؟ هنا يمكن القول أن الجواب يتمثل في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب نواتج العمليات التغييرية الجارية في المجتمع.. هل يمكن إدراج ذلك تحت عنوان فشل الأيديولوجيات التي اعتمدتها النظم خلال فترة النضال من أجل التحرر والاستقلال, في التعبير عن حاجات مجتمعات ما بعد التحديث.. أم ربما في عدم رغبة النخب السياسية بالتسليم بحقائق التغيير الجديدة ومحاولتهم من ثم الالتفاف على نتائجه وإفراغه من محتواه الحقيقي.. هل لخصائص المجتمع والدولة , بمعنى ما ورثته من قيم –قيم الحكم بشكل خاص- وإمكانات مادية مثلت الأساس الذي بنيت عليه عمليات التحديث اللاحقة دور في هذا المجال.. وما هو هذا الدور؟ هذه بعض من الأسئلة التي عنت على ذهن الباحث وهو يتابع تجربة العالم النامي في مواجهة أزماته ومشاكله. ولنحاول تناول كل من هذه العوامل على حدة .

**أولا, عجز المؤسسات السياسية القائمة عن استيعاب نتائج التغيير**

ونحن نعتقد بأهمية هذا العامل بوصفه أحد عناصر ما أطلقنا عليه الجمود المؤسسي المهمة, إضافة لكونه أحد تجلياته الخاصة. إلى الحد الذي يمكن عن طريقه القطع بتحققه أي الجمود آنف الذكر, متى ما أمكن اكتشافه أو التعرف على آثاره على الأقل، في البيئة قيد الدراسة .

وقبل البدء بالحديث عن هذا النمط من عجز المؤسسات, لابد من التذكير، مرة أخرى، بأن المجتمعات المحدثة في العالم الثالث, لم تعد كما كانت إبان العهود التقليدية السابقة. فالحياة في جوانبها المختلفة لم تعد راكدة كما عهدناها في السابق زمن الطور التقليدي. بل أصبحت تعج بالحركة، كما تعقدت بناها وتنوعت أدوارها وتخصصت وظائفها، إلى جانب أن عناصرها قد أضحت متشابكة ومحكومة بأطر تنظيمية ومبادئ مشتركة نسبيا تتم من خلالها إدارة العملية السياسية ويصنع القرار في ضوئها وتحت تأثيراتها .

إلا أن ما يأخذ كامل بعده ضمن هذا الإطار – وهو مكمن ظاهرة الجمود المؤسسي – هو عدم تطوير آليات معينة توفر قدرا من الاعتراف بالاتجاهات المختلفة والمتعارضة أحيانا و المعبرة في نفس الوقت عن مصالح متنوعة كانت قد أخذت طريقها إلى المجتمع جراء التحولات التي أحدثتها السياسات التحديثية. يضاف إليه ويدعمه في نفس الوقت عدم المبادرة إلى إيجاد وسط ثقافي أو قيمي أكثر تسامحا وعقلانية, تستطيع الجماعات المختلفة أن تعبر من خلاله عن رؤيتها الخاصة, وتنظيم ما يمكن أن يطرأ من صراعات لاشك بتطورها في أوساط كهذه. هذا يعني أن علينا البحث بداية في ما يطلق عليه قنوات التعبير السلمية التي يمكن أن يوفرها نمط التنظيم المؤسسي القائم في المجتمع. ذلك أن تحقق مثل هذا النمط السلمي من التعبير سيعني درجة من التقبل للآخر والتسامح مع الاختلاف في وجهات النظر على الأقل. ووجودها يعد من ثم بمثابة آلية دفاعية قد تخفف من النظر إلى النظام ولما يدافع عنه من مصالح وتوجهات بوصفه أو بوصفهم مسؤولين مسؤولية مباشرة عما تعانيه جماعات معينة من الضغط والإحباط. وبذلك تحول بينه وبين جعلهم هدفا للنقد وربما للعمل المباشر (بمعنى العنف والثورة) في مراحل لاحقة. وسيكون ذلك من ناحية أخرى بمثابة وضع عبء آخر جديد على المؤسسات القائمة يضاف إلى رصيدها من نقاط الضعف. فالتجارب التاريخية تدل كما يذهب إلى ذلك" هويزر" Huizer إلى أن واحدة من العوائق التي تعترض إدراك الناس للحاجة إلى التغيير الجذري والعنيف , في مواجهة وضع يتسم بالتعسف الفاضح, هي حقيقة تملك نظم كهذه لآليات دفاعية مطبقة بشكل واع أو غير واع بحيث تمنع الناس من الرؤية الواضحة لما يدور [[108]](#endnote-12) .

ربما يبدو في مثل هذا القول بعض التناقض؛ بين سعينا من أجل إيجاد حل للجمود المؤسسي الذي يهدف إلى تحسين أداء المؤسسات, أو في إلقاء الضوء والتنبيه, على الأقل, على الأخطاء أو جوانب الضعف, التي قد تتعرض لها المؤسسات – والذي يتطلب في التحليل الأخير وعي الناس وعملهم على وضع ما أدركوه موضع الفعل والتنفيذ – وبين اللجوء إلى منع الناس من الرؤية الواضحة، كما ذهب إلى هويزر، إلا أن دارسي التنمية لهم هدف آخر بالتأكيد من وراء ذلك. فهم لا يسعون إلى الإبقاء على ما هو قائم من خلال التعتيم على ما يدور, بل إن الحديث عن دور مثل هذه الآليات له مغزى مهم في توضيح دور هذه الآليات, متى ما أمكن استثماره بعقلانية, في نقل اهتمامات الناس من السعي إلى إحداث تغيرات عنيفة وراديكالية بمعنى ثورات وانتفاضات وعصيانات قد تؤدي إلى هدم المؤسسات القائمة, إلى البحث عن كل ما يمكن أن يجعلها تؤدي وظائفها كما يجب وبسهولة وبحد أدنى من الخسائر وضياع فرص ثمينة للتقدم والتنمية. وفي العودة إلى موضوعنا، فنحن نرى بأن الأشكال التي اتخذتها هذه الآليات كانت قد اختلفت باختلاف النظم السياسية وطبيعة المجتمعات ومراحل تطورها الخاص تمثلت أبرزها وأحدثها بالنقابات العمالية والاتحادات المهنية والتخصصية وجماعات مصالح أخرى إضافة إلى التنظيمات والحركات السياسية [[109]](#endnote-13) , شرط أن تكون تنظيمات وتجمعات طوعية أو إرادية, الدخول إليها لا يتوقف على ولاءات الفرد ولا ارتباطاته الأولية أو التقليدية, كما لا يرتب الخروج منها أو عليها أية ضغوط ربما تطال حريته و/أو مصالحه. وهو مدعاة إلى القول بأن ترتيبات وتنظيمات كهذه بإمكانها أن تفتح مجالا من أجل التنفيس عما يعتمل في نفوس الناس من عدوانية كامنة جراء ضغط الظروف والأوضاع غير المؤاتية والحرمانات التي تحفل بها الحياة في مجتمعات في طور الانتقال والتحول كمجتمعات العالم الثالث. فتعطيها منبرا يمكن من خلاله إخضاع الآراء والتوجهات الخاصة للفحص والمناقشة وإتاحة الفرصة أمامها كي تتبلور متى ما صمدت أمام النقد وآنست إجماعا من الناس عليها. وهي في عملها هذا قد تخدم كمقياس لتحديد مدى الدعم المتحقق لها ووزنها الحقيقي من ناحية ومدى شرعية الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل الحكومة من ناحية أخرى. لذا يمكن القول أن ما يدفع بأسباب الصراع للصعود إلى السطح وتبلورها واتخاذها لتلك الأشكال الدرامية والتي غالبا ما انتهت إلى نتائج مأساوية إنما هي وظيفة عجز أمثال هذه المؤسسات[[110]](#endnote-14)، عن اصطناع وتطوير آليات كهذه بإمكانها امتصاص أسباب السخط الكامن في نفوس الناس وتوفير مسارب أو قنوات معترف بها, يتم عبرها تحويل شحنات السخط والعدوانية كي تتخذ أشكالا بناءة من النشاط وربما قد تشتمل على الاحتجاج أيضا, وهو أمر طبيعي, فبالأنين, كما قيل قديما, وحده يمكن أن يعرف ألم الجرح, بدل أن تتحول هذه إلى أسباب للعنف والهدم, والاتفاق جار بين من تناولوا هذا الجانب المؤسسي بالبحث, على أنه حينما ينكر على الناس حقهم الطبيعي في مجتمعاتهم وحينما يمنع عليهم حقهم في الاحتجاج وفي التعبير السلمي عما يعانونه, عندها سيندفع السخط المتأتي عن هذه الأوضاع غير السوية التي يعيشها الناس مترافقا مع انعدام إمكانية الوصول إلى أي ما من شأنه أن يرفع الحيف عنهم سلما إلى الوقوف في وجه المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة والمطالبة بالتغيير, إلا أنه سيكتسب هذه المرة شكل تغيير شامل يتناول المؤسسات ذاتها[[111]](#endnote-15). وتدل التجارب على أن الأقطار التي تتميز بمظاهر الانفجارات وحركات الاحتجاج العنيفة هي من بين تلك النماذج التي تتميز مؤسساتها بالتصلب بحيث يعجزها ذلك عن توفير بدائل بمعنى وسائل للتعبير كي تضعها تحت تصرف قواها السياسية وحركاتها الاجتماعية. وعلى العكس فان وجود مؤسسات تمثيلية ووسائل إعلام وتعبير حر سيجعل من التقدم السياسي اللاعنفي أمرا ممكنا بدون أدنى شك [[112]](#endnote-16) .

**ثانيا: قصور الأيديولوجية عن مواكبة التطور**

يمكن تلمس الدور الذي تؤديه الأيديولوجيات العالم ثالثية، في هذا الجانب، فيما أحدثته من فجوة بين تصوراتها لما يجب أن يكون عليه حال مجتمعاتها وبين حقائق الوضع الراهن الجديد. وذلك جراء استمرار الحركات السياسية ورموزها في التأكيد على ذات الخطاب الذي بدأت به نشاطها المعارض الذي كان يخدم في يوم ما أغراض تحوطها البساطة - مثل غرض التحرر والاستقلال – وطبعته من ثم بذات اللهجة العاطفية التي كانت تتفق ومرحلة كهذه تميزت بالنضال العنيف، بغية كسب التعاطف لقضيتها في أوساط الوطنيين وخصوصا الطبقات الدنيا من عمال وفلاحين ومثقفين صغار. لذا يمكن القول, أنها كأداة ظلت محصورة تراوح مكانها ضمن هذا الإطار، وهي لهذا السبب بالذات لم تراع الجوانب الاجتماعية والسياسية الأخرى. فما كانت الحركات المناضلة ضد الاستعمار بحاجة إليه إبان تلك الفترة، قد أنحصر في مجرد إثارة العواطف الدينية والقومية والوطنية أو حتى العنصرية ضد المحتل الأجنبي، ولم يكن ليتعداه إلى البحث عن تأصيل نظري يربط علل الحاضر بعوامل تاريخية ودروس في التطور البشري من أجل الخلوص إلى نتائج تجريدية لا قبل للناس بفهمها آنذاك. وربما لم يكن الوقت ليتسع لمناقشات، من هذا النوع، لا طائل من ورائها, قد لا تؤدي في أحسن الأحوال سوى إلى تشرذم قوى الثورة وتشكل قناعات قد لا تنفع سوى في الابتعاد عن الهدف المرسوم وإطالة أمد المعاناة الشعبية بالنتيجة. وعليه فان أمر التحرير لم يكن ليستدعي من الحركات الثورية – وهو أمر فهمه زعماؤها ولاشك – كثيرا من الفذلكات الفكرية, إذ كان يكفي إلقاء نظرة على أعلام دولة الاحتلال وهي تعلو دور الحكومة والمصالح العامة والطواف بالأحياء الأجنبية ورؤية المستوطنين ووحدات الجيش الأجنبي وهي تتخذ مراكزها قرب الأماكن العامة حتى يمتلئ الوطني بالسخط والكراهية, وما هي إلا بضعة كلمات ينطق بها ناشطو الحركات السياسية، يقول "فانون"، حتى يتحول هذا السخط إلى هيجان شعبي والى أعمال شغب تنتظم الشوارع والمدن وهي تنادي برحيل المستعمر [[113]](#endnote-17).

إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود أيديولوجيات اشتملت متضمناتها على تحقيق الثورة الاجتماعية في مجرى تأكيدها على التحرر السياسي, ففرضت بذلك ثورة مركبة؛ سياسية واجتماعية في آن واحد كما هو الحال في الصين وكوبا وفيتنام. إلا أن بعضها كان قد أغفل, مع ذلك, بعضا من الخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي تميزت بهما التجمعات والمجتمعات الاثنية أو المحلية التي تكون منها المحيط الاجتماعي العام. فإذا كان بالإمكان طمس الاختلافات الطبقية والتفاوتات الاقتصادية إبان مرحلة التحرير, إلا أن مآل الاختلافات الثقافية إلى الظهور مرة أخرى ولو بعد حين، وهو ما أخذت تشهده بالفعل بلدان كالصين وتركيا والعراق والسودان على سبيل المثال.

لكل الأسباب التي ذكرنا, ظلت الحركات الثورية تغتذي على التيار العاطفي الذي كان يعني في بعض جوانبه, إغفال المضمون الاجتماعي الاقتصادي لحساب التوجه السياسي حتى بعد الاستقلال وبناء الدولة –الأمة. ومرة أخرى تأخذ التغيرات والتحولات, التي أتت بها سياسات التحديث طريقها إلى بنية المجتمعات في هذه البلدان فتحيلها إلى موزائيك من الطبقات والتجمعات الجديدة يضاف إلى تلك القائمة أصلا, وكل يسعى وسط هذا الخضم بحثا عن مكان له تحت الشمس, وكل يمتلك تصوره الخاص لنفسه وتبريره لمصالحه ولعلاقته بغيره من الجماعات. وكلها سوف تصطدم بالنتيجة بالتصور الأولي الذي صاغته زعامة الحركات السياسية التي قادت عملية التحرير, وهي تعكس بشكل أو بآخر صورة ما يجب أن يكون عليها المجتمع والدولة, وهو ما عبرت عنه أيديولوجية الحركات التي تسنمت سدة السلطة بالنتيجة. فهل يمكن إذن إغفال احتمالات الصدام بين هذا الحشد من الرؤى والآراء والمصالح المتضاربة ؟

الواقع أن عناصر الصدام, إن لم نقل بوقائع الصدام والصراع, قائمة بالفعل طالما أن صياغة الأهداف لم تكن لتتعدى المناداة بمجتمع موحد لا تحده طبقات، وهو ما يعني، عدم الاعتراف بأية تمايزات يمكن أن تقيم حواجز وفواصل بين أبناء الشعب الواحد، والذي لم يعد بالإمكان احتماله, على أية حال, بعد عقود من التطورات والتغيرات على العديد من الأصعدة .

قد يكون من الصحيح القول, أن هناك نجاحا قد أصابته هذه الأيديولوجيات بالفعل وخصوصا في إطار نشاطها الرامي إلى إثارة حماسة الناس وإيقاظ مشاعر القومية، بمعنى الانتماء إلى الدولة لديهم، إلا أن نجاحها مع ذلك سيكون محصورا في أوساط أولئك الذين فقدوا ارتباطاتهم الأصلية بشروط حياتهم التقليدية وللعديد من الاعتبارات، بحيث تصبح أفكارا كالقومية والوطنية بمثابة تعبير عن آمال وتطلعات جديدة تشي بالعثور على أواصر جديدة تحل محل الأواصر والارتباطات القديمة التي افتقدوها يوم أن غادروا مجتمعاتهم المحلية وتجمعاتهم السابقة الأخرى. ولكن ما لم تستطع هذه الأيديولوجيات أن تؤديه بشكل كامل هو محاصرة البؤر الاجتماعية المعبر عنها بالولاءات والرموز التقليدية والتقليص قدر الإمكان من أهمية أدوارها السياسية وخصوصا على صعيد الإحساس بالهوية التي تمنحها لأعضائها بحيث يحول بين هؤلاء وبين ميلهم إلى التطابق الكلي مع المجتمع الأكبر. وهو ما يعكس، من جانبه، فشلا واضحا في تحقيق مستوى أعلى من التضامن كذلك الذي أمكن تحقيقه في ظل ظروف حرب التحرير الاستثنائية والفترة التي أعقبته مباشرة. فمثل هذا التضامن يعني, في جملة ما يعنيه, قدرة تكتسبها الأيديولوجية على التأليف بين جماعات مختلفة في انتماءاتها والرؤية الخاصة لكل منها, وذلك بالسعي من أجل خلق إدراك مشترك وتطوير معايير وقواعد معترف بها للسلوك والعمل بإمكانها، في حال تحققها، المساعدة على تنظيم وضبط العلاقات الداخلية بين هذه الجماعات, بمعنى أن تكون مقبولة من قبل الجميع وملزمة لهم [[114]](#endnote-18). وبعكسه فإنها ستميل –أي بؤر الولاء هذه- لأن تصبح نقاط انفصال أو عزلة بنيوية على حد تعبير آيزنستاد, ومعوقات خطرة إضافية في طريق تنمية نظام مدني مستقر أكثر حداثة[[115]](#endnote-19) .

وهناك نقطة أخرى جديرة بالاعتبار، وتتمثل بوجود قدر من الغموض أو التعارض، في طبيعة الخطاب السياسي الذي اعتمدته هذه الأيديولوجيات، لم تعد الحاجة قائمة إليه. يمكن تلمس ذلك في مناشدة العواطف ومحاولة استحضار صور ومفاهيم تعود في أصولها إلى المرحلة التقليدية. فعلى الرغم من الموقف المعارض ذلك الذي تتخذه متضمنات هذه الأيديولوجيات تجاه القيم التقليدية إلا أن محتوى الأفكار التي تنادي بها ستكون امتدادا لهذه الأخيرة. ربما لا نختلف على ما لمحتوى بعض من القيم التقليدية من تأثير إيجابي على مسيرة التطور الاجتماعي والسياسي والتنمية بشكل خاص، إلا أن هذه قد استنفدت أغراضها, كما نعتقد, في الكثير من أقطار العالم الثالث وخصوصا بعد أن استكملت الدولة-الأمة في هذه الأقطار بناء مؤسساتها أو بعضها الأكثر أهمية كالحزب الواحد في أغلب الدول الأفريقية وبعضا من بلدان آسيا والعالم العربي, وبعد أن أرست أساس شرعيتها التي لا غنى عنها من أجل بقاء واستمرار النظام فيها. لذا فان ما هو مطلوب يتمثل في استبدال مفاهيم " القرية " و " العشيرة " و " الأوجماعة " ومصطلحات " كالغازي " و " الذئب الأغبر" و " ذكريات السلطنة وماضيها المجيد " و بعض عبارات التأليه والتنزيه والتفرد وخوارق العادات التي غالبا ما تكال في وصف القادة والزعماء والتي تذكر بشواهد قبور ومراقد السلاطين وأبطال الملاحم والسير الشعبية, بقيم ومفاهيم أكثر عصرية وعقلانية بشكل يضفي المصداقية على الحياة والممارسة اليومية ويجعلها أكثر إنسانية. وعلى العكس فان استمرار التأكيد على القيم التقليدية سيميل إلى صبغ الأيديولوجية بطابع جامد وذلك بقدر استحضارها, من أجل التدليل على مصداقيتها, لقيم غير عقلانية, ناهيك عن مناشدتها للعواطف بدل التوجه للناس بالإقناع الهادئ الرزين. وهي مضطرة من بعد كل ذلك إلى اللجوء إلى الماضي تعمل على تمجيده من ناحية والتأكيد على الأبعاد الأسطورية فيه. وينتهي الحال بالعمل السياسي في ظل هذه الأدلجة إلى ظهوره – أي العمل السياسي- كقضية مقدسة لها أربابها ولها شهداؤها وقديسوها وهم يتزايدون باستمرار جراء المعارك المقدسة التي تكثر النظم السياسية في العالم الثالث من خوضها ضد شياطين السياسة في الداخل والخارج. كما يتم الدفاع عن أوابدها ونصوصها المقدسة دفاعا مستميتا وفق منطق لا يسمح بوجود منطقة أخرى تتوسط ما بين الخير والشر. وبمثل هذا العمل ستضيف الأيديولوجية بعدا آخر مشددا لظاهرة الركود الأيديولوجي يتمثل في حض الأتباع على التطرف في مواجهة الخصوم والتعامل معهم سواء في الداخل أم الخارج. ومرة أخرى نقول, أن في اعتماد قيم مدنية عصرية ذات بعد عملي من شأنه متى ما تحقق أن ينزل العمل السياسي, في هذه الدول, من عليائه كي يضعه في عالم الواقع ويعمل على جعل مثل هذا العمل يبدو كمهنة واحتراف يديره أهل الرأي منهم والتخصص.

بقي على الكاتب أن يؤكد على أن ما يعنيه بالقيم التقليدية في هذا المجال لن يمتد ليشمل الدين بأي حال من الأحوال. فالدين والإسلام على وجه الخصوص, كما يعتقد بذلك الكثير ومنهم الكاتب, عندما يدرس في إطار التنمية السياسية سيأخذ شكل ومحتوى الكيان التشريعي المتقدم تدعمه منظومة قيم عليا قلما أتيح للإنسانية مثيلها. فهو لم يغفل على سبيل المثال أمرا على جانب كبير من الأهمية في عالم السياسة ونقصد به ما يسمونه اليوم " بالمشاركة السياسية ". فرغم أن العالم, والمتقدم منه على وجه الخصوص, لا يزال حتى اللحظة يسهر جراها ويختصم في أمرها نجد الإسلام قد قطع في أمرها وكفلها منذ نزوله قبل أكثر من أربعة عشر قرنا, بنصوص جازمة قاطعة وفي غير مكان. أما الحقوق والحريات الأخرى كالعدالة والمساواة وتنظيم أمور المجتمع الأخرى فلا نعتقد أن هناك من القواعد والأحكام ما هو أقرب إلى إنسانية الإنسان منها وبغض النظر عن جنسه ولونه وانحداره. ومثل هذه لم تكن لتنحدر في يوم من الأيام إلى مستوى الأساطير أو بعض القيم المغتذية على التخلف والمنشئة له في نفس الوقت.

وقد يكون من الجائز القول, أن ما أثار التشوش في هذا المجال, ربما, هو استخدام بعض مما أوردته النصوص القرآنية والتي جاء فيها أمر طاعة أولو الأمر ولكن بعد أن تم تأويلها بشكل أخرجها عن روحها ومقصدها. كي يتم تبرير الطغيان الذي دأبت عليه بعض الحكومات الإسلامية والاكتفاء به من أجل إضفاء الشرعية على حكومات أخرى رغم عدم توفر الأركان الشرعية الإسلامية الأخرى لمثل هذه الإجراءات.

لذا فنحن نجوز لأنفسنا وصف محاولات البعض ممن لجأ لاستخدام مثل هذه النصوص والأحكام كي يبرر وضع الدين في إطار التقليدية, بكونها أحد أمرين ؛ فإما هي من قبيل التأويل في غير محله وخصوصا من قبل من بادر إلى استخدام النصوص بغية تبرير السياسات المتبعة و/أو الحكومات, أو هي من باب الاستنتاج الخاطئ من قبل من حاول وضعه في هذا الإطار.

النقطة الأخيرة التي يجدر أخذها بعين الاعتبار في هذا المجال, وتتمثل بقيام هذه الأيديولوجيات بتغليب أمر الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية على الاعتبارات الخاصة بقضايا التقدم والتنمية في الداخل. فهي معنية مثلا بمكانة الأمة على الصعيد الخارجي ومن ثم دورها في النظام السياسي الدولي وهما يأتيان في رأس قائمة الأولويات, وتتقدم على غيرها من الأمور التي تخص الأفراد والجماعات الاجتماعية. إلا أنه وعلى الرغم من حيوية وإلحاح القضايا القومية فان وضعها كمقولات في صدر الأهداف التي تشتمل عليها بعض من أيديولوجيات العالم الثالث واعتبارها بمثابة موئل الشرعية ومصدر أساسي لها تكتسب النظم من خلالها رضا شعوبها بها وتضمن ولائهم لها, إنما هو بمثابة وضع للعربة أمام الحصان. إذ من الواضح أن الكثير مما حملته دعوات محاربة الأعداء الخارجيين لم يكن في حقيقته سوى عملية يراد بها التغطية إما على عدم جدية المساعي التي يراد لها حل مشكلات وأزمات التنمية أو الفشل في تحقيق ذلك وللعديد من الأسباب. فتلجأ إلى تبني أهداف كبرى تعلم سلفا أن إنجازها لن يتوقف على مجرد الرغبة بل إنها تعتمد في التحليل الأخير وببساطة على إنجازات داخلية حقيقية. فمن يرغب بتغيير العالم كي يتلاءم مع أغراضه يجب عليه أن لا ينسى أن الطريق إلى ذلك لو شاء فعلا, هو البدء بمسيرة التغيير الطويلة للواقع القائم في البلد المعني ذاته, قبل الإقدام على فعل ذلك على المسرح الدولي.

وربما يعتقد البعض, وهو محق إلى حد ما على أية حال, أن بإمكان الأفكار والعواطف القومية والوطنية وخصوصا إذا ما رافقتها أزمات قد تنشأ عن تهديدات خارجية أو حتى بافتعالها, أن توفر أسبابا معينة من شأنها أن تخدم مطلب الاندماج الوطني. وذلك عن طريق تأجيل أسباب الاحتكاك والتنافر بين العناصر والكيانات الاجتماعية والسياسية. إلا أن هذا وضع مؤقت على أية حال. إذ سرعان ما تزول التأثيرات الموحدة بزوال الأسباب التي دعت إليها. حينها تأخذ عوامل التوتر بالبروز إلى السطح بعد فترة الكمون التي فرضتها مستلزمات البقاء الذاتي أو الغريزي في وجه التهديد الخارجي. وهي تكتسب من ثم أبعادا مشددة وخصوصا عندما تحدث في بيئات تتسم بالتعارضات الإقليمية وعدم الانسجام على الصعيد الاثني واللغوي. حيث سيؤدي انتشار أفكار القومية في أوساط إحدى الجماعات-وهي الجماعة المهيمنة في العادة- إلى انتقال عدواها إلى أفراد الجماعات الأخرى؟ مخلفة ورائها حالات من عدم الاستقرار الناجم عن إثارة وتكريس الميول الانفصالية في تلكم البلدان[[116]](#endnote-20).

**ثالثا: عدم رغبة النخب في التسليم بحقائق التغيير**

احتلت إرادة النخب الحاكمة في العملية التنموية مكانة على جانب كبير من الأهمية. فعملية التغيير هي في التحليل الأخير عملية إرادية بشكل من الأشكال. سواء أتت المبادرة إليها من قبل النخب التقليدية, عن طريق الاختيار أو الاضطرار ولمختلف الأسباب، أم بواسطة النخب الجديدة التي قد تأتي إلى سدة الحكم عن طريق القوة. فقناعات النخب وزعاماتها على وجه التحديد, ستكون مهمة في هذا المجال. ذلك أن مثل هذه القناعات ستأتي بمثابة نتائج للكيفية التي أدركت أو ستدرك بها النخب نوعية المؤثرات, بوصفها –أي النخب – الموضوع الرئيسي لأمثال هذه المؤثرات. فتأتي مبادرتها إلى صياغة توجهات التنمية وعملية الرد على مطالب التغيير وحاجاته متفقة ومقتضيات هذه الادراكات. لذا يمكن القول، دون خوف الوقوع في خطأ كبير، أن هذه الإرادة التي عبرت عنها النخبة, كانت وراء جانب مهم وكبير من القرارات المندفعة بثبات إما في الدفع باتجاه التغيير إلى مدياته القصوى أو باتجاه كبحه أو التردد والمماطلة في اتخاذ القرارات الملائمة أو حتى الالتفاف عليه بغية إفراغه من محتواه . ويكمن وراء مثل هذه التوجهات, في اعتقادنا, عدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها:

1. إدراك النخبة للتهديد:

وهو وظيفة المدى الذي تصله مطالب اجتماعية معينة تجاه النظام السياسي تدركه النخبة بوصفه تهديد للوضع القائم ولوجودها بالتبعية[[117]](#endnote-21). أما عملية إدراك التهديد وتحديد مداه فيتوقف على حجم المطالب التي تتوجه بها الجماعات وخصوصا المعارضة منها..هل هي محدودة أم شاملة ؟ فالمطالب المحدودة ستعني ولاشك خطرا أقل على الوجود الذاتي للنخبة، وعل العكس سيعني ازدياد حجم المطالب زيادة في حراجة وضع النخب وسيدفع ذلك بها إلى وضع قيود أكبر على عملية التغيير[[118]](#endnote-22). وسيتوقف إدراك التهديد ومداه، من ناحية أخرى، على المدى التي وصلته شرعية النظام القائم، فحجم المطالب من ناحية أخرى سيحددها بلا شك مدى ما يتمتع به النظام القائم من شرعية، إذ الشرعية ستعني في التحليل الأخير رضا الناس وولائهم للنظم والترتيبات السياسية القائمة. هذا يعني أن مستوى من التغيير وحجم معين من المطالب سيكون أقل بالضرورة في بيئة سياسية تسودها الشرعية. فالناس حين ترضى تغمض عيونها عن كثير من العيوب. لذا يمكن القول أن شرعية راسخة ستعني مدى محدودا من المطالب و/أو الخطورة. حيث لا ثورة أو تغيير عنيف أو مخرب يمكن توقعه في ظل شرعية كهذه. وبدوره فان وسطا ماديا ونفسيا أقل حراجة وأكثر راحة من شأنه أن يخفف الكثير من القيود والشروط التي يمكن فرضها من أجل مواجهة مطالب التغيير وعلى حرية الأطراف الأخرى في التعبير عما يعتمل في نفوسهم وما يعتبرون أن من الضروري فعله[[119]](#endnote-23).

**2. مدى إدراك النخبة لقوتها**

وسيتوقف ذلك على المدى الذي وصلته النخبة الحاكمة في مركزة السلطة وغلغلتها داخل المجتمع, ومن ثم مدى نجاحها في عملية تحقيق الاندماج الوطني. من ناحيته سيستدعي مثل هذا الإدراك موقفين مختلفين؛ فهو قد يؤدي في الأول إلى التقليل من الضغوط على المطالب والتعبيرات والسماح بهامش أكبر من الحرية. هذا يعني بيئة ثقافية أو قيم أكثر تسامحا, وقد تؤدي بالنتيجة إلى بيئة مؤسسية أكثر مرونة واستجابة لمطالب التغيير. إلا أنها قد تعمد معتقدة بجدوى توجهاتها المغرقة في مركزيتها في الثاني, إلى التشديد من قبضتها والتضييق من الهامش المسموح أمام التعبيرات المطالبة بالتغيير[[120]](#endnote-24).

**3. تكلفة عدم الاستجابة لمطالب التغيير**

فكلما ازداد إدراك النخبة بالمخاطر التي قد يتعرض لها النظام القائم، جراء عدم الاستجابة لمطالب التغيير، كلما كان استعداد النخبة للنزول ولو عند بعض المطالب ممكنا[[121]](#endnote-25). ولو وضعنا ميول النخب ناحية الاستجابة لمطالب كهذه بوصفها دلالة على مرونة مؤسسية جانبا فانه يمكن الاستنتاج أن إرادة النخب التي سيشكلها إدراكها للتهديد سيقوم بوصفه شكلا من أشكال الجمود المؤسسي, بقدر ما سيدفعها ذلك إلى رفض مطالب التغيير باعتباره مساسا بوجودها ذاته, وهو ما يجعلنا نعتقد بأنه يخفي وراءه شكلا من أشكال الميل السلطوي لدى عناصر النخبة. وهو أمر مرجح رواجه على أية حال في ظل أوضاع كهذه.

السلطوية إذن وفق أغراض هذا البحث تعبير آخر عن الجمود المؤسسي. فما المقصود إذن بالسلطوية في هذا المجال..وما هي علاقتها بالجمود المؤسسي ؟

قيل في وصف هذه الظاهرة أنها نتاج لأزمات بنيانية تمر بها المجتمعات في مرحلة معينة من مراحل حياتها وتطورها [[122]](#endnote-26)، تتميز بسيادة أنماط معينة من الشخصية يطلق عليها " الشخصية التسلطية " authoritarian personality, يمكن التعرف عليها بدلالة موقف محدد تتخذه حيال السلطة أو القوة. فهذه الأخيرة تستثير ميولها الانفعالية وبشكل آلي غالبا، إلى الدرجة التي تتخذ شكل العبادة لديها. ويأخذ هذا الميل بالتأثير على نظرة الشخص للمحيط ولطريقة فهمه له وتصرفه حياله وحيال عناصره [[123]](#endnote-27).

فالناس بالنسبة لمن يمتلك شخصية كهذه منقسمون إلى مالك للسلطة أو القوة من ناحية وفاقد لها من ناحية أخرى, وعلى هذا الأساس فهم أقوياء لديه أو ضعفاء. وهو من ثم معجب بهم يحترمهم ويخضع لهم في الحالة الأولى ويحتقرهم وعلى أتم الاستعداد لمهاجمتهم وفرض هيمنته عليهم في الحالة الثانية. وهي لهذا السبب – أي الشخصية- لا تحتمل ضعف أو فراغ السلطة, فإذا ما استشعرت ذلك فسرعان ما ستميل إلى دمج ذاتها في السلطة حتى تبدوان ككيان واحد, وسينظر إلى أي افتئات على أي منها باعتباره افتئات على الآخر. لذا سيتسم سلوكها حيال الآخرين أو موضوع القوة, والخصوم منهم على وجه الدقة بالتشدد وعدم التسامح. وستزداد قسوتها ضدهم كلما آنست منهم رغبة في الانفلات من فلك سيطرتها. على اعتبار أن ذلك مدعاة للضعف وسواء أكانت دعوة مضمرة أم معلنة فان من شأنها تهديد القوة التي يجسدونها داخل الدولة والمجتمع[[124]](#endnote-28). ولو سلمنا أن هذا ليس هو واقع الحال, فأين هي الحقيقة يا ترى ؟

لنفترض جدلا, على سبيل المثال أن وراء ما يبدو أنه نزوع سلطوي تكمن نظرة تقييمية خاصة آمنت بها نخب العالم الثالث مؤداها؛ أن أغلب هذه المجتمعات لازالت تحمل في طياتها سمات تقليدية تدفع بها إلى الانكفاء على الذات تحدوها إلى ذلك سلبية واضحة المعالم وقدرية تغلب على العديد من منظومات قيمها, فحولتها إلى بيئة غير صالحة من أجل تقبل فعل التغيير –التغيير الذي نذرت هذه النخب نفسها له – ووسطا غير ملائم لتربية أنماط من الشخصية ذات النزعة الديناميكية المتقبلة للتغيير والتي بإمكانها لو توفرت لها الظروف أن تقود عملية نقل المجتمع والدولة, من المرحلة الستاتيكية أو الساكنة بمعنى آخر إلى مرحلة أكثر تطورا. ولكن يبدو أن مآل مثل هذا الافتراض سيكون إلى زوال على ما يبدو. إذ تكفي مراجعة بسيطة لما انتهت إليه عقود عدة من السياسات التحديثية بكل ما انطوت عليه من قسوة كي نصل إلى استنتاج بحدوث نجاح إلا أنه محدود قد لا يقارن بالتضحيات التي بذلت. بل إن ما تولد عن أغلب هذه السياسات لم يكن سوى عنف وشكوك متزايدة واجه كل من طرفي العلاقة السياسية خصمه بها. وما كان يعتقد أن ثمة اندماج وطني –باعتباره إحدى غايات التحديث – يمكن له أن يتحقق بتلك الوسائل, لم يكن بإمكانه الصمود طويلا أمام حقيقة ابتعاد القوى والحركات الاجتماعية عن النظم القائمة وامتناعها عن تأييدهم. وقد تطور ذلك في أحيان أخرى كيما يؤدي إلى تمزقات وحروب أهلية انتهت في العديد منها إلى محاولات مستميتة- من قبل أمثال تلك النخب - ولكن ليس من أجل فرض التغيير بل بغية المحافظة على الوضع الراهن. وكان يمكن لذلك الفشل أن يكون بمثابة حافز لها على البحث عن وسائل أخرى تسمح بمشاركة أوسع في الحياة السياسية، وهنا سيجد نفسه تحت تأثير ضغوط تدفع به في اتجاهين متعارضين؛ الأول ويمثله قوة التيار المعارض الذي قد يهدد مجمل الوضع القائم، فيما لو لم تراع مطالبه، أما الثاني، فيمثله نزوعه نحو تمجيد السلطة المطلقة ورغبته في فرض الإذعان على طرف القوة الآخر. لذا نجده يختار الالتفاف على الاتجاهات المعارضة بالنزول عند مطالبها القاضية بمزيد من المشاركة ومزيد من القيود على السلطة، ولكن من الناحية الشكلية، بأن يتم إفراغها محتواها والإبقاء على حقيقة السلطة المطلقة ولكن من وراء ستار، يتبدى ذلك في لجوئه إلى ما يلي:

1-السماح بحق المشاركة للبعض من عناصر القوى الاجتماعية, وهؤلاء ممن لا يخشى خطرهم في العادة، في الوقت الذي لا يعترف للبعض الآخر بهذا الحق أو يحرم منه. ويسمح مثل هذا الإجراء في الإبقاء على البنى والمؤسسات السياسية القائمة دون تغيير.

2-اصطناع بنى سياسية وتنظيمية على شكل أحزاب أو تنظيمات وهيئات تأخذ في التعبير عن قوى اجتماعية معينة تكون ممالئة للنظم القائمة أو الإتيان بعناصر قيادية بإمكانها ممارسة هذا الدور بغية زرعها وسط بنى تنظيمية قائمة بالفعل, الغرض منها إفراغ هذه الحركات وتنظيماتها من محتواها الحقيقي. كما يمكن أن تخدم باعتبارها شركا للإيقاع بعناصر فعالة ونشطة بإمكانها العمل في الاتجاه المغاير لتوجهات النخبة الحاكمة [[125]](#endnote-29).

3- ومن أجل استخدامها بغية التعبير باسم قوى ربما لا وجود لها أو لا وزن مؤثر لها على خارطة التوزيع الاجتماعي والسياسي لذلكم البلد. وبذا لا يمكن توقع إضافة ذات أهمية لمطلب المشاركة من مثل هذه الإجراءات اللهم إلا إثقال المؤسسات القائمة بمهام وتعقيدات بيروقراطية قد تعجزها أو تؤخرها في أحسن الأحوال حتى عن أداء مهامها الروتينية الأصلية.

4- ويبقى أخيرا لجوء النخب إلى إتباع إجراءات ديمقراطية إلا أنها خالية من أي محتوى وظيفي. فالعديد من دول العالم الثالث تلجأ إلى الإعلان عن واتخاذ سلسلة من الخطوات السليمة من الناحية الشكلية كإصدار الدساتير وإعلان لوائح للحقوق. وقد يتقدم البعض أكثر حين يبدأ في التحضير للانتخابات بالسماح للحملات الانتخابية, لتنتهي أخيرا بتشكيل برلمانات توحي بكل ثقة بقدرتها على تمثيل أوسع واستيعاب أكبر للمصالح والتوجهات السائدة في المجتمع السياسي. إلا أن النتيجة ستكون تمثيلا مجردا من سلطة البت في الأمور ذات الأهمية وصلاحيات لا تعدو بعض الأمور الشكلية بحيث تبعده عن حقيقة دوره كترتيب مؤسسي لحل التناقضات والصراعات الاجتماعية, وكبؤرة استقطاب للولاءات والميول المبعدة عن المركز.

**رابعا: قيم الحكم**

وقد لا نجد ما هو أكثر دقة في التعبير عن قيم الحكم, في هذا المجال, باعتبارها أحد خصائص الثقافة السياسية السائدة, ودورها في ظاهرة الجمود المؤسسي من تجارب عدد من البلدان العربية والإسلامية في هذا الصدد.

لقد أسهمت التجربة التاريخية للعالم الإسلامي والعربي وخصوصا الإرث العثماني وما تلاه من سيطرة أجنبية في إعطاء هذه الأقطار أداتين مكنتهما من ترسيخ ما يمكن وصفه بقيم الانفصال بين الدولة والمحكومين. الأولى؛ بنية سلطة قوية نسبيا وخصوصا حين مقارنتها بمجتمع تقليدي غلب على جوانب حياته صفة التخلف عكستها، حالة الانقطاع التي غلفت علاقات الجماعات الاجتماعية ببعضها من ناحية وطبعت بطابعها الخاص سلوك الأفراد ببعضهم ضمن إطار الجماعة الواحدة من ناحية أخرى. وربما كان مثل هذا الانفصال استجابة من نواحي أخرى لظروف العزلة المكانية التي ميزت طبيعة البيئة التي عاشتها تلك الجماعات وتخلف وسائل الاتصال والمواصلات, ولكن الذي لا يعفي النخب الحاكمة, على أية حال , من مسئوليتها في السكوت عن هذا الوضع والإبقاء عليه.

إلا أن المهم كون واقعة العزلة والانفصال هذه قد ولدت نقصا في الوعي والإحساس بما يجري. إذ أصبح أفراد هذه الجماعات ضيقي أفق ومحدودي التفكير ومحصورين في إطار محلي أو إقليمي. عالمهم صغير ومسطح وروتيني, ولائهم متجه ناحية رموزهم الاجتماعية المحلية وزعاماتهم الدينية التقليدية لا يتعدونها. أما المجتمع الأكبر الذي يتجاوز بيئاتهم المحدودة وعوالمهم الضيقة فقد أسدلوا عليه ستارا من الجهل والنسيان والخوف بمعنى أكثر دقة[[126]](#endnote-30).

لذا فان الرابط الرئيسي إن لم يكن الوحيد لأجزاء مجتمع في حالة كهذه هو القوة التي يتم من خلالها فرض الطاعة على الناس[[127]](#endnote-31). وهو ما لم تأل النخب الحاكمة جهدا في سبيله. وقد استمر الوضع على هذه الشاكلة حتى بعد هذا التاريخ, مبقيا على فجوة القوة بين طرفي العلاقة؛ الدولة والمجتمع. بل وقد تطور الوضع إلى ما هو أكثر وخصوصا اثر ما تحقق للدولة من إمكانات أعقبت سياسات التحديث التي اتبعتها الدولة القطرية, وما رافقها من عمليات مركزة وغلغلة عناصرها ومؤسساتها في إقليم الدولة ومجتمعاتها.

لم يقف فعل الإرث التاريخي عند هذا الحد بل أضاف بعدا لتقاليد الانفصال بين الدولة ورعاياها, تمثلت في عناصر أيديولوجية معينة تجعل من الدين منطلقا وهدفا لها في نفس الوقت. وهما في حالتيهما متفقان في النتيجة برغم اختلافهما المبدئي. الأول ؛ ويمثله التفسير الخاص لموقف الإسلام من الحكم والثاني ما عبرت عنه الأيديولوجيات السياسية المختلفة. ففيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد تمثل في تقديم تبريرات لما هو قائم بدلالة ما فهم خطأ على أنه تعاليم وتجارب إسلامية تحض على الطاعة المطلقة للحاكم الذي ظهر بمثابة ظل الله في الأرض والحاكم بأمره. بحيث يعلو على أية مسائلة قد تأتيه من المجتمع .

وليس من شك في أن مثل هذا التصور الخاص عن موقف الإسلام من السلطة والحكم قد جاء متأثرا إلى حد بعيد بالتجارب التي عانتها الدولة الإسلامية والظروف التي أحاطت بخروجها من المدينة المنورة عاصمة الخلافة الأولى. ولم تكن هذه لتشكل, وخصوصا ما تعلق منه بأساسيات ومحتوى السياسة ( الشرعية ) كالشورى والبيعة وعلاقة الحاكم بالمحكوم, تصور الإسلام الحقيقي كما نص عليه وأيدته القرائن. ومع ذلك فان الكثير من هذه المفاهيم والاعتبارات, كان قد تم إخضاعه للتحوير والتعديل بغية الوفاء بالمطالب الدنيوية للحكومات الإسلامية المتعاقبة. بحيث أظهرتها بمظهر وتقاليد " كسروية " وإمبراطورية وأفقدتها جوهرها الإسلامي. لذا أتت مواقف المفكرين في هذا الجانب وهي تنحو باتجاه تصوير موقف الإسلام على أنه مؤيد أو يدعو إلى الأوتوقراطية والسلطوية في الحكم. وهو ما حدا بالبعض الآخر وبسبب من الاعتقاد آنف الذكر إلى نفي أية علاقة للإسلام بالحكم. فطالما أن الإسلام يدعو إلى المساواة وعدم التفرقة بين البشر فكيف يستقيم المبدأ إذن مع الدعوة إلى تحكم الحكام وتسلطهم على رقاب البشر وهم لا يزيدون عن البشر في شيء. وهو ما حاول أتباع الاتجاه الثاني أن يصلوا من خلاله إلى نفي أي دور للدين في الأمور الدنيوية, وخصوصا ما تعلق منها بالسياسة ولتنتهي إلى جعل الأخيرة دومينا خاصا لأيديولوجيات زمنية(علمانية )[[128]](#endnote-32).

وقد ترتب على مثل هذه الاتجاهات نتائج أهمها إضفاء صفات التقديس على دور الزعامات السياسية, بعد ما آنسته من فراغ سلطوي وفكري في ظل غياب رموز دينية واجتماعية أخرى معترف بها من غير عناصر النخب الجديدة [[129]](#endnote-33). وكانت تلك وظيفة الأيديولوجيات السياسية, التي غالت في وصف أدوار ومنجزات الزعامات الوطنية الجديدة, بحكم سعيها من أجل اصطناع رمز وطني موحد. ألجأها غالبا إلى إسباغ صفات استثنائية عليهم ما رفعهم إلى مصاف أصحاب الرسالات. كما تحولت آرائهم وما يؤمنون به من أيديولوجيات إلى أديان سياسية يتم فرضها على الناس ولتنتهي إلى تكريس عبادة الشخصية في مثل هذه المجتمعات .

كما تحولت مقولات كالأوتوقراطية التي ألصقت بالدين إلى حجج تقدم الدعم الفكري والمعنوي بشكل, مباشر أو غير مباشر لمن يهمهم أمر الإبقاء على الحكومات السلطوية, طالما أن مثل هذه الاتجاهات ستجد لها سندا تاريخيا وفكريا متمثلا في ممارسات الحكومات الإسلامية أنفة الذكر. ومما سيزيد الطين بلة, أن مثل هذا التفسير يجد له صدى في نفوس الناس واقتناعا به, ورضوخهم من ثم للسياسات التي ستستند إليه باعتبارها أمرا مفروغا منه لابد من قبوله طالما أنه يمثل جزء متمم وأساس من أسس الدين. وما كان لمثل هذه الأفكار والممارسات في مجملها إلا أن تصب في غير صالح التوجهات المدعمة للتمايز المؤسسي والحؤول من ثم بين عمليات التنوع والتخصص الوظيفي وبين بنى السلطة وهياكل المجتمع ومؤسساته المختلفة لتحيلها إلى مؤسسات جامدة أو أقل مرونة, بتعبير آخر , مما كان عليه الحال إبان " مرحلة الانطلاق " نحو عمليات التنمية. كما تمت التضحية بمنجزات التحديث الاجتماعي والسياسي تحت ذرائع مختلفة مرة باسم المحافظة على وحدة الدولة والمجتمع ومرة أخرى تحت ذريعة الحؤول دون تفتت السلطة, وبدعوى ضرورات النضال الجمعي وتحقيق الأهداف المقدسة, تحولت سياسات التصنيع لتخدم أغراضا أخرى لا علاقة لها بالهدف الأساس الذي كانت قد وضعت من أجله وهو بناء القاعدة التكنولوجية, والذي كان بإمكانه –أي الهدف- لو تحقق فعلا أن يؤدي إلى إغلاق فجوة مهمة من فجوات تخلف العالم الثالث الذي تفصله عن العوالم المتقدمة وأن يقدم ولو بطريق غير مباشر أحد أهم أسباب القوة والمنعة التي كانت تبحث عنها نخبه الحاكمة . وتحت مثل هذه الظروف والاعتبارات تم وضع الأساس لمرحلة جديدة أخرى من مراحل الجمود المؤسسي ستنتهي في العديد من الحالات بالثورة كدليل على فشل وانهيار مؤسسيين ولتبدأ دورة جديدة من المناداة بمبادئ وإجراءات تنموية أخرى جديدة .

**الخلاصة**

تستمد فرضية "الجمود المؤسسي"، لدينا، بوصفها مؤشرا على انهيار التنمية السياسية في العالم الثالث، عناصرها من المدخل المؤسسي الذي اعتمده Huntington S. في دراسته للتنمية السياسية في كتابه Political order in changing societies . والذي عالج التنمية أنفة الذكر بدلالة بناء المؤسسات، بما تشتمل عليه من تنظيمات إدارية وإجراءات قانونية قادرة على صياغة تعريف معين للمصلحة العامة. وهذه ستخدم في عملية التغيير وذلك من خلال عملها على تجسيد الإجماع اللازم في سياسات النظام السياسي وإضفاء شكل من أشكال الاتفاق على الوسائل والأهداف. والباحث في محاولته الإجابة على المدى الذي ذهبت إليه النظم السياسية في الدول النامية، تحقيقا لمثل هذا الغرض،يعالج الجمود المؤسسي في هذا المجال، إذن، فضيتين الأولى، وتتمثل بعجز المؤسسات عن استيعاب نتائج التغيير، ولهذه أسبابها الذاتية، وتتعلق بالدور الذي تمارسه النخب، وهناك جانب موضوعي في العملية ويتمثل في طبيعة التعبئة الاجتماعية، ووتيرة التغيير وما يمكن أن تؤول إليه الأمور من نتائج وخصوصا على صعيد زيادة المطالب. القضية الثانية، وتتمثل بقصور الأيديولوجية، ولهذه أسبابها أيضا، يتعلق أولى هذه الأسباب برأينا بما ترتبه الظروف التي أحاطت بالصورة التي أريد لها إن تمثل شكل ومحتوى العملية السياسية المستقبلية، أما ثاني هذه الأسباب فيكمن في الثقافة السياسية وخصوصا المتعلق منها بقيم الحكم كعامل مدعم لهذا الاتجاه

استعرض وقائع لجوء النخب السياسية إلى جملة من الأساليب وهي تصب في مجملها إما في كبح وتيرة التغيير أو في اللجوء إلى أساليب تستهدف خلق أطر تنظيمية موجهة أو مسيطر عليها، ليتم إفراغها من محتواها الذي يهدف إلى توسيع المشاركة بغية الإبقاء على الوضع الراهن والدفاع عنه في وجه التحول نحو التنوع والتمايز الذي هو سمة لصيقة بأي جهد ينحو باتجاه تحقيق التنمية. والجمود المؤسسي في التحليل الأخير هو تعبير عن وظيفة عجز المؤسسات السياسية القائمة عن استيعاب نتائج التغيير، ومن ثم تطوير آليات قادرة على إدامة عملية التغيير ذاتها. وما يعطي هذا الاتجاه بعده المشدد هنا هو الفجوة بين تصور الأيديولوجية لما يجب أن يكون عليه وضع هذه البلدان وبين حقائق الوضع الراهن الذي أفرزته عملية التغيير، بوصفها – أي الأيديولوجية – الإطار الذي ستتحدد من خلاله العناصر المشكلة لصورة المجتمع المستقبلية. إلا أنها ولاعتبارات عديدة عجزت عن استشراف المستقبل ومن ثم الوفاء بمطالب عالم جديد يختلف عن ذلك التصور الذي عبر عنه خطابها بتلك اللهجة والخطاب العاطفي المغالي في التبسيط المتأثر بظروف الاحتلال وحالة التخلف التي شهدتها بلدانها آنذاك فتجمدت عنده لم تبرحه. وهو ما حدا بالباحث إلى استنتاج أن ذلك كان يخفي وراءه عدم رغبة في التسليم بحقائق التغيير من قبل النخب الحاكمة وقوى الوضع الراهن، مدعوما لدى البعض من البلدان بقيم حكم وتجارب تاريخية مستمدة من الماضي القريب والبعيد.

**الهوامش والمصادر**

**الهجرة**

**غير الشرعية لدول الاتحاد الاوربي**

**د.حميد حمد السعدون([[130]](#footnote-99))**

**المقدمه**

الهجره لبني البشر, امر اعتادته الحياة الانسانية منذ الخليقة. فالهجرة قد تكون بسبب قسوة الطبيعة ام قسوة المجتمع, ام بسبب التطلع لحالة افضل مما هي متحققة, او ان تكون حاصلة للاسباب جميعا كما ان هجرة الانسان من ارض لاخرى لاينظر اليها وكانها امر غير معتاد, فهي حالة طبيعيه يقررها المهاجر في الزمان والمكان الملائمين له.

والهجره -الشرعية وغير الشرعية- المتوجهة نحو دول القاره الاوربية, والتي هي مدار بحثنا هذا تدخل ضمن مفهوم الهجرة, ايا كان السبب لحدوثها محاولين ان نحيط بالاسباب الدافعة لحدوثها, والتي تدفع فاعلها في احيان كثيرة للمقامرة بنفسه, مع تبيان مخاوف وهواجس دول القاره الاوربية من تصاعد هذه الحقبة, والاجراءات التي اتخذتها لمعالجتها.

**المفهوم وحركته**

الهجرة (Emigration) بمعناها العام, هي انتقال الناس من مكان الى اخر, او من دولة الى دول خارجية, بقصد الاقامة الدائمه او التوطن. وهناك اسباب متعددة, تدفع حركة الهجرة والمهاجرين من البلاد واليها كما تلجأ الدول الى فرض قيود على المهاجرين منها واليها, فالاعلان العالمي لحقوق الانسان ينص في المادة الثالثة عشرة, على انه يحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده, كما يحق له العودة اليه. وقد تكون الهجرة فردية او على صعيد الاسرة, او تتحول الى هجره جماعيه كلا لاسبابه[[131]](#footnote-100).

كما قد تكون الهجرة, ذات دوافع استعمارية استيطانية فتصبح وسيله مقًّنعه للغزو والاحتلال مثلما حدث لشعبنا في فلسطين, جراء الهجره اليهوديه المنظمه التي قادتها الوكالة الصهيونية منذ منتصف القرن التاسع عشر, او مثلما حدث في الشكل الاستعماري الذي كانت عليه جنوب افريقيا قبل تسعينات القرن الماضي. لكن لايفوتنا ان نذكر ان اكبر توجه مهاجرين, شهدته القاره الامريكيه بقسميها الشمالي والجنوبي بعيد اكتشاف "كولمبس" العالم الجديد على 1494م.

اذا فالهجره ممارسة يمكن ان يفعلها الفرد وفقا للاسباب التي تدفعه لذلك السلوك, كما يمكن للجماعات ان تفعل الامر ذاته للاسباب التي تراها موجبة للهجرة, كما ان الهجرة ليست امرا غير اعتيادي بقدر ماهي جزء من حراك المجتمع البشري, وهذا ماحدث في كل العصور والازمان بل ان بعض الهجرات غيرت التاريخ واحدثت فعلاً ووقعاً لايرتبط بزمانه ومكانه, بقدر ماكانت علامه بارزه في احداث التاريخ, ولعل هجرة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من مكه الى يثرب "المدينه المنورة" احداهم الاسباب التي ساهمت في تغيير المجتمعات والدول, وطبعت بتأثيرها المجتمع الاسلامي حتى اليوم[[132]](#footnote-101). فلو لم يقدر لهذه الهجره ان تتم لما كان بالامكان الحديث عن الاسلام بالصورة التي نتحدث عنها حالياً, والممتدة مجتمعاته على عموم الكره الارضيه.

وفي عصرنا الحديث, قدر لهجرة المظلومين والمسحوقين والمحاربين دينياً من القاره الاوربيه في بدايات القرن السادس عشر, ان يصنعوا مجتمعاً جديداً مكنهم من ان يقيموا عليه صرح الحضاره الحديثه, قوةً وانتاجاً وعلماً ونفوذاُ وهيبةً في المجتمع البشري, بحيث مكنت هجرة فقراء اوربا ومسحوقيها ان تحول العالم الجديد لاقوى دولة شهدها التاريخ الانساني حتى الان[[133]](#footnote-102).

اذاً فالهجره حاله عاشت وتعايشت مع حركة المجتمع البشري وبطريقتين:احدهما: استعماري استيطاني مثلما عشناه في الفتره الاستعماريه التي عانت منها كثير من الشعوب, من قبل الدول الكبرى, واستيطاني تعسفي مثلما هو عليه الحال في فلسطين في الوقت الحاضر او في روديسيا وجنوب افريقيا سابقاً. وثانيهما: ان تحقيق هذه الخطوه شكل انتقاله ستراتيجية كبرى في مسار التاريخ الانساني والامثلة في هذا الجانب كثيرة بعضها ديني والاخر بشري انساني.

وفي عصرنا الحديث فقد اشارت احدث الدراسات المهتمه بهذا الجانب, ان العالم يشهد وبمختلف دوله هجره متبادله بين مجتمعاته قدرت نسبتها بحوالي 20% من سكان العالم فمن يهاجرون من والى المجتمعات التي يروها ملائمه لحياتهم[[134]](#footnote-103).

مما يعني ان طبيعة الهجره نزوع انساني حتى وان اعترضته بعض المصاعب في تحقيق هدفه. ولعل اكثر المصاعب مايلاقيه شباب العالم الثالث في هجرتهم نحو القاره الاوربيه والولايات المتحده, لاسباب متعلقه بالدول المهاجر اليها.

واذا صحت نسبة ال20% المشار اليها في الهجره من والى فهي غير مقصورة على فقراء العالم لوحدهم بل ان ذلك يشمل حتى رعايا الدول الغفيه, بل ان بعضهم يهاجر باتجاه الدول التي تحسب على مصاف الدول الفقيره تبعاً لمصالحه وهذا الامر بات واضحاً خصوصاً في الانتقال التكنلوجي لكثير من الصناعات التي تلوث البيئه في المجتمع المتقدم باتجاه الدول الفقيره لسببين: اولهما: بيئي صحي متعلق بعدم تلوث مناخات مجتمعهم وما تفرضه دولهم من قوانين صارمه في موضوع الصحه العامه,وتأثيراتها على ازدياد التلوث ومايرافق ذلك من حمله عالميه في تقليل الاحتباس الحراري للكره الارضيه وواجب الدول الصناعيه المتقدمه في الحد من اشكال التلوث الذي يعوق تحقيق انجازات التنميه البشريه[[135]](#footnote-104).

وثانيهما: رخص الايدي العامله في هذه الصناعات قياساً بمثيلاتها في دول الغرب عموماً واشكال الدعم المطلوب تقديمه لبرنامج الرعايه الاجتماعيه للعاملين هذا غير نشاط النقابات المهنيه وحرية الصحافه التي تقيد الكثير من خروقاتهم في بلانهم الاصليه[[136]](#footnote-105).

يضاف الى ذلك ان الهجره البشريه ذات الطبيعه الحركيه بين مجتمعات العالم المختلفه, تعني في الحد الادنى من ايجابياتها التعرف على المجتمعات والسكان وتفهم مطاليبهم المشروعه يتيح لاي شكل من اشكال الحوار الحضاري او الفهم المتبادل ان تشيع بين المجتمعات الانسانيه خصوصاً اذا ترافق ذلك مع حالات الاقامه والزواج والمصالح المتبادله بين سكان هذه المجتمعات المختلفه[[137]](#footnote-106).

يتضح ازاء ذلك ان الهجره نزوع انساني مستمر يمارسه بني البشر بغض النظر عن دياناتهم والوانهم وقومياتهم وسيظل حاله لايمكن ان تصدها كل القوانين الوضعيه التي تسن وتشرع للحد من هذه الظاهره خاصةً في هذا الوقت الذي باتت فيه الكره الارضيه اشبه بالقريه الكونيه, التي تمكن كل مجتمعات العالم من الاطلاله على بعضها بحكم ثورة المواصلات والاتصالات التي قربت المسافات وازالت الحدود والموانع[[138]](#footnote-107).

**اشكال الهجره**

ان اعتماد مبدأ ترسيم الحدود المتعلقه بسيادة الدوله واجراءاتها الذي دشنته معاهدة "ويستغاليا" عام 1448م, واصبح عرفاً مشاعاً متعلقاً بمكونات الدوله وقدراتها مع مايرافق ذلك من تنازع المصالح السياسيه والاقتصاديه بين الدول قد زاد من حدة هذه الظاهره ودفع فاعلها للتكيف مع هذه الموانع وبطرق متنوعه وعديده كانت ضرائبها الانسانيه مكلفه وذات فعل مؤثر في الوجدان الانساني خصوصاً وان وسائل الاعلام المرئيه, كانت حاضره في نقل المشاهد الانسانيه المؤثره التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرون سواءاً في شكل هجرتهم ام في واقع اقامتهم في بلدانهم الجديده.

والهجرة التي تتم لدول الشمال وتحديداً دول القاره الاوربيه من قبل ابناء العالم الثالث تسد فجوه رئيسه في التكوينات الديموغرافيه في هذه القاره التي بدأت تترهل وتشيخ مع انخفاض الخصوبه عند سكانها[[139]](#footnote-108).فشيخوخة السكان تؤدي الى انخفاض النشاط في التوالد مما يؤدي الى تاثيرات اقتصاديه تنعكس على نظام الضمان الاجتماعي والتعليم المعمول به في هذه القاره, فعلى سبيل المثال فأنه بحلول عام 2007 سيفوق عدد العمال الذين يتراوح اعمارهم مابين (55-64)عاماً, بكثير من عدد الذين هم مابين (20-29)عاماً[[140]](#footnote-109).

وفيما يخص الخصوبه ولكي يتم تجديد الاجيال وضخ الدماء الجديده فيها فأن مايساهم في الحفاظ على المستوى الديموغرافي لبلد ما, يجب ان لايقل مستوى معدل الخصوب لدى النساء عن (2.1) لكن الملاحظ على معظم دول القاره الاوربيه ان النسبة انخفضت الى (1.6) بل ان بعض دول الجنوب الاوربي مثل اسبانيا تدنت فيها النسبه لحدود (1.07) كمعدل عام, ومن اجل التعويض عن هذا العجز الديموغرافي ولضخ نشاط في الاجيال الجديده, فأن تقديرات المصالح الديموغرافية للامم المتحدة تقدر بأن على دول القاره الاوربيه ان تستقبل (159) مليون مهاجر في حدود عام 2025م[[141]](#footnote-110).

والهجره المتدفقه نحو دول القاره الاوربيه تتخذ الاشكال التاليه:

**\* الهجره القانونيه.**

**\* الهجره اللاقانونيه.**

ففي مايخص الشكل الاول , فأنها تتم بموافقة وعلم الدوله المهاجر اليها وتكون اما على شكل عقد عمل او دراسه او اقامه او الالتحاق بأفراد عائلته ممن سبقوه في الاقامه, وهجرة العوائل وتكاملها في دول الاقامه الجديده, اعطى ظاهرة الهجره وجهاً جديداً مثلما اثقلها باشكالات جديده, ومن اخطر اشكال الهجره القانونيه المتجهه لدول القاره الاوربيه مايمكن ان نسميه بهجرة "استنزاف العقول" العلميه والكفوءه من دول الجنوب الفقيره, وهذه الهجره مرحب بها من اغلب دول القاره الاوربيه, للفوائد المتحققه منها هذا غير انها لاتشكل في تقدير الاوربيين تمزيقاً للنسيج الاجتماعي لدول المهجر, بسبب مايحمله المهاجرون الجدد من قيم الحداثه والعصرنه التي تتوافق والاليات المعمول بها في هذه المجتمعات وهذه الهجره المرحب بها سياسيه انتقائيه, الغرض منها استقطاب الكفاءات في مجال العلم والمعرفه[[142]](#footnote-111).

كما ان بعض اشكال الهجره القانونيه تتحقق للبعض, ممن تمنحهم الدول الاوربيه حق اللجوء السياسي او الانساني جراء خطورة الاوضاع التي يمرون بها في بلدانهم الاصليه, بسبب اما مواقفهم السياسيه المناهضه للسلطه, او تعرض بلدانهم لاوضاع قلقه ومربكه, او نشوب حرب اهليه مما يدفعهم للهجره[[143]](#footnote-112). وفي هجرة الكثير من العراقيين نحو دول القاره الاوربيه بعد عام1991, جراء اوضاع العراق المرتبكه والقلقه المثال البارز للهجره القانونيه الاضطرابيه والمبرره تحت ضرورات اللجوء الانساني.

ومن اهم اشكال الهجره القانونيه-على محدوديتها- والتي تسهل اجراءاتها الدول الاوربيه هجرة المستثمرين من دول الجنوب باتجاه هذه الدول وهذه الهجره تحظى برعاية الدول المهاجر اليها فيما تفضي عليها اطارها القانوني والتشريعي الذي يكفل لهؤلاء المستثمرين تطوير استثماراتهم في هذه الدول بعيداً عن اية مساءله تأتيهم من دولهم الاصليه, ازاء الثراء المتحقق بطريقه غير مشروعه[[144]](#footnote-113). بل ان بعضهم وبتشجيع من هذه الدول يكتسب جنسيه بلد الاقامه الجديد لكي تضفي عليه حمايه وطنيه تبعده عن اشكاليات الانتربول واجراءاتها او مطالبة دولهم الاصليه بالتحقق منهم ومن ثرائهم وهذا الشكل من الاستثمار تحققه فئه السياسيين او القريبين منهم في دول الجنوب الفقيره, او بعض الاسر الحاكمه في الدول الغنيه وخاصةً النفطيه منها[[145]](#footnote-114).

**2- الهجره اللاقانونيه:**

بموازاه الهجره القانونيه ازدادت الهجره اللاقانونيه, وخاصة من جيل الشباب في بلدان العالم الثالث، جراء فشل اغلب المناهج والطروحات السياسية التي مارستها قيادات هذه البلدان بعد الاستقلال، مع ما ترافق معها من ازدياد حدة النهج السلطوي المطبوع بالقمع والقسوه والاعتقال، بل وحتى القتل. الامر الذي ولد خيبة امل واسعة عند اغلب اجيال الشباب، خاصة وان مشاريع التنمية المستدامه، بدت اعلانات سياسيه اكثر منها اجراءات تنفيذية، على ارض الواقع. يضاف الى ذلك استمرار حالة التخلف والبطالة في بلدانهم، في ظل وبموازاة التقدم الحاصل في اغلب دول الشمال الديمقراطية. هذه الامور وبدفع من النوازع الانسانيه المتطلعة للتقدم، دفعت الكثيرين ان يسلكوا طريق الهجرة، بأي شكل، مادامت فرصة تقدم حياتهم في بلدانهم، موضع شك[[146]](#footnote-115).

وقد اتخذت الهجره اللاقانونية، اشكالاً متعددة، فالبعض دخل دخولاً قانونيناً، ومكث هناك بشكل غير قانوني بعد ان استلطفته الاجواء التي عاش فيها، ومنهم من عبر الحدود، سواء كانت برية ام بحرية- ليعمل بشكل غير قانوني، بائعاً ازاء تصرفه هذا، جهده وعقله للمستغلين باشكالهم المتعددة، مستغلين فيها خوفه من عقاب ومساءلة السلطات المختصة، ومنهم من يستمر في اقامته التي جاءت بعد انتهاء دراسته او عقده القانوني، ليعمل بشكل غير قانوني، ليضيف لسجلات المهاجرين غير الشرعيين رقماً جديداً ومنهم – وهو اكثر المشاهد ايلاماً وقسوةً من يخاطر بنفسه وعائلته، عابراً البحار، حيث البر الاوربي، في زوارق حشبية، لاتتحمل تيارات الانهار، فكيف بحالها، وهي تواحه اعاصير البحر، وقد اطلق البعض على هذه الزوارق جراء خطورتها وتعرض ركابها للغرق، تسمية ((زوارق الموت)). وقد تكررت مشاهد هذه الزوارق كثيراً، جراء ماسببته من خسائر كثيرة من نفوس المهاجرين، خاصةً حينما جرى تغطية احداثها عبر شاشات المحطات التلفزيونية المتعددة. واكثر المناطق التي نتطلق منها هذه الزوارق في رحلة ذات طريق واحد غير مأمون، تنطلق اما من سواحل المغرب او موريتانيا، او من احد الجزر التركيه، بأتجاه البر الاوربي، عبر اسبانيا او البرتغال او ايطاليا او اليونان[[147]](#footnote-116).

**أسباب الهجرة:**

بما ان ما يشغل دول الاتحاد الاوربي الان، الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية اتجاهها، فلابد ان نقف عند اهم الاسباب التي تدفع المهاجرين بركوب الخطر.

1. العوامل الاقتصادية: دون الاستفاضه في هذا الحديث، فإن الوضع الاقتصادي بين دولة المهاجر والدولة المهاجرة اليها، يتجلى بتباين واضح، مما يجعله احد الاغراءات الاساسيه التي تدفع المهاجر للهجرة، خاصة وان كثير من شعوب العالم الثالث وتحديداً في القاره الافريقية لا تجد ما يكفيها من غذاء او لباس او رعاية، اما لفقر بلدانهم او لفساد اجهزتها الرسميه. يرافق ذلك فشل خطط التنمية الاقتصادية في بلدانهم. وفي هذا الجانب، فأن ذلك يشمل سوق العمل من ازدياد البطالة وشحة الاجور الى افتقاد الرعاية الصحية والثقافية الى قلة الغذاء او شحته، مما يؤدي الى ازدياد الفقر[[148]](#footnote-117). ولذلك فإن هذا العامل احد المحفزات للهجرة.
2. العوامل السياسية: نظراً لاستمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي لاغلب دول الجنوب الفقيرة منذ الاستقلال حتى الان، الامر الذي سحب معه اشكالاً عنيفة من التوترات المحلية او الخارجية، وادخل البلاد في متاهات لا حدود لها. فقد بات السكان المحليين الوقود الدائم لهذه التوترات والازمات وجعل بلدانهم تعيش حالة مأزومة وبشكل دائم، مما عرض الكثيرين للتصفية الجسدية او التهجير القسري[[149]](#footnote-118). وفي القاره الافريقية الزاخرة بهذه النماذج، الدليل على التوتر السياسي الدائم المفضي الى هشاشة الاستقرار وانعدام فرص العمل، هذا جانب، ومن جانب اخر، فهناك الكثير من معارضي الانظمة السياسية في العالم الثالث الملاحقين من قبل انظمتهم، قد الجأتهم الظروف ان يسلكوا طريق الهجرة غير الشرعية، بعد ان سدت بوجههم سبل العيش والعمل، دون معالجة شفافة من الدول التي تدعي ((الديمقراطية)) لحالاتهم[[150]](#footnote-119).
3. العوامل المحفزة: وهذه تتجلى في مسارات أربعة
4. صورة النجاح الاجتماعي، والمتمثلة بعودة المهاجر الذي نجحت تجربته في الهجرة، مع ما يرافقها من تغيير حالة المهاجر لحالة افضل، وهذه المظاهر تفعل فعلها عند كثيرين.
5. وسائل الاعلام، التي تمكنت من تقريب الجميع مع بعضهم، من خلال الاطلاع على الحياة ومباهجها عند الطرف ((الاخر)) مما قوى من رغبتهم وحماسها بالهجرة نحو المكان الافضل.
6. القرب الجغرافي: القارة الاوربية وتحديداً دولها الجنوبية، لا تبعد عن شواطيء دول الفقر الا قليلاً، كما ان وسائل النقل البحرية، توفر خيارات متاحة لمن يرغب بالهجرة، حتى في اشكالها غير المأمونه[[151]](#footnote-120).
7. ان الكثير من الدول الفقيرة، تشجع ابناءها على الهجرة، للاستفاده من حجم التحويلات المالية التي يجري تحويلها، لان ما يحول لهذه البلدان يزيد ثلاثة اضعاف المساعدات الدولية المقدمة للبلدان الفقيرة من دول الثراء[[152]](#footnote-121).

4. عوامل النداء: لا نبالغ حينما نقول ان اغلب شباب العالم الثالث، يرنوا لسلوك طريق الهجرة لاسباب متعددة، لكن هذه الرغبة اصطدمت باجراءات دول الاتحاد الاوربي الصارمة اتجاهها، ومع كل هذه الصرامة، لكن اثارها العكسيه، اججت من وتيرة الهجرة السرية رغم كلفها الباهضة. اضافة لذلك ان احلام الشباب او ما يمكن ان نسميه ((تجارة الاوهام)) تجد مساحة واسعة من القبول لسلوك هذا الطريق، قياساً بما يعيشه ويراه في بلده الاصلي. ولذلك تبدو مقولة المفكر الفرنسي ((الفريد سوفي)) القائلة ((أما ان ترحل الثروات حيث يوجد البشر، واما ان يرحل البشر، حيث توجد الثروات)) صحيحة في معانيها الانسانية والحضارية امام هذا البون الشاسع، بين اشكال الثراء الفاحش واشكال الفقر المدقع.

**شكل الاندماج المتحقق:**

التوجه الكثيف للهجرة نحو دول القارة الاوربية، والذي مارسه اغلب شباب العالم الثالث، هاجرت معه كثير من مكوناته البيئية والثقافية والاجتماعية والسياسية، مما جعل شكل الاندماج او التوائم الحاصل بين المهاجر والمجتمعات المهاجر اليها، بطيئاً واحياناً معدوماً. اضافة الى ذلك ان كثير من المجتمعات الاوربية، واجهت هذه الهجرة، بكثير من التحسس والتوجسس، واحياناً بالعداء المعلن، وفي نماذج ((النازيين الجدد)) في المانيا، و ((الحزب الفاشي)) في ايطاليا، او ((الحزب القومي)) في النمسا، هذا غير عنصرية ((جان ماري لوبين)) المدوية في فرنسا، احد واجهات العنف الموجه للمهاجرين، والمستغل من قبل كثيرين، خارج الاطار التنظيمي لهذه الاحزاب، وهذا ما دفع المهاجرين ان يسلكوا طريق العنف ضد الاخرين. ولذلك علينا ان نفهم ان مسببات انتفاضة الاحياء الفقيرة في باريس في ربيع عام 2005، بأنها احد اشكال العداء المتقابل، خاصة وان هذه الاحياء قد جرى اهمالها دون تقديم الخدمات لها بحدودها الدين. يضاف الى ذلك، ان شكل التعاطف والقبول عن المجتمع الاوربي للمهاجرين، لم يعد كما كان سابقاً بسبب الاعداد الكبيرة، والتي هي في الغالب قد تسربت بطريق لا شرعي، ودون ان ننسى ان الكثيرين منهم، يفتقر للحدود الدنيا المطلوبه من اللياقة والتهذيب والعلم التي تساعده على الاندماج.

والاخطر من ذلك، ان الكثير من المهاجرين، ممن اكتسبوا جنسية البلد المقام فيه، قد انتشرت فيهم النزعة الراديكالية، ازاء احساسهم بالعزلة الاجتماعية، مما دفعهم الى التمركز مع بعضهم في احياء اشبه بالغيو (Geto) ومما عزز هذا التوجه ارتفاع نبرة اليمين المحافظ في الكثير من الدول الاوربية، خاصة في عدائهم ضد فتح باب الهجرة والتجنس للوافدين، وهذه التوجهات او الاعلانات السياسية، اكسبت هذه الاحزاب كثيراً من اصوات الناخبين، مما اهلها للمسك ببعض مفاصل الدولة المهمة، خاصة تلك التي لها علاقة بقضايا المهاجرين، الامر الذي دفع الامور نحو تخوم وعره، ولعل في نماذج (جان ماري لوبين) في فرنسا، و((جورج هايدر)) في النمسا، و((بيم فورتين)) في هولندا، امثلة على الكسب السياسي المحلي تحت دعاوى ضرورة المحافظة على التقاليد والمعايير الاوربية التقليدية في وجه تدفق المهاجرين[[153]](#footnote-122).

ورغم ان اشكال الاندماج المتحققة، حققت بعض النجاحات الا ان ذلك الامر، لا يمكن تعميمه بشكل مطلق، فالكثير من المهاجرين، اكتسبوا جنسية البلد المقام فيه، كما ان كثيرين منهم مارسوا الزواج المختلط الذي انتج اجيالاً جديدة، ولدت وعاشت وتربت ودرست في بلد اقامتهم، مما اضفى عليهم، جواً وولاءاً كاملاً لبلدهم الجديد[[154]](#footnote-123). وظهرت نماذج مبدعة وملفته للنظر من هذه الاجيال، مثلت اوطانها الجديدة على مستويات مختلفة، علمية وثقافية ورياضية، بشكل مميز، مما اكسب مصداقية للطرح الذي تقدمه الحركات والاحزاب اليسارية والمعتدلة، بضرورة فتح باب الهجرة لابناء الجنوب الفقير، نحو القارة الاوربية، ولعل في نماذج ابناء المهاجرين في فرنسا، ابرز الامثلة.

وبلا شك ان حكومات الدول الاوربية في معظمها، لعبت دوراً ايجابياً في تجسير وتسهيل الاندماج، خاصة بالنسبة لابناء الجيل الثاني والثالث، من خلال ربط وتوطيد العلاقات بين مختلف المجموعات البشرية المتواجدة على اقليمها. كما ان مجتمعات هذه الدول كانت متفاوته في التفاعل مع المهاجرين، وان كانت في الاغلب قد اخذت طريقاً ايجابياً، من خلال بذل الجهود المتبادلة بين المهاجر والمجتمع المهاجر اليه، من خلال التكيف والتواصل مع ايقاع الحياة في المجتمع الجديد الذي اختاره المهاجر، مكاناً لاقامته[[155]](#footnote-124).

لكن على الرغم من كل الجهود المتبادلة والمبذولة في تحقيق الاندماج، فإن اغلب المهاجرين، مازالوا يعانون من عدة اشكال من التمييز والاقصاء في كل المجالات، كالسكن والعمل والتعليم والحقوق الاجتماعية والثقافية، لكن هذا الاقصاء، تختلف حدته حسب الاصول الاثنية للمهاجرين، وكذلك لغتهم ودينهم، كما تختلف حسب وضعيتهم القانونية في البلدان المضيفة، ويتجلى الامر، بوضوح اكثر في الميدان الاجتماعي، اذ غالباً ما تعمل اجهزة الامن الاوربية الى الخلط المتعمد بين الهجرة والاجرام[[156]](#footnote-125)، وتأخذ الامور صفه عدوانية فجه، بالنسبة لذوي الاصول العربيه والمسلحة، حينما يجرى الحكم عليهم وفق تصنيفات مسبقة، مع وصفهم بتهم الاجرام والتطرف الارهاب[[157]](#footnote-126).

ان دول القاره الاوربية، تعي جيداً، أهميته الهجرة اليها من مجتمعات مختلفة، لكن بعض مسؤولي هذه الدول، مازالوا متمسكين بالنظرة الدونية لغيرهم، خاصة اولئك القادمين من بلدان العالم الثالث، مما يصعب في الموائمة بين مايدعوه من الصفاء العرقي والثقافي والحضاري للقاره الاوريبه، وبين حاجة هذه القاره العجوز، لسد النقص الديموغرافي لغرض تجديد حيويتها المتهالكة، وكذلك الاستجابة لحاجات مختلف القطاعات الانتاجية للشباب العامل ازاء شيخوخة العامل الاوربي[[158]](#footnote-127), ومن العوائق الاخرى التي تعطل مسارات الاندماج وتسرعه، ان البعض يرى في المهاجر، مجرد وسيلة واداة لانتاج السلع والخدمات، وليس ككائن بشري له خصوصياته اللغوية والدينية والثقافية الجديدة بالاحترام.

على الجانب الاخر، وازاء اشكال التهميش والاقصاء والتمييز الديني والعنصري، فقد اتجهت غالبية المهاجرين الى التمسك بخصوصياتها وبطريقة ملفته للنظر، فمثلاً في اسبانيا. تزايد اطلاق الاسماء العربية على المواليد العرب الاسبان او المقيمين مثل (محمد، بلال، نبيل، سلمى، ايمان، سلام...) اكثر من مثيلاتها ((الاسبانية)) مما يشير الى حالة من التأزم في شكل الاندماج امتحقق[[159]](#footnote-128).وفي هذا الجانب لابد ان نشير ان شكل التمايز قد اخذ اكثر وضوحاً وعلى جانبي المعادلة، الدولة والمواطن المهاجر، بعد احداث 11سبتمبر2001، لعب فيها الاعلام الغربي والامريكي خصوصاً، دوراً تحريضياً ضد العرب والمسلمين، تحت حجج الارهاب والتطرف والعدوانيه[[160]](#footnote-129). ولعل ما نشرته الصحافة الدنماركيه من صور مسيئة عن الاسلام والرسول محمد (ص) والذي اعادت نشره بعض الصحف الفرنسية والكثير من مواضع الانترنيت والاوربيه، يشكل موقفاً متزمتاً وعدوانياً اتجاه الاخرين، برغم الدعاوي القانونية التي اقامتها الجمعيات والمراكز الاسلاميه، ضد هذه الممارسات والتي خسرتها بحجة ((حرية الرأي)) و ((علمانية الدوله)) حتى وان تغلف بمبررات اخرى، مستغلاً الهبه العاطفية والمشتنجة التي سادت المجتمع الاورو- امريكي ضد العرب والمسلمين بعد احداث 11سبتمبر 2001. يضاف الى ذلك، ان بعض ممارسات من يدعون الاسلام، ويحملون بيارقة، قد شحنت الاجواء بالاحتقان والعدوانية والكره، ولعل ما حدث في لندن ومدريد وهولندا من اشكال عنف متطرفه، قد عزز من منحى القباعد وعدم الاندماج واعطاه قوه ومحاججه، امام الاطراف الداعيه للحوار والتعايش المشترك.

والمهاجرون جميعاً، يعيشون ما يمكن ان نسميه بالاغتراب السياسي والثقافي والاجتماعي، مع المجتمعات المتواحدين فيها. مما يشكل ازمة هوية لديهم وازمة شك عند سلطات الدولة المقينين فيها، ازاء انعزال وتهميش مزدوج ذاتي من قبل المهاجرين او خارجي من قبل المجتمع المضيف، وقد تعود اسباب ذلك الى تعقد التواصل والحوار والتفاعل بين منظمات المهاجرين المتعددة وحكومات البلدان المضيفة[[161]](#footnote-130). دون ان نسقط من الاعتبار ان هذه المنظمات التي اقامها المهاجرون، لم تكن تنحى منحى ديقراطياً، كما انها لم تشجع ثقافة التعددية والاختلاط، وبهذا الجانب، فأنها كانت احد مسببات ترسيخ الانعزال.

ومن اخطر الامور في هذا الجانب، ما يحيط بأبناء المهاجرين من الجيل الثاني والثالث، والذين يتنازعهم الازدواج في الولاء، بين ما عاشوا عليه وبين مايتلقونه من اسرهم، مما ولد عندهم ((تأزمات هويه))[[162]](#footnote-131) الامر الذي يسهل من شيوع كل اشكال التطرف الديني والاجتماعي, خصوصاً بعد اتضاح عدم قدرتهم على الاندماج والانتماء الى المجتمع العريض, مع ما يقابله من اجراءات سلطوية رسمية قد تخدش مشارعهم الدينية او الاجتماعية.

عموما, فأن الاندماج المتحقق بين المهاجرين والمجتمع الاوروبي , ليس بالصورة الوردية التي تحملها اعلانات هذه الدول , بضرورة احترام حقوق الانسان واشاعة الحرية والابتعاد عن التدخل في الحيات الخاصة للافراد , وغير ها الكثير بل هي معادلة قلقة لعب طرفها دوراً سلبياً بعدم تفعيلها ايجابياً ,وهذا مرتبط بالكثير من الحقائق الدينية والقومية والعنصرية والانسانية , وكلا الطرفين يحمل احدهما الاخر مسؤولية عدم نجاح هذا الاندماج, في حين ان كليهما له حصة كبيرة بعدم بلوغ الاندماج بين المهاجرين ومجتمعاتهم الجديدة شكله المطلوب.

**إجراءات الدول الاوربية**

بلا شك ان اية دوله، لابد ان تعمل جملة من الاجراءات التي تراها مناسبه، لصيانة سياجها الامني والاجتماعي، ازاء التدفق المستمر للمهاجرين من دول الجنوب باتجاه دول الشمال، والدول الاوربيه جميعاً، تعرف حاجتها لتجديد دماء مجتمعاتها واطلاق حيوية جديدة فيها، تمكنها من الابتعاد عن الشيخوخة والترهل، فهي في الوقت نفسه، تعاني معاناة شديدة جراء هذا التدفق غير المنقطع عليها من المهاجرين، لاسباب متعددة، مما دفعها ان تلجأ الى نهج سياسة امنية صارمة عبر تنفيذ مقررات قوانيين الهجرة المعمول بها، والتي تستند الى تبني اجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، مع ابرام اتفاقيات متعددة مع دول الجنوب، لغرض اعادة مهاجريهم غير الشرعيين اليهم، خاصة ان هذا النوع من الهجرة قد طغى بشكل مكثف على شكل الهجرة القانونية، مما سبب مشاكل وتعقيدات لمجتعات الدول الاوربية[[163]](#footnote-132). ولم تكن هذه الرغبة الاوربية خافيه او ذات معالجة امنية، بل انها نقلت لعموم مسؤولي بلدان العالم الثالث، ويشير الملك "الحسن" ملك المغرب السابق، بتوضيح نوايا الدول الاوربية بخصوص الهجرة بقوله ((قالوهالي صراحة، لو استطعنا ان نقيم سوراً من الاسلاك الشائكة يحجز عنا حجافل فقرائكم الزاحفين الينا لا قمناه))[[164]](#footnote-133).

وفي هذا الجانب، فان دول المعبر التي يتخذها المهاجرون محطه اخيره قبل وصولهم لدول القاره الاوربية، تكون ضحية بدون سبب منها، خاصة حينما يتم القبض على هؤلاء المهاجرين وتتم اعادتهم لهذه الدول التي عبروا منها، مما يثقل الاخيرة بمصاريف اعاشتهم واعادتهم لبلدانهم الاصليه، في حين ينجح البعض من المهاجرين من التسرب داخل محيط هذه الدول بشكل ما، اما لاعادة محاولة العبور او الاقامة في بلد العبور، وفي كلا الحالتين، فأن هذه الدول بمثابة ضحية لمشاريع الهجرة غير الشرعية، واكثر البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، هي المغرب وتركيا وموريتانيا ولبنان ومالطا.

وبتقديرنا، ان هذه الموجات غير المنقطعة من المهاجرين باتجاه دول القارة الاوربية، تم تجاهلها من قبل الجميع بسبب عدم وضع سياسه واضحة تعترف بحقيقة ظاهرة الهجرة، مما ادى لوقوع اضرارِ الحقت الاذى بكلا الطرفين- المهاجر والدول المهاجر اليها- مما حرم كليهما من الاستفادة المتبادلة من هذه الظاهرة العالمية، لو جرى التعامل معها بفعالية ايجابية، فدول القارة الاوربية، تتحصن اليوم ضد الهجرة والوافدين غر الشرعيين اليها، بالترحيل الفوري والتشدد في تطبيق قوانين الهجرة وطالبي اللجواء، اياً كان نوعها. بل ان بعضها مثل (بريطانيا وهولندا) الزمت المهاجرين اليها، اضافةً لشروط الهجرة المعمول بها، باجادة اللغة الانكليزية او الهولندية، وتحديد مقدار فهمهم للطبيعة القانونية والثقافية والدينية للمجتمع الجديد الذين يرغبون الاقامة فيه، من خلال ادائهم امتحاناً تحريرياً وشفوياً[[165]](#footnote-134).

كما ان بعض الدول الاوربية اعادت النظر بالقوانين السابقة التي كان معمولاً بها في ما يخص موضوع الهجرة والوافدين، ووضعت اجراءات شديدة على المهاجر ان كان حاصلاً عليها، وهذا ما اقدمت عليه المانيا، حينما سن مشرعوها قانون الهجرة الحديد الذي دخل حيز التنفيذ مطلع عام 2005، محاولةً منها الحد من حجم السيل المتدفق عليها من طالبي الهجرة واللجوء والذي بلغ ذروته عام 1992 وقدر بأكثر من (1.2) مليون شخص[[166]](#footnote-135). في حين اقدمت دول اخرى مثل بلجيكا، الى سد الثغرات التي كان يستفيد منها المهاجر في قانونها القديم، وشرعت اخراً جديداً يتماشى وسياستهم الهادفة للحد من تدفق المهاجرين كشرط اول، وثانياً: ان تكون هذه الهجرة متلائمة والتوسعة الاخيرة في الاتحاد الاوربي، التي انضمت بموجبها عشرة دول للاتحاد الاوربي[[167]](#footnote-136).

وقد اندفعت الدول الاوربية تحت ضغط عاملين الى تشديد اجراءاتها في ما يخص تدفق الهجرة الاول: الاعداد غير المنقطعة من طالبي الهجرة من دول الجنوب الفقير، وثانيهما: مخاطر ما سمي بالعمليات الارهابية التي يقوم بها بعض المتطرفين ضد المصالح الاوربية والامريكية، خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2001، وكان المؤشر البارز في هذا الجانب ان اغلب منفذي هذه العمليات كانوا اوربيي الجنسية، مما يدلل على قدرة المنظمات المتطرفه من اختراق النسيج الاجتماعي الاوربي، ونجاحها في تجنيد متطوعين لها من داخل الساحة الاوربية وحاملي جنسية بلدانها، ولعل في تفجيرات مدريد ولندن وهولندا ومشاركة بعض الاوربين ((المسلمين)) في الحرب ضد الولايات المتحدة الامريكية في العراق وافغانستان، اجراس خطر تدفع مسؤولي الامن والاستخبارات الاوربية، الى ايلاء هذا الامر، اهتماما استثنائياً يمكنهم من ابعاد الخطر عن مجتمعاتهم ويقلل الاضرار المتوقعه، وهو يرون- ولهم بعض الحق في ذلك- ان فتح باب الهجرة على مصراعية يتيح للمنظمات المتطرفه، وخاصة ((القاعدة)) ان تؤسس شبكات فاعلة على الساحة الاوربية، تستطيع من خلالها الضرب والاختراق في اية مساحة تراها ملائمة لعملياتها، دون ان ننسى ان بعض مخططي ومنفذي عمليات 11سبتمبر 2001، مثلما تشير كل التحقيقات الجارية حالياً، ان اغلبهم جاءوا من اوربا، وتحديداص من المانيا وفرنسا. مثل هذا الامر يشكل امكانية تأسيس ساحة عمل مناسبة ومشابهة للساحة الامريكية، بحكم دخول وخروج الاوربيين بدون فيزة دخول للولايات المتحدة، وكذا الامر في اجراءات الدخول للمقيمين في القارة الاوربية وهذا ما يبعد عنهم اية شبهات محتملة، كتلك التي يلبسوها على مهاجري العالم الثالث الاخرين.

اذاً، فالهجرة- وفقاً لتحليل الاوربين الرسمين- باب من ابواب التطرف والارهاب ومثل هذا الامر الذي بدأ يتسع ويشيع عند جميع اجهزة الامن والاستخبارات الاوربية، يتطلب جهداً مشتركاً للفرز والاستبيان الدقيق، خصوصاً وان الضغوط الامريكية متواصلة ومثبته، مسنودة بحزمة من المعلومات الصورية والصوتية التي حصلت عليها الاجهزة الامريكية المتخصصة، والتي تجعل من دول القاره الاوربية احد مسارح التنفيذ المحتمل لاعمال الارهاب والتطرف.

ازاء ذلك وبعد ان اتجهت الدول الاوربية لتأسيس مؤسسات الاتحاد الاوربي، التي تجعل من القارة، اقليماً واحداً للهجرة والاقامة والعمل فقد رأت الدول الاوربية، منفردة ام مجتمعه، ان اجراءاتها في هذا الخصوص لا ترقى للمستوى المطلوب، مما دفعها ان تتعاون على شكل تكتلات بحكم القرب وتشابه المشاكل التي تتعرض لها من جراء الهجرة، بما يقلل من الاخطار المحتملة، ولذلك فقد كان جهد وزراء داخلية دول الاتحاد الاوروبي واجراءاتهم بعد 11 سبتمبر يتفاعل صعوداً نحو الحد من الهجرة المندفعة عليهم، بعد ان نجح الامريكان في ربط سيل الهجرة المتدفق بالارهاب والجريمة، التي تتعرض لها المجتمعات الاوربية والامريكية[[168]](#footnote-137). وهذا ما تحقق في الاجتماع الذي عقده وزراء داخلية دول الاتحاد الاوربي في بروكسل منتصف تموز 2005 في سبيل تفعيل التعاون في مجال تبادل المعلومات الامنية والاستخبارية لغرض مواجهة الارهاب، بعد ان لاحظ المنسق الاوربي المكلف بشؤون مكافحة الارهاب (خايس ديفريس) انتهاج بعض الدول للاحتفاظ بالمعلومات المتوفرة لديها دون تعميمها لبقية اعضاء الاتحاد[[169]](#footnote-138). وقد ناقش المجتمعون وفقاً للاقتراح البريطاني المقدم اليهم اجراءات تتضمن التنصت والمراقبة للاتصالات والبريد الالكتروني والاحتفاظ بمعلومات حول الاتصالات والرسائل الالكترونية في الارشيف لمدة تتراوح بين ستة اشهر الى سنة، واعطاء الصلاحيات للاجهزة الامنيه في الوصول الى مختلف قواعد المعطيات التي تتضمن معلومات سرية، كما بحث المجتمعون في تحسين عمل لوائح الاسلحة والمتفجرات المسروقة، وتزوير المستندات ومكافحة عمليات تمويل الارهاب، فضلاً عن مناقشة مسألة وضع معايير مشتركة لاصدار بطاقة هوية جديدة[[170]](#footnote-139).

وعلى صعيد الجهد المشترك لبعض الدول، فقد اتفقت (بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا) على اجراء يقضي بتقاسم تكاليف تنظيم رحلات جوية مستأجره لاعادة المهاجرين غير الشرعين الى بلادهم، في اطار حملة على الهجرة غير القانونية وتهريب البشر، كما اتفقوا على انشاء نظام مبكر للمساعدة في مواجهة سرقة الهوية والتجارة المتزايدة في جوازات السفر المزيفة ووثائق الهوية[[171]](#footnote-140). ويلاحظ ان هذا التصعيد الرسمي من قبل الاوربيين، جاء بعد ان تحسس هؤلاء المسؤولون النتائج السلبيه للاستفتاء على الدستور الاوربي في كل من فرنسا وهولندا، والتي جرت منتصف عام 2005، حيث عزوا بعض ما حصل في هذا الرفض لاسباب اقتصادية، مردها الانطباع الحاصل بمزاحمة المهاجرين لابناء هذه البلدان في فرص العمل، مع ما يرافق ذلك من اضعاف برنامج الرعاية الاجتماعية.

كما اهتمت الدول الاوربية، على انفراد ام مجتمعة، بالتشديد على ظاهرة ((الزواج الشكلي)) للاجانب من اوربيات لغرض الحصول على اوراق رسمية لاقامتهم ولعملهم، لان ذلك بتقديرهم بشكل ثلمه في (نسيج الثقافة الاوربية ويأزم الهوية الوطنية ويدفعها لعدم المواصله)[[172]](#footnote-141). ورغم ان الكثر من الدول الاوربية، قد سوت بشكل قانوني، اوضاع المهاجرين اليها بطريقة غير شرعيه، لكن استمرار هذا التدفق وبدون انقطاع يدفعها ان تغلق الباب امام هذه الحالة المتكررة، ازاء فشل معالجاتها السابقة، امام هذا السيل الذي لا ينقطع، ورغم ان المفوضية الاوربية قد دعمت ذلك الاتجاه باعلانها، انها ستقدم عدداً من المقترحات المحددة لتوحيد اجراءات التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء، وهذا ما اخذ به البرلمان الاوربي، حينما وافق على خطوط ارشادية تهدف الى دعم طلبات اللجواء في محاولة لعرقلة سوء استخدام النظام، والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر الى الاتحاد الاوربي لكن تلك الموافقة تظل غير ذات جدوى، لان البرلمان لا يملك الا صلاحيات استشارية في قضايا الهجرة واللجوء[[173]](#footnote-142). مما يعني ان هذه التسوية الموحدة ستظل هشة بسبب افتقارها للتماثل الالزامي على الجميع، مما يترك المجال مفتوحاً لكل دوله على حدة في معالجة قضية الهجرة، وفقاً لقوانينها وحاجاتها وعلاقاتها مع الاخرين، وان كان الاتجاه الاغلب عند الجميع، التشدد في هذا الموضوع على صعيدية القانوني والامني.

**الخاتمة**

تظل الهجرة بشقيها القانوني واللاشرعي، ممارسة دائمية يقدم عليها الكثير من المسحوقين اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً من شباب العالم الثالث، بأتجاه دول الاتحاد الاوربي، وستظل هذه الممارسة محفوفه بالمخاطر والصدود من قبل الاوربيين، لاسبابهم المتجددة والمفتعلة، رغم معرفتهم بضرورات الهجرة نحوهم بسبب شيخوخة القارة وسكانها، لكن في الوقت نفسه، فأن هذه الهجرة غير ان المنقطعة وغير المنظمة ستدفع دول الاتحاد الاوربي وهي تعيش هاجسها الامني، ان تضع العوائق والموانع بوجهها. ولذلك فبدون سياسة متفهمة وواعية ومنظمة من كلا الطرفين، دول الاتحاد الاوربي والدول ذات التدفق العالي من المهاجرين ستبقى هذه الممارسة فعلاً سلبياً لا يستفيد منه الطرفان رغم حاجتهما اليه.

**المصادر**

**اولاً: الكتب باللغة العربية**

1. **الموسوعة، السياسية- تحرير واشراف د. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري- ط1-المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت 1974.**
2. **الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة- وقائع الندوة الخاصة بهجرة الكفاءات- كلية الحقوق/اكدال- الرباط ابريل 2001.**
3. **انطونيو كرم- اقتصاديات التخلف والتنمية- مركز الانماء القومي- بيروت 1980.**
4. **توفيق المديني- المغرب العربي ومازوق الشراكة مع الاتحاد الاوربي- المركز المغربي للبحوث والترجمة- الرباط2005.**
5. **جورج قرم- شرق وغرب: الشرخ الاسطوري- ترجمة مادي طوق- دار الساقي- بيروت2003.**
6. **د. حميد حمد السعدون- العولمة وقضايانا- دار وائل للطباعة والنشر-عمان 1999.**

* **التنمية السياسية والتحديث- مكتبة الغفران للخدمات الطباعية- بغداد2005.**
* **الغرب والاسلام والصراع الحضاري- دار وائل للطباعة والنشر- عمان2002.**

1. **علي بو عناقه –الشباب ومشكلاته الاجتماعيه في المدن الحضاريه –مركز دراسات الوحده العربيه-بيروت 2007.**
2. **فرانسيس فوكوياما-التصدع الكبير- ط1- ترجمة عزة حسين كبه- بيت الحكمه- بغداد 2004.**
3. **كريم محمد حمزة- الهجره والجريمه- المركز الثقافي للبحوث الاجتماعيه والجنائيه- بغداد 1980.**
4. **د.محمد عماره- الاسلام بين التنوير والتزوير-دار الشرق –القاهرة 1995.**
5. **منى يونس-العوامل المؤثره في هجرة الكفاءات العلميه من التخصصات النادره- الهيئه المصريه للكتاب- القاهره 1987-ص:84.**

**12 . محمد سبيلا-للسياسيه بالسياسيه في تشريح السياسي-ط1- افريقيا الشرق-الرباط2000-ص:94.**

**ثانياً: باللغة الانكليزية**

**Ahmed Al-Shahi and Richard luless- Middle East and North African Emigrants in Europe. Rawtledea – London 2002-P:28.**

**Ahmed Zewail –Voyage Through Times Walks of life,the Noble Priz-American University Cairo -2002-P:71.**

**ثالثاً: المجلات والصحف ومواقع الانترنيت**

**مجلة نيوزويك(العربي)-العدد(188) في 20\1\2004.**

**مجلة المستقبل العربي/ بيروت -العدد(80)تشرين الاول 1985- العدد (3/2007) اذار 2007.**

**مجلة دراسات عراقية/ بغداد- العدد(1) شباط 2005.**

**صحيفة الشرق/بغداد- العدد(452) في 7/7/2004.**

**صحيفة الخليج الاماراتيه-العدد(9287)في 22\10\2004.**

**صحيفة الشرق الاوسط/ لندن – العدد (9232) في 8/3/2004**

**العدد (9587) في 26/2/2005.**

**العدد (9622) في 2/4/2005.**

**العدد (9724) في 13/7/2005.**

**العدد (9801) في 28/9/2005.**

**موقع (DW.World.DE) في 20/12/2002.**

**موقع (Aljazeera.net) في 15/7/2005.**

**موقع (tand.oeg) كانون الاول 2006.**

1. **عميدة كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين** [↑](#footnote-ref-2)
2. **رئيس قسم الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.** [↑](#footnote-ref-3)
3. **عميد كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.** [↑](#footnote-ref-4)
4. **معاون عميد كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.** [↑](#footnote-ref-5)
5. **مركز الدراسات الفلسطينية – جامعة بغداد.** [↑](#footnote-ref-6)
6. **(1) Thomas . Brewer ; American Foreign – Policy , Contemporary Introduction Second edition , printed in the united of Hall Ins. Ingiewood cliffc , new Jersey , 1986 , p. 81 .**  [↑](#footnote-ref-7)
7. **(2) Ibid , p81 – 82 .**  [↑](#footnote-ref-8)
8. **(3) ماركس سكيدر مور مارشال كارتر ، كيف تحكم امريكا ، ترجمة د. نظمي لوقا ، مطبوعات كتابي ، القاهرة ، 1981 ، ص 268 .**  [↑](#footnote-ref-9)
9. **(4) يحيى أحمد الكعكي ، مقدمة في علم السياسة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 242 .**  [↑](#footnote-ref-10)
10. **(1) Galbraith , The American Political system ,Basic Book,Newyork,1999,p\_31. .**  [↑](#footnote-ref-11)
11. **(2) جان مينو ، الجماعـات الضاغطـة ، ترجمة بهيـج شعبان ، منشورات عويدات ، ط 1 ، بيروت ، 1983 ، ص 9 – 10 .**  [↑](#footnote-ref-12)
12. **(3) جهاد عودة ، الديمقراطية في امريكا ، دار الغريب ، القاهرة ، 1985 ، ص 48 .**  [↑](#footnote-ref-13)
13. **(1) نورمان ج. اونشتاين وشيرلي إلدر ، مجموعات ذوي المصالح واللوبي وصنع السياسة ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1981 ، ص 26 .** [↑](#footnote-ref-14)
14. **(2) جون هاريجان ، السياسة والتخطيط في الولايات والجماعات ، ترجمة تماضر توفيق ، دار المعارف ، القاهرة ، 1984 ، ص 58 .**  [↑](#footnote-ref-15)
15. **(3) ) الكسندر هيغ ، الرئاسة الامريكية : القيادة في الميزان ، مؤسسة الابحاث العربية ، سلسلة دراسات ستراتيجية ، رقم 25 ، بيروت ، 1981 ، ص 6 .**  [↑](#footnote-ref-16)
16. **(4) جان مينو ، الجماعات الضاغطة ، مصدر سابق ، ص 55 .**  [↑](#footnote-ref-17)
17. **(1) - Peter Bachrach , power and polics in the united states ( New york , Johnwiley , 1977 ) P . 28 .** [↑](#footnote-ref-18)
18. **(2) Tivan , The lobby , Berkeley,It,lace,New york,997,p\_63 .**  [↑](#footnote-ref-19)
19. **(3) Bachrach , power and Political in the united states op , cit , p . 32 .**  [↑](#footnote-ref-20)
20. **(4) هارولد زنيك وآخرون ، نظام الحكم والسياسة في الولايات المتحدة ، ترجمة محمد صبحي ، مطبعة المعرفة ، ط3 ، القاهرة ، 1985 ، ص 151 .**  [↑](#footnote-ref-21)
21. **(5) ماركس سكيدر مور مارشال كارتر ، كيف تحكم امريكا ، مصدر سابق ، 282 .**  [↑](#footnote-ref-22)
22. **(6) فؤاد بن سيد عبد الرحمن الرفاعي ، النفوذ اليهودي في الاجهزة الاعلامية والمؤسسات الدولية، مكتبة الصحابة الاسلامية ، الكويت ، 1997 ، ص 49 .**  [↑](#footnote-ref-23)
23. **(1) سهيل حسين الفتلاوي ، الصهيونية حركة استعمارية استيطانية توسعية ، بغداد ، 1990 ، ص89 .**  [↑](#footnote-ref-24)
24. **(2) ابراهيم ابراهيم ، من يحكم الولايات المتحدة ، مجلة العربي الكويتية ، العدد / 272 ، ايلول 1983 ، ص18 .**  [↑](#footnote-ref-25)
25. **(3) المصدر نفسه ، ص 19 .**  [↑](#footnote-ref-26)
26. **(\*) وهي اللجنة الامريكية – الاسرائيلية للشؤون العامة وهي مختصر لـ American Israel Public Affairs Comnittce AIPAC والتي ترجع بدايتها الى عام1951 ، وفي عام 1954 شهد تأسيسها بميزانية قدرها ( 000, 50 ) الف دولار من ثم تسجيلها بصورة رسمية في عام 1959 ، وقد قال عنها مرشح الرئاسة الديمقراطي جورج ماكغفرن (( لايوجد لوبي في واشنطن اكثر تأثيراً من اللوبي المؤيد لأسرائيل ، انظر :**

    **"Interriew with George Mc Govern " American Arab Affairs , N . 15 (winter , 1985 – 86 ) p . 4 .**  [↑](#footnote-ref-27)
27. **(1) لي اوبرين ، المنظمات اليهودية الامريكية ونشاطاتها في دعم اسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، بيروت ، 1986 ، ص 177 .**  [↑](#footnote-ref-28)
28. **(2) - Rex wingerter , " The looth congres Israel Gaids " middle East International / December 5 , 1986 , P . 18 .** [↑](#footnote-ref-29)
29. **(3)Ibid .**  [↑](#footnote-ref-30)
30. **(1) انمار لطيف نصيف ، جماعات الضغط اليهودية في اربع ادارات أمريكية ، بغداد ، 1989 ، ص 210 .**  [↑](#footnote-ref-31)
31. **(2) عصام عبد العزيز ، تأثير اللوبي الصهيوني في الكونكرس الامريكي مجلة كل العرب ، العدد 412 ، 16 تموز 1990 ، ص 31 .**  [↑](#footnote-ref-32)
32. **(1) Thomes R.Dye , Understanding public policy, prentice Hall U.S.A , 1973,p28 .**  [↑](#footnote-ref-33)
33. **(2) محمد حسنين هيكل ، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق ، دار الشروق ، ط 1 ، القاهرة ، 2003 ، ص 303 .**  [↑](#footnote-ref-34)
34. **(1) Theodore G. Low , and Benjamia Ginsberg , American Covernment Freedom and power ,Random House,Eds,Newyork,997,p\_165 .**  [↑](#footnote-ref-35)
35. **(2) Ibid,p\_168.** [↑](#footnote-ref-36)
36. **(3) منصف السيلمي ، صناعة القرار الامريكي ، مركز الدراسات العربي – الاوربي ، ط1 واشنطن، 1997 ، ص 211 .** [↑](#footnote-ref-37)
37. **(1) هاملتن ومادسن جاي ، الدولة الاتحادية ، اسسها ودستورها ، ترجمة محمد احمد ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ،1959 ، ص 212 .**  [↑](#footnote-ref-38)
38. **(2) منصف السليمي ، مصدر سابق ، ص 212 .**  [↑](#footnote-ref-39)
39. **(3) كوثر عباس الربيعي ، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي في عقد التسعينات ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 1997 ، ص 62 .**  [↑](#footnote-ref-40)
40. **(4) منصف السيمي ، مصدر سابق ، ص 212 .** [↑](#footnote-ref-41)
41. **(5) المصدر نفسه ، ص 213 .**  [↑](#footnote-ref-42)
42. **(1) المصدر نفسه ، ص 216 .**  [↑](#footnote-ref-43)
43. **(2) Theodore G. Low , and Benjamia Ginsberg , American Covernment Freedom and power op. cit . p\_ 167 .** [↑](#footnote-ref-44)
44. **(3) منصف السليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 215 .** [↑](#footnote-ref-45)
45. **(4) المصدر نفسه ، ص 197 – 198 .**  [↑](#footnote-ref-46)
46. **(1) منصف السليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 211.**  [↑](#footnote-ref-47)
47. **(2) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص 58 .**  [↑](#footnote-ref-48)
48. **(3) طلال محمد كداوي ، الاتفاق العسكري الاسرائيلي من 1965 – 1990 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2001 ، ص30 .**  [↑](#footnote-ref-49)
49. **(1) المصدر نفسة ، ص 31 .**  [↑](#footnote-ref-50)
50. **(2) عبد الخالق فاروق ، دور المؤسسة العسكرية في الانتخابات الامريكية ، بحث نشور على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) على العنوان الالكتروني** [**http://www.akhbaraladab.com,2004**](http://www.akhbaraladab.com,2004) [↑](#footnote-ref-51)
51. **(3) المصدر نفسه .**  [↑](#footnote-ref-52)
52. **(1) أي . ج . نايدو ، التأثير اليهودي في السياسة الخارجية الامريكية ، سلسلة دراسات استراتيجية رقم 40 ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1980 ، ص 3**  [↑](#footnote-ref-53)
53. **(2) عبد المنعم السيد علي ، الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، للدار العربية ، بغداد ، 1987 ، ص 20 .**  [↑](#footnote-ref-54)
54. **(3) بوب ود وورد ، القادة : أسرار ما قبل وما بعد ازمة الخليج ، ترجمة عمار جولاف ومحمود العابد ، الشركة الاهلية ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 1991 ، ص 32 .**  [↑](#footnote-ref-55)
55. **(1) مجموعة باحثين ، العراق ، الغزو والاحتلال والمقاومة ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط1 ، بيروت ، 2003 ، ص 58 .**  [↑](#footnote-ref-56)
56. **(1) يوسف الحسن ، من اوراق واشنطن ، دار المستقبل العربي ، ط1 ، القاهرة ، 1986 ، ص10.**  [↑](#footnote-ref-57)
57. **(2) لهيب عبد الخالق ، لوبيات تصب الماء في الطاحون القرارات الامريكية ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) على الموقع الالكتروني :**

    [**http://www.sgriamirror,net**](http://www.sgriamirror,net) [↑](#footnote-ref-58)
58. **(3) المصدر نفسه .** [↑](#footnote-ref-59)
59. **(1) آسيا الميهي ، الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد / 127 ، القاهرة ، 1997 ، ص92 .**  [↑](#footnote-ref-60)
60. **(2) لهيب عبد الخالق ، مصدر سبق ذكره .**  [↑](#footnote-ref-61)
61. **(3) اللوبي الصهيوني والعلاقات الامريكية الاسرائيلية ، بحث منشور علــــى شبكـة المعلومات الدوليـة ( الانترنت ) على الموقع الالكتروني :-** [**http://www.qudsway.com/Akbaralarshiv/200**](http://www.qudsway.com/Akbaralarshiv/200) [↑](#footnote-ref-62)
62. **(4) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص390 .**  [↑](#footnote-ref-63)
63. **(1) حسن بكر، اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد / 206، القاهرة، 1992،ص 91.** [↑](#footnote-ref-64)
64. **(2) بن برادلي ، اللوبي الصهيوني – الاسرائيلي ، آفاق عربية ، دار الشؤون الثقافية والعمالية ، العدد / 3 ، بغداد ، 1984 ، ص 21 .** [↑](#footnote-ref-65)
65. **(3) كميل منصور ، الولايات المتحدة واسرائيل : العروة الاوثق ، ترجمة منصور مروة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1 ، بيروت ، 1996 ، ص 295 .** [↑](#footnote-ref-66)
66. **(4) فهمي هويدي ، مخططات ما بعد السقوط مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية( الانترنت)**

    [**http://www.mokhts6.com**](http://www.mokhts6.com) [↑](#footnote-ref-67)
67. **(1) ديفيد ديوك ، الصحوة ، ترجمة ابراهيم يحيى ، دار الفكر ، بيروت 2002 ، ص 17**  [↑](#footnote-ref-68)
68. **(2) (4) تشيريل رونبرغ ، اسرائيل ومصلحة امريكا القومية ، ترجمة هنري مطر ومحمود برهوم، دار الكرمل ، عمان ، 1989،ص88.**  [↑](#footnote-ref-69)
69. **(3) نديم البيطار، هل يمكن الاحتكام الى امريكا ، دار الموقف العربي ، القاهرة ، 1980 ، ص 31 .**  [↑](#footnote-ref-70)
70. **(4) حسن بكر ، مصدر سابق ، ص 92 .** [↑](#footnote-ref-71)
71. **(5) نديم البيطار، مصدر سبق ذكره،ص36 .**  [↑](#footnote-ref-72)
72. **(6) المصدر نفسه،ص36.**  [↑](#footnote-ref-73)
73. **(1) علي الدين هلال ، التطويق الصهيوني للرأي العام الامريكي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد / 33 ، القاهرة ، 1973 ، ص 87** [↑](#footnote-ref-74)
74. **(2) بول فندلي ، من يجرؤ على الكلام ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ، 1985 ، ص 392 .**  [↑](#footnote-ref-75)
75. **(3) علي الدين هلال ، مصدر سابق ، ص 101 – 102 .**  [↑](#footnote-ref-76)
76. **(4) زبيغنيو برجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2004 ، ص 211 .** [↑](#footnote-ref-77)
77. **(5) عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مكتبة دار النشر للثقافة والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2001 ص 99 .** [↑](#footnote-ref-78)
78. **(1) نديم البيطار ، مصدر سبق ذكره ، ص 33 .**  [↑](#footnote-ref-79)
79. **(2) المصدر نفسه،ص31.** [↑](#footnote-ref-80)
80. **(3) المصدر نفسه ، ص31 .**  [↑](#footnote-ref-81)
81. **(4) المصدر نفسه ، ص32 .** [↑](#footnote-ref-82)
82. **(1) تشير رونبرغ ، اسرائيل ومصلحة امريكا القومية ، ترجمة هندي مطر ومحمود ابراهيم ، منشورات دار الكرمل ، ط1 ، عمان ، 1988 ، ص 22 .** [↑](#footnote-ref-83)
83. **(2) فواز جرجس ، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية ط2، بيروت ، 2003 ، ص 92 .**  [↑](#footnote-ref-84)
84. **(3) عبد الغفور عبد الكريم علي ، اليهود والادارات الامريكية ، الانحياز وما بعد الانحياز من 1901 – 2004 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص36 .**  [↑](#footnote-ref-85)
85. **(4) المصدر نفسه،ص36.** [↑](#footnote-ref-86)
86. **(5) الفريد ليلنتال ، الاخطبوط الصهيوني : سلام ولكن بأي ثمن ، ترجمة محمد الحسيني ، دار العلم للملايين ، ط1 ، بيروت ، 1979،ص100** [↑](#footnote-ref-87)
87. **(1) نديم البيطار ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .** [↑](#footnote-ref-88)
88. **(2) نادية رمسيس ، دور جماعة الضغط في التأثير على صنع القرار الامريكي تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد / 78 ، القاهرة ، 1984 ، ص112 .**  [↑](#footnote-ref-89)
89. **(3) طراد الكبيسي ، دور الكيان الصهيوني في العدوان ، مجلة آفاق عربية العدد / 2 بغداد ، 1992 ، ص19 .**  [↑](#footnote-ref-90)
90. **(1) د. وبروجان ، الشخصية الامريكية ، تكوينها ومقوماتها ، ترجمة زهدي جار الله ، دار اليقضة العربية ، ط3 ، بيروت ، 1964 ، 186 .**  [↑](#footnote-ref-91)
91. **(2) نادية رمسيس،مصدر سابق،ص22.** [↑](#footnote-ref-92)
92. **(3) روس ل . بيكر ، الصديق ، والنرو في مجلس الشيوخ الولايات المتحدة ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984 ، ص 16 – 19 .** [↑](#footnote-ref-93)
93. **(4) د. وبرجان،مصدر سبق ذكره،ص497.**  [↑](#footnote-ref-94)
94. **(1) أوستن رني ، سياسة الحكم ، ترجمة د. حسين علي الذنون ، ج 2 المكتبةالاهلية ، بغداد ، 1966 ، ص 111 .** [↑](#footnote-ref-95)
95. **(2) قوى الضغط الصهيوني تعمل على اسقاط السناتور تشارلي بيرس في الانتخابات الامريكية القادمة ، مجلة شؤون عربية ، العدد / 36 ،شباط 1984، 245 – 246 .**  [↑](#footnote-ref-96)
96. **(3) عبد الرحمن الجديع ،اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة،مجلة دراسات دبلوماسية، العدد4، المملكة العربية السعودية، 1978 ، ص 65 – 66 .**  [↑](#footnote-ref-97)
97. **كلية القانون والسياسة – جامعة صلاح الدين.** [↑](#footnote-ref-98)
98. See, Roy E. Jones, The functional analysis of politics, Routledge and Kegan Paul, London, 1967, pp.1-2. [↑](#endnote-ref-2)
99. See, Karl W. Deutsch, "Social mobilization and political development, " in, W. J. L. Finkle and R. W Gable, (eds.), Political development and social change, Wiely and sons, Inc., (2nd. Ed.), N.Y., 1971,. pp.385-386. [↑](#endnote-ref-3)
100. حول هذه النقطة ولمزيد من الاطلاع وخصوصا المنطقة العربية وبعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى أنظر، د. وليد نويهض ، "إشكالية الدولة العربية المعاصرة : الانفصال عن المجتمع ، " في ، الاجتهاد ، السنة الرابعة ، عدد/14 ، (شتاء،1992) ،صص203-207. وانظر أيضا ، J.A.Bill and C. Leiden , The Middle East , politics and power , Allyn and Bacon , Boston , 1974 , pp.226,269,232,249 . [↑](#endnote-ref-4)
101. حول هذه النقطة ولمزيد من الاطلاع، انظر للباحث، التنمية السياسية: مدخل للتغيير، الجامعة المفتوحة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002، صص105-115. [↑](#endnote-ref-5)
102. See, Sammuel Huntington, Political order in changing societies, Yale university press, (11th. Ed.), New Haven, 1976, pp. 34-36. [↑](#endnote-ref-6)
103. See, Ibid., p.19. [↑](#endnote-ref-7)
104. See, Ibid., p.20. [↑](#endnote-ref-8)
105. S.N.Eisenstadt, Tradition, change and modernity, John Wiley, U.S., 1973, p.26. [↑](#endnote-ref-9)
106. Ibid.,p.27. [↑](#endnote-ref-10)
107. Joseph J. Spengler , ” Breakdowns in modernization , “ in , Myron Weiner , (ed.) , Modernization : the dynamic of growth , Badic books , N.Y. ,1966

     وانظر أيضا ,S. N. Eisenstadt ,Breakdown of modernization , “in , S.N.Eisenstadt , (ed .) , Readings in social evolution and development , Pergamon press , Oxford , London , 1970 . وانظر أيضا ,S. P. Huntington , “ Political development and decay , “ in , Harvey G. Kebschull, (ed. ) , Politics in transitional societies : the challenge of change in Asia , Africa , and Latin America , Appleton , N.Y. , 1968 .

     [↑](#endnote-ref-11)
108. See, Huizer, op. cit., p. 117. [↑](#endnote-ref-12)
109. see,Ivo K.Feierabend ,(ed.) , Anger , violence and politics , Prentice-Hall , N.J. , 1972 , p. 50 . [↑](#endnote-ref-13)
110. رغم إن هناك من يذهب إلى فترات كهذه تمتاز بضمور المؤسسات كتعبير عن عجزها يمكن إن يكون له نتائج ايجابية ذلك أن المؤسسات الفعالة من شأنها أن تجعل الأشياء متصلبة جدا too rigid حيث تشد الناس إليها والى مراكزهم بقوة, في الوقت الذي سيفتح الضعف الذي سيحيق بأمثال هذه المؤسسات المجال لإعادة إنتاج الفرص أمام قواها الاجتماعية. انظر، مقدمة كتاب:

     Theodore J. Lowi, The politics of disorder, Basic Books, Inc., N.Y., 1971. [↑](#endnote-ref-14)
111. See, George Vickers, (ed.), Dialogue on violence, the Bobbs-Merril co., U.S., 1968, pp.16, 27-28. [↑](#endnote-ref-15)
112. أنظر , فرانتز فانون , معذبو الأرض , ت : سامي الدروبي و جمال الأتاسي , دار القلم , بيروت , 1972, صص , 57-58 . [↑](#endnote-ref-16)
113. انظر، المصدر نفسه، ص57. [↑](#endnote-ref-17)
114. See, S.N.Eisenstadt, Tradition…, op. cit., p.55. [↑](#endnote-ref-18)
115. See, Ibid., p.57. [↑](#endnote-ref-19)
116. See, Edward Shils,”Political development in new state-the will to be modern, "in, S.N.Eisenstadt, (ed.), Readings in social evolution and development, Pergamon press, Oxford, London, 1970, p.406. [↑](#endnote-ref-20)
117. see, E. Shils , “ Opposition in the new states of Asia and Africa , “ in , Government and Opposition ,vol , 1, no. 2 , (1966) , p.178. [↑](#endnote-ref-21)
118. أنظر, موريس دوفرجيه , مدخل إلى علم السياسة , ت:د. سامي ألدروبي و د. جمال الأتاسي , دار الجيل- بيروت , دار دمشق – دمشق , التاريخ بلا , ص 222 . [↑](#endnote-ref-22)
119. See, W.C.Andrews and U.Raanan, (ed.), The politics of coup detat, van Nostrand Reinhold co., N.Y., P.3. [↑](#endnote-ref-23)
120. see, Ivo K. Feierabend, op.cit. ,pp.47-48

     See also, E. Shils, “Opposition …, “op. cit., p.177. [↑](#endnote-ref-24)
121. See, R . Stanger , “ The psychology of human conflict , “ in , Elton B. McNiel , (ed.) , The nature of conflict , Prentice-Hall , N. J . .1965, p59. [↑](#endnote-ref-25)
122. See, F .LaMond Tullis, Political and social change in third world countries, John Wiley, B.Y., London, 1973, pp. 80-83. [↑](#endnote-ref-26)
123. في تفسير ظاهرة السلطوية ولمزيد من الاطلاع أنظر , أريك فروم , الخوف من الحرية , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1972, صص137-141 . [↑](#endnote-ref-27)
124. See, S.P.Huntington , “ Social and institutional dynamics of one-party system , “ in , S.P.Huntingtin and C.H.Moor , (ed.) , Authoritarian politics in modern society , Basic Books ,N.Y. ,1970, pp.11-12. [↑](#endnote-ref-28)
125. أنظر, فريد هوليداي , مقدمات الثورة في إيران , ت: مصطفى كركوتي , ط/2, دار بن خلدون , بيروت , 1982, ص33 . [↑](#endnote-ref-29)
126. See, D.Lerner, The passing of traditional society: modernizing the middle east, the Free press of Glencoe, London, 1964, pp. 141-146. [↑](#endnote-ref-30)
127. See, L.Fallers , “ Equality , modernity and democracy in the new states , “ in , Clifford Geertz , (ed.) , Old societies and new nations : the quest for modernity in Asia and Africa , the Free press of Glencoe , London ,1963 , p.205 . [↑](#endnote-ref-31)
128. see, S.Mardin , “ Turkey : Islam and westernization ,” in , Carlo Caldarola , ( ed.) , Religion and societies : Asia and the M.E. ,Mouton pub. Berlin , N.J. , 1982 , p179 .

     وانظر أيضا , Wilfred Cantwell Smith , Islam in modern history , Princeton univ. Press, Princeton, N.J., 1974, pp. 176-185. [↑](#endnote-ref-32)
129. أنظر , عبد المنعم النمر , بين الدين والحياة , الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , التاريخ بلا , ص ص 161-163 .

     **النزاع الحدودي**

     **بين نايجيريا والكامرون في ضء التدخل الدولي**

     **الباحثة خلود محمد خميس()**

     **المقدمة**

     لقد أدت التقسيمات الحدودية والتي وضعتها القوى الاستعمارية عقب مؤتمر برلين 1885 على ارض أفريقيا فيما بعد أي عقب استقلال هذه الدول وحصولها على سيادتها الكاملة الى أثار سلبية بدأت تظهر نتائجها على الساحة السياسية الإفريقية على القبائل نفسها وكذلك الحدود بين دولتين أو ثلاث دول افريقية في الوقت نفسه.

     وموضوع بحثنا(النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون)مثالا لما أوردنا في أعلاه، فقد أثر التقسيم الاستعماري بشكل كبير على التقسيم القبلي والمناطقي لهاتين الدولتين، إذ ضمت الكاميرون لنيجيريا محاباة من قبل بريطانيا لحاكم نيجيريا عقب الحرب العالمية الأولى والثانية، فأصبحت إقليم شرقي ثالث لأقاليم نيجيريا الثلاثة في تلك الحقبة، فقد عانى الشعب الكاميروني من ويلات ومآسي الحكم البريطاني ومن ثم حكم الهوسا والايبو والتنازع القبلي على السلطة حتى نالت الكاميرون الجنوبي استقلالها وضمت الى الكاميرون الشمالي عام 1960، فاصبحت بذلك دولة مستقلة لها كيانها السياسي، الاانها مازالت لحد الوقت الحاضر تعاني من مشكلة حدود مع نيجيريا، حول شبة جزيرة (باكاسي) والتي تمتاز بثرواتها النفطية.

     و لقد تم تقسيم البحث الى أربعة محاور.

     الأول: نظرة تاريخية للنزاع الحدودي.

     الثاني: تطورات النزاع الحدودي.

     الثالث: ناقش اثر المتغير الدولي في النزاع بين نيجيريا والكاميرون.

     الرابع: حاول صياغة رؤية لمستقبل العلاقات الثنائية.

     **أولا: نظرة تاريخية للنزاع الحدودي**

     عندما قسمت القارة الأفريقية عقب مؤتمر برلين 1884ـ1885 الى وحدات سياسية على الخرائط فقط من دون مراعاة والأخذ بالحسبان الاعتبارات الجغرافية، كانت هذه التقسيمات جهوية، فقد لعبت دورا كبيرا في تكريس عوامل التجزئة والفرقة والانشقاقات بين أبناء القبائل الأفريقية، فقد جرى تقسيم القبيلة الواحدة ما بين إقليمين كما حدث بالنسبة لقبائل الايبو في نيجيريا والكاميرون(1).

     أما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتهاء السيادة الألمانية على منطقة غرب إفريقيا، فتم اقتسام منطقة أو إقليم الكاميرون بين فرنسا وبريطانيا عام 1918، فحصلت فرنسا على أربعة أخماس البلاد، بينما حصلت بريطانيا على الخمس الباقي والملاصق لنيجيريا(2).

     والكاميرون دولة افريقية صغيرة تقع عند التقاء غرب إفريقيا بوسطها، عانت هذه الدولة من خضوعها لحقبة طويلة للاستعمار الألماني 1883 وبعدها الانجليزي والفرنسي، فالأول انتهى عقب الحرب العالمية مباشرة ويشير تاريخ هذه الدولة الإفريقية بأنها ذات باع طويل للاتصال بالعالم الخارجي ولاسيما الغربي، فمع نهاية القرن الخامس عشر وعلى الخصوص عام(1472) كان قد وصل (فرناندو جوميز) احد التجار الأغنياء البرتغاليين الى خليج غانا ودخل بسفينته مصب نهر الكاميرون، لكن هذه المبادرات لم يؤسس على أثرها البرتغاليون أي قاعدة لهم في الكاميرون وفضلوا اتخاذ قاعدة لهم في إحدى الجزر القريبة وهي (ساوتومي)، ثم جاءوا بعد ذلك الهولنديين مؤسسين لهم مركزا تجاريا عند مصب نهر(الكمروز) حسب ما كان يسميه(الكاميرونيين) ومن ثم جاء السويديين والدانيماركيين والفرنسيين والبريطانيين(3). إما نيجيريا والتي ترتبط بحدود تقدر ب(1000)كلم مع الكاميرون، فهي تعد من اكبر الدول الأفريقية من حيث عدد السكان وكذلك المساحة التي تبلغ(768،923)كيلومتر مربع(4).

     وحينما استلمت بريطانيا إدارة الإقليم عملت على معاملته بأجحاد كبير فقد ترك القسم الشمالي مهمشا والذي يغلب عليه الطابع الإسلامي، إذ لم يكن بالإمكان انتشار البعثات التبشيرية، إنما مدارس تابعة للإدارة المحلية ومن اجل أن يحصل الطالب على تعليمه الثانوي كان يتجه نحو نيجيريا لينال مطلبه على سبيل المثال.

     فالقسم الجنوبي فقد الحق بجنوب نيجيريا، ولقد جاء تقسيم الكاميرون على هذه الشاكلة بسبب الدوافع العرقية، فقد حرص الكاميرونيين الجنوبيين على عدم الوقوع تحت سيطرة (اليوروبا) في ظل اتحاد نيجيري، أما سكان شمال الكاميرون، فرغبوا في البقاء تحت الإدارة النيايجيرية الشمالية لأسباب عرقية كذلك، فأرادوا الاتحاد مع إخوانهم المسلمين والمتحدثين بلغة الهوسا في شمال نيجيريا بدلا من الاتحاد مع الكاميرونيين المتحدثين بالمسيحية غير لغة الهوسا(5).

     لكن الواقع الرسمي لوضع الكاميرون البريطاني لم يكن ينتظر رغبات سكان الكاميرون أنفسهم ومنذ البداية كان الكاميرون البريطاني تحت إدارة عصبة الأمم المتحدة حتى أصبح تحت وصاية الأمم المتحدة فأنه كان جزءا لايتجزأ من نيجيريا على الرغم من مساعي حركة جامعة الشباب الكاميروني(جنوب الكاميرون) لإثارة الوعي القومي الكاميروني لأجل الحصول على مركز للإقليم على نطاق المنطقة، لكن دستور(رجارد) لم يعط جنوب الكاميرون حمكا محليا وإنما مجرد حق التمثيل في المجلس التشريعي لشرق نيجيريا عن طريق اثنين من المشايخ هما(مانجا وليامز) و(فون بالي)(6).

     أما دستور(ماكفيرس) النايجيري والذي وضع موضع التنفيذ عام 1952 فقد أعطى للكاميرون الجنوبي(13) عضوا في المجلس التشريعي لشرق نيجيريا من بين(80) عضوا (7).

     وكان الكاميرونيين يؤكدون مطالبهم بين الحين والآخر لأجل العودة والاتحاد مع الكاميرون الفرنسي الشمالي من منطلق أن(الايبو) في الجنوب لم يكن يهمهم إعطاء سكان الكاميرون الجنوبي حصة اكبر من خيرات المنطقة وإنما ما كان يهمهم هو الحصول على اكبر حصة من خيرات وموارد نيجيريا، حتى بدأت مظاهر تحامل الكاميرونيين الجنوبيين على العمال والتجار والموظفين المهاجرين من الايبو الى ارض الكاميرون، ومن هنا بدأت النعرات الطائفية بالظهور لتعمل على تعميق الانقسامات.

     حتى استجابت بريطانيا لمطالب الكاميرون الجنوبي أن يعود لاتحاده مع الكاميرون( الفرنسي) الشمالي، فعملت على فصل الكاميرون الجنوبي عن نيجيريا الشرقية ومنحه مجلسه التشريعي الخاص به وحكومة وزارية عام 1954، إلا أن الموظفين المدنيين كانت تعينهم المؤسسات الفدرالية العامة للخدمات في (لاجوس).

     وفي عام 1958 وافق المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن على السماح للكاميرونيين بالانفصال عن نيجيريا التام عندما حصلت نيجيريا على استقلالها عام 1960، فأصبح الطريق مفتوحا أمام الكاميرون الجنوبي للاتحاد مجددا مع الكاميرون الفرنسي.

     حتى وضع الاستفتاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة في شباط 1961 فحددوا سؤالين لكي يختار المقترعون احدهما:ـ

     1. هل ترغب في الاستقلال بالانضمام الى جمهورية الكاميرون المستقلة؟
     2. هل ترغب في الاستقلال بالانضمام الى الاتحاد الفيدرالي لنيجيريا المستقلة؟

     **فكانت النتائج بالشكل التالي(8):ـ**

     الانضمام الى نيجيريا الانضمام الى الكاميرون

     1. الكاميرون الجنوبي 97741 233571
     2. الكاميرون الشمالي 146296 97659

     **وكانت هنالك أسبابا جعلت سكان الكاميرون الشمالي يصوتون الى جانب نيجيريا ومنها:**

     1. لم يظهر زعيم أو حزب قومي يدعو الى الانضمام الى الكاميرون الفرنسي في شمال الكاميرون.
     2. كانت هنالك وشائج مشتركة كاللغة(الهوسا) والدين الإسلامي والتي تربطهم مع شمال نيجيريا.
     3. قبل استيلاء الألمان كان الكاميرون الشمالي يمثل جزءا من إمارة (بورتو )والتي كان معظم بقية أراضيها في شمال نيجيريا.
     4. لم يسبق لبريطانيا أن فصلت إدارة الكاميرون الشمالي عن شمال نيجيريا كما قررت الأمم المتحدة.
     5. كما كسب( احمد ويللو) رئيسي وزراء نيجيريا الشمالية رضا الرأي العام الكاميروني الشمالي وذلك بجعل الكاميرون الشمالي إقليما منفصلا عام 1960(9).

     وبعد الاستفتاء مباشرة اتفق كلا من (فونجا) و(الهيدجو) وبعد عدد من المؤتمرات على وضع دستور فدرالي تم الاتحاد بين (الكاميرون الفرنسي والذي تبلغ مساحته (16600ميل) والبريطاني الذي تبلغ مساحته (16581 ميل)) في 1/تشرين الأول/1961.

     وهكذا أصبح الكاميرون الجنوبي البريطاني يسمى بأسم ( الكاميرون الغربي) وهو كان قد مثل واحدة من ست ولايات تحكمها حكومة فدرالية قوية، فوضع بعدها الدستور الكاميروني والذي ناقض تماما الترتيبات الفيدرالية الضعيفة التي حصلت في نيجيريا التي لعبت دورها في تصديع وحدة نيجيريا ما بين عامي 1959و1967.

     أما في عام 1967 غير الدستور الكاميروني ليحول الدولة من دولة اتحادية الى دولة وحدوية وألغيت الولايات واستبدلت بسبع أقاليم يرئسها حكام، كما قسم الكاميرون الغربي الى إقليمين وألغي منصب نائب رئيس الجمهورية.

     وسؤال يطرح نفسه. هل آثر الاستعمار البريطاني على مجتمع الكاميرون ولاسيما من الناحية الثقافية! بالطبع كان التأثير واضحا ولاسيما من ناحية اللغة فلا تزال اللغتين الانكليزية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان في البلاد، وتبرر حكومة الكاميرون سياستها في اتخاذ الدولة لهاتين اللغتين بشكل رسمي لعدة عوامل منها:ـ

     1. إن هذه اللغات تفي بأغراض لايمكن أن تفي بها اللغات المحلية.
     2. نتيجة الصدفة التاريخية أصبحت اللغتان لغتين عالميتين وأصبح من الضروري معرفتهما لأنهما من وسائل الاتصال في العالم(10).

     **ثانيا:ـ تطورات النزاع**

     لقد ولدت مشكلة الحدود التي خلفتها الدول الاستعمارية بين العديد من الدول الإفريقية أثارا ومشاكل لا تزال ردود أفعالها ماثلة أمامنا حتى الوقت الحاضر والتي أخذت تؤثر بشكل مباشر على القبائل القاطنة على جانبي الحدود.

     وهنالك العديد من القبائل التي انشطرت على نفسها فأصبحت مهمشة في الدولة الثانية وليست الدولة الأم، فعلى سبيل المثال ما يؤكده رؤساء قبائل نيجيرية يعيشون في الكاميرون فأحدهم(يقول\_ إذا كانوا لايعطونا حقوقنا السياسية والاقتصادية في هذه الدولة فهو سيحول ولاته الى نيجيريا)(11).

     والمسألة التي نعالجها في هذه البحث هي النزاع الحدودي حول قطعة من الأرض تدعى شبه جزيرة باكاسي/ إذ تعود اثاره الى الحقبة الاستعمارية حينما منحت هذه القطعة من الارض على شكل هدية من الحاكم العسكري النيجيري الى رئيس دولة الكاميرون جزاء له على موقفه المحايد في الحرب الأهلية التي اندلعت في (بيافرا) عام 1997 في نيجيريا.

     لكن المطالبات النيجيرية بقطعة الأرض والتي يقال بأنها غنية بالبترول تعود الى عام 1993 عندما تغير الحكم العسكري الى مدني واستلم الحكم (ابانجا) ، ومن بعده(اولسيسيفون اوباسانجو) والذي يبدي رغبة شديدة في الاحتفاظ بشبه جزيرة (باكاسي)، لقد حدثت مطلع عام 1993 اشتباكات عسكرية بين قوات الدولتين على ارض شبة الجزيرة فادت في البداية الى ازهاق أرواح عدد من العسكريين من الجانبين وهذا ما أدى برئيس الكاميرون(بول بيا)برفع شكواه الى محكمة العدل الدولية للبت في النزاع والذي لم يتخذ حتى الوقت الحاضر صيغة عسكرية بحتة.

     حينما رفعت الكاميرون شكواها حول المسألة الى المحكمة عام 1994 طالبت فيها رسم الحدود البرية بين البلدين فالحدود وكما ذكرنا مسبقا تمتد الى 1000كلم من بحيرة تشاد شمالا الى الحدود البحرية لخليج غينيا(12).

     وخلال عام 1994 ازدادت اتهامات الطرفين احدها للآخر بتشديد حدة التوتر على جانبي الحدود، فنيجيريا تصر على موقفها الذي أعلنته عبر متحدثها وزير خارجيتها(مبابا غانا كينغيبي) حين ذاك بالقول (إن أي من هاتين الهيئتين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية لن تتمكن من إن تفرض على نيجيريا حلا مخالفا لارادتها)(13).

     فاستمر على هذا المنوال حتى تغير النظام السياسي في نيجيريا وجاء (اولسيغون اوباسانجو) الى السلطة عام 1999، والذي لم يكن يبرر حتى ما يحدث على ارض شبة الجزيرة بل يرد بعدم معرفته أو علمه فكان يتعاون مع الرئيس الكاميروني (بول بيا) لإجراء تحقيق حول هذه التجاوزات والتي كان يذهب ضحيتها جنودا من الكاميرون(14).

     وحينما ازداد حدة الموقف بين الطرفين أصدرت محكمة العدل الدولية في (لاهاي) خلال منتصف عام 2002 قرارها بمنح الكاميرون السيادة على شبة الجزيرة (باكاسي)(خليج غينيا)، وكان لهذا القرار ردوده الايجابية والسلبية على كلا الطرفين النيجيري والكاميروني معا.

     فبالنسبة للكاميرون أبدت ارتياحا كبيرا لقرار محكمة العدل الدولية، فما كان من حكومة الكاميرون إلا بالتعهد باحترام القرار طبقا لسياسة حسن الجوار والتسوية السلمية للخلافات.

     أما نيجيريا فجاء موقفها متناقض في النهاية عما صدر عنها في البداية. فحين أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها، أبدت حكومة (اولسيغون اوباسانجو) توجيهها بالقرار وقالت بأنه سوف لايمس حقوق المواطنين النيجيريين المقيمين على شبة هذه الجزيرة،وكذلك لايمس القرار إشراف نيجيريا على احتياطي النفط الموجود حاليا على إنتاج النفط وكذلك لايؤثر القرار على احتياطي نيجيريا من النفط والغاز(15).

     إلا إن(اولسيغون)عاد ونفى ما كان قد صرح به بعد صدور القرار مباشرة من قبل محكمة العدل الدولية في (لاهاي) مبررا رفضه بأنه لن يقد موافقة عمياء على احترام حكم لايعرف أين سيقوده، فهذه التصريحات التي أدلى بها (اولسيغون) جاءت معاكسة لما أقرته منظمة الأمم المتحدة بأن رئيسا الدولتين قد وافقا على ما أقرته محكمة العدل الدولية.كما برر(اولسيغون)رفضه(بان محكمة العدل الدولية قد بنت قراراتها على اتفاقيات وقعتها كلا من بريطانيا ،ألمانيا،فرنسا، القوى السابقة في المنطقة، فنيجيريا ترفض القرار لأنه اعتمد على اتفاقيات سابقة(16).

     لكن هذا التبرير لايعطي لرئيس جمهورية نيجيريا برفض القرار، لان نيجيريا تعد دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية السابقة حينما أصدرت قرارها عام 1964 بوجوب احترام الحدود التي ورثتها الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة عقب حصولها على الاستقلال.

     وقد جاء رفض حكومة نيجيريا لقرار المحكمة بشكل رسمي في نهاية تشرين الثاني 2002 باعتبار شبه جزيرة (باكاسي) ضمن السيادة لدولة الكاميرون، حيث ينفي أحقية الكاميرون بهذه الجزيرة بسبب سكانها والذي يشكل نسبة 90% منهم من سكان نيجيريا(17).

     **لكن لو نأتي لنحلل السبب الحقيقي وراء رفض (اولسيغون) لقرار محكمة العدل الدولية لعدة أسباب:**

     **أولا**/ انه كان يستعد لجولة انتخابية رئاسية جديدة نهاية عام 2002.

     **ثانيا**/ انه دخل الاجتماع مع الرئيس الكاميروني(بول بيا) لأجل بناء ا لثقة لتخفيف حدة التوتر على الحدود بين البلدين والذي بدأ مطلع كانون الأول 1993.

     **ثالثا**/ إن المحكمة منحت الكاميرون معظم الأراضي في( باكاسي) بعكس نيجيريا التي منحتها قسما من الأرض على طول الحدود الممتدة بين البلدين.

     **رابعا**/ جاء نفيه في وقت إجراء الانتخابات لان قبوله سوف يهدد مصداقيته داخليا، وكذلك سيسي، لنزاهته على المستوى الخارجي(18).

     وإزاء الموقف السلبي لحكومة نيجيريا تدخلت الأمم المتحدة من جديد بواسطة أمينها العام (كوفي عنان) والذي التقى برئيس البلدين (النيجيري والكاميروني) في جنيف 13/11/2002، من دون التوصل الى اتفاق على مواصلة لقاءات الطرفين وعلى مستوى تأسيس وتكوين لجنة مشتركة للنظر في القضية. ومصرحا(اولسيغون اوباسانجو) خلال المؤتمر بالقول (سوف لا تكون هناك حرب وان نيجيريا سوف لا تبدأ الحرب إلا في حالة حصول هجوم على قواتها المرابطة في المنطقة)(19).

     إذن تصريح (اوليسيغون) هذا يؤكد صحة الادعاءات التي قدمتها حكومة الكاميرون الى مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية بوجود قوات نيجيرية تقارب على الآلاف على ارض شبة جزيرة (باكاسي) والتي تريد حكومة نيجيريا الاحتفاظ بها ضمن سيادتها لما تحتويه من آبار نفطية لم يتم استعمالها لحد الوقت الحاضر، لا سيما وان نيجيريا مع منتصف عام 2002 بدأت مشكلة تفاقم ديونها الخارجية تزداد والتي بلغت نسبة (33)مليار دولار(20). والتي أخذت تزداد بسبب انخفاض أسعار النفط وكذلك حدوث العديد من الحوادث المفتعلة ضرب آلا بار النفطية مما أدى الى الإضرار باقتصادها بشكل كبير خلال تلك السنة.

     **أما أهم ما أفرزته قمة جنيف بين الرئيسين النيجيري والكاميروني فكانت:ـ**

     1. تجنب العنف بين الطرفين.
     2. احتضان الحوار الخاص بنزاع باكاسي.
     3. الاتفاق على إقامة لجنة مختلطة برئاسة المبعوث الخاص للأمم المتحدة (احميدو ولد عبد الله) لبحث القضايا الناجمة عن قرار محكمة العدل الدولية والذي منح شبة الجزيرة للكاميرون، على إن يكون هنالك تمثيل متساو للدولتين لإعداد تسوية مقبولة(21).

     وبالفعل في كانون الأول 2002، شكلت هذه اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا لحل الخلافات، وبدأت أعمالها في( ياوندي)(22).

     إن هذا التدخل من قبل الأمم المتحدة بعدما أصبح واضحا لمجلس الأمن عن فحوى الأخطار الذي رفعته الكاميرون للمجلس حول الاعتداءات والإعمال الاستفزازية المتكررة من قبل الجيش النيجيري في شبه جزيرة باكاسي(23).

     إذن ما الذي غير سياسة نيجيريا تجاه الكاميرون وبالذات حول موضوع شبه جزيرة (باكاسي) بعد أن كانت حكومة نيجيريا عام 1994 تعمل وتسعى وبشكل متواصل لحل نزاعها مع الكاميرون وبشكل سلمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

     اهو مسألة النفط التي ظهرت في شبه جزيرة باكاسي أم الضغوط التي تتعرض لها نيجيريا من قبل القوى الغربية كالولايات المتحدة الامريكية للاحتفاظ بهذه الجزيرة وجعلها ضمن سيادة نيجيريا وتخوف أمريكا من عودة النفوذ الفرنسي من جديدة الى ارض الكاميرون وكذلك النفوذ البريطاني السابق ومحاولة حصوله على موطن قدم من جديد في مستعمرته السابقة الكاميرون البريطاني.

     **ومجمل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها خلال المطلب القادم.**

     **ثالثا/ اثر المتغير الدولي في النزاع بين نيجيريا والكاميرون.**

     إن الدول الإفريقية جنوب الصحراء تواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية لا يوجد مثيل لها في أي مكان آخر، ففي معظم دول العالم سبق نشوء الدولة وجود مجتمع أو امة، لكن في معظم الدول الأفريقية ظهرت الدول الى الوجود قبل أن تكون هنالك أمم ويتعين عليها إيجاد وعي قومي عند كثير من القبائل والمجموعات الاثنية وفي العديد من الحالات أديان مختلفة(24).

     كما زادها على ذلك التقسيمات التي أعقبت مؤتمر برلين1885، فوضعت الحدود السياسية بشكل دون احتساب للاعتبارات السياسية والثقافية، إنما كان الهدف منها هو تجنب وقوع حروب أوربية على أفريقيا، لذا حددت تلك الحدود من منطلق المناطق المحتلة من قبل الدول الكبرى وكذا التوسعات الإقليمية للحدود بين تلك المناطق المحتلة الى المناطق غير المحتلة المتاخمة لحدودها(25).

     أما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن حصلت معظم الدول الأفريقية على الاستقلال خلال منتصف الخمسينات ومطلع الستينات بدى الدور الدولي يؤثر بشكل غير مباشر عما كان سابقا خلال حقبة الاستعمار، ومن المعروف إن هنالك دولتين أثرتا بشكل كبير على معظم دول القارة الأفريقية وهما فرنسا وبريطانيا، لكن ظهرت دولة ثالثة أخذت تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر عقب انتهاء الحرب الباردة.

     **ونستطيع أن نتبين تأثيراتها من خلال مواقفها مع دول القارة الأفريقية ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.**

     1. **الدور الفرنسي**: عندما خرجت فرنسا من مستعمراتها عام 1960 دون رضاها، حاولت الإبقاء على علاقاتها بهذه الدول، فمارست ولا زالت تأثيرها على صانع القرار الأفريقي الداخلي والخارجي لمعظم الدول الإفريقية، حتى بعد أن انسحبت فرنسا من مستعمراتها وابقت جيوشها ضمن حدودها في القارة الأوربية، فإنها حرصت وعملت على احتواء هذه المستعمرات القديمة من خلال اقتراح توسيع السوق الأوربية المشتركة ليضم مستعمراتها القديمة، فقدمت معاملة تفضيلية لبضائع هذه المستعمرات القديمة عن طريق تخفيض التعريفات الكمر كية، كما اقترحت معونة مالية من خلال صندوق التنمية الأوربي والتي قدرت ب(581) مليون دولار(26).

     وهذا الأمر شجع معظم الدول الإفريقية للدخول في مفاوضات مع الجماعة الأوربية فتقدمت (18) دولة افريقية لعقد اتفاقية انتساب تم التوصل إليها في 12/تموز/1963 في مدينة (ياوندي) عاصمة الكاميرون، واستمرت الاتفاقية لمدة خمس سنوات والتي تضمنت الإزالة التدريجية للتعريفات الكمر كية بين هذه الدول والجماعة الأوربية، كما تضمنت الاتفاقية إن تقوم الجماعة الأوربية بمنح الدول الأفريقية معونة مالية قدرت ب(730) مليون دولار والتي أصبحت بليون دولار خلال اتفاقية (ياوندي) الثانية في حزيران 1966(27).

     وبعد ذلك قامت معظم الدول الإفريقية بتقديم طلبات انتساب منفردة كما فعلت نيجيريا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، فتم لها عقد اتفاقية(اروشا) في تموز 1968 وكذلك مورشيوس وقع لها اتفاقية خاصة في أيار 1972.

     كما حاولت فرنسا احتواء دول القارة من خلال مؤتمرات القمة الفرنسية الإفريقية(الفرانكفونية) والتي أخذت تنافس مؤتمرات القمة لمنظة الوحدة الإفريقية من ناحية حضور الرؤساء الأفارقة أنفسهم، إذ بلغ الحضور الدبلوماسي في إحدى هذه المؤتمرات بحدود (46) ممثل دولة افريقية من مجموع(50) دولة افريقية تضمها منظمة الوحدة الإفريقية (28) سابقا.

     1. **الدور البريطاني**: فبدا دورها متأرجحا خلال الحقبة التي احتوت فيها فرنسا لمعظم أقاليم مستعمراتها القديمة، فبريطانيا لم تحاول استعادة ما فقدته اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل حاولت استعادة موقفها من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية لا من خلال التعاون مع أوربا، فحينما تم الاستعداد لتوقيع اتفاق المجلس الأوربي عملت فرنسا جاهدة لضم بريطانيا الى هذا المجلس لما شكلته من ثقل اقتصادي وسياسي داخل القارة.

     ورب سائل يسأل، ما السبب الذي يحفز بريطانيا منذ البداية للتعامل مع دول القارة الإفريقية؟.

     السبب هو الموقف المضاد الذي اتخذه الأفارقة من السلطات البريطانية والتي كانت تمارس كل أنواع الاضطهاد مع الأفارقة بعكس فرنسا، إذ كان الأفارقة الناطقين بالفرنسية احرص على حماية سمعة فرنسا واقل استعدادا لشجب أعمال فرنسا أو أهانتها علنا أمام المجتمع الدولي وذلك ما حدث بشكل عملي أثناء مؤتمر (أديس أبابا) لمنظمة الوحدة الإفريقية في ايلول عام 1970 عندما حاول المجتمعون صياغة استنكار موجه لفرنسا مثلما وجه لبريطانيا(29)، فرفض الأفارقة الناطقين بالفرنسية ذلك.

     إذن يشير الواقع الى إن الدبلوماسية الفرنسية كانت أكثر تأثيرا من الدبلوماسية البريطانية داخل القارة الإفريقية، حيث استفادت فرنسا بشكل كبير من تقربها من معظم الدول الأفريقية ومن دبلوماسيتها والتي حورت فيما بعد الى التعامل الاقتصادي.

     أما بريطانيا فبالمقابل حاولت الاستمرار في مواقعها داخل القارة من خلال رابطة الكومنولث وكذلك لمنافسة الوجود الفرنسي في القارة، فاستمرت بالتواجد لأسباب اقتصادية، ففي عام 1980 كانت 10% من استثمارات بريطانيا فيما وراء البحار والتي كانت تأخذ طريقها الى جنوب إفريقيا(30).

     وبالمحصلة فأن الغاية البريطانية للإبقاء على مصالحها في إفريقيا لم تكن بالشكل الذي وصلت إليه فرنسا، إذ إن الموقف البريطاني ارتبط بشكل كبير بالإستراتيجية الامريكية والحلف الأطلسي وادى ذلك بالتالي الى تجسيد كل الجهود الرامية الى انتقاد الولايات المتحدة الامريكية اوالابتعاد عنها، والأمثلة على ذلك كثيرة منها مساندة بريطانيا للعدوان الأمريكي على الصومال مطلع التسعينات من القرن المنصرم.

     واليوم تحاول بريطانيا بين الحين والأخر إثبات حضورها السياسي والاقتصادي في دول إفريقيا ومنها أنموذج الدراسة(دولة الكاميرون)، ففي حزيران 2005 قدمت حكومة بريطانيا مبلغا قدره 225مليون فرنك إفريقي لانجاز (35) مشروعا في أفاق عام 2006(31).

     1. **الدور الأمريكي**: بعد انتهاء الحرب الباردة بدت بعض المصالح التقليدية للولايات المتحدة الامريكية في بعض الدول الإفريقية، ففي نظر أميركا لا توجد هنالك دولة افريقية تملك القدرة الاقتصادية والعسكرية والتي تؤهلها بالسيطرة على إفريقيا، فيما يبدو واضحا للعيان إن أمريكا تحاول تعزيز تعاونها العسكري في جميع أنحاء العالم، ولاسيما القارة الإفريقية.

     إذ تحاول الإدارة الامريكية إثبات حضورها الدائم والمباشر وغير المباشر على الساحة الأفريقية سواء على الصعيد السياسي اوالعسكري أو الاقتصادي، بسبب امتلاك إفريقيا ل6% من النفط في العالم إلا إن سبعة من أصل ثمانية مليارات برميل نفط اكتشفت عام 2001 في العالم تقع غرب إفريقيا، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديين بان أمريكا سترفع حجم وارداتها من النفط الإفريقي الى 15% حاليا والى 25% عام 2002، كما يتوقعون ارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الفترة ذاتها بمعدل 59%(32).

     كما تحاول الولايات المتحدة جاهدة لتوجيه اهتمامها نحو الدول النفطية الإفريقية(نيجيريا، الكاميرون، تشاد) على الرغم مما تواجهه قواتها داخل العراق وأفغانستان إذ يرى العديد من المحللين السياسيين بان ما تواجهه أمريكا في العراق سوف لايصرف نظرها عن نفط أفريقيا، إلا إن ما يعيقها بشكل رئيسي هي النزاعات الحدودية التي تحدث بين بلدان القارة الإفريقية لإقامة مشاريعها النفطية، فهي مثلا لا تريد استمرار النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون، إذ تمكنت الشركات النفطية الامريكية من إحكام سيطرتها على القطاع النفطي الإفريقي ما بين 500و600الف برميل يوميا بحلول عام 2007 أي ما يعادل ربع إنتاج نيجيريا، وهذا ما حذا بأمريكا ونيجيريا بالسعي لتحويل النزاع الى محكمة العدل الدولية للبت في النزاع القائم حول شبه جزيرة بالكاسي والبالغة مساحتها 1000كلم والغنية بالثروات النفطية(33).

     كما تسعى أمريكا للمحافظة على علاقتها بنيجيريا وتوثيقها والتي تعد احد أعضاء (أوبك) فحينما هددت نيجيريا بالانسحاب من المنظمة ازدادت المخاوف الامريكية من إعلان نيجيريا هذا والتي رأت إن من مصلحتها الانسحاب لغرض التخلص والإفلات من حصص الإنتاج والأسعار التي تفرضها أوبك على الأعضاء، إذ تسعى نيجيريا إن تكون كباقي دول غرب إفريقيا(انغولا، الكاميرون، الغابون، الكونغو، غينيا الاستوائية) والتي تعد دولا بعيدة عن هذه المنظمة.

     لكن نيجيريا وبسبب محاباتها للولايات المتحدة الامريكية قد عدلت عن مقترحها بالانسحاب من منظمة(أوبك، النفطية مصرحا ممثلها في شركة نيجيريا ناشيونال بترو ليوم كوريو ريش)بالقول(إن لأوبك أهمية حاسمة بالنسبة لنا ولا نعتزم الانسحاب منها)(34).

     في الوقت نفسه نفت المنظمة في مقرها في فينا قرار انسحاب نيجيريا من المنظمة(35). فنيجيريا لا تريد الانضواء والانعزال بل تسعى لتبني دور إقليمي واسع في القارة، فهي التي دعت الى الوحدة والتكامل الإفريقي وعلى المستويين السياسي والاقتصادي بهدف إنجاح عمل الاتحاد الإفريقي، حيث ما زالت نيجيريا تسعى من خلال الوساطات لحل النزاعات الإفريقية كما تسعى للعب دور محوري في القارة(36).

     حيث تسمى نيجيريا اليوم بالمارد الإفريقي نظرا لسعة حجمها وغزارة مواردها البشرية إذ تعد اكبر تجمع للعرق الأسود في العالم، حيث تؤكد اغلب الدراسات إن من بين كل أربعة أفارقة نيجيريا واحدا(37).

     لكن على الرغم من غنى هذه الدولة الإفريقية إلا إن أكثر سكانها يعيش تحت مستوى خط الفقر على الرغم من كونها دولة نفطية وامتلاكها لمقومات بشرية واقتصادية كبيرة، إلا إن تلك المقومات لم تأتي بنتائج ايجابية بسبب الفساد السياسي للحكومات التي تعاقبت على السلطة في نيجيريا .

     إذ وصلت ديون نيجيريا في عام 1985 الى (186643) أي بنسبة 32,7% إما عام 1998 فوصلت الى(30315) أي بنسبة 11,2%فأثرت هذه الديون على مجموع خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات(38).

     ومن هنا نستطيع إن نبين مدى التأثير الذي تحدثه الولايات المتحدة الامريكية على الدول الإفريقية ولاسيما الدولتين(مجال البحث) نيجيريا والكاميرون فكلتا الدولتين بحاجة للدعم المادي لإنهاض اقتصادها الذي إصابة الخمول بسبب السياسات الاقتصادية لحكومات تلك الدول الإفريقية فالكاميرون وصل مجموع ديونها في عام 1985 الى 3147) مليون دولار أمريكي وازدادت النسبة عام 1998 لتصل الى 9829 مليون دولار أي بنسبة 23,4% في عام 1985 و22,3 عام 1998 والتي أثرت بدورها على معدل الصادرات والواردات لدولة الكاميرون.

     إذن ما السبب الذي أوصل الاقتصاد الكاميروني الذي يمتاز بالاكتفاء الذاتي زراعيا حيث سجلت عام 1986 معدل نمو اقتصادي سنوي يتراوح بين 5ـ6%إما معدلات إنتاج النفط فقد بلغت ما يقارب 7,8 مليون طن سنويا(39).

     إن دولة الكاميرون كانت تحصل على المعونات الاقتصادية من قبل فرنسا إلا إن هذه المعونات انقطعت عام 1985 عندما أدار الرئيس الكاميروني (بول بيا) خلف الرئيس السابق ( احمدواجوجو) ظهره لفرنسا وقيامه بزيارة الولايات المتحدة الامريكية في شباط من العام نفسه ليوقع معها معاهدة استثمار.

     وبهذا نستطيع أن نستوضح قدم العلاقات الامريكية مع كل من نيجيريا والكاميرون، وتدخلها الواضح لحل النزاع القائم وتحويله الى محكمة العدل الدولية لأجل المحافظة على مصالحها النفطية في المنطقة الواقعة وسط الحدود بين الدولتين الإفريقيتين.

     وتحاول الولايات المتحدة أن تدين موقف الحكوميتين ماديا ـ ومعنويا.

     فمن ناحية تدعم الدور النيجيري في المنطقة ودورها في المنظمات كالأوبك والايكواس لتحقيق أهداف سياستها الخارجية لتبوء موقع إقليمي(40).

     وكذلك لنيل العضوية في مجلس الأمن مستقبلا ، أما بالنسبة للكاميرون فهي تدعمه لغرض الاحتفاظ بشبه جزيرة باكاسي النفطية ذات الثروات المستقبلية من خلال تشجيعه بأحقيته بهذه الجزيرة ، فالكاميرون دولة لاتمتلك مقومات اقتصادية كبيرة (كالسكان والموارد الطبيعية) كنيجيريا تسعى لكي تنال وتتبوأ موقع إقليمي في القارة الإفريقية، لذا تحاول الولايات المتحدة الامريكية توجيه معظم استثماراتها النفطية الى الدول الصغيرة كالكاميرون وتشاد، فهي اليوم تنفذ مشروعا نفطيا بقيمة 3,7 مليارات دولار في هاتين الدولتين والذي يعد أهم استثمار نفطي أمريكي من هذا النوع في إفريقيا.

     **رابعا/ رؤية لمستقبل العلاقات الثنائية**

     بعدما تناولنا في الصفحات السابقة جذور النزاع بين هاتين الدولتين الإفريقيتين (نيجيريا والكاميرون) وكيف يؤثر المتغير الدولي على سياسات حكومتي تلك الدولتين لابد لنا من صياغة رؤية مستقبلية بسيطة للعلاقات الثنائية بين هاتين الدولتين، إذ يمكننا إن نصوغها ضمن مجالين الصراع والتعاون .

     **أولا: الصراع** ـ يمكن إن تكون علاقة البلدين متأزمة بشكل دائم وان لم تصلا الى مرحلة استخدام السلاح ضد احدهما الأخر بفعل العديد من العوامل منها :

     1. تأثير المتغير الدولي على طبيعة العلاقات، إذ يمكن لدول الاستعمار القوية(فرنسا،بريطانيا)أن تمارس سياسات ضغط على تلك الدولتين ولاسيما من ناحية الديون ومحاربتها في مجال الاقتصاد ولاسيما وان هاتين الدولتين قد دخلتا في اتفاقيات تفضيلية والتي اقترحها الاتحاد الأوربي وما زال معمولا بها لحد الوقت الحالي.
     2. تغليب كفة المصالح الذاتية والشخصية لقادة حكومتي الدولتين، فمن يكسب أكثر هو الرابح في النهاية فبالتالي ستكون كفة الصراع أكثر ثقلا وانعدام الثقة بين الطرفين وازدياد حدة الاتهامات .
     3. التأثير الأمريكي في المنطقة من خلال تغليب كفة الصراعات القبلية وبالتالي ازدياد الأرباح الامريكية من جراء توريد الأسلحة لهذه القبائل المتصارعة فيما بينها على جانبي الحدود النيجيرية الكاميرونية.

     **ثانيا:التعاون** ـ هنالك إمكانية كبيرة في أن تسير العلاقات الثنائية بين البلدين بوتيرة جديدة من دون الحاجة الى اللجوء لاستخدام السلاح لحل النزاع القائم بين البلدين وذلك وفقا لدبلوماسية تتبع الأتي :

     1. تحسين العلاقات السياسية بين البلدين من خلال التركيز على دبلوماسية هادفة في التعامل والركون الى القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية لحل الخلافات القائمة.
     2. يمكن أن تكون كلتا الدولتين عنصرين فاعلين على مستوى القارة الإفريقية من خلال اشتراكهما في العديد من المنظمات الاقتصادية وكذلك كونهما عضوين بارزين في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا وبديلها الاتحاد الإفريقي حاليا.
     3. يمكن للدولتين الاستفادة من شبة جزيرة (باكاسي) اقتصاديا من خلال الاستفادة من الثروة النفطية في هذه الجزيرة، وكذلك اجتماعيا من خلال جعل السكان النيجيريين الموجودين على ارض هذه الجزيرةا ستفادة من وجودهم وكسب رزقهم بدون الضرر بهم من قبل القوات العسكرية لكلا الطرفين .
     4. يمكن أن يقيم الطرفين علاقات اقتصادية جيدة والاستفادة من تجاورهما مع بعضهما بحدود تصل الى 1000كلم على اقل تقدير.
     5. تستطيع حكومتي البلدين نشر الوعي الثقافي بين القبائل المنتشرة على جانبي الحدود لأجل إبعادها عن الضغوطات الخارجية التي تضع عليهما من قبل القوى الدخيلة على القارة (كفرنسا،بريطانيا،الولايات المتحدة الامريكية)

     **الخاتمة**

     في الختام نستطيع القول بأن أي نزاع حدودي بين دولتين أو ثلاث دول افريقية لايمكن إن يتم التوصل لحل فيه إلا من خلال تعاون أطراف النزاع من خلال استعمال الطرق السلمية لحل النزاعات (الوساطة،المفاوضات،عقد الاتفاقات أو المعاهدات الحدودية)دون إفساح المجال للقوى الخارجية بالتدخل لحل هذه النزاعات والتي تحتهما مصلحتها في إقرار السلم أو استمرار النزاع الحدودي القائم، الذي بالتالي لايكون نزاعا حدوديا تشترك فيه القوات المسلحة فقط بل يمتد تأثيره الى القبائل المتواجدة على جانبي الحدود لكلتا الدولتين.

     وفي حالة النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون لايمكن إن يكون الحل خارجيا من قبل قوى دولية بل يمكن إن يكون إقليميا من خلال اللجوء الى المنظمات الإقليمية الإفريقية الخاصة بدول غرب أفريقيا كالايكواس والسادك وكذلك العامة كمنظمة الاتحاد الإفريقي، والتي استطاعت خلال الفترة الماضية التوسط لمعالجة العديد من الأزمات الإفريقية كما حصل في جنوب السودان وقبلها(الحرب الاريترية الأثيوبية).

     إذا يمكن إن تكون المنظمات الإقليمية ذات دور فاعل في حل النزاعات الحدودية بين معظم الدول الإفريقية.

     **المصادر**

     1. د.سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في إفريقيا، مطابع دار الحكمة، بغداد، 1990، ص73.
     2. د.محمد عبد الغني سعودي،قضايا افريقية،عالم المعرفة،الكويت،1980،ص162.
     3. المصدر السابق، ص160.
     4. المصدر السابق نفسه،ص160.
     5. علي أي مزروعي ،القومية والدول الجديدة في إفريقيا،ترجمة شاكر نصيف لطيف، دار الشؤون الثقافية، بغداد،1990،ص196.
     6. المصدر السابق نفسه،ص197.
     7. المصدر السابق نفسه،ص197.
     8. المصدر السابق نفسه،ص199.
     9. المصدر السابق نفسه،ص200.
     10. د.محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص176.
     11. موقع على الانترنيت/إسلام اون لاين ـ الأخبار

     Islamonline, net/file: //A:/

     1. صحيفة الجمهورية،14/10/2002.
     2. صحيفة الرأي، 23/2/1994، ص20،
     3. موقع على الانترنيت، panapress official website/

     http://www.panapress.com,p.,1.

     1. صحيفة الجمهورية،14/10/2002.
     2. صحيفة الجمهورية،27/10/2002.
     3. صحيفة بابل+صحيفة العراق27/10/2002، 25/10/2002.
     4. صحيفة بابل، العدد3506 في 17/11/2002 .
     5. صحيفة بابل، العدد3504 في 14/11/2002.
     6. صحيفة بابل ،29/8/2002.
     7. صحيفة الجمهورية، 19/11/2002.
     8. صحيفة الجمهورية، 3/12/2002.
     9. موقع على الانترنيت:panapress official website./http://www

     panapress.com

     1. هنري كيسنجير، هل تحتاج أمريكيا الى سياسة خارجية؟
     2. تيد روبرت جار، أقليات في خطر،مكتبة مدبولي،مصر،1994،ص97.
     3. خلود محمد خميس، سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القارة الافريقية(دراسة في التوجهات البريطانية ـ الفرنسية)مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،بحث غير منشور،نيسان،2004،ص9.
     4. د.عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية(5)، بيروت، ط1، حزيران، 1986، ص228.
     5. المصدر السابق نفسه،ص53.
     6. علي أي مزروعي،مايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في إفريقيا، ترجمة شاكر نصيف لطيف، سلسلة أمانة كتاب،الثانية،ج1،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد،1990،ص287.
     7. المصدر السابق نفسه،ص404.
     8. موقع على الانترنيت:

     <http://www.panapress.com.p2>

     1. مجلة العصر، موقع على الانترنت

     <http://wwwalasr.ws>

     1. المصدر السابق نفسه.
     2. صحيفة الجمهورية،24/7/2002 .
     3. صحيفة الجمهورية،23/7/2002 .
     4. صحيفة الجمهورية،3/12/2001.
     5. عمار حميد ياسين، مشكلات الوحدة الوطنية في إفريقيا، أطروحة ماجستير(غ.م)جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2003، ص7ـ8.
     6. المصدر السابق نفسه، ص81.
     7. صحيفة الثورة، العدد 5912، 31/7/1986.
     8. jide owoeye ced, Nigeria in international institutions, ibadan, college pressltd.association(south-eastern zone), 1993,p.81.

     **تناقضات الفكر الرأسمالي من الحداثة الى العولمة**

     **د. عبد علي كاظم المعموري()**

     **مقدمة**

     أن الحياة لن تكون رهينة معطى واحد، سواء أكان ذلك فكراً أم قوة اقتصادية أم مادية، فأحوال الأمم والشعوب لن تدوم على وتيرة واحدة(كما يقول ابن خلدون)، والأمر هذا ينسحب على الفكر الاقتصادي، فلكل مرحلة فكرها الذي يعبر عن حاجات المجتمع عند مرحلة تأريخية موصوفة، ويمثل حاجة موضوعية لدفع عوامل البناء الاقتصادي – الاجتماعي الى الأمام، وهو ما عده البعض من الباحثين تعبيراً عن حاجات الطبقات المهيمنة في المجتمع، وهو ما يجد أسانيده في تأريخ نشوء الأفكار والرؤى.

     بيد أن التحول الكبير الذي يمكن التوقف عنده باستمرار، أو الاستعانة به لا يبتعد كثيراً عن الفهم السائد من أن الرأسمالية على الرغم من مخرجات أفعالها الاقتصادوية الصرف، إلا أنها استطاعت أن ترفع لواء البحث والتنظير في المجال الاقتصادي، مع كل انتقاله تجري في نمط إنتاجها والتحولات الجارية عليها من المرحلة الماركنتيلية (التجارية) الى مرحلة الرأسمالية المعولمة، إلا أن هذا التنظير الفكري ظل أميناً ومتمحوراً حول نواة ثابتة من المفاهيم والمناهج الأساسية.

     ما هو جدير بالاهتمام هو بيان النواة الصلبة للفكر الرأسمالي، الذي يحظى بمساحة واسعة من الاهتمام في أطار حركية وتكيف الرأسمالية مع مقتضيات التحديات التي تواجهها، والزعم أن الأنموذج الرأسمالي في التطور بكل قيمه وأخلاقياته وتنظيماته هو(**الحقيقية المطلقة**)، مضفياً على الفكر والنظام الرأسمالي مشروعية لا حدود لها وكأنه (**نهاية التأريخ**).

     هذا لم يكن محض مصادفة أو حتمية تأريخية كما يحلو للبعض الإشارة إليها، بل هو في حقيقته نتاج بلورته عقول مفكري ومنظري الرأسمالية طبقاً لوظيفتهم العامة في النظام السياسي والاقتصادي الرأسمالي .

     هذا الفكر ظل في بنياته ومنهجيته معبراً لسلوكيات ومخرجات الرأسمالية في كل طور من أطوار تقدمها، وهو ما يدخله في بوابة المراجعة والتمحيص، وهنا تكمن تناقضات الفكر ليس بشكله الجمعي المعبر، بل نجد أنفسنا إزاء منظومة كاملة من التناقضات بين ما هو معلن وثابت، دفعاً باتجاه تبريرية عالية للفعل الاقتصادي- الاجتماعي، تشرعن هذا التبدل والتناقض

     والتزييف، على قاعدة أن المجتمعات الغربية هذه ولدت حاملة الحضارة بالفطرة، وهي مقايسة لها جذورها عند أرسطو، مروراً بكل تراث الغرب وانتهاء بتعبيراتها النازية في التاريخ الحديث ، وهي بذلك منتج أوربي- رأسمالي بأمتياز.

     هذا دفعنا الى تتبع مسار هذا الفكر وأسسه النظرية في كل مراحل تطوره، وصولاً الى ولاداته التاريخية المتعاقبة، وما يكتنفها من صعود للهيمنة والسيطرة والتكور الصلب حول الذات، وما يترتب عليها من نتاج لا أنسانوي ، يتمثل بالاستلاب – الإفقار المعمم – التعسف المعمم الأعمى- الاحتلالات- التعذيب الممنهج- الاستخدام اللاخلاقي للحاجات الإنسانية.

     كل هذا الفيض المنهمر والمستمر من السلوك المتوحش للرأسمالية وأساطين رأسمالها ومنظري فلسفتها واستراتيجياتها، نجد تبريرات في زيف المحاججة والتسبيب، في أفكار ونظريات تطل علينا دوماً، لتقنعنا أن ما يجري هي قدرية أو جبرية طبيعية.

     أولا : أسس الفكر الاقتصادي المنظم

     من المعروف أن نشأة النظام الرأسمالي تمثلت بمجموعة العمليات التأريخية التي أفضت الى سيادة إقتصاد السوق، وسيطرة الإنتاج الصناعي في مرحلة إكتمال ونضج نمط إنتاجه، وفيه غدت قوة العمل بضاعة(1)، وتقسيم العمل الاجتماعي نقطة انطلاقه وتطوره.

     وبجانب ذلك فإن ظهور الأفكار الاقتصادية الرأسمالية لم يكن اعتباطاً، وإنما كانت هناك عوامل كثيرة حتمت ظهوره، رداً على ما كان سائداً آنذاك من أفكار لم تعد تساير التطور الذي طرأ على المجتمعات الأوربية، وأبرزها الاستكشافات الجغرافية التي عدها آدم سميث أكبر الأحداث المسجلة في تأريخ البشرية.

     إن الفكر الرأسمالي في مرحلته الوليدة كان مرتكزاً ومتزامناً مع عصر التنوير الذي يعد (**نسقاً**) في نظام الفكر الأوربي العام، وبحسب تقسيمات الفيلسوف الفرنسي المعاصر ميشيل فوكو، فإن التنوير الأوربي تشكل في إطار العصر الكلاسيكي الذي يقع بين عصر النهضة الذي بدأ في القرن السادس عشر، هذه العصور(المراحل) التأريخية تمثل الإيقاعات الكبرى في المنظومة الفكرية الأوربية، التي تمت دون أن تحدث فيها(إنقطاعات معرفية)(2) على حد الزعم السائد .

     ما يلاحظ أن صعود الإبداع المعرفي والفلسفة الذي جاء به فلاسفة عصر التنوير والنهضة، من مثل (فولتير– مونتسكيو- سان سيمون- غوته – وغيرهم) كان يصدر عن فعل أيماني كوني، على الرغم من إدراكهم للفروق بين المجتمعات، إلا أن انتماءهم الإنساني ظل هاجساً رئيساً للمنتج الفكري .

     هذه الفلسفة كانت معيناً مهماً للفكر الإنساني، إذ أعلنت عن سمات العدالة والحريات وجوهر القوانين ومثالية الأشياء، فأضحى الإنسان **كائناً بيئوياً كونياً** في آن واحد معاً، مشدوداً الى تراثه وخصوصياته من جهة، محاولاً الرحيل الى البشرية جمعاء فهو مشدود من جهة لخصوصيته ولكنيته من جهة أخرى .

     تؤكد معظم الدراسات الى أن الرأسمالية مذ نشوئها كنمط إنتاج مكتمل، كانت عالمية، وفي أبعادها الأساسية هي بالضرورة أيديولوجية ذات بعد اقتصادي مهيمن، مقدمة نتاجها في الفكر والنظرية الاقتصادية على انه خطاب يتمتع بدرجة عالية من التجريد والاستقلالية، إلا أن أيديولوجية الرأسمالية لا تختزل في هذه السمة الرئيسة(3).

     إن مواريث وتجارب وعناصر وفعاليات الرأسمالية الحافلة محلياً ودولياً تميط اللثام عن الوجه الأخر لها، وتفضح التناقضات التي يتسم بها سلوك وآليات الرأسمالية في جميع مراحل تطورها، وصولاً الى نظريتها الاقتصادية التي تحاول إضفاء الموضوعية والحيادية لها، وهو جعلها تتخبط هي الأخرى في التذبذب بين موقفين(4):

     **الأول:** محاولتها أن تكتسي طابعاً تجريدياً متحرراً من الأبعاد الأيديولوجية، وعد الاقتصاد محكوماً بقوانين اقتصادية بحتة، عبر إختراع سلسلة من التوازنات خاضعة لمعاييرها تحت زعم أن هذا يحدث تلقائياً، كنتاج لفعل ميكانزم الأسواق المضبطة (Antiregulatory).

     **الثاني:** ميل الفكر والنظرية الى أن تخدما المرحلة التاريخية، وتلهم الدولة الرأسمالية التي تشغل مركز المنظومة ممارسات فعالة لتأطير أفعالها، وتدعم موقفها في إعتماد السياسات التي من شأنها تيسير الهيمنة والسيطرة على العالم .

     على وفق ذلك يكتسي الفكر الاقتصادي الرأسمالي طابعاً اقتصادياً، هو نتاج حاجة موضوعية جوهرية خاصة بهذا النظام، فالرأسمالية لا تكون ألا أذا توافر هذا الشرط، مما ينتج عنه انقلاب العلاقة بين مجال السياسة ومجال الاقتصاد لصالح، نظراً لاختلاف هذا النظام عن النظم السابقة له، مما يسمح لقوانين الاقتصاد كيما تصبح حاكمة في إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي في شموليته إكتسبت الفلسفة الرأسمالية صيرورتها المتكاملة، وتحقق لها التطابق المنشود بين الخطاب الداعم لتطورها، ومنطق علم الاقتصاد الذي أنشأته وأضفت عليه طابع الحتمية المزعومة، لم يكتمل ألا بعد الثورة الصناعية، على الرغم من حدوث تطابق وتناقض في المرحلة الانتقالية مابين الإقطاع (نمط أنتاجي) والرأسمالية (كنمط أنتاج نوعي متقدم ومهيمن ومصفي للأنماط السابقة له).

     بيد أن تحديد فجر النظام الرأسمالي لا يرتبط بظهور التجارة والعلاقات السلعية – النقدية، بل عندما حدثت تغييرات في نمط الإنتاج من دون إنكار الدور الذي أدته الماركنتيلية (Mercantilism)، في إرساء دعائم ظهور الرأسمالية من خلال انجازها للتراكم الأولي لرأسمال النقدي، عبر الربا والتجارة، والذي منعه الدستور الإقطاعي من التحول الى رأسمال صناعي، في ظل طبيعة التنظيم الحرفي(نظام الطوائف) في المدن .

     لهذا كان لزاماً إزاحة معوقات السير لمسألة التراكم، هذا الأخير أدى في الاقتصاد السياسي الدور ذاته الذي أدته الخطيئة الأصلية في اللاهوت (**الثيولوجيا**)،

     فإكتشاف الذهب والفضة في أمريكا واستئصال وإستعباد وقبر السكان الأصليين في مناجمهم، ونهب جزر الهند الشرقية وتحول أفريقيا الى مصيدة لصيد السود التجاري من أجل إقامة **التجارة المثلثة** ما بين أوربا- أفريقيا-أمريكا، تمثل جميعها استخداماً عنيفاً لممكنات القوة والسيطرة .

     وهو ما عبر عنه كارل ماركس (K.Marx) العنف انه مولد التأريخ، وعلى الرغم من عدم القناعة بالارتكاز عليه بصورة مطلقة لتفسير صيرورة أحداث التراكم رغم أهميته( **فحقيقة أن الرأسمالية كانت عدوانية بعنف منذ البداية لا يفسر بذاته انتشار الرأسمالية**)(5).

     في حين ساهم تذليل الأشكال الطبيعية وتوسيع السوق الداخلية وظروف تجزئة أوربا وصعود الدولة القومية بفضل معاهدة وستفاليا(Westphalia)عام 1648، شكلت بمجملها تفاعلات داخلية خدمت الرأسمالية، وساندت ظهورها ودفعت نمط أنتاجها نحو التكامل والنضج .

     فثلما وفرت المرحلة التجارية شرط **التكديح** (**البلترة** - (Proletarilization أي تحويل الفلاحين الصغار الى عمال مأجورين، وتحديد الأجر للعمال بالنفقات اللازمة لإطعام الفرد البالغ عند وليم بتي(W.petty) آو تحديده بأجر الكفاف كما دعا ترجو (Turgot) .

     ووفر الفكر الاقتصادي الفيزوقراطي (الطبيعي) الفرصة اللازمة للرأسمالية عبر التنظير الفيزوقراطي للضريبة الواحدة على ملاك الأرض، مما سهل على الرأسمالية فرصة إزاحة الإقطاع من أمام الرأسماليين، مما أتاح تعزيز التراكم لرأس المال النقدي الذي شكل مكانة هامة في المنظومة الفكرية للاقتصاد السياسي للرأسمالية يتم من خلاله ليس فقط تجديد الإنتاج البسيط، بل أيضاً عملية تجديد الإنتاج الموسع للعلاقات الاجتماعية.

     لذلك نلحظ أن المنطق الاقتصادي للرأسمالية منذ ظهورها التأريخي يستند الى تعظيم التراكم من خلال نزعة الجشع والرغبة اللامتناهية في الإثراء (**كدسوا . . كدسوا، تلك هي وصية موسى والأنبياء**)(6).

     ثانيا : الفكر الاقتصادي للتوسع الرأسمالي

     جل التراكم المتحقق في البلدان الأوربية جاء من مصادر خارجية، وعن طريق النهب المنظم لدول العالم الثالث (البلدان المستعمرة)، أو عن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ، بيد أن التراكم يصبح مستحيلاً في جميع نقاط النظام بدون الأجواء غير الرأسمالية (الأنماط السابقة للرأسمالية)، فقوة العمل والموارد الطبيعية تقع في مدار الإنتاج غير الرأسمالي الذي هو المحيط التأريخي للتراكم (7)، وارتكازاً على ذلك لابد لرأس المال من الانطلاق الى الخارج للحصول على السيطرة في تلكم المجتمعات مستخدماً أقسى التدابير. لهذا فالفكر الرأسمالي التجاري الذي طبع تلكم المرحلة أستلزمته حاجات رأس المال التجاري، التي عبر عنها أحياناً بطرق غير مشروعة، فليس من الدهشة بمكان أن يلبس التجاريون آراءهم **رداء سياسياً**، وتطلعوا بفضل ذلك للدولة كيما تطبق نظرياتهم، فكان تأييدهم لقيام سلطة مركزية قوية تحميهم من دعاوى المنافسة وبخاصة في الخارج متفقاً هذا تماماً، في أن التغير في البناء الفوقي يأتي كاستجابة لضرورات البناء التحتي.

     بناء على ذلك فقد سادت موجة الدولة القومية كتعبير عن مصالح الطبقة التجارية، هذه الدولة كانت متلهفة لتحطيم كل من **اصطفائية** المجتمع الإقطاعي، وعالمية السلطة الروحية للكنيسة .

     تحت لواء المصالح القومية جرى تبرير سلوكيات الرأسماليين ودولتهم الطبقية في قهر المجتمعات الأخرى، فالوظيفة الرئيسة لنمط الإنتاج الرأسمالي تختلف تاريخياً، إلا أن الثابت فيها هو السوق، فالرأسمالية تساوي أسواقاً عالمية منذ نشوئها، ولانجاز هذا ظل خطاب الرأسمالية باستمرار يستدعي الاتجاه الفطري في الرأسمالية نحو توسيع الأسواق، مستهدفاً تنمية الثروة الوطنية.

     في ظل هذا حدث لأول مره **زيجة مطلقة** مابين رأس المال المالي والتجاري في أطار قانوني وسياسي جرى تهيئته لخدمة الرأسمالية الصاعدة والذي ترتب عليه امتلاك القوة الاقتصادية، مع المساندة من فلسفة الحرية الاقتصادية.

     جرى الاستناد على قوة إضافية ذات طابع سياسي التي هي الدولة (كأداة للقهر) والعنف شرعياً من أجل أدارة الصراع داخلياً وخارجياً (ففي الداخل تم القضاء على بقايا الإقطاع وتوفير الحماية القانونية للملكية الخاصة، في حين أدارة الصراع مع الرأسماليات التجارية الأخرى وتأمين الأسواق الخارجية)(8).

     إن ظاهرة الميل الشره للتوسع العالمي للرأسمالية، لم تكن مغامرة غير محسوبة أو **محض صدفة**، فالتراكم الذاتي أي بدون توسع خارجي للنظام الرأسمالي ممكن نظرياً، إذا كان الأجر الفعلي بقدر محسوب يمكن من خلاله خلق طلب مساو للعرض.

     ولكن الاتجاه العام للنظام بدأ من رواد المدرستين التجارية (Hume,Cantillon,Petty)، وكذلك الكلاسيكية (Ricardo, Smith)، هو الاحتفاظ بمستوى الأجر الفعلي(أجر الكفاف)، الذي لا يرتفع ألا على وفق حالة الصراع بين العمال والمنتجين (وهذا لم يحدث ألا في نهايات القرن التاسع عشر)، إما عندما لا يرتفع الأجر الضروري بالقدر اللازم، فإن التراكم يتطلب تعويض ذلك توسعاً دائماً وخارجياً للسوق .

     لذلك تكمن أسس التوسعية الإجبارية لنمط الإنتاج الرأسمالي لتحقيق مسألتين هامتين هما:

     **الأولى:** تبلور شروط التقسيم الدولي للعمل وبموجبه أصبح العالم خاضعاً لشبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية، وسط مناخ عام اتسقت فيه بلدان تجمعها خصوصيات معينة لتكون قطاعاً تصديرياً للمواد المعدنية والزراعية، لرفد اقتصادات البلدان الرأسمالية بمستلزمات أنتاجها، وهكذا إستقرت هذه الأوضاع الى الآن.

     **الثانية:** أفرزت علاقات اللاتكافؤ بين البلدان الأوربية (المركز) والمستعمرات (الأطراف)، إن أضحت القوى الاجتماعية في النظام الرأسمالي تتحكم في عملية التراكم داخلياً، وعملت على إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات خدمة هذه العملية .

     هذا بينما في البلدان الطرفية ليست عملية التراكم ألا **ناتجاً مطعماً** على التراكم في المركز، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع(9).

     مثلما عملت الأوضاع على تبلور الرأسمالية في مراحلها الأولى مؤدية الى تراكم رأس المال الأولي، مستندةً الى الدولة القومية ومنظومة العلاقات الداخلية والخارجية في دفع مسار النمو والتراكم، فإن هذه الممكنات قد إستنفدت مرحلتها التأريخية ليبدأ التنظير يهيئ لمرحلة جديدة من التطور.

     فكانت الثورة الصناعية التي إنطلقت من انكلترا لتؤرخ تقدماً أكثر في تطورات قوى الإنتاج، وما يترتب عليها من تعاظم لنزوح الفائض الاقتصادي الى البلدان الأوربية لصالح أحداث التراكمات المرغوبة، لتكتسي جميع المظاهر طابعاً سلعياً بدأ من الإنتاج الاجتماعي مروراً بقوة العمل وانتهاء بوسائل الإنتاج .

     ثالثا: النظرية الاقتصادية للتوسع الرأسمالي

     اتخذت النظرية الاقتصادية تعبيراتها الأولى بالارتكاز على إشاعة خطاب الرضى عن فعل السوق (آلية الأسعار –Price Mechanism )دون تحفظ متخذة من(**الاقتصادوية**) المفرطة ديانة حقيقة للمجتمع الرأسمالي، دافعة بقوة لإكساء ذلك بفلسفة الفردانية والحرية مدعية أن المصلحة الفردية هي محرك النشاط الإنساني، ولا تتقاطع مع مصلحة المجتمع، بل هي تعزيز لها على حد تعبير أب الاقتصاد الرأسمالي آدم سميث (**عندما يعمل المرء لنفسه فإنه غالباً ما يخدم المجتمع أكثر مما لو عمل من أجل المصلحة العامة**)(10) .

     حتى تستكمل النظرية الاقتصادية جوانبها في الدفاع عن كنه النظام الاقتصادي – الاجتماعي الرأسمالي فقد تناولت بالتحليل موضوعة القيمة التي تعد الركن الأساس لمنظومة التوزيع في أي نظام اقتصادي .

     آباء النظام الاقتصادي الرأسمالي لم يستطيعوا فك لغز القيمة ووقعوا في ضبابية الرؤيا تجاهها، فما بين عد العمل هو مصدر القيمة الى عٌد كمية العمل هي المحدد، وعندما لم تستطع هذه من حل إشكالية التوزيع في النظام الرأسمالي جرى التحول الى تكاليف العمل التي تتجسد في السلعة.

     عدم الوضوح هذا أدخل النظرية الاقتصادية والفكر الاقتصادي في ما سمي بلغز القيمة (Paradox of Value)(11) من ناحية، وفائض القيمة المؤدي الى الاستغلال والإفقار من ناحية أخرى، مما حفز مفكري الرأسمالية على تجاوز القيمة المستندة الى العمل الاجتماعي الى مفهوم آخر للقيمة يعتمد على التقويم الذاتي للمنفعة من أجل إسباغ مشروعية على أرباح الرأسماليين المتحققة بتكلفة إنسانية كبيرة لهذه المجتمعات (**إذ أن جيلاً من الصناعة الانكليزية يستهلك ثلاثة أجيال من العمال**).

     إن التناقضات المحسوسة في التنظيمات الاقتصادية ليس من شأنها حرف الاتجاهات أو الأساليب الرئيسة لتطور الرأسمالية، لإن هذه التناقضات الحادثة في مراحل معينة من خطابها العام الفلسفي والاقتصادي، تتأتى من التباين الحادث في النسق العام لمسار الرأسمالية، بغية تعظيم نزوح الفائض الاقتصادي في ظل مرحلة تأريخية وتعميق التقسيم الدولي للعمل.

     في كل مرحلة تأريخية نجد أنفسنا أمام خطاب فلسفي تتجه الرأسمالية فيه، لتدعيم موقفها من أجل تبرير استحداث آليات ووسائل اقتصادية-اجتماعية بديلة تتناغم مع مصالحها، وفي هذا تستدعي الرأسمالية نظريتها الاقتصادية لتصوغ هذه المصالح وتضفي عليها **تبريراً عقلانياً ومنطقياً**، فعندما إحتاجت بريطانيا الى تحرير التجارة وخفض القيود الحمائية، جاءت نظرية التكاليف النسبية لريكاردو لتبرهن على وفق **حذلقة رقمية** وبفروض غير واقعية، على أن المكاسب ستعم كل البلدان المتاجرة دون أي اعتبار للفروقات في التطور الاقتصادي، ثم أردفت تلك بمبدأ بأن التجارة محفز(**محرك**) للنمو الاقتصادي(Engine of Growth).

     ففي الوقت الذي عدت فيه الرأسمالية التجارية الدولة ضرورة لازمة للرأسمالية في مراحلها الأولى، كونها نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره حسب التعبير الهيجلي، لفظت الرأسمالية دور الدولة هذا من تبجيل دورها والإطراء عليها، الى الدعوة الى لجم وكبح تدخلها وصولاً الى عدها شراً، مستعيرة رؤية توماس هوبز(Th-Hobbes) في مؤلفه(الليفاثان- Leviathan)(12) وعدها كالوحش.

     إن الفهم الرأسمالي ذا الطابع الفوضوي اليميني للحرية الفردية، الذي يقوم عليه علم الاقتصاد يعادي أي تنظيم مجتمعي، حتى وان كان في أطار الرأسمالية، وإن الخروج عن هذا الفهم حملته مدارس اقتصادية أوربية (المدرسة الألمانية مثلاً)، وبالضد تم تقديس الدولة في نمط الفاشستية التاريخية، التي هي نتاج أوربي خالص دمجت فيه النزعة القومية المتطرفة مع الفوضوية اليمينية، للتكور حول الذات من أجل الدفاع عن المصالح المتحققة داخلياً.

     ومثلما وقع الفكر الاقتصادي الرأسمالي في تناقضاته الممتدة زمانياً ومكانياً، بسبب من التناقض الرئيس بين **فردانية التملك وجماعية الإنتاج**، يصاحبه تناقض النظرية الاقتصادية الخالصة التي تقدس التقابلات في المفاهيم (Concept).

     هذه النظرية ذات الطابع الطوباوي الواضح، إذ أنها تقوم على إفتراضات بعيدة عن الواقع وان وجدت فهي تغطي مساحة صغيرة من اللوحة الاقتصادية، من مثل إنطباق توصيف ظروف المنافسة الحرة على بعض منتجات القطاع الزراعي غير القابلة للتخزين.

     إن عدم تمكن المفكرين الكلاسيك من الآتيان الى صيغ عامة لنظرية للتوزيع والأسعار، أجبرهم الى **الهروب الى الأمام** نحو نظرية غير مكتملة للقيمة، بجانب التراجعات الكثيرة عن مفاهيم وأطروحات قبلوها ثم عادوا الى نقضها.

     لهذا نلحظ الفشل الذي طال النظرية الاقتصادية الرأسمالية، في تفسير القيمة وبالتالي توفير أسس صحيحة للتوزيع، أمام النقد الهائل للماركسية **وطابع التراصف الطبقي** الذي أفرزته، والمشكلات التي نتجت عن وحشية نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أدخل الرأسمالية في أزمة، مما تطلب وجود عنصرين : **بزوغ تناقض ورؤية مستقبلية** لتجاوز هذا التناقض والأزمة، هذه يسرت لمجيء فكر ونظرية اقتصادية جديدة.

     عندئذ جاء الفكر النيوكلاسيكي (New-Classical) من مسار مختلف ، فبينما صيغت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على الفردية واشتقت القيمة من الإنتاج ، فإن النيوكلاسيك حافظوا على الفردية وحولوا الاهتمام من الإنتاج الى الطلب من خلال استقصاء المنفعة الفردية بغية التخلص من تراث الربط بين القيمة والعمل، متجهة صوب صوغ نظرية للأسعار بالاستناد الى مفهوم المنفعة(Utility) والتفضيلات (Preferences).

     إمكانية وقوف الفكر والنظرية الاقتصادية جاء بسبب عدم التأكيد العملي عليها، لهذا تسأل جوان روبنسون: هل أن هناك مفهوماً للنظرية أم لا في حقيقة الأمر؟(13).

     لقد جرى تصور التوازن بين العرض والطلب استناداً الى قياس تشابه ميكانيكي، حالة في ذلك الأوزان في زوج من الموازين، إذ **أقتبس فالراس فكرة التوازن العام من أحد المهندسين**، وكثيراً ما **لجأ مارشال الى قياسات بيولوجية** للتشابه عند بحثه لعملية تجري عبر الزمن، إلا أن التعبير عن عرضه وطلبه كان ميكانيكياً(14).

     إن الخطأ المنهجي الذي لاحظته جوان روبنسون وعلامات الارتباك وتزييف المحاججة، والتفكير المرتجى للاقتصاديين النيوكلاسيك قد فضح عجزهم عن فهم الكساد الكبير، ويعزى ذلك الى الفشل في المواءمة بين حقائق الحياة والنظرة الى التوازن .

     هذه النظرية تولاها بالنقد اللاذع المفكر الروسي **نيقولا بوخارين**، وعدها **نظرية الطبقة المرتاحة**، المنهمكة باستهلاك ثمرات الآخرين من وجهة نظر ريعية خالصة.

     ثم لحقه في النقد جون مينارد كينز القائل (**إنني أتهم النظرية النيوكلاسيكية بكونها تتمثل بكونها، أسلوباً جميلاً ومؤدباً تسعى للتعامل مع الحاضر بالتجريد عن مواقعه، مثلها مثل معرفتنا بالقليل عن المستقبل**)(15) .

     تعالج النظرية الاقتصادية الممهدة للرأسمالية في كل مراحلها بمفاهيم مثالية عمومية لا تقل عن عمومية الفكر العقلاني إزاء الهندسة الاعتيادية، وهو ما كان مدعاة لغضب (فريدريك ليست) الذي تسأل (**أي نوع من العلم هذا الذي لا يلقي أي ضوء على الطريق الذي يجب أن نسلكه؟**)(16)، ومثله يشير كل من جاكوب فاينر وهابرلر الى أن النظرية الرأسمالية من زمن آدم سميث كانت تحمل دائماً **شيئاً خاطئاً** . . . فالصورة **تتشوش** حالما تستبدل المنافسة بكل أنواع الشوائب الاحتكارية(17).

     إن التوشح بالعقلانية (Rationalization) لا يحض بتأييد الواقع المحسوس، فبالقدر الذي تحرص الرأسمالية محلياً على العقلانية في التصرف بمواردها، تتعامل على الضد من ذلك عالمياً في **استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة** وتتعامل معها على وفق عالمية السوق، مما عرض هذه الموارد الى الآن الى نتائج مفجعة تتنافى مع مزاعمها حول العقلانية .

     فالرأسمالية **تطرح أشياء وتعمل على تحقيق أشياء أخرى**، فهي تتبنى فكر ثم تطور سلسلة من الاقتراحات الملموسة التي تعكس مجال السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، دون الاعتراف بأن ثمة **تناقضاً حادثاً** بين المنهجين، بل تعد ذلك نزوعاً نحو **الامثيلة**((Optimization.

     رابعا: الفكر الاقتصادي لرأسمالية القرن العشرين

     لقد خلف الكلاسيك والنيوكلاسيك تراثاً مغرماً بالتوازنات اللازمنية، والمستندة الى مغالطة أساسية في النظام، هي في الاعتقاد بان السوق يتجه لتحقيق التوازن دائماً، معتمدين تشبيهاً خاطئاً في الأساس، لان الحركة عبر الزمن لا تتحرك ألا باتجاه واحد من الماضي الى المستقبل.

     من الملاحظ أن مطلع القرن العشرين شهد ظهور الاحتكارات القومية بفعل ظواهر عدة، كان أبرزها على الإطلاق هو **التركز(Centralization) والتمركز((Con- Centralization في الإنتاج ورأس المال**، الذي ساند إنضاج ظاهرة الامبريالية بوجهها الاقتصادي .

     هذا التسريع في أحداث ظاهرة **التركيز والمركزة**، جاء لصالح الإلغاء المؤقت(التأجيل) لتناقضات التراكم الرأسمالي، مما يدفع حتماً لتراكم اكبر ولتناقضات أشد عمقاً(18) .

     مما أرخ لانطلاق التنظير الاقتصادي لتحليل الآثار الايجابية لهذه الاحتكارات ودعمها، ليؤسس الى مرحلة إزاحة المؤسسات الصغيرة والولوج الى عصر المندمجات (Conglomerates)، دفعاً بتجاه الحصول على السيطرة الاقتصادية وتعظيم الأرباح، طالما أن هذه الأخيرة تربو عما يتحقق في ظروف المنافسة التامة، التي تخضع لقانون تساوي الأرباح(Law of Profit Equalization)(19).

     تأريخياً شهدت أمريكا (أول دولة رأسمالية) **الموجة الأولى** من الاندماج الاحتكاري في الفروع الصناعية الرئيسة(**صناعة صب الفولاذ – صناعة السيارات – الصناعة النفطية**)عند نهايات القرن التاسع عشر، فيما شهدت أيضاً **الموجة الثانية** من الاندماج والتركيز الاحتكاري في **مجال الألمنيوم وإنتاج الحاويات الزجاجية** عند عشرينات القرن الماضي، كتعبير عن دخول الرأسمالية الأمريكية مرحلتها الاحتكارية .

     لقد تهيأت للرأسمالية الأمريكية ممكنات كبيرة وضخمة، مكنتها من الولوج السريع الى الاحتكار، ولعل أبرزها النظام الاتحادي الذي يغطي مساحة واسعة وتوحيد السوق المحلية الى سوق ضخم بفضل التشريعات التجارية، لقد مكن اتساع السوق من التوفيق بين حجوم الشركات، وما تكتسبه من قدرات احتكارية وبين ما يتحقق من وفورات النطاق اقتصادياً، بجانب التوافر على مساحة من المنافسة الاحتكارية .

     ومثلما ساند الفكر الاقتصادي ظروف كل مرحلة من مراحل الرأسمالية، وتسويغ أفعالها في الداخل والخارج، نجد أن التنظير الاقتصادي في القرن العشرين يولي الاحتكارات مساحة من إهتمامه، لهذا نلحظ تناول مجموعة من الاقتصاديين من مثل جوان روبنسونJ.R0binson) ) و تشمبرلن (E.H.Chamberlin) يبررون الظاهرة الاحتكارية، من خلال وضع ما يسمى **بالمنافسة الناقصة**، بغية استعادة متطلبات الكفاءة الاقتصادية في ظل الاحتكار المتعدد.

     هذا التحول حمل أثاراً بعيدة المدى، تتلظى بنارها ليس فقط مجتمعات الأطراف بل المجتمعات الرأسمالية ذاتها، أبرزها الآتي:

     1. إعادة الاهتمام الى **الأسواق** وتقدمها على ما سواها، لضمان السيطرة على مصادر المواد الأولية، مما برر الاتفاق بين الدول الصناعية لاقتسام النفوذ وابتداع الصيغ المناسبة لاستبقاء السيطرة على المستعمرات، من دون اصطراع وتنافس الدول الصناعية فيما بينها.
     2. التحول في دور الدولة من **الدولة الحارسة الى الدولة المسيطرة** أو الآمرة (Leading)، هذا حظي بالدعم الفكري من قبل كبار الاقتصاديين الرأسماليين (جوزيف شومبيتر-J. Schumpeter )، الذي أكد على أن الاحتكارات من شأنها دعم الابتكار التكنولوجي، وسهولة توجيه الاقتصاد عن طريق الرأسمالية الاحتكارية.
     3. فقدان الآمل بالتوازن الاتوماتيكي الذي جاءت به الكلاسيكية وعضدته النيوكلاسيكية، وكلاهما فشلتا في الآتيان بحل للخروج من الأزمات، وهو ما أباح الحق لكينز أن يعطي (**صك الغفران**)لتدخل الدولة (الدولة المدبرة- Keeper-House).

     لهذا جرى إعادة بناء النظام الرأسمالي(**الفكر– النظرية**) دون المساس بأسس الفلسفة الرأسمالية وثوابتها، فقد تحول التحليل من طابعه الجزئي (Micro) الى التحليل الكلي (Macro)، والذي مثل أعادة تشكيل للعلاقات الرأسمالية كاستجابة للظروف الموضوعية(ظروف دورة الأعمال Economic-Cycle)، ولتخفيف حدة الصراع الطبقي وتركيد الأوضاع وحفز الأنفاق الاجتماعي.

     وقد أشار جالبريث الى أن النظام الرأسمالي قد تعرض منذ عشرينات القرن الماضي، لأربعة تطورات أساسية (**نمو النقابات المهنية- دولة الرفاهة – الثورة الكينزية – زوال سلطة الرأسمالي التقليدي**)، هذه ساهمت جميعها في ضمان مستقبل الرأسمالية، ولولاها لما أمكن للرأسمالية أن تستمر في العيش .

     هكذا فقد ساندت الدولة الرأسمالية الاحتكارات، بعدما فقدت السيطرة على استحثاث النمو والتطور، فأطلقت العنان لها لتغدو سطوة الاحتكارات العالمية (الشركات المتعدية الجنسيات- TNCs) احد أهم العوامل الحاكمة لاحقاُ على الصعيد العالمي.

     وهو ما دفع الاقتصادي الفرنسي بييرجاليه الى أن هذا أظهر تناقضاً جديداً في الرأسمالية هو( **المنافسة/ الاندماج**)(20)، مما أوصل نمط الإنتاج الرأسمالي الى أزمة جديدة تمثلت بالتزاوج المطلق بين الركود والتضخم (Stagflation).

     مما أعاد التذكير جدياً بأطروحة الاقتصادي الروسي اللامع كوندراتييف، من أن النظام الرأسمالي يتعرض الى دورات طويلة تمتد مابين(50-55) سنة سميت **بدورات كوندراتييف**(21) (Kondratieff Cycles)، وهي من نوع الدورات طويلة الآجل التي لم تحظ بالقدر الكافي من التحليل.

     خامسا: الفكر الاقتصادي للرأسمالية المعولمة( ما فوق امبريالية)

     الفكر المبثوث لمرحلة ما بعد انتهاء القطبية الثنائية وتفكك منظومة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية)، يقدم نفسه على انه فكر الليبرالية الجديدة المعولمة والمستند الى الواقع الذي أفرزته ظروف الصراع مع الأيديولوجية الاشتراكية، هذا الفكر يستند على آليات معروفة ومجربة(الخصخصة-الصرف العائم – خفض الأنفاق الحكومي – إلغاء التقنينDeregulation )، من أجل أطلاق المطلق لحرية الأسواق في أن تفعل فعلها.

     هذه الفروض الحاكمة للاقتصاد العالمي وصيرورة اقتصاداته المحلية الآن، لم تكن نتاج انزلاق فكري، بل هي نتاج موازين قوى تطورت بدرجة متطرفة لصالح رأس المال، على حساب الطبقات الكادحة والشعوب المغلوبة في الأطراف، والتي فقدت ما تبقى من قوتها المكتسبة سابقاً.

     لقد أعطى هذا الفكر دفعاً لسيطرة الشركات العملاقة على الاقتصاد العالمي، فاندفعت صوب العالم منتشرة في كل بقاعه محاولة الاستفادة من كل مزية نسبية في أطار تدويل(Internationalization) كل الحياة الاقتصادية، وصولاً الى الفرد ذاته مهما كان جنسه وهويته فهو إنسان عالمي(**وكونه مواطناً من دولة ما فهذه كانت صدفه**)، وهي بهذا تريد اتكاء المجتمع الإنساني على العالمية منتجاَ وثقافةً ولغةً وتاريخاَ، مما يعني بالحتم تخلي الإنسان عن مواريثه الاجتماعية والدينية والثقافية.

     ففي الوقت الذي تطور فيه الأدب الأوربي من الأسطورة الى العقل، من حيث الشكل والمضمون الى التحرير من الميتافيزيقية، وداعياً الى السلطان المطلق للعقل من خلال الاسترشاد بلمعان البداهة الكاف للبحث عن الحقيقة(**إنا لا أسلم بشيء ألا أن أعلم أنه حق**) على حد تعبير ديكارت، أي إسقاط كل سلطة ولا **سلطة على العقل إلا العقل نفسه.**

     لذلك فتأريخ الممارسة الرأسمالية في عالم الأطراف سواء بشكلها التقليدي أم المعاصر(**المتوحش**)، لا يشيح عن ممارسة إنسانية تضفي درجة مقبولة من الصدقية، أو الثقة في نتاج مخرجاتها المدفوعة تجاه الإنسانية، حتى في داخل مجتمعاتها.

     فهي لم تستطع طوال مسيرتها من القضاء على الفقر والعوز على الصعيدين الوطني والعالمي رغم التقدم الذي حصل في طرق وأدوات الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والثورة الصناعية الثالثة أو كما يسميها ألفن توفلر **حضارة الموجة الثالثة**، بل على العكس من ذلك فأن سياساتها (وشركاتها) أدت الى تعميم الفقر(**الإفقار المعمم**) والتهميش ( (Marginalization في مجتمعات الأطراف.

     العالم في ظل العولمة كما هو عام 1789، مليارات من البشر ترفض أن تكون لاشيء، فهي تنادي بحقها في الحياة، كانت الرأسمالية تقدس السلعة (**وثنية السلعة**) بينما الرأسمالية المعولمة وانطلاقاً من تقديسها لرأس المال (**وثنية رأس المال**) فهي مستعدة لارتكاب أقسى الجرائم بحق الإنسانية من أجل الأرباح وتركيم رأس المال.

     لا تحتفظ البشرية بتأريخ للجشع والقسوة، وطالما أن الرأسمالية هي(**تدمير خلاق لا يتوقف**)، فهي في الثورة الصناعية الثانية دمرت الروابط العمالية والآسر الكبيرة ومجتمعات الفلاحين وتجمعات العمال، وفي الثورة الصناعية الثالثة تعمل على تفكيك المجتمعات المحلية واجتثاث العائلات من جذورها المحلية، ورمي العمال الى براثن البطالة باسم الحفاظ على مرونة(Flexibility) الشركات وكفاءتها الاقتصادية.

     هذه الازدواجية ظلت الرأسمالية تحمل أشرعتها مذ نشوئها والى الآن، إذ لم نجد رأسمالياً يوصف العلاقة بينه وبين العمال هي علاقة استغلال، وهذا ينطبق تماماً على نمط العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية (المراكز) ودول العالم الثالث (الأطراف)، إذ تقدم هذه الدول علاقتها على أنها علاقة اعتماد متبادل أو شراكة(Partnership)، وليست علاقات تبادل لا متكافئ واستغلال أو هي في التحديد (كوزومو- سوقية) .

     فالرأسمالية وهي تعتمد الفكر العولمي (**ألما فوق- امبريالي**) تعد أسواق الأطراف أسواقاً احتياطية لبضائعها، وهذه رؤية أمريكية راسخة منذ عشرينات

     القرن الماضي، عندما صرح برونو نيومان رئيس غرفة التجارة الأمريكية في المكسيك عام 1923 (**بأن السوق الأوربية كانت وستبقى سوقاً محدودة لبضائعنا . . لذلك يجب علينا تهيئة أسواق جديدة**)، ويقصد بها أسواق الأطراف، انطلاقاً من مبدأ أساس، وهو أنه ليس لأي شعب الحق في البقاء دون أن يفتح أسواق بلاده للتجارة الرأسمالية.

     لهذا نلحظ إهتمام أمريكا (كونها الدولة المركزية) للمنظومة الرأسمالية، قد عملت بجد الى الارتكاز على المرتكزات الثلاثة للرأسمالية (WB.IMF.WTO)، في أحكام سيطرتها على العالم اقتصادياً .

     ترويض الرأسمالية من خلال حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، والتغني بهذا في خطاب العولمة ومن دونها الاعتراف بها على الرغم من أنها (**تصاعد التفاهة**) على حد تعبير الفيلسوف اليوناني كستوربارديس، ومن دونها لا يبقى للديمقراطية والحرية من معنى يذكر، طالما أن الكل مهددون بان تحكمهم نظم وأيديولوجيات تمعن في تهميشهم بحيث يعيشون على التأمينات الاجتماعية والصدقات، بل والغريب أن هذا يحدث في مجتمعات قائمة على أسس ديمقراطية، وإلا فكيف يصبح هناك **مواطنون فائضون عن الحاجة**(( Surplus People .

     وفي ظل صعود **الآميلة**( جعل كل شيء مالي) العالمية، وتوافر ظروف توحش رأس المال العالمي والاندراج في سلك الأمركة((Americanization على أنها أرقى الأنماط والثقافات، ومحاولة فرضها على مجتمعات العالم، يحتاج الى مراجعة، إلا أذا كانت الرأسمالية المعولمة معفاة مما هو واجب مفروض على كل نمط مجتمعي.

     والعولمة (الليبرالية الجديدة) بالنسبة لنا نحن مواطنو العالم الثالث على الأقل، تشبه دور(**النداهة**) في روايات يوسف إدريس التي تنادي الناس ليلحقوا بها فتمنيهم بعوالم غريبة غامضة مغوية، فهي قوة غيبية قاهرة لا فكاك من قدرتها الاغوائية، ليكون الوقوع في حبائلها شارة الضياع، وعندئذ تصبح **السعادة الرأسمالية**(Capitalism Nirvana) مجرد وهم أو يوتوبيا أو مأساة، كما هو حادث في الكثير من البلدان.

     **الهوامش والمصادر**

     1. لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، د.ت، ص82 .
     2. سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث، بيروت، 1997، ص30.
     3. سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العدد (1)، خريف 1992، ص 7.
     4. سمير أمين، مناخ العصر، مصدر سابق، ص 20.
     5. أوليفر كوكس، الرأسمالية نظاماً، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة العاني، 1973، ص 222 .
     6. ز.ف.سوكولينسكي، نظرية التراكم، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص9.
     7. سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ص 106.
     8. أريك رول، مصدر سابق، ص 58.
     9. سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ص 14.

     10-نقلاً عن : إسماعيل سفر وعارف دليلة، مصدر سابق، ص 226.

     11- Samuelson W. Nordhaus, Economic , McGraw-Hill, Twelfth Edition , 1986, p.416.

     12- محمد حافظ، تعريب الليفاثان، مجلة المنار، العدد(66)، حزيران، 1990 .

     13- جوان روبنسون وجون إيتويل، مصدر سابق، 65.

     14- المصدر السابق، ص 79.

     15- جون مينارد كينز، النظرية العامة، ترجمة نهاد رضا، مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص 112.

     16- اوليفر كوكس، مصدر سابق، ص 336،الهامش 7.

     17- V. Jacob , Americas Aims and The Progress of Under Developed Countries ,In Bert .F Hoselitz , The Progress of Underdeveloped Areas , Chicago 1952,p.157.

     18- م. روزنتال، مشاكل الجدل في رأس المال الماركسي، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1979، ص 192.

     19-أوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي، الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، الكتاب الأول، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت،1967، ص 57.

     20- بييرجاليه، الامبريالية عام 1970، ترجمة فؤاد مرقص، دار الحقيقة، بيروت، 1970، ص 229.

     21- حول دورات كوندراتييف ينظر: والت روستو، من هنا وهناك، ترجمة محمد دويدار، المكتبة الأهلية، عمان، 1984 .

     **أثر نوعية الحكم في التنمية**

     **بحث في السياق المؤسسي والسياسي للأداء التنموي**

     **د. طالب عبد صالح()**

     **مقدمة :**

     حظي موضوع العلاقة بين نوعية الحكم والتنمية بأهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة من قبل المنظمات والهيئات الدولية وفي المقدمة منها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الأقليمية(1) , بالأضافة الى مراكز البحوث والدراسات ومنظمات المجتمع المدني. ويمكن القول أن الأهتمام المتزايد بهذا الموضوع من قبل الأطراف المشار أليها آنفاً متفرّع عن أصل الأهتمام بإستشراء ظاهرة الفساد والقلق العميق من تأثيراته بالغة السوء سياسياً واقتصادياً وأجتماعياًُ , وما أرتبط بهذا وذاك من تفكير وبحث جديّين في تفسير تفاقم الظاهرة وأمتدادها أفقياً وعمودياً في المجتمعات الإنسانية المعاصرة ولا سيما في تلك البلدان ألتي أُصطلح على تسميتهابـ( البلدان النامية ) , ومن ثم الأنشغال بالأجابة عن سؤالين أساسيين هما : إلى أي حد ساهمت أنساق الحكم وأنظمة إدارة الدولة في تلك البلدان في توفير البيئة ( المناسبة ) لأستنبات بذور الفساد ؟ , وهل من سبيل للوصول الى ( حكم ) يتوفر على شروط النجاة من الفساد ولايكون سبباً في إنتاجه أو إنتشاره ؟ . فلم يعد السؤال المطروح هو : هل إن هذا المجتمع او ذاك في تلك البلدان قد اصيب بوباء الفساد أم لم يُصب ؟ , بل أن السؤال – التحدي أصبح يتمحور حول عدد من القضايا والأشكالات التي يطرحها موضوع الفساد من نوع : تحديد حجمه ومدى أنتشاره إتساعاً وعمقاً وتوصيف صوره وبيان آثاره وتداعياته والبحث في أنجع السبل وأكفأ التدابير والآليات لمواجهته بطريقة تتدرج تصاعدياً وتتلازم زمنياً بأتجاه أحتواء زحفه وأيقاف أنتشاره وأزالة مظاهره وتجلياته ورموزه وأستئصال مايمكن من أسباب وعوامل وظروف تؤدي الى أعادة انتاجه وصولاً الى تخفيض منسوبه الى أقل درجة ممكنة إنسانياً , تسليماً بأن القضاء عليه نهائياً يدخل في أطار الأحلام والرؤى الطموحة التي طالما داعبت أحلام الفلاسفة والمصلحين لأقامة نوعٍ من ( اليوتوبيا ) أوالمدن والجمهوريات الفاضلة في عالم الواقع .

     إن تلازم الأهتمام بظاهرة الفساد مع الأهتمام بظاهرة الحكم من ناحية , وأقتران الأهتمام بكلا الظاهرتين بدراسة وفحص علاقتهما بالتنمية من ناحية ثانية , لهُ مايبرره طبقاً للمعطيات التالية :-

     1. إن البلدان المفتقرة لأنظمة حكم صالحة حصلت على درجات متدنية طبقاً للرقم القياسي للفساد الذي تنشره مؤسسة الشفافية الدولية التي تحظى بياناتها بصدقية عالية في أوساط المعنيين بمتابعة أوضاع الفساد عالمياً .
     2. إن البلدان المحكومة بأنظمة إستبدادية تتسم بشخصنة السلطة وعدم الفصل بين العام والخاص وتقوم على مؤسسات سياسية وأدارية وأقتصادية وعسكرية فاسدة , ولا وجود فيها لأنظمة المحاسبة والمساءلة تشهد وكإتجاه عام وغالب تدنياً واضحاً في مؤشرات الأداء الأقتصادي .
     3. إن البلدان التي أجرت أصلاحات جدّية في مؤسسات الحكم وأنظمة إدارة الدولة والمجتمع شهدت تحسناً محسوساً في الأداء الأقتصادي .

     في ضوء ماتقدم , يستهدف هذا البحث تفسير وفهم العلاقة بين نوع الحكم والتنمية والكيفية التي تنعكس بها طبيعة الحكم سلباً أوإيجاباً على مؤشرات الأداء الأقتصادي والتنموي . ولتحقيق هذا الغرض سيتم تناول الموضوع في أطار الفقرات التالية :-

     أولاً :- في التعاريف والمصطلحات والمفاهيم ذات الصلة .

     ثانياً :- الشروط المؤسسية والسياسية للتنمية في الفكر الأقتصادي .

     ثالثاً :- العوامل والظروف المفسرة للأهتمام الدولي الراهن بموضوع علاقة الحكم بالتنمية .

     رابعاً :- آثار نوعية الحكم في التنمية وآليات أنتقالها.

     خامساً :- نحو حكم صالح يُقاوم الفساد ويُعزز فرص نجاح التنمية .

     أولاًً :- في التعاريف والمصطلحات والمفاهيم ذات الصلة .

     1. التنمية *Development*

     بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها , فرضت قضية التنمية نفسها كواحدة من أهم القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال الأهتمام العالمي بمختلف مصادره ( حكومات , منظمات ومؤتمرات دولية , مراكز بحوث ودراسات ...الخ ) . ومنذ ذلك الحين كان مفهوم التنمية بما يشتمل عليه من متضمنات وأبعاد يشهد تغيراً وتطويراً مستمريّن . فعلى أمتداد العقود التي تلت مرحلة البداية التي جرى فيها صك مصطلح ( التنمية الأقتصادية *Economic* *Development* ) , كان المصطلح يعكس في كل حقبة زمنية ( عقد تقريباً ) أبعاداً ورؤى أُغفلت في السابق أو لم يجر التركيز عليها كما يجب أو ليأخذ بالحسبان هموماً وأهتمامات مستجدة أو متجددة أفرزتها أو أكدتها الطبيعة المتغيرة للحياة في جانبيها المادي والأنساني .

     فقد جرى تعريف وتوصيف التنمية الأقتصادية منذ بداية الستينيات بأنها ( العملية التي يتم بواسطتها , في بلد معين تزايد مطرّد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن ) . وفي هذا التوصيف أو التعريف تأكيد على أن التنمية عملية وليست حالة, ومن هنا جاء أشتراط أستمرار تزايد الدخل الحقيقي للفرد سنوياً وعبر فترة طويلة من الزمن , للتعبير عن وجود تغييرات بنيوية وتحولات هيكلية ينتج عنها بأستمرار نمو القدرات وأطلاق الطاقات التي تعبر عن نفسها في زيادة أنتاجية الفرد وأنتاج المجتمع(2) . وتمييزاً للتنمية الأقتصادية عن النمو الأقتصادي *Economic Growth* فقد جرى في العديد من الأدبيات الأقتصادية بوجه عام وتلك المتعلقة بالتنمية الأقتصادية على وجه الخصوص اعتماد التعريف الذي توصل أليه سيمون كوزنتس *Simon Kuznets* , أستاذ الأقتصاد في جامعة هارفرد والذي أستخلصه من دراسته التاريخية المقارنة للنمو الأقتصادي في الدول المتقدمة , حيث عرّف النمو بأنه ( الزيادة المستدامة في متوسط أنتاج الفرد أو العامل ) , وهو مايعني أن النمو الأقتصادي يتمثل بوجود أتجاه مستمر غير متذبذب في أنتاجية الفرد عبر فترة طويلة من الزمن أيضاً , ولكن ما يميزه أنه نمو تلقائي مقارنةً بعملية التنمية(3) .

     وقدر تعلق الأمر بهذا البحث فأن التنمية التي تعنينا دراسة أثر نوعية الحكم فيها هي (التنمية البشرية المستدامة *Sustainable Human Development* ) . فهذا المفهوم هو الأكثر تداولاً وقبولاً في المنظمات الدولية والمحافل الأكاديمية . فلم يُعد الهدف من الخطط والسياسات الحكومية ولاسيما في جوانبها الأقتصادية والأجتماعية مقصوراً على بلوغ مستوى معقول للدخل الفردي , كما أن تحقيق معدل معين للنمو الأقتصادي لم يعد كافياً للحديث عن تحقيق التنمية . وهنا تجدر الأشارة الى أمرين مهمين(4) :-

     الأول :- أن التنمية الأقتصادية وأن كانت أساسية فأنها غير كافية للوصول الى تنمية حقيقية , بل لابد من أخذ عناصر أخرى بنظر الأعتبار تشمل الجوانب الأجتماعية والثقافية والسياسية . فالبنك الدولي نفسه الذي كانت نظرته ( إقتصادوية ) خالصة قد تطورت رؤيته في هذا الميدان , فأحذ يهتم بقضايا التوزيع ومحاربة الفقروحماية المهمشين . ويضاف الى ذلك أن برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ( *UNDP* ) قد عمد منذ بداية التسعينيات الى أصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية المستدامة , وأدخل في هذا الصدد معايير جديدة لقياس معدلات التنمية لاتقتصر على مستوى الدخل الفردي , وإنما تراعي الجوانب الأجتماعية الأخرى مثل معدل الوفيات , والعمر المتوقع عند الولادة , ومدى توافر الخدمات ومؤشرات أخرى تتعلق بقياس نوعية الحياة مثل : حقوق الأنسان والمشاركة السياسية الفعّالة والأمن الفردي والأجتماعي والوطني . فمحور التنمية هو البشر وزيادة قدراتهم على الأختيار وتمكينهم من المشاركة في أمور حياتهم بحيث تصبح التنمية في الواقع ( تنمية البشر من أجل البشر وبواسطة البشر ) . ويحرص برنامج الأمم المتحدة الأنمائي على نشر مااطلق عليه مؤشر التنمية البشرية ( *Humn Development Index* ) سنوياً لرصد أوضاع المجتمعات وما يحصل فيها من تحولات بموجب المعايير المشار أليها .

     الثاني :- أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يتضمن ضرورة تواصل أو أطراد التنمية بين الأجيال . وقد أدى ذلك الى أدخال مفهوم حماية البيئة ضمن معايير تحقيق التنمية . فقد يتم تحقيق تقدم اقتصادي على حساب أهدار موارد البيئة الطبيعية وتلويثها , مع مايتضمنه ذلك من إجحاف بمستقبل الأجيال القادمة وأفتئات على حقوقها . فالتنمية البشرية لاتكتفي فقط بتوزيع نتائج التقدم بين مختلف الفئات والطبقات , بل وبين الأجيال أيضاً والحرص على حماية مستقبل الأجيال القادمة . فمن واجب الجيل الحالي أن يترك للأجيال القادمة بيئة صالحة لأستمرار التقدم .

     ومع الأخذ بمفهوم التنمية البشرية الشاملة لم تعد الدولة هي الطرف الوحيد الفاعل في الساحة , بل لابد أن يشاركها طرفان فاعلان آخران هما القطاع الخاص والمجتمع المدني, فهما شريكان للدولة في التنمية , وهو الأمر الذي يطرح قضية الحكم والحكم الصالح اللذّين سنتناول مفهوميهما لاحقاُ .

     2- الفساد *Corruption*

     الفساد في معاجم اللغة العربية نقيض الأصلاح . والمفسدة خلاف المصلحة . وفسد اللحم أو اللبن فساداً أنتن وعطب وفسد العقل بطل . وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة . والفساد يعني التلف والعطب والأضطراب والخلل والجدب والقحط(5). ويختصر القرطبي في تفسيره للقرآن الكريم معنى الفساد بقوله هو ( حقيقة العدول عن الأستقامة الى ضدها ) , وعلى الرغم من التباين في نظرة المجتمعات الى ماتعتبره وما لا تعتبره فساداً, وأختلاف وجهات نظر المعنيين بالبحث في قضايا الفساد بخصوص تحديد مفهوم جامع مانع للفساد بسبب الأختلاف في المعايير المعتمدة من قبلهم في قياس ووصف الظواهر الأجتماعية الناجم عن الأختلاف في منظومة القيم الأخلاقية الحاكمة لمواقفهم الفكرية فأن التعريف الذي تبناه البنك الدولي للأنشطة والممارسات التي تدخل في نطاق مفهوم الفساد يغطي جوانباً وأبعاداً أسياسية منه . فالفساد بحسب البنك الدولي يتمثل بـ(إساءة أستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص . فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو أبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو أجراء طرح لمناقصة عامة , كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو مشاريع خاصة بتقديم رشاوى للأستفادة من سياسات أو أجراءات عامة للتغلب على منافسين , وتحقيق أرباح خارج القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق أستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى رشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة )(6) .

     وطبقاً لما يراه أحد الكتاب والباحثين المرموقين في حقل الأقتصاد السياسي محمود عبد الفضيل فأن هذا التوصيف للفساد يشير الى آليتين رئيسيتين لممارسته , هما(7) :-

     1. آلية دفع ( دفع الرشوة ) و ( العمولة ) ( المباشرة ) الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة , وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية , وهو ما جرت العادة على تسميته في المنطقة العربية بـ( البرطيل ) .
     2. أستباحة ( المال العام ) , والحصول على مواقع متميزة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي , وفي قطاع الأعمال العام والخاص .

     وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ( الفساد الصغير ) أو ( الفساد الأداري ) , وهو مختلف تماماً عما يمكن تسميته بـ( الفساد الكبير ) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات , وتجارة السلاح , والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية , وما الى ذلك من ممارسات تندرج في أطار نوع ((خاص)) من الفساد يتورط فيه كبار المسؤولين في الدولة , ولذلك يوصف بانه ((أقتناص للدولة))(8) .

     3- الحكم ( *Governance* )والحكم الصالح ( *Good Governance* )

     أن مصطلح الحكم هوتعريب للكلمه الأنكليزية *Governance* , وهذا المقابل العربي للمفردة الأجنبية أختلف عن مفردات مشابهة له مثل ( الحوكمة ) و ( الحاكمية ) التي أعتمدت في بعض كتابات الباحثين العرب لتجنب الحساسية التي تثيرها مسألة الحكم في عدد من البلدان النامية ومنها البلدان العربية(9) .

     ومن حيث اللغة فأن كلمة ( الحكم ) مشتقة من مصدر ثلاثي واحد في اللغة العربية هو ( ح ك م ). وكما لاحظ أحد الباحثين المبدعين في حقل ( التنمية البشرية ) نادر فرجاني , فأنه من الملفت أن تشتق من مصدر واحد ( وهو المشار أليه آنفاً ) كلمات متعددة تغطي جوانباً وأبعاداً مختلفة من نسق الحكم مثل : العلم والحكمة والعدل . فطبقاً للمعجم الوسيط فأن ( حَكَمَ ) بمعنى قضى , أي حكم له وحكم عليه , وحكم بينهم , فمؤدى الحكم هو القضاء بين الناس(10) .

     كما يعني ( الحُكْمُ ) أيضاً العلم , التفقه , أي ( العلم العميق بالقواعد القانونية , وتفسيرها) . ويتضمن ( الحُكْم ) كذلك الحكمة التي تنصرف من بين أمور ألى إعمال مبادئ وغايات عليا مثل ( الرحمة فوق العدل ) أوالمصلحة العامة في القضاء , والعدل هو أحد معاني ( الحكمة )(11) .

     أما فيما يخص المعنى الأصطلاحي , فأن الحكم وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي ( *UNDP* ) يمثل ممارسة السلطة الأقتصادية والسياسية والأدارية لتسيير شؤون البلد على جميع المستويات . وهو يتكون من الآليات (*mechanisms*  ) والعمليات ( *processes*) والمؤسسات (*Institutions*  ) التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون التزاماتهم(12) .

     أما البنك الدولي فأن مفهوم الحكم بالنسبة له ينصرف الى الطريقة التي تُمارس بها السلطة في إدارة موارد البلد الأقتصادية والأجتماعية لتحقيق التنمية(13) .

     أمـا الحكم الصالح فهو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور , بأنـه تشاركي (*Participatory* ) وشفّاف ( *Transparent* ) وقابل للمحاسبة (*Accountable*), ويكون كذلك فعالاً ( *Affective* ) ومنصفاً ( *Aquitable* ) ويعزز حكم ( سيادة ) القانون ( *Rule of Low* ) . ويكفل الحكم الصالح وضع الأولويات السياسية والأجتماعية والأقتصادية على أساس توافق آراء واسع النطاق في المجتمع , تُسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية .

     وفي العادة , تشمل مناقشة الحكم مؤسسات الدولة وعملياتها , غير أنها مؤخراً بدأت تشمل أيضاً مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي أو بالتعبير المتداول الآن, المجتمع المدني . وتعرّف الدولة هنا بحيث تشمل مؤسسات القطاعين السياسي والشعبي . ويشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف وما الى ذلك , والقطاع غير المؤطر في السوق . ويتكون المجتمع المدني , الذي يقع في منزلة بين منزلتين : الأفراد والدولة , من مجموعات منظمة أو غير منظمة وأفراد يتفاعلون أجتماعياً وسياسياً وأقتصادياً , وينظّمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية . أن منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها أختياراً. وتشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية , والمنظمات غير الحكومية , والمجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء , والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية , والمؤسسات الخيرية وجمعيات رجال الأعمال , والنوادي الأجتماعية والرياضية , والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع , والمجموعات المعنية بالبيئة , والجمعيات المهنية, والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث , ومنابر الأعلام . كما تشمل أيضاً الأحزاب السياسية , وأن كانت الأحزاب تجمع بين الأنتماء الى المجتمع المدني والأنتماء الى أجهزة الدولة إذا كانت ممثلة في البرلمان(14) .

     وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي فأن سمات الحكم الصالح المشار أليها آنفاً مع سمات أخرى سترد الأشارة أليها , تتضمن المعاني والمضامين والدلالات المذكورة إزاءها(15) :-

     1. المشاركة *Participation* : وهي ان يقوم الناس بدور فعّال في إدارة شؤون مجتمعهم , وهو مايستلزم أن تتاح لجميع الناس – ذكوراً وإناثاً – فرص كافية ومتكافئة لعرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم , والأفصاح عن رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة , كما تتاح لهم فرص حقيقية للمساهمة في عملية صنع القرارات .
     2. حكم القانون *Rule of Law* : وهو مايستلزم وجود نظام قانوني وقضائي تتحدد فيه على نحو واضح الصلاحيات التي يمارسها الأفراد والجماعات واهل الحكم في كل المجالات مع ضمان المساواة أمام القانون للجميع سواء فيما يخص الحماية القانونية لحقوقهم , أو في توقيع العقوبات أو الجزاءات عليهم طبقاً للقوانين النافذة .
     3. الشفافية *Transparency* : تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات , وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين , بالأضافة الى صحة المعلومات ودقتها وأكتمالها .
     4. الأستجابة *Responsiveness* : وتُشير إلى قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع من دون تمييز أو إستثناء .
     5. بناء التوافق *Consensus Orientation* : يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة .
     6. المساواة أو الأنصاف *Equity* : تأمين معاملة عادلة وغير متحيزة للجميع , الى جانب التوزيع العادل لثمار التنمية وتكاليفها وأعباءها .
     7. الفعالية والكفاءة *Effectiveness and Efficiency* : يعني ذلك نجاح الحكم في تحقيق أفضل أستخدام للموارد , بمعنى تخصيص وادارة الموارد أستجابة للحاجات الجماعية , وهذا ما يستلزم تمتع مؤسسات الحكم بالقدرة والكفاءة , الى جانب شعور تلك المؤسسات بالمسؤولية أزاء هموم الناس ومصالحهم .
     8. المحاسبية *Accountability* : يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة , والقطاع الخاص , والمجتمع المدني خاضعين للمراقبة والمساءلة من قبل الناس , وكذلك من قبل المؤسسات المعنية , عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم وأن يتحملوا المسؤولية عن الفشل أو الغش أو عدم الكفاءة , وأن يتفاعلوا بأيجابية مع النقد ويعدّلوا قراراتهم في ضوءه .
     9. الرؤية الأستراتيجية *Strategic Vision* : يمتلك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للحكم الصالح والتنمية الأنسانية ومتطلباتها , مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والأجتماعي المركب لهذا المنظور .

     أما البنك الدولي فيرى أن الحكم الجيد يقوم على ركيزتين أو قيمتين عامتين وشاملتين هما التضمينية والمحاسبية . حيث تعني التضمينية من وجهة نظر البنك أن كل الأطراف المعنية بأدارة الحكم وتريد المشاركة فيها – رجالاً كانوا أو نساءاً , فقراء أو أثرياء , يسكنون المدينة أو الريف – بامكانها أن تفعل ذلك على أساس من الفرص المتكافئة إما عن طريق التصويت أو بالمشاركة في المداولات وإما من خلال الأشراف على وكالات الخدمة العامة المحلية . كما تعني التضمينية أن الحكومات تتعامل مع الجميع على قدم المساواة وتحمي حقوق الجميع بالقوة نفسها وأن الأقصاء والتمييز لا وجود لهما عند تقديم الحكومات للخدمة العامة . وترتكز المحسابية على فكرة أمتلاك الشعب الحق بمساءلة حكومته على كيفية أستعمالها لسلطة الدولة وموارد شعبها .

     ومن متطلبات المحسابية تحقيق الشفافية أو أمكانية الوصول الكامل الى المعلومات , حيث يحتاج الشعب الى معرفة آلية عمل الحكومة ليتسنى له مسائلتها , وعلى الحكومات أن تتيح له فرصة الوصول الى تلك المعلومات .

     وكذلك تحتاج المساءلة الى التنافسية , أي تمكين الشعب من الأختيار بين أكثر من هيئة أقتصادية وسياسية على أساس حسن أدائها(16) .

     ثانياًً :- الشروط المؤسسية والسياسية للتنمية في الفكر الأقتصادي .

     تركز أهتمام المفكرين الأقتصاديين من روّاد المدرسة التقليدية ( الكلاسيكية ) - التي دشن أنتاجها الفكري آدم سمث بكتابه ذائع الصيت ثروة الأمم عام 1776 - على البحث عن القوانين الأقتصادية المجرّدة على حساب الأهتمام بالظروف التاريخية والملابسات الأجتماعية والبنى المؤسسية التي تتم في ظلها الأنشطة والفعاليات الأقتصادية . وقد تأكد وتعمق هذا الأتجاه مع ظهور المدرسة التقليدية الحديثة ( النيوكلاسيكية ) أواخر القرن التاسع عشر . وقد أنعكس هذا التوجه بالسعي لصياغة القوانين الأقتصادية في شكل معادلات وعلاقات رياضية وعلى نحو بدت معه النظرية الأقتصادية كما لو كانت نماذج مجردة تقوم على فرضيات تتمحور حول مفهوم الأنسان الأقتصادي ( *Economic man* ) الذي يتصرف برشد وعقلانية أيًّ كانت البيئة الأجتماعية والمؤسسية السائدة(17) .

     وتقتضي الأمانة التاريخية والعلمية الأشارة إلى أن الماركسية كتيار فكري بدأ بماركس ولم ينقطع بموته مثلت كسراً لهذا التقليد أو الأتجاه وخروجاً عليه , فالأفكار الأقتصادية للماركسية هي في واقعها جزء من النقد العام للنظام الرأسمالي وأسسه ومترتباته الأجتماعية , ومن هنا جاءت أطروحاتها النظرية والفكرية ذات طبيعة أجتماعية ومؤسسية , وينطبق ذات الحكم على أغلب منتقدي الرأسمالية ( كنظام أقتصادي وسياسي وأجتماعي ) من المفكرين الأشتراكيين غير الماركسيين مع مابينهم من تباين في الرؤى والأفكار أزاء القضايا التي كانت مثار جدل فكري في أزمنتهم . وضمن هذا السياق نفسه ولكن من منطلقات وبأدوات تحليل مختلفة , جاءت أفكار المدرسة المؤسسية أو الأقتصاد المؤسسي ( *Institutional Economics* ) . ولكي يكون فهم وتقدير القيمة الفكرية للمساهمة التي قدمتها المدرسة المؤسسية ممكناً , يبدو من الضروري الأشارة الى أنه في الدراسات والبحوث ذات الصلة بعملية النمو الأقتصادي التي أطلقتها دراسة روبرت سولو ( *Robert Solow* ) عام 1956(18) , ودراسات أحتساب النمو ( *Growth Accounting*) التي كان لـدنيسون ( *E.F.Denison* ) فضل السبق في تقديمها عام 1967(19) , عجز علماء الأقتصاد عن تقديم تفسير شافٍ وكافٍ لعملية النمو من خلال تحليل أثر عوامل لأنتاج الأساسية ممثلةً بالعمل ورأس المال , حيث ظل جزء كبير نسبياً من النمو الأقتصادي موضوع التحليل غير قابل للتفسير من خلال النماذج الأقتصادية القياسية المعتمدة في حينه . فقد عزا بعض الأقتصاديين ذلك الى ( التطور التكنلوجي ) أو الى (التحسن النوعي ) في عوامل الأنتاج , وغير ذلك من الأعتبارات التي لم يتوقف الجدل بشأنها لسنين طويلة . بعد ذلك جاء بعض الأقتصاديين بفرضية تفسر الجزء الملتبس من عملية النمو الأقتصادي بما للمؤسسات من دور في ذلك , ولا سيما تلك المعنية بأتخاذ قرارات تخصيص الموارد وصياغة السياسات المالية والأقتصادية وتنفيذها , وهو ما جذب الأنتباه الى أهمية دور المؤسسات في تأمين بيئة قانونية وأدراية مناسبة لضمان فاعلية عمليات الأدخار والأستثمار بما يُعزز كفاءة عمل آليات السوق(20) . ولعل هذه الفرضية أو الأطروحة النظرية تمثل الملمح الأساسي من ملامح تميز وخصوصية الأقتصاد المؤسسي . ففي حين كان تركيز المشتغلين في حقل النظرية الأقتصادية على السوق والأسعار بوصفيهما أساس العلاقات الأقتصادية فإِن الفكر المؤسسي يرى إن ماهو جدير بالأهتمام والتركيز هي المؤسسات الأجتماعية القائمة , ومن بينها السوق التي لاتعدو كونها أحدى هذه المؤسسات , وهي تخضع لتأثيرات الأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع التي تتمثل من بين أشكال أخرى بالدولة والنظام القانوني والقيم السائدة . فأذا كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة لعلم الأقتصاد بطبعته التقليدية والتقليدية المحدثة تتمثل بكيفية تكوين الأسعار وهيكل السوق وتوزيع الموارد , فأن الأقتصاد المؤسسي يركّز جلَّ أهتمامه على التنظيمات القائمة وشكل السيطرة أو السلطة ( *Form of Power* ) على النشاط الأقتصادي بصرف النظر عما إذا كانت هذه السيطرة نابعة من اعتبارات فنية أم قانونية , ومن هنا جاء الأهتمام الكبير لرواد الأقتصاد المؤسسي بالتطور التكنلوجي , ونظم الملكية والحقوق بصورة عامة الى جانب الأهتمام بالتنظيم القانوني والأجتماعي , الذي أستتبع بدوره الأهتمام بفكرة القوة أو السلطة الأقتصادية , الأمر الذي جعل الأهتمام بدور الحكومة الأقتصادي مركزياً في بحوث ودراسات هذه المدرسة(21) .

     وتجدر الأشارة هنا الى المساهمة الفكرية المتميزة لجون كينيث جالبرث الذي يُعد أحد أعلام المدرسة المؤسسية . ففي كتابه ( الرأسمالية الأمريكية ) الصادر عام 1956 , عرض وحلل بعمق فكرة القوة المناهضة *Countervailing power* , مقدماً بذلك واحدةً من أهم الدراسات التي تقع في حقل أقتصاديات القوة أو السيطرة *power Economics* التي تمثل محور أهتمام مفكري المدرسة المؤسسية . وخلاصة فكرة جالبرث هي أن التجربة الأمريكية في التطور الأقتصادي تشير الى أنه حيثما أدت قوى السوق الى خلق نوع من التركز والأحتكار , فان ذلك يؤدي بالمقابل وبالضرورة الى نشوء قوى معارضة . ففي الصناعات التي تشهد تركزاً وأحتكاراً تكون النقابات العمالية أكثر قوة وتنظيماً , وعلى العكس من ذلك فأن نقابات العمال تكون ضعيفة وربما غير موجودة في الصناعة التي تكون موزعة بين عدد غير قليل في المشروعات , وهو ماينجم عنه التوازن أو التعادل في القوى كنتيجة طبيعية للتقابل بين القوى المتعارضة وبما يتيح توفر قدر أو هامش أكبر من العدالة . كما أن جالبرث ناقش في كتابه الموسوم بـ: الدولة الصناعية الجديدة *The New Industrial State* الصادر عام 1967 خصائص المجتمع التكنلوجي الحديث , معلقاً أهمية خاصة على طبقة المديرين والفنيين . وطبقاً لما يراه جالبرث فأن التطور التكنلوجي الذي تم في أطار النظام الرأسمالي أدى الى أنبثاق المجتمع الصناعي الجديد . وفي هذا المجتمع يتراجع دور الرأسمالي لصالح دور المديرين والفنيين . فهذه الفئة وبحكم معرفتها الفنية تسيطر على أغلب القرارات في المجتمع الصناعي المذكور . وعلى ذلك فأن السلطة الحقيقية تنتقل في واقع الحال من طبقة الرأسماليين الى المديرين والفنيين(22) . وأمتداداً للأتجاه الفكري الذي مثلته هذه المدرسة ظهر أتجاه فكري جديد أطلق عليه المؤسسية الحديثة . فالتحليل الأقتصادي من وجهة نظر المؤسسية الحديثة ليس خاطئاً بل غير كافٍ . وإن دور المؤسسية الحديثة هو توسيع نطاق أستخدام أدوات التحليل الأقتصادي الى جوانب لم تحظ بأهتمام النظرية الأقتصادية وهي الجوانب المؤسسية . وفيما يخص المسائل المتصلة بقضايا التنمية والأصلاح الأقتصادي فأن التركيز من منظور الفكر المؤسسي لم يُعد مقتصراً على السياسات الأقتصادية الكلية ( *Macroeconomic Policies* ) بل أصبح يشمل قضايا أساليب الأدراة والحكم . وعلى ذلك لم تعد المتغيرات أو الكميات الكلية مثل الأدخار والأستثمار وتوازن القطاعات الأنتاجية مثل الزراعة والصناعة أوالبنية التحتية هو كل ما يتعين التركيز عليه في التحليل الأقتصادي, بل يجب أن يشمل التحليل المؤسسات المعنية بأتخاذ القرار , وحقوق الملكية . وأذا كانت الدعوة للأصلاح الأقتصادي طبقاً للفكر النيوكلاسيكي تترجم بالحث على إصلاح نظام الأسعار ( *Get The* *Prices Right* ) فأن الدعوة المذكورة تُرجمت في ظل المؤسسية الحديثة بالحث على أيجاد المؤسسات المناسبة ( *Get* *The Institutions Right* ) والتي عبرت عن نفسها بتشجيع الخصخصة *Privatization* والدعوة الى الأصلاح الدستوري والسياسي . ومن بين الأضافات الفكرية التي أقترنت بالمدرسة المؤسسية الجديدة بلورة القواعد والأسس التحليلية لما يُعرف بأقتصاديات المعاملات *Transactions Economics* , وهو حقل معرفي يتناول الظروف التي تجري فيها المعاملات وما يقترن بها من تكاليف وأعباء , وهو مايقتضي الأهتمام بالظروف التي تحكم هذه المعاملات من حوافز وآليات رقابة ومعايير لتقويم الأداء ومعلومات متاحة والقوانين التي تنظمها ولاسيما النظام القانوني للعقود , وفيما يخص النظام القانوني لايكفي الأهتمام بالقواعد القانونيــــة النافذة , بل يجب الأخذ بنظر الأعتبار مدى تطبيقها وأحترامها*Enforcing Law*(23) .

     والى جانب ماتقدم , فقد أثارت الأوضاع المؤسسية قضية المصداقية *Credibility* . فالمعاملات الأقتصادية تتوقف الى حد بعيد على الثقة في أحترام الألتزامات وفي المقدرة على تحصيل الحقوق . ويظهر ذلك بوجه خاص في قضايا الأستثمار . ومن هنا تظهر سلامة الإطار القانوني والدستوري , باعتباره أساساً للنجاح الأقتصادي والذي يتوقف على عدد من العناصر الأساسية , في مقدمتها , المحاسبية *accountability* , والأستقرار *stability* , والقدرة على التنبؤ والتوقع *predictability* , وهي أمور تتحقق عادة في أطار النظم الديموقراطية والدستورية . وهكذا أعادت المؤسسية الحديثة مناقشة الإطار المؤسسي للنظام الأقتصادي . فالسوق لايعمل في فراغ , وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة(24) .

     ويمكن القول إن النقلة الكبرى في أهتمام الفكر الأقتصادي بظاهرة الحكم ودور المؤسسات بصورة عامة , بأعتبارها عوامل أساسية في التأثير على كفاءة الأداء الأقتصادي قد حصلت في عقد التسعينيات من القرن الماضي لأسباب واعتبارات سنتناولها في فقرة لاحقة .

     ثالثاً :- العوامل والظروف المفسرة للأهتمام الراهن بموضوع علاقة الحكم بالتنمية .

     إن الأهتمام الراهن الذي يبديه المجتمع الدولي بمختلف مكوناته ودوائره ومستوياته بموضوع علاقة الحكم بالتنمية يطرح سؤالاً مشروعاً عن الأسباب والدوافع الكامنة خلف هذا الأهتمام وفي التوقيت الذي حصل فيه وليس في غيره . فمنظمة دولية مهمة كالبنك الدولي الذي يرفع الآن عالياً لواء الدعوة الى مكافحة الفساد واقامة الحكم الصالح ويُصدر العديد من البحوث والدراسات ذات الصلة كان يرفض ولسنين طويلة – مثلما يُشير الى ذلك الكتاب المرجعي لمنظمة الشفافية الدولية – التصدي لقضية الفساد وتعامل معها كشأن سياسي وكمجال خارج تناول وثائق وميثاق البنك , إلا إن هذا الموقف سرعان ما تغير وعلى نحو مفاجئ حين طرح رئيسه جيمس وولفنسون الأراء القانونية في صندوق القمامة على حد تعبير المنظمة وأعلن أن الفساد قضية أقتصادية , وبالتالي ذات أهمية أساسية لحيوية وفعالية المشاريع التي يتولى البنك تمويلها . وكانت حجته كالأتي :- إن أسباب الأزمات المالية والفقر واحدة : الأفتقار الى الحكم الجيد , وعدم مواجهة قضية الفساد , وعدم أقامة نظام قانوني كامل يحمي حقوق الأنسان وحقوق الملكية والعقود(25).

     إن الأسباب التي يمكن أن تُفسر الأهتمام الراهن بموضوع الحكم وعلاقته بالتنمية بمفهومها الواسع والمعتمد ضمن سياق هذا البحث أي التنمية البشرية المستدامة تقع إجمالاً ضمن الدائرتين الاتيتين :- المناخ الدولي المترتب على نهاية الحرب الباردة ( التغير في هيكل وموازين القوى في النظام الدولي ) , واخفاقات تجارب الحكم والتنمية في الدول الأشتراكية السابقة والدول النامية . وتوضيح وتفصيل ذلك كما يلي :-

     1. المناخ الدولي المترتب على نهاية الحرب الباردة ( التغير في هيكل العلاقات الدولية )

     على الرغم من ان ميثاق الأمم المتحدة أشتمل على بعض النصوص التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول , ومن بينها ما ورد في الفقرة السابعة من مادته الثانية التي نصت على أنه ( ليس في هذا الميثاق مايسوّغ للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما , وليس فيه مايقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تُحّل بحكم هذا الميثاق )(26) . إلا أن الميثاق تضمن في ذات الوقت نصوصاً أخرى تتعلق بصلاحيات الأمم المتحدة في الميادين الأقتصادية والأجتماعية والثقافية , مكنّت المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة حتى في ظل الحرب الباردة من ان تؤدي دوراً مهماً في الشؤون المتعلقة بالتنمية وحقوق الأنسان , والتي كانت تُعد من وجهة نظر القانون الدولي التقليدي من الشؤون الداخلية للدول . وكما يرى حسن نافعة الباحث المعروف في العلاقات الدولية والتنظيم العالمي , فإن النصوص التي تضمنها الميثاق وتطور ممارسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الميادين المتعلقة بقضايا التنمية وحقوق الأنسان ( البعد الحيوي ضمن مفهوم الحكم الصالح ) مثلّت المنطلق الأساسي الذي مهّد للدور الذي تحاول الآن القيام به الهيئات والمنظمات الدولية على صعيد الدعوة الى الحكم الصالح ومحاربة الفساد(27) .

     ففيما يخص حقوق الأنسان , جاء في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة وفي الفقرة الثالثة من مادته الأولى أن من بين مقاصد الأمم المتحدة (( تحقيق التعاون الدولي لتعزيز أحترام حقوق الأنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس او اللغة أو الدين ))(28) . كما أشتمل الميثاق على نصوص أخرى تمنح أجهزة الأمم المتحدة المختلفة , وبصفة خاصة الجمعية العامة والمجلس الأقتصادي والأجتماعي صلاحيات محددة للعمل على ( نشر وتعزيز وضمان احترام حقوق الأنسان في العالم ) . وقد مارست الأمم المتحدة عدداً من الأنشطة والبرامج ذات الصلة بهذه الأهداف والغايات .

     وفيما يتعلق بالتنمية فقد وردت في الميثاق نصوصاً تؤكد على ضرورة أضطلاع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدور واضح في معالجة المشكلات الدولية في المجالات الأقتصادية والأجتماعية والثقافية , ومن بين هذه النصوص ماورد في ديباجة الميثاق حول توظيف الهيئة الدولية كأداة في تطوير الشؤون الأقتصادية والأجتماعية للشعوب جميعها(29) . كما ان الفصل التاسع من الميثاق مكرس للتعاون الدولي الأقتصادي والأجتماعي , في حين خُصص الفصل العاشر لتوصيف هيكل ووظائف المجلس الأقتصادي والأجتماعي الذي أُنشا كفرع مستقل داخل الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة للتنسيق بين أنشطة الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية في المجالات الأقتصادية والأجتماعية .

     وإعمالاً للنصوص التي وردت في الميثاق ومن خلال الهياكل والترتيبات التنظيمية والمؤسسية التي أُنشأت لتنفيذ المهام والوظائف الأممية ذات الصلة بالجوانب الأقتصادية والأجتماعية ( مثل المجلس الأقتصادي والأجتماعي الذي سبقت الأشارة إليه ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ) فقد بذلت جهود دولية لدعم خطط وبرامج التنمية في بلدان العالم الثالث , منها مايتعلق بتقديم المساعدات المالية والفنية المباشرة لتلك البلدان ومنها مايتعلق بالسعي لتصحيح الخلل القائم في النظام الأقتصادي والتجاري الدولي بما يتيح للدول النامية أوضاعاً دولية أكثر ملائمةً لتحقيق تقدم على صعيد الجهود التنموية لبلوغ مرحلة الأنطلاق الأقتصادي ( *Economic Take-off* ) , وكذلك ممارسة الضغط على الوكالات الأقتصادية الدولية القائمة لتغيير فلسفاتها ومنطلقاتها الفكرية وممارساتها بما يساعد على إيجاد بيئة دولية مناسبة لتحقيق قدرٍ من التطور المتوازن أو المتكافي في العالم , وهنا تجدر الأشارة الى أن المبادئ الحاكمة للتجارة العالمية في ظل الأتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ( الغات ) وكذلك فيما يخص فلسفة وأنشطة وبرامج المؤسسات المالية الدولية ( صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ) , كانت بعيدة عن الهموم والأهتمامات والمشاكل والطموحات الجوهرية للبلدان النامية .

     أن مايسجل على جهود بلدان العالم الثالث لبلورة أتجاهات دولية داعمة لبرامجها وأنشطتها التنموية خلال مرحلة الحرب الباردة , هو الأتي :-(30)

     1. تركيزها على العوامل الخارجية التي نظرت أليها دول العالم الثالث بأعتبارها ذات أثر سلبي على جهودها التنموية , محملةً المجتمع الدولي جزءاً من مسؤولية ماأصابها من تخلف .
     2. معارضة أي محاولة لتسليط الضوء على العوامل الداخلية المعيقة للتنمية ولاسيما مايتعلق بسوء التنظيم والأدارة داخل حكومات البلدان النامية وفساد المؤسسات المحلية المعنية بالشؤون التنموية , بذريعة انها جوانب تتعلق بالسيادة الوطنية ولا يحق للمجتمع الدولي التدخل فيها .

     أن الحالة المشار أليها آنفاً ماكان لها أن تحصل لولا التوازن النسبي الذي طبع هيكل وعلاقات القوة في النظام الدولي ثنائي القضية الذي ساد في المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط جدار برلين وتفكك الأتحاد السوفييتي . فذلك الواقع الدولي منع المؤسسات الدولية من التدقيق في كيفية تصرف حكومات البلدان النامية بالمعونات الدولية أومراقبة مجالات أنفاقها أستغلالاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية . ولكن ما أن سقط التوازن المشار إليه بأنتهاء الحرب الباردة وتفكك الأتحاد السوفييتي حتى بدأت الحدود الفاصلة بين ما يُعّد ( شأن داخلي ) وما يُعدّ ( شأن خارجي) بالذوبان فأصبح المجال واسعاً امام مؤسسات المجتمع الدولي للحديث عن الفساد ومهاجمته والتحذير من أثاره وعواقبه والدعوة الى مكافحته والتبشير بالحكم الصالح(31).

     ان السؤال الذي يُثار هنا هو : كيف أثَّر التغيرفي هيكل وموازين القوى في النظام الدولي الذي ُأشير أليه آنفاً على جدول أعمال ومهام المؤسسات الدولية بحيث أصبحت تتدخل في مجالات كانت تُعّد سابقاً من صميم السلطان والشأن الداخلي للدول ؟ أن محاولة تقديم اجابة على سؤال من هذا النوع تستلزم الأشارة الى ان هيكل وموازين القوة في النظام الدولي ذي القطبية الثنائية الذي ساد على أمتداد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ثم باد بعد أنهيار وتفكك الأتحاد السوفييتي كانت تؤثر بصورة حاسمة على طريقة عمل وآليات وبرامج المنظمات الدولية . فالطريقة التي كان يعمل بها نظام الأمن الجماعي , والأسلوب الذي تعامل به مجلس الأمن مع قضايا السلم والأمن الدوليين كانا يعكسان موازين القوى بين المعسكرين الأشتراكي والرأسمالي , كما ان موازين القوى تلك انعكست في ذات الوقت على الأسلوب الذي مارست به الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولاسيما الأتحاد السوفييتي السابق نفوذها داخل أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة . ففي حين خضعت برامج وأنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الأنسان لنفوذ وتأثير المعسكر الرأسمالي بشكل خاص , فأن برامج المنظمة الدولية في مجال التنمية عكست نفوذ الأغلبية العددية لدول العالم الثالث داخل الجمعية العامة والمجلس الأقتصادي الأجتماعي(32) .

     وبعد تفكك وسقوط المعسكر الأشتراكي واعتماد الدول التي كانت أعضاء فيه خيارات فكرية وفلسفية جديدة تمثلت بتبني أقتصاد السوق وأقامة أنظمة سياسية على نسق النظام اللبرالي الغربي , ركبت دول العالم الثالث أيضاً ذات الموجة متخلية عن توجهاتها الفكرية والسياسية السابقة , كما بدأت مراكز البحوث والدراسات والماكنة الدعائية والأعلامية في الغرب تبشّر بالأنتصار النهائي والحاسم للأيديلوجية اللبرالية بجانبيها السياسي المتمثل بالديمقراطية والتعددية السياسية والأقتصادي المتمثل بآليات السوق .

     وقد انعكست تلك التحولات بصورة مباشرة على انشطة وبرامج توجهات وأساليب عمل المؤسسات الدولية في جميع المجالات ومن بينها المجالات الأقتصادية والأجتماعية , حيث بدأت محاولات ربطها بالنموذج الغربي في التنمية وحقوق الأنسان , مبررة ذلك بالقول أنه النموذج الذي اثبتت الوقائع ومجريات الأحداث التي حصلت على الساحة الدولية أنه الأكفأ ليس فقط على صعيد حماية حقوق الأنسان من أية تجاوزات أو أنتهاكات , وأنما أيضاً على صعيد توفير افضل الظروف للتنمية المستدامة .

     ضمن هذا المناخ الدولي بدأت المؤسسات الدولية تنزع الى القيام بدور متزايد في مجال المناداة بأقامة الحكم الصالح والترويج للشفافية والدعوة إلى مكافحة الفساد(33) .

     إن مايجب التأكيد عليه هنا هو أن هذا الدور لم يكن ألا أستمراراً لأدوار متعاقبة قامت بها المنظمات الدولية وفي المقدمة منها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل وصياغة الأفكار والتوجهات والأهداف التنموية لبلدان العالم الثالث , الى حد جاز معه أن يُطلق على هذا الدور في بعض الكتابات الأقتصادية وصف ( صناعة فكر التنمية ) . فمنذ أن بدأ الأهتمام بقضية التنمية تعبيراً عن الأنشغال الدولي بمشكلات ذلك الجزء من العالم المسمى بـ(البلدان المتخلفة), أصبحت منظمات الأمم المتحدة احد المصادر الأساسية للأفكار والتصورات والأحكام المتعلقة بالتنمية , فيتلقفها منها السياسيون والأكاديميون ووسائل الأعلام وسرعان مايتحقق لها الأنتشار والذيوع فتصبح هي الحكمة الشائعة *Conventional wisdom* – على حد وصف أحد الكتّاب –(34) . أي يتم التعامل معها كنوع من المسلّمات أو البديهيات التي يقبلها الجميع فتكتب لها السيادة حتى تُطلق المنظمات المشار أليها أفكاراً وتصورات جديدة فتصبح مسلّمات وبديهيات جديدة تحل محل ماسبقها من مسلّمات وبديهيات . يكفي في هذا الصدد أن نشير الى أن الكثير من الخطط والبرامج والسياسات التنموية في بلدان العالم الثالث تأثرت بما تضمنته وثائق عقود التنمية الثلاثة التي اقرتها الجمعية العامة للأمم النتحدة من أهداف ومؤشرات . كما لا يمكن تجاهل الأثر الذي أنعكس على الخطط والبرامج والسياسات التنموية المشار اليها من خلال قيام منظمة العمل الدولية برفع شعار أشباع الحاجات الأساسية ( *Basic Needs* ) في السبعينيات من القرن الماضي أو تبني البنك الدولي لمبدأ أعادة التوزيع مع النمو ( *Redistribution with Growth* ) في نفس الفترة المشار أليها أو رفعه لشعار الهجوم على الفقر ( *Attacking Poverty* ) مع بداية الألفية الثالثة .

     2- إخفاقات وأزمات تجارب الحكم والتنمية في الدول الأشتراكية السابقة والدول النامية

     على الرغم من تعدد التفسيرات التي طُرحت بخصوص سقوط الأتحاد السوفيتيي وما أعقبه من سقوط للأنظمة الأشتراكية في بلدان أوربا الشرقية , إلا إن هناك مايُشبه الأجماع على إن العامل الأقتصادي كان أساسياً في تفسير تلك التطورات . والعامل الأقتصادي ليس إلا عنواناً عريضاً لعدد من المشاكل والصعوبات الأقتصادية التي واجهت تجارب البناء الأشتراكي أو تجارب التنمية الأقتصادية المستندة إلى الأيمان بالعقيدة الأشتراكية الماركسية . وهنا تظهر مفارقة مهمة تتمثل في أن الماركسية التي خسرت المنافسة الأقتصادية مع الرأسمالية قد بنيت من الناحية النظرية على أهمية العامل الأقتصادي في تطور المجتمعات وإنتقالها من مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تقدماً على صعيد قوى الأنتاج وعلاقات الأنتاج ( أسلوب الأنتاج ) . ففي الوقت الذي حققت فيه الأشتراكية نجاحات وأنجازات كبيرة وأحياناً غير مسبوقة في ميداني التقدم العلمي والتقدم العسكري , فإنها تخلفت في السباق الأقتصادي مع الرأسمالية . وكما يرى بعض الباحثين الأقتصاديين فإن الضعف في كفاءة الأدارة الأقتصادية بل وحتى إنعدامها كان بمثابة ((كعب أخيل )) الذي أنهى المعسكر الأشتراكي(35) . وقد قيل الكثير في تفسير ذلك وفي محاولة فهم ماحدث ورده إلى أسبابه الحقيقية . فهناك من رأى إن ذلك يرجع الى الماركسية ذاتها التي كانت تحليلاتها تنصب بالدرجة الأساس على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة التي توقعت الماركسية انها ستنتقل حتماً الى الأشتراكية من دون وضع تصور كامل لما يمكن ان تكون عليه المجتمعات الأشتراكية بعد سقوط الرأسمالية . وبعد أن قامت الأنظمة الأشتراكية , فإن عدم قناعة الأشتراكيين بنظريات ( الأقتصاد البرجوازي) عموماً وتسليمهم فقط بنظرية العمل في القيمة لديفيد ريكاردو نسجاً على منوال معلمهم الأول ماركس أضاع عليهم فرصة الأستفادة من العديد من أدوات التحليل الأقتصادي الحديث , حيث نجد صورة متطرفة لهذا الموقف في قول روزا لوكسمبورغ بأن تحقيق الأشتراكية يعني نهاية الأقتصاد كعلم(36). ويقتضي أنصاف الحقيقة القول إن هناك من الأشتراكيين من غرّد خارج سرب الماركسيين الأرثوذكس ( أي المتمسكين بنوع من الأصولية الماركسية والتعاليم الحرفية لماركس مجسدة في كتابهم المقدس رأس المال ) . ومن بين تلك الفئة من الماركسيين الأحرار في تفكيرهم أوسكار لانجه الذي كان يعتقد أن النظام الأشتراكي لايختلف عن النظام الرأسمالي من حيث أمكانية تحقيق الكفاءة الأقتصادية من الناحية النظرية والعملية وأن أجهزة التخطيط تستطيع القيام بهذه المهمة على نحو لا يختلف عما تقوم به آليات السوق في اطار النظام الرأسمالي , بل إن أوسكار لانجة كان يرى بأن الأسعار التي يمكن أن تصل أليها أجهزة التخطيط عن طريق التجربة والخطأ ستكون أقرب الى الأسعار الممكن تحققها في سوق المنافسة الكاملة وهي الحالة التي من النادر قيامها في ظل الرأسمالية . وتأسيساً على فكرته هذه بين لانجه عدم وجود تعارض بين تبني النظام الأشتراكي وإعتماد اللامركزية في الأدراة الأقتصادية من ناحية وأن الأخذ بأدوات التحليل الأقتصادي التي توفرها النظرية الأقتصادية البرجوازية من الممكن أن يكون أمراً نافعاً في البناء الأشتراكي من ناحية أخرى . إن السيادة (الرسمية ) لنظرية العمل في القيمة التي سلّم بصحتها ماركس حال دون الأستفادة من الأسهامات الفكرية المجددة لأوسكار لانجه على صعيد تطوير النظرية الأقتصادية الأشتراكية وكذلك على صعيد توظيفها على نحو إيجابي في تطوير الأدارة الأقتصادية , فكان ان سادت الأساليب ( الأمرية ) والكمية في إدارة الأقتصاد بطريقة مركزية في أطار مايُعرف بـ( التخطيط المركزي ) . وقد ترتب على ذلك نتيجتان خطيرتان من منظور المصير الذي آل إليه الأتحاد السوفييتي بوجه خاص والمعسكر الأشتراكي بوجه عام . أولى تلك النتائج أهدار قضية الكفاءة الأقتصادية والثانية هيمنة العناصر البيروقراطية على إدارة الأقتصاد (37) .

     إن أهدار الكفاءة الأقتصادية ترتب عليه تخلف الأقتصاد السوفييتي ( ناهيك عن الأقتصادات الأشتراكية الأخرى ) عن أقتصادات البلدان الرأسمالية بحيث بدى الأتحاد السوفييتي كما لو كان عملاقاً عسكرياً يقف على ساقين من خشب قوامهما أقتصاد منهك. أما هيمنة العناصر البيروقراطية على أدارة الأقتصاد بالأضافة الى سيطرتها على مفاصل الدول الأخرى في اجواء من إنعدام الديمقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية فقد وفر لها فرصة التحول الى ( طبقة جديدة ) تتمتع بأمتيازات تذّكر بأمتيازات الطبقات القديمة التي قامت الثورة الأشتراكية الأولى للقضاء عليها, الأمر الذي نجم عنه تفشي الفساد والسلبية وضعف وربما غياب الشعور بالأنتماء وهي الأوضاع التي تفاعلت مع عوامل داخلية أخرى ( تتصل في جانبها الأكبر بطبيعة النظام السياسي الذي كان قائماً ) ومع عوامل وتأثيرات خارجية لتفضي إلى سقوط وتفكك الأتحاد السوفييتي .

     أما مايخص أزمة التنمية التي مرت بها البلدان النامية في الثمانينيات من القرن الماضي فإنها وإن ارتبطت بالسياسات الأنكماشية التي اعتمدتها الدول الصناعية المتقدمة لمعالجة التضخم الناجم عن أرتفاع أسعار النفط في السبعينيات أو بالأنخفاض الحاد الذي حصل لأسعار النفط وفي حجم صادرات وأسعار المواد الخام الأخرى في الثمانينيات , الى جانب تطبيق السياسات الحمائية في وجه الصادرات غير التقليدية للبلدان النامية إلى أسواق الدول المتقدمة , وتناقص المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة الى البلدان النامية بالتزامن مع تزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وانخفاض فرص البلدان النامية في الحصول على قروض من البنوك التجارية العالمية(38) , فإن الأسباب الداخلية كانت هي الأخرى مسؤولة عن خلق أزمة التنمية المشار أليها . فمصادرة الحريات الأساسية من قبل أنظمة سياسية مستبدة وإهدار الحقوق المدنية للمواطنين وعدم تمكينهم من المشاركة الحقيقية في أتخاذ القرارات وصنع السياسات أضعف الحماس المطلوب لبذل الجهود اللازمة لأنجاح الخطط والبرامج التنموية . كما أن أتساع نطاق تدخل الدول في إدارة الأقتصاد وتضخم القطاع العام وإنشغاله بأنشطة أنتاجية وخدمية واسعة من دون وجود مسوّغات أقتصادية وأجتماعية حقيقية للقيام بمثل هذه الأنشطة التي يمكن تركها للقطاع الخاص أنتج تضخماً بيروقراطياً هائلاً وفساداً أدراياً واسع النطاق . وفي مواجهة هذه التطورات والملابسات ذات الصلة بأخفاقات وأزمات تجارب الحكم والتنمية في الدول الأشتراكية والدول النامية وأستثماراً لها تبلور الأهتمام الدولي بموضوع الحكم والحكم الصالح لتطرح في أطاره الدعوة الى تقليص دور الدولة الأقتصادي وأقامة حكومة الحد الأدنى مع التركيز على فاعلية الحكم ونزاهته وغير ذلك من الخصائص التي سبقت الأشارة أليها في سياق التعرض لمفهوم الحكم الصالح .

     رابعاً :- آثار نوعية الحكم في التنمية وآليات أنتقالها .

     من الممكن تناول ما تُحدثه نوعية الحكم من آثار في التنمية من خلال مقاربتين بديلتين . المقاربة الأولى تقوم على أفتراض حالة الحكم السيء أو غير الصالح ( *Poor Governance* ) . والمقاربة الثانية تقوم على أفتراض حالة الحكم الصالح أو الرشيد ( *Good Governance* ) . وفي نطاق هذا البحث سنفترض حالة الحكم السيء أو غير الصالح بماله من خصائص وسمات , ومن ثم نحاول تفحص ما ينتج عنه من آثار ومضاعفات على التنمية , وعندئذ فإن آثار ومضاعفات الحكم الصالح أو الرشيد على التنمية هي معكوس الحالة الأولى .

     وهنا يجدر التنويه بأن الفساد وإن كان لا يمثل مرادفاً كاملاً للحكم غير الصالح حيث أن مفهوم الأخير أوسع , فإنه صورة شاخصة عنه وتجلياً مهماً من تجلياته وإفرازاً خطيراً من إفرازاته وهو يمثل أيضاً عرضاً أو نتيجة له وفي ذات الوقت سبباً من أسبابه , بحيث يبدو الأمر هنا كما لو كنا إزاء صورة أخرى من صور الحلقة الجهنمية أو الخبيثة بين سبب ونتيجة ( *vicious circle* ) .

     إن خصائص وسمات الحكم غير الصالح تتمثل بما يأتي(39) :-

     1. إنه الحكم الذي لا يقوم على الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة , وبين المال العام والمال الخاص , ويتجه بصورة مستمرة الى أستخدام الموارد العامة لصالح مصلحة خاصة أي أنه وبأختصار يقوم بشخصنة الشأن العام أو بخصخصة السلطة العامة .
     2. إنه الحكم الذي لايتوفر له الأطار القانوني المناسب , ولا يعمل طبقاً لمبدأ سيادة القانون , حيث ُتطبق القوانين واللوائح بصورة إنتقائية وتعسفية , ولا يخضع فيه المسؤولون لتطبيق القوانين .
     3. إنه الحكم الذي يوُجد في ظله عدد كبير من المعوقات القانونية والأدارية ( الأجرائية ) أمام الأستثمار الأنتاجي وبما يحرفه نحو الأنشطة الريعية والمضاربات والأنشطة الطفيلية الأخرى , أي تلك الأنشطة التي لا تقدم إضافة الى الطاقة الأنتاجية .
     4. إنه الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع مقتضيات التنمية السليمة وتدفع بأتجاه تبديد الموارد الأنتاجية المتاحة وأساءة أستخدامها .
     5. إنه الحكم الذي يتسم بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام , أو فيما يتعلق بصياغة السياسات العامة بشكل خاص .
     6. إنه الحكم الذي يقترن بالفساد ويشجع على أنتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد .
     7. إنه الحكم الذي يتسم بإهتزاز شرعيته وضعف ثقة المواطنين به , بما يؤدي الى اتساع نطاق القمع وإهدار الحريات وأنتهاك حقوق الأنسان وسيادة الأستبداد والتسلط .

     وقبل أن نستعرض الآثار أو النتائج الفعلية التي تترتب على التنمية بسبب وجود حكم غير صالح , قد يكون من المناسب الأشارة الى زعم أو وهم مؤداه أن من الممكن ان يكون للفساد المقترن بالحكم المُشار أليه نتائج اقتصادية أيجابية . فوفقاً للمروجين لهذا النوع من المزاعم والأوهام أن الفساد وما يترتب عليه من إثراء من الممكن أن يكون مصدراً للتراكم الرأسمالي أو أن يساهم في تعزيز الطلب الأستهلاكي الذي يحفّز بدوره رجال الأعمال على الأستثمار , أو أنه يقلل من القيود الأجرائية والأدارية والجمود البيروقراطي الذي يعيق عمليات الأستثمار(40) . ومن دون ما حاجة لبذل عناء كبير في تفنيد مثل هذه المزاعم أو تبديد تلك الأوهام نقول : لو كان الأمر كما يروّجون لأصبحت اكثر الدول فساداً أفضلها من حيث مؤشرات الأداء الأقتصادي .

     إما يخص الآثار الفعلية للحكم غير الصالح على التنمية , فأنها تتمثل بما يأتي :-

     1. تدني معدلات النمو الأقتصادي الذي يُعد شرطاً ضرورياً وإن كان غير كاف للتنمية : ينتج عن الحكم غير الصالح تدنٌ مؤكد في معدلات النمو الأقتصادي الممكنة أو المحتملة في ظروف غير الظروف التي يسود فيها الحكم غير الصالح . ومن الممكن تفسير هذا التدني بالأسباب الأتية :
     * في ظل الحكم غير الصالح , لا يتم اختيار المسؤولين عن أتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة لاسيما الأقتصادية والمالية بموجب معيار الكفاءة والنزاهة والأمانة , بل طبقاً لأعتبارات الولاء للمتربعين على قمة السلطة , الأمر الذي ينجم عنه قرارات وسياسات غير رشيدة وغير صائبة لا يتحقق بموجبها الأستخدام الأمثل للموارد ولا تحظى بثقة الناس وتفاعلهم معها أيجابياً لعدم قناعتهم بشرعيتها وتمثيلها للمصلحة العامة .
     * أرتباطاً بما سبق ينجم عن الحكم غير الصالح وما يقترن به من فساد , تراجع في كفاءة الأستثمار العام وتدهور في مستوى جودة البنية التحتية العامة , وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للأستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها , بالأضافة الى دور الوساطات في إختيار المشروعات الأنشائية وأنتشار الغش الذي يؤدي الى تدهور نوعية المنشآت العامة(41) .
     * يترتب على الحكم غير الصالح بما ينطوي عليه من أجراءات وممارسات فساد وإفساد أضعاف فرص البلدان النامية في جذب الأستثمارات الأجنبية وما يرتبط بها من مهارات وتكنلوجيا , مما يحرم تلك البلدان من فرص تطوير وتحديث طاقتها الأنتاجية . فالمستثمرون الأجانب يعتبرون أن الفساد اللصيق بالحكم غير الصالح بمثابة ضريبة على أعمالهم ومصدر من مصادر المخاطر المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها أستثماراتهم(42) .
     * يؤدي الحكم غير الصالح إلى هجرة أصحاب الكفاءات خارج بلدانهم لما يفرزه الحكم المذكور من بيئة طاردة لا تسمح للمذكورين بتحقيق ذواتهم عبر المساهمة في تحقيق نهضة بلدانهم وتطويرها الأمر الذي يحرم البلدان النامية من رأس المال البشري المؤهل لتحقيق إنجازات ترفع من مستوى كفاءة الأداء الأقتصادي .
     * يؤدي الحكم غير الصالح وما يرتبط به من فساد وعمليات نهب وسطو على الأموال والثروات العامة ومن ثم تهريبها الى الخارج إلى ( إنتاج ) واحدة من أخطر آليات إستنزاف ونزح الموارد الوطنية وقد تفوق في خطورتها ما عُرف من آليات نهب وإستباحة لموارد البلدان المستعمَرة إبان الحقبة الأستعمارية . وكما يُفسَّر التخلف عادة في أغلب الدراسات الأقتصادية التي تناولت هذه الظاهرة ( من بين أسباب أخرى ) بدور الدول الأستعمارية وشركاتها في إفقار البلدان المستعمَرة وتجريدها من مواردها , فإن ما يجري من عمليات نهب وتهريب للأموال والثروات العامة في البلدان المبتلاة بحكم غير صالح , من بين أهم أسباب التدهور في معدلات النمو الأقتصادي التي تصل في بعض الحالات الى مستويات سالبة .
     1. تدهور أخلاقيات العمل وقيم المجتمع : كما يرى محمود عبد الفضيل في بحثه القيم عن مفهوم الفساد ومعاييره(43) , فإن أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والأفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يُصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع , مما يؤدي الى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تلتمس الأعذار للفساد وتجد له من الذرائع ما يُبرر أستمراره , ويساعد في أتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية . أن ( الرشوة ) و ( العمولة ) و ( السمسرة ) تصبح تدريجياً من مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية , الذي لا يوازيه نظام آخر . وعندما تتفاقم مضاعفات الفساد مع مرور الزمن , تصبح ( الدخول الخفية ) غير الشرعية الناجمة عن الفساد والأفساد هي الدخول الأساسية التي تفوق أحياناً في قيمتها ( الدخول الأسمية) مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة ( عمله الأصلي ) وجدواه , وبالتالي يتقبل نفسياً فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي , وبذلك تصبح الدخول الطفيلية والريعية ذات أرجحية على الدخول التي يمكن أن تتحقق من خلال الأعمال المنتجة والخلاقة والمبدعة والتي كانت عبر كل التجارب الأنسانية في التقدم من بين أهم عوامل إنطلاق وإستمرار عمليات النمو والتنمية .
     2. أختلال التوازن في توزيع الدخول والثروات : يؤدي الحكم غير الصالح الى توزيع الدخول والثروات على نحو غير مشروع وغير عادل من خلال تخصيص قطع الأراضي بقرارات إدارية فوقية , ومنح الهبات العينية والنقدية للأقرباء والموالين و( المحاسيب ) , وقيام البنوك بتقديم القروض خارج الضوابط القانونية والأدارية لفئات بعينها وحصول أصحاب النفوذ على التوكيلات التجارية للشركات العالمية بأسماء الأقارب والمعارف , وغير ذلك من الأساليب فتحدث نتيجة لتلك الدخول والثروات الريعية والطفيلية تبدلات فجائية وسريعة في التراتبية الأجتماعية, الأمر الذي يكرّس التفاوت الاجتماعي والطبقي ويعمقه , ويزيد من أحتمالات التوتر الأجتماعي وبما ينعكس سلباً على الأستقرار السياسي الذي يُعد شرطاً ضرورياً لأي عملية تنمية يُراد لها الأستمرارية والأضطراد .
     3. الأقتران غير الشرعي بين السلطة والثروة : تؤدي علاقة الحلقة الجهنمية بين الحكم غير الصالح والفساد الى ترسيخ أسس سوء الحكم من خلال تحقق حالة من الأقتران غير الشرعي بين السلطة السياسية والثروة , فيصبح هدف نسق الحكم غير الصالح تأمين مصالح القلة الماسكة بمقاليد السلطة والثروة من دون أكتراث بالمصالح العامة , وهو مايترتب عليه تهميش الأغلبية وأقصائها(44) , الأمر الذي يعني حرمانها ليس من التمتع بحقها المشروع في ممارسة السلطة أو أمتلاك الثروة فقط بل وكل أشكال الحرية اللائقة بالكرامة الأنسانية وهو ما يتعارض مع ما تقتضيه التنمية البشرية المستدامة .
     4. إن الرأسمالية التي تنشأ أو تنمو في ظل الحكم غير الصالح وبسبب المصادر الريعية والطفيلية لأصل ثرواتها المتحققة تحت شعار ( دعه ينهب دعه يمر ) بدلاً من شعار ( دعه يعمل دعه يمر )(45) , ليست من ذلك النوع الذي قاد عملية النمو الأقتصادي في البلدان الرأسمالية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر , بل إنها نوع خاص من الرأسمالية ( رأسمالية المحاسيب *Crony Capitalism* ) غير المؤهلة لأحداث تنمية حقيقية بسبب ميلها لحصر أنشطتها في العمليات المالية والمضاربات العقارية والأستيراد , ولا توجه إلا أقل القليل من جهودها للأنتاج والتصدير . وحين تهتم بالأنتاج والصناعات الجديدة فأن ذلك لا يتجاوز في غالب الأحيان نطاق التجميع والتركيب وهو ما يكرس ويعمق التبعية والأرتهان للشركات دولية النشاط . وعوضاً عن السعي لزيادة أرباحها عن طريق زيادة الأنتاجية وخفض التكاليف فإنها تركز على أستثمار علاقاتها بأصحاب النفوذ السياسي لتحقيق ذلك الغرض عبر منحها مزايا وفرص غير مشروعة(46) .
     5. يترتب على الخطأ والخلل في السياسات الأقتصادية على المستوى الكلي حصول عجز في الموازنة العامة يتفاقم بأستمرار نتيجة الأثار التراكمية لأنحراف تلك السياسات بسبب الأفتقار لآليات التصحيح المبكر للأخطاء من ناحية والتهرب الضريبي الذي يحرم خزينة الدولة من مبالغ كبيرة من ناحية ثانية . وتلجأ الدولة لمواجهة مأزق العجز المستمر والمتفاقم الى تدابير وأجراءات يصح وصفها بـ( كالمستجير عن الرمضاء بالنار ) من نوع : تصفية وحدات القطاع العام , تسييل الثروات المعدنية ليس على أساس من الحسابات الأقتصادية الرشيدة وإنما أستجابة لضغط أزمة العجز وتفاعلاتها , أو بالأقتراض من الأجيال القادمة عن طريق الأستدانة الداخلية والخارجية . وغني عن البيان إن مثل هذه الأجراءات والمعالجات لا تتفق مع التنمية البشرية المستدامة التي تقضي بأشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها .
     6. يؤدي الحكم غير الصالح الى تدهور مؤشرات التنمية البشرية(47) , ولا سيما في ميداني التعليم والصحة . وينجم ذلك عن إن صنّاع السياسات ومتخذي القرارات في أطار هذ النوع من الحكم ليس هم الأفضل من حيث الكفاءة الفنية لأدراك أهمية التنمية البشرية من ناحية , ولا يتحلون بالمسؤولية الأخلاقية إزاء مجتمعهم من ناحية ثانية , فتقل نتيجة ذلك الموارد اللازمة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية مثل توفير الخدمات الصحية , معدل وفيات الأطفال , توقع الحياة عند الميلاد , نسبة الأميين الى مجموع السكان من فئات العمر المناظرة .....الخ .

     خامساً :- نحو حكم صالح يُقاوم الفساد ويُعزز فرص نجاح التنمية .

     كما يتبين من الفقرة السابقة إن للحكم غير الصالح آثار سلبية كبيرة على التنمية بحيث يمكن القول إنه من المتعذر أستمرار وتواصل وتصاعد التنمية عبر الزمن حتى وإن بدأت وأستمرت لأجل معين . إن هذه العلاقة السلبية أو العكسية بين درجة أو مستوى سوء الحكم وما يقترن به من فساد من ناحية وبين فرص وأمكانيات إستمرار وتواصل وتصاعد التنمية من ناحية ثانية , يجعل من أقامة الحكم الصالح شرطاً ضرورياً وحاسماً للحيلولة دون تعثر وإنتكاس أي مشروع تنموي . ولكن ماهو السبيل لقيام حكم صالح ينطوي على ممانعة ( ذاتية ) داخلية أو بنيوية ضد الفساد ولا يتسامح معه ويمتلك من الآليات الفعالة ما تسمح بمحاصرته ومكافحته , وهو بالتالي مؤهل لتوفير بيئة مؤسسية وسياسية وتشريعية تتوفر على الشروط الضرورية لتعزيز فرص التنمية ؟ .

     بداية نقول إن أقامة حكم صالح هدف واقعي فضلاً عن كونه ضروري , فهو ممكن من الناحية النظرية والعملية . فالتاريخ الأنساني عرف أنماطاً من الحكم الصالح من حيث عناصره ومتطلباته الأساسية وإن لم يكن مستوفياً لجميع الشروط التي يقتضيها المفهوم المعاصر للحكم الصالح . كما أن هناك نماذج معاصرة للحكم ينخفض فيها الفساد الى مستويات دُنيا جداً طبقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية . وعلى ذلك فإن السؤال الذي يبقى يشكل تحدياً للمجتمعات الطامحة الى أستكمال الشروط السياسية والمؤسسية لتنمية بشرية مستدامة يتعلق بكيفية أقامة الحكم الصالح وتطوير مستوى جودته أو صلاحه بأستمرار . وهنا يتعين جذب الأنتباه إلى مايأتي :-

     * الحكم الصالح ليس مركباً كيمياوياً يمكن تصنيعه أو تحضيره عبر خلطة أو ( توليفة ) من عناصر أو عوامل تحدد مقاديرها وخصائصها بصرامة ( رياضية ) وإنضباط علمي , ويمكن الحصول عليه جاهزاً ضمن سقف زمني محدد وفي ظل ظروف يمكن التحكم بها على غرار مايحصل في مختبرات التجارب العلمية , ولكنه – أي الحكم الصالح – ( منتج ) أجتماعي وأنساني يتبلور ويتكامل ويتطور في اطار عملية وسيرورة تاريخية وضمن سياق أجتماعي وثقافي لا يقفز على الخصوصيات المحلية للمجتمعات الأنسانية المختلفة أو يتجاهلها وفي نفس الوقت لا يقدح في صلاحه أو جودته أستفادته من أي إبداع أنساني على صعيد الفكر والتجربة من شأنه التطوير المستمر لأدارة شؤون الناس والدولة .
     * إرتباطاً بما تقدم لا ينبغي أستسهال تقديم الوصفات الجاهزة لقطع المسافة المؤدية إلى إقامة الحكم الصالح بالقول إن الديمقراطية هي الحل , كما لو كان للديمقراطية بحد ذاتها قدرات ( مصباح علاء الدين السحري ) في قصص ألف ليلة وليلة حيث لا يستعصي أو يستحيل معه أي شيء . فمفهوم الحكم الصالح أوسع وأسمى من مفهوم الديمقراطية التي سمحت لأحزاب عنصرية ولزعماء طغاة بالصعود الى سدة السلطة والحكم كما حصل في تاريخ أوربا الحديث ولم تمنع حكومات وأدارات بلدان سبّاقة وعريقة في تطبيقها من شن أكثر الحروب وحشية ودموية ضد بلدان أخرى , ولم تحمِ أقليات او مجموعات اثنية من التعرض لأشكال متعددة من التعدي على حرياتها الأساسية وحقوقها الأنسانية , ناهيك عن أقترانها بصور وأنواع شتى من الفساد .

     وفي نفس الوقت لا يجوز التيئيس من إمكانية الوصول الى حكم صالح لا يتسامح مع الفساد الأداري والمالي ويعزز فرص التنمية , بالقول إن كل إبداع في آليات مكافحة الفساد يقابله إبداع جديد في مجال الفساد , ذلك إنه من الطبيعي إلا يتأتى لأي حكم مهما بلغت درجة صلاحه أو جودته أن يستأصل الفساد كأحد الشرور من جذوره الكامنة في النفس البشرية , ولكن من المهم أن لا يتحول الفساد الى ظاهرة يتم التعايش معها فتتمدد أتساعاً وعمقاً داخل مؤسسات وأجهزة الدولة وفي قطاعات المجتمع المختلفة .

     تأسيساً على ماتقدم , وأخذاً بالحسبان إن الحكم الصالح هو نموذج لنسق متكامل من آليات وعمليات ومعايير وقيم بهدف الوصول إلى أفضل إدارة ممكنة للدولة والمجتمع بما يُعزز فرص تحقيق تنمية بشرية مستدامة , فإن ثمة شروط ومتطلبات أساسية تشكل قواعد وأعمدة أي بناء للنموذج المذكور واعد بالتحسن والتطور عبر الزمن , لعل من بين أهمها ما يأتي :-

     * صياغة إطار دستوري وقانوني يحكم على نحو دقيق وشامل أنشطة الدولة والمجتمع , ويعكس أقصى درجة ممكنة من التوافق بين أفراد المجتمع ويتضمن من القواعد والآليات مايكفي لصيانة حقوق وحريات وكرامة المواطنين , ويكفل التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات ومنع أحتكار القرار والتوزيع العادل والمتوازن للثروات والدخول بين فئات وافراد المجتمع .
     * إقامة نظام قضائي كفء بمتطلبات ومؤهلات وأمكانيات تحصّنه ضد الفساد وتجعله قادراً على تفعيل وإعمال مبدأ سيادة القانون , وبما يضمن بالتكامل مع أدوار ووظائف المؤسسات والأجهزة الأخرى تطبيق معياري المساءلة والمحاسبة على جميع المسؤولين بصرف النظر عن مستوياتهم والقطاعات والمواقع المسؤولين عنها , وتطبيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع .
     * أعتماد نظام أقتصادي تمارس فيه الدولة سيادتها فيما يخص أختيار السياسات والمؤسسات ويقوم على تقسيم عمل مرن ومتطور بين القطاعين العام والخاص , ويعتمد آليتي التخطيط والسوق في تخصيص الموارد بين الأستخدامات المختلفة , ويسمح بالأستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وقادر في نفس الوقت على أحتواء الآثار السلبية للصدمات التي تنتج عنها .
     * إنشاء جهاز كفء للرقابة وتقنين ذلك دستورياً وتمكين الجهاز عبر توفير الضمانات القانونية له ومدّه بالمتطلبات البشرية المؤهلة والمادية الضرورية من تعقب كل حالات وأوضاع الفساد والأعلان عنها بعد التحقق من وقوعها وإبلاغها الى الجهات المختصة للتعامل معها وفق القواعد القانونية المقررة .
     * بناء المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس من الأحترام الصارم للقواعد الدستورية والقانونية والتطبيق الدقيق لمبادئ الأنضباط العسكري وأخضاع الترقيات وإسناد المسؤوليات لقواعد ومعايير مقننة وواضحة وأشاعة وتعميق الألتزام بمبادئ العدل والمساواة في العلاقات بين الأعلى والأدنى , وتربية وتثقيف منتسبي هذه المؤسسات على التمسك بقيم النزاهة والأمانة ونظافة اليد .
     * تقنين حق المواطن في الحصول على المعلومات ووضع الآليات المناسبة لتمكينه من ممارسة هذا الحق . وأذا كان ثمة أستثناء فينبغي أن يكون محدد بطريقة صارمة وفي أضيق نطاق مع تمكين أجهزة الرقابة المختصة ( برلمانية , أدراية , قضائية ) من متابعة وتدقيق ما يتصل بهذا الأستثناء من قرارات أو أجراءات لكي لا تكون أعتبارات الأمن الوطني والمصالح العليا للبلاد غطاء للأفلات من المساءلة والمحاسبة .
     * بناء نظام تربوي وتعليمي مؤهل لتخريج أفراد مدركين لمسؤولياتهم وواجباتهم من ناحية ومستوعبين لحقوقهم وقادرين على ممارسهتا من ناحية ثانية , ومؤمنين بالأفكار والقيم التي تُعلى من الأمانة والنزاهة وحرمة المال العام .

     **خلاصة**

     أحتل موضوع ( الحكم ) و ( الحكم الصالح ) مرتبة متقدمة على سلم أولويات الأهتمام العالمي في السنوات الأخيرة . وقد أرتبط هذا الأهتمام بالقلق الذي أبدته الأوساط العالمية ممثلة بالدرجة الأولى بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إزاء تفاقم ظاهرة الفساد بأنواعه المختلفة ومستوياته المتعددة وتحوله من ظاهرة محلية الى ظاهرة عابرة للحدود . وقد أُخضعت الظاهرة المذكورة للبحث والتحليل لتشخيص أسبابها وجذورها وتوضيح آثارها ونتائجها وتحديد سبل الوقاية منها ومتطلبات محاصرتها ومكافحتها كأي داء وبيل . وضمن نطاق الأهتمام بظاهرة الفساد بوجه عام , كان ثمة إهتمام خاص بآثارها الأقتصادية ولاسيما ما يتعلق منها بالنمو الأقتصادي والتنمية . ومن خلال البحث في جذور وأسباب نشأة الظاهرة وُجد إن الحكم السيء من بين أهم العوامل المفسرة لنشأتها , وإزاء ذلك وكأستجابة طبيعية ومنطقية له طُرح ( الحكم الصالح ) بخصائصه ومعاييره العديدة ولاسيما الشفافية والمساءلة والعدالة كخيار لابد منه لخلق بيئة مانعة لنمو الفساد وانتشاره من ناحية ولأيجاد مناخ معزز لفرص التنمية من ناحية أخرى .

     تأسيساً على ماتقدم , وتواصلاً مع دراسات وبحوث أخرى ذات صلة تناول البحث بعضاً من الأسئلة والقضايا التي يثيرها موضوع علاقة الحكم بالتنمية من خلال عدد من المحاور والفقرات الأساسية التي ترتبط به . وقد خلص البحث الى جملة ملاحظات وأستنتاجات وأفكار . فمن منظور الفكر الأقتصادي تبين أن المدرسة المؤسسية قد أولت السياق المؤسسي للأداء الأقتصادي أهمية خاصة وركزت على أثر أساليب الأدارة والحكم في تحفيز أو إعاقة النمو الأقتصادي . وفيما يخص العوامل المفسرة للأهتمام العالمي الحالي بمواضيع (الفساد ) و ( الحكم ) و (الحكم الصالح ) , فقد لوحظ بأنها لا تخرج عن دائرتين أساسيتين : الأولى تتعلق بالمناخ الدولي المترتب على نهاية الحرب الباردة , حيث لم تعد الدعوات التي تطلقها مؤسسات ومنظمات دولية في ظل هيمنة القطب الواحد , لتبّني سياسات وأنماط معينة في الأدارة والحكم مما يُصنّف في خانة التدخل في الشؤون السيادية للدول . والثانية تخص أزمات الحكم والتنمية في البلدان الأشتراكية السابقة والبلدان النامية وماترتب عليها من نتائج وآثار سوّغت الدعوة الى تبني إصلاحات أقتصادية وسياسية وفي المركز من تلك الأصلاحات أقامة الحكم الصالح . وفيما يخص الآثار التي تحدثها نوعية الحكم في التنمية , فقد تبين من خلال البحث مدى الآثار السلبية الواسعة التي تترتب على التنمية من جرّاء الحكم غير الصالح وإلى حدٍ يتعذر معه تصور أمكانية تحقيق تنمية بشرية مستدامة في ظله . وقد أنتهى البحث بحزمةٍ من الأفكار والأقتراحات لوضع أسس ( حكم صالح ) يُقاوم الفساد ويعزز فرص تحقيق تنمية بشرية مُستدامة .

     **الهوامش**

     1. من بين تجليات الوعي بخطورة ظاهرة الفساد والسعي لبلورة الآليات المناسبة لمواجهتها, هو ما تم التوصل إليه من أتفاقيات دولية ذات صلة , من بينها :-
     * معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ( *UN Convention against Corruption* ) , الموقّعة في كانون الأول 2003 .
     * معاهدة الأتحاد الأفريقي الأقليمية لمكافحة الفساد ( *African Union Regional Anti-corruption Convention* )التي تم تبنيها في تموز 2003 .
     * بروتوكول جماعة التنمية الإفريقية الجنوبية لمكافحة الفساد ( *The Southern Development Community Protocol* *against Corruption* ) .
     * معاهدة منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد ( *Inter-American Convention against* *Corruption OIC* ) .
     * معاهدات القانون المدني والجنائي لمجلس أوروبا حول الفساد ( *Council of Europe Criminal and Civil Law Conventions on Corruption* )
     * معاهدة منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب ( *Convention on* *Combating Bribery of Foreign Public Officials OECD* ) والتي دخلت حيّز التنفيذ منذ شباط عام 1999 .

     - حول ذلك أنظر : حسن نافعة , دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد , في :- إسماعيل الشطي وآخرون , الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2004 ) , ص545-546 .

     1. علي خليفة الكواري , مجتمعات على مفترق طرق : تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية , في : طاهر حمدي كنعان ( محرر ) , هموم أقتصادية عربية ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية , 2001 ) , ص147.
     2. نفس المصدر ص147.
     3. حول ذلك , أنظر:-
     * حازم الببلاوي , النظام الأقتصادي الدولي المعاصر ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب , 2000 ) , ص226-227.
     * برنامج الأمم المتخدة الأنمائي , تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ( أكسفورد: البرنامج , 1992 ) , ص27.
     1. سيف راشد الجابري و كامل صكر القيسي , كيف واجه الأسلام الفساد الأداري ( دبي: دائرة الأوقاف والشؤون الأسلامية , 2005 ) , ص23-24 .
     2. محمود عبد الفضيل , مفهوم الفساد ومعاييره , في: أسماعيل الشطي وآخرون , الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2004 ) , ص80 .
     3. نفس المصدر , ص80 .
     4. مصطفى كامل السيد , العوامل والأثار السياسية للفساد , في : أسماعيل الشطي وآخرون , الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية , مصدر سبق ذكره , ص274-285 .
     5. نادر فرجاني , الحكم الصالح : رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية , مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , العدد ( 256 ) , ( حزيران / 2000 ) , ص5 .
     6. نفس المصدر , ص7 .
     7. نفس المصدر , ص7 .
     8. *UNDP , Governance For sustainable Development , Policy Paper , 1997 , P*2-3 *.*
     9. *Holzer mare & Kim Byong-Joon ( ed. ) , Building Good Governance : Reforms in seoul , ( Seoul: national center For Public Productivity , 2002 ) , Preface .*
     10. برنامج الأمم المتحدة الأنمائي , تقرير التنمية الأنسانية العربية لعام 2002 ( نيويورك : البرنامج , المكتب الأقليمي للدول العربية , 2002 ) , ص101 .
     11. حول ذلك أنظر :-
     * إبراهيم العيسوي , التنمية في عالم متغير ( القاهرة : دار الشروق , 2000 ) , ص37-38 .
     * حسن كريم , مفهوم الحكم الصالح , في : إسماعيل الشطي وآخرون الفساد والحكم الصالح في البيلاد العربية ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2004 ) , ص102-104 .
     1. البنك الدولي , إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ( بيروت : دار الساقي , 2004 ) , ص46 .
     2. حازم الببلاوي , دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الأقتصادي ( القاهرة : دار الشروق , 1995 ) , ص160 .
     3. روبرت سولو هو أستاذ الأقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنلوجيا , حصل على جائزة نوبل لهام 1987 في العلوم الاقتصادية , بناءاً على مساهمته الرائدة التي قدمها بخصوص نظرية النمو . وللوقوف على تفاصيل تلك المساهمات , يُراجع :-
     * روبرت سولو , نظرية النمو , ترجمة ليلى عبود ( بيروت : المنظمة العربية للترجمة , 2003 ) .
     1. حول مساهمات دنيسون , يُراجع المصدر السابق , ص33-34 .
     2. جورج العبد , العوامل والأثار في النمو الأقتصادي والتنمية , في : إسماعيل الشطي وآخرون , الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية , مصدر سبق ذكره , ص209-210.
     3. حازم الببلاوي , مصدر سبق ذكره , ص161 .
     4. نفس المصدر , ص164-165 .
     5. نفس المصدر , ص167-168 .
     6. نفس المصدر , ص168 .
     7. أسماعيل الشطي , الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح , في : إسماعيل الشطي وآخرون , الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2004 ) , ص455 .
     8. الأمم المتحدة , ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ( نيويورك : إدارة شؤون الأعلام , 1999 ) , ص7 .
     9. حسن نافعة , مصدر سبق ذكره , ص534 .
     10. الأمم المتحدة , مصدر سبق ذكره , ص5-6 .
     11. نفس المصدر , ص3-4 .
     12. حسن نافعة , مصدر سبق ذكره , ص537 .
     13. نفس المصدر , ص537 .
     14. نفس المصدر , ص536 .
     15. نفس المصدر , ص539 .
     16. جلال أمين , كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الأقتصادية ( القاهرة : دار الهلال , 2002) , ص154-155 .
     17. حازم الببلاوي , النظام الأقتصادي الدولي المعاصر , مصدر سبق ذكره , ص115 .
     18. نفس المصدر , ص126 .
     19. نفس المصدر , ص126-127 .
     20. إبراهيم العيسوي , مصدر سبق ذكره , ص30 .
     21. حسن كريم , مصدر سبق ذكره , ص101 .
     22. منير الحمش , الأقتصاد السياسي : الفساد , الأصلاح , التنمية ( دمشق : أتحاد الكتاب العرب , 2006 ) ص27 .
     23. جورج العبد , مصدر سبق ذكره , ص224-225 .
     24. نفس المصدر , ص225 .
     25. محمود عبد الفضيل , مصدر سبق ذكره , ص83 .
     26. نادر فرجاني , تعقيب على البحث المقدّم من حسن كريم حول مفهوم الحكم الصالح في : إسماعيل الشطي وآخرون , مصدر سبق ذكره , ص129 .
     27. محمود عبد الفضيل , تعقيب على البحث المقدّم من محمد السيد سعيد وإيمان مرعي حول الفساد في مصر ( 1952-2004 ) , في : إسماعيل الشطي وآخرون , مصدر سبق ذكره , ص799 .
     28. إبراهيم العيسوي , مصدر سبق ذكره , ص43 .
     29. جورج العبد , مصدر سبق ذكره , ص266 .

     **حاجة الاقتصادات الرأسمالية للحروب في معالجة الأزمات**

     **د. جواد كاظم البكري()**

     * **مقدمة**

     تستند اليوم إرادة وسعي الإدارات الأميركية لإعطاء الأولوية لإنعاش الاقتصاد الأميركي إلى الاعتقاد بان قاعدة الكونية الأميركية لن تستطيع أن تظل صلبة ومقاومة لتأثير المستجدات الدولية إلا إذا بُنيت تلك القاعدة على أرضية اقتصادية صلبة، ذلك انه كلما ضعف الاقتصاد الأميركي ضعفت تبعاً له سياسة النفوذ الأميركية في العالم، وكذلك قابليتها على توجيه الأحداث وإدارتها بما يخدم مصالحها الحيوية، وفي إطار هذه المصالح الحيوية، تبقى المسألة الأخيرة متعلقة بالعلاقة القائمة بين الوسائل والأهداف، في ظروف تطور قدرات الدولة على تلبية متطلبات تطلعاتها الواسعة، فكلما احتفظت الدولة بتوازن هذه العلاقة، كلما تكون أكثر قدرة على تحقيق مقاصد ستراتيجيتها الشاملة وخدمة أمنها الوطني، أما إذا حدث وان حَمّلت الدولة نفسها ما ليس بوسعها فسيصيبها الإرهاق والعجز التدريجي، وتصبح مصالحها عرضة للمنافسة والانتهاك، ولا يمكنها حينئذ أن تعيد التوازن إلا إذا قضت على أسباب التحلل ومواطن الضعف.

     انطلاقاً من الواقع الدولي الجديد الذي أصبح يتسم، أكثر من أي وقت مضى، بتعزيز التكتلات الاقتصادية الكبرى بقصد رفع تحديات النمو التي تستوجب تنسيق وتكامل الإمكانيات، فان المنافسة الدولية أصبح نطاقها يتسع بالتدرج ليأخذ بعداً قطبياً، وان حتمية التقاطع أضحت حقيقة واقعة، فرض هذا الأمر على الولايات المتحدة ضرورة بناء مرتكزات اقتصادية صلبة لتفادي عواقب احتلال ميزان القوى لصالح القوى الاقتصادية الصاعدة والمتطلعة للزعامة الاقتصادية العالمية.

     وعليه، فأنه اذا ما استمر الركود الذي ينخر حالياً بالاقتصاد الاميركي، فان الولايات المتحدة سوف تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بمسؤولياتها كقوة كبرى، وبالتالي العجز عن حماية مصالحها المختلفة بغض النظر عن مدى شرعية تلك المصالح .

     وبدايةً فأن الركود الاقتصادي يعني قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات، أي ان مجموع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، لا تجد الطلب الكافي عليها من قبل سكان ذلك البلد او سكان البلدان الاخرى، وذلك يؤدي الى قيام المنتجين بتخفيض انتاجهم الذي فاض عن الحاجة، ويعود انخفاض الطلب الكلي على سلع ذلك البلد الى مجموعة من الاسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اهمها، الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالى المعروف ان هذه الدورات هي من صلب فلسفته، والتي تمثل الولايات المتحدة الاميركية رأسه، اضافة الى التذبذب في قيمة الدولار الاميركي، وتلعب آثار المنافسة التي تشكلها الاقطاب الاقتصادية الاخرى مثل (اوربا، اليابان، الدول حديثة التصنيع في جنوب شرقي اسيا، والصين) على الاقتصاد الاميركي دوراً كبيراً ايضا في ذلك، على ان الاقتصاد الاميركي بدأ بالنزول منذ بداية الثمانينات ومنذ ادارة رونالد ريغن ولكنه دخل فعلا في مرحلة الركود الاقتصادي منذ اذار 2001 يوم أُعلن عن ذلك بصورة رسمية.

     اذن لخروج الاقتصاد الاميركي من ازمة الركود يراد له تنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة داخل الولايات المتحدة سواء من قبل المستهلك الاميركي، ام من قبل المستهلك الاجنبي، وهنا فان مجموعة ادوات ممكن ان تساعد على ذلك الهدف وهي (خفض سعر الفائدة، زيادة الانفاق الحكومي، تخفيض الضرائب) ولكن كل هذه الاجراءات وصلت بها الادارة الاميركية الى حدها النهائي، فنرى ان البنك الفيدرالي الاميركي قد خفض اسعار الفائدة في عام 2002 فقط لعشرة مرات دون جدوى، حتى كادت ان تصل الى الفائدة الصفرية كما فعلت ذلك اليابان من قبل، اما الانفاق الحكومي فقد ارتفع بصورة كبيرة بعد احداث 11 ايلول 2001 الامر الذي يهدد بارتفاع نسب التضخم، وفيما يخص تخفيض الضرائب فان ادارة بوش الابن قامت بهذا الاجراء دون جدوى رغم تاثير هذا التخفيض على الايرادات الحكومية التي تشكل الضرائب الجزء الاكبر منها، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان هدوء الرواج السكاني في الولايات المتحدة الاميركية أدى الى هبوط الطلب الاستهلاكي وإبطاء عجلة نمو الاقتصاد بمعدل 2.2% في الربع الأول من عام 2007().

     **هدف االبحث:**

     هدف هذا البحث هو الاجابة على سؤال حول: العلاقة بين النظام الرأسمالي العالمي في تجلياته المعاصرة والحرب، أو على نحو أوضح في الإجابة على السؤال التالي: هل ثمة علاقة بين التطور الحاصل في النظام الرأسمالي والاتجاه المتزايد نحو (العولمة)، وبين حالة الحرب التي تصر الولايات المتحدة (العملاق العولمي)، على فرضها على العالم؟ وهل هدف« فرض جدول اعمال اقتصادي عالمي» يبرر تلك الحروب او يعتبر مبرراً كافياً لها؟ وما هي الفلسفة الاقتصادية التي تكمن خلف ذلك كله؟‏

     **فرضية البحث:**

     يحاول الباحث من خلال هذا البحث تأكيد الارتياط القائم بين الازمة الاقتصادية التي تعيشها الانظمة الارأسمالية وحاجة تلك الاقتصادات للتوسع الخارجي، ومن خلال التركيز على الأنموذج الاميركي.

     * **أولاً: أثر الأزمات الدورية في توجه الرأسماليات نحو الحروب الخارجية.**
     * **قراءة تأريخية للأزمة الفكرية الرأسمالية:**

     تؤكد العديد من الدراسات ان راسمالية المنافسة الحرة بين مقاولات صغيرة نسبيا لم تتجاوز عقد السبعينات من القرن التاسع عشر, فانطلاقا من هذا التاريخ بدأت الرأسمالية تتحول من المنافسة إلى الاحتكار، ويقوم تفسير هذا التحول على عدد من المتغيرات أهمها: محاولة التغلب على الأزمات الاقتصادية الدورية التي كانت سائده قبل هذا التاريخ, غير أن هذا التحول كان له وقع أيضا على طبيعة الأزمة نفسها والنتائج المترتبة عنها، منها على الخصوص حتمية الحروب الخارجية.

     ففي ظل رأسمالية المنافسة الحرة كانت الصناعات المدفوعة بهاجس الربح تعمل على إنتاج سلع تتجاوز ما يمكن للناس شرائه(عدم التوازن بين العرض والطلب) فيتطور الإنتاج في هذه الحالة بمستوى اكبر بكثير من السوق, ولحل هذا التناقض الذي يتسبب في أزمة تصريف المنتجات تلجأ الرأسمالية إلى وسيلتين: إذ تلجأ أولا إلى تحطيم قوى الإنتاج بشكل يؤدي إلى إرجاع الإنتاج إلى المستوى الذي يتيح للسوق امتصاصه، وتلجا ثانيا إلى توسيع السوق إما عبر تكثيف العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية الأخرى، أو عبر إدخال دول جديدة أو جهات جديدة في منظومة علاقاتها الاقتصادية، ويمّكن ذلك من رفع مستوى السوق إلى مستوى الإنتاج.

     لكن انطلاقا من عام 1873، انفجرت الأزمة في أغلبية الدول الأوربية، وبدلا من معالجتها تقليديا من خلال آليات عمل فعالة فأن هذه الأزمة دامت وتعمقت ولم تنتج عنها مرحلة رواج جديدة بسرعة، إنها بداية ما يسميه المعاصرون نهاية القرن التاسع عشر بـ(الأزمة الكبرى)، هذا التراجع الذي بيّن بأن الرأسمالية أحدثت تناقضات جديدة لا يمكن الخروج منها، أو على الأقل لا يمكن الخروج منها سريعا، فقد كتب انجلز من لندن رسالة إلى بابل، أحد مؤسسي الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني عام 1885، بان أزمة مزمنة لازالت تخيم على إنجلترا في جميع فروع الإنتاج الأساسية، كما هو الشأن في فرنسا وأميركا، خصوصا في مجال الحديد والقطن()، وقد اعتبرها أمراًً غير مسبوقاً، رغم كونها منبثقة عن آليات النظام الرأسمالي، فالإفراط في الإنتاج بلغ حجماً لايمكن حتى معالجته عبر الأزمة.

     وفي إطار محاولة الرأسماليين إيجاد مخرج كالعادة عبر تحطيم قوى الإنتاج وعبر توسيع السوق() تسارعت عملية تمركز رأسمالي بشكل غير مسبوق، بينما تم تحطيم الضعفاء من الرأسماليين، فقد دخلت البنوك بكثافة في رأسمال المقاولات لدعمها في مواجهه الأزمة، لكنها بهذه الطريقة ضاعفت أكثر من الاحتكارات, وبموازاة مع ذلك, ضاعفت المقاولات تجارتها مع الخارج، كما استثمرت كذلك خارج حدودها الإقليمية، ومن أجل ضمان نمو هذه الأنشطة انطلقت الدول في عمليات استعمارية غير مسبوقة، حيث أصبحت المستعمرات تضمن للرأسمال الوطني التطور في مأمن من منافسة الدول الرأسمالية الأخرى، وقد مكنت هذه اللعبة بسرعة من اقتسام العالم يبن بضعة قوى رأسمالية كبرى.

     لقد شكلت أزمة 1873 التي دامت إلى غاية 1895 عاملا مهما في تحول الرأسمالية نحو التوسع، بمعنى في مرحلة، أصبح فيها الصراع الاقتصادي لايتم فيما بين الرسماليين الصغار نسبيا، وإنما فيما بين الاحتكارات الكبرى، وبطبيعة الحال، فإن هذه العملية لا يمكن تفاديها بالنظر إلى طبيعة الرأسمالية: فالمنافسة الحرة تؤدي الى تمركز الانتاج، الذي، عندما يصل درجة معينة من التطور، يؤدي الى الاحتكار() لكن الازمة نفسها تعطي لهذا الاحتكار دفعة مسرعة قوية، فقد تحولت المستعمرات الى منافذ مهمة بالنسبة لسلع الدول الرأسمالية فقد امتصت مثلا, 6%من المنتجات الصناعية القطنية البريطانية في عام 1815 وارتفعت الى 22% عام 1840 ثم الى 31% عام 1850 ()وبين 40 و45% في نهاية عام 1870، وفي بداية القرن التاسع عشر كانت الهند تتميز بصناعة قطنية متقدمة جداً، بل الاكثر تطورا في العالم حتى ذلك الحين، لكن الانجليز دمروها لكي يتيحوا للقطن الهندي تزويد لانكشاير وليس الانشطة المحلية، وهكذا اصبحت الهند في نهاية القرن المذكور المنفذ الرئيسي للصناعة القطنية البريطانية, وقد شكل هذا الاختراق ايجابيات اخرى للرأسمالية الانكليزية.

     فتم إرساء الخطوط الأولى للسكك الحديدية في آسيا عام 1853، وفي عام 1890 تم بناء 27000كم من خطوط السكك الحديدية، وبصفة عامة فإن بريطانيا، القوة العالمية الأولى آنذاك، أصبحت توجه تقريبا نصف استثماراتها إلى الخارج، فقد وجهت عام 1860 تصدير رؤوس أموالها بنسبة 36% نحو إمبراطوريتها الاستعمارية، منها 10.5% نحو أمريكا اللاتينية، التي تظهر حاليا كأشباه مستعمرات للاقتصاد الإنجليزي، وفي عام 1880 بلغت هذه النسبة 47% منها 20% لأمريكا اللا تينية، وبعبارة أخرى، فإن الدول المرتبطة ببريطانيا تمتص اكثر من ثلثي استثماراتها الخارجية، وقد اتبعت الدول الرأسمالية الاخرى مثل (فرنسا والمانيا) نفس الحركة().

     وسّعت هذه الظاهرة السوق بطريقتين: أولا عبر اندماج مناطق جديدة في عملية التبادل التجاري، إذ ان مناطق بعيدة مثل وسط افريقيا اصبحت منذ ذلك الحين مندمجة في الانتاج التجاري، وحيث اصبحت جميع مناطق العالم تساهم في التبادل السلعي، وثانيا عبر تصدير رؤوس الاموال حيث كان هذا التصدير خجولا نوعا ما في السابق، الا انه انتشر بسرعة مع نهاية القرن التاسع عشر، وقد ادى هذا العامل الى تحويل العلاقات الاجتماعية لمناطق مدمجة حديثة اكثر فأكثر الى علاقات رأسمالية، ذلك أن رؤوس الاموال المستثمرة تحتم العمل على اساس العلاقات، في مقابل ذلك تم طرد الفلاحين من اراضيهم لمنعهم من العيش على منتجاتهم الطبيعة (منتجات الارض) حيث يصبحون مضطرين لبيع الملكية الوحيدة التي لازالوا يمتلكونها، وهي قوة عملهم، هؤلاء العمال المحرومون من مواردهم الطبيعة, سيضطرون لاقتناء السلع المقدمة لهم من طرف الرأسماليين فبهذه الطريقة ايضا تم توسيع السوق.

     في نهاية القرن التاسع عشر اتاح هذا التوسع لمختلف الدول الاوربية الخروج من الازمة العامة حيث عاد النمو الى الانطلاق فكانت حالات التوقف عن الانتاج قصيرة ولم تعرقل بشكل حقيقي التطور الاقتصادي.

     ومع ذلك افرزت الرأسمالية تناقضات هائلة فآليات الازمة الاقتصادية تضل حاضرة دائما من خلال التراكم الرأسمالي واستغلال العمال، ولكن بدلا من ان ينحصر اثرها في الدول الرأسمالية الاصلية (اوربا والولايات المتحدة الاميركية) اصبحت منذ ذلك الحين تمتد على المستوى العالمي.

     ولقد اصبحت المستعمرات رهاناً اساسيا بين الدول الرأسمالية تتسابق كلها الى حيازة اكبر عدد ممكن منها لان ذلك يتيح لها بفضل سياسة حمائية ضمان نمو مقاولاتها الوطنية، وقد لاحظ لينين ان امتلاك المستعمرات يمنح الاحتكارات ضمانات كافية للنجاح على الرغم من كل معوقات الصراع ضد منافسيها، وكلما تطورت الرأسمالية كلما تزايد احساسها بندرة المواد الاولية والطاقة، واحتد الصراع العنيف للسيطرة على المزيد من المستعمرات.

     لكن لم يكن الامر كذلك بالنسبة للصناعة الالمانية، فهي لاتستطيع الدخول الى المناطق الاكثر اهمية وعليها الاكتفاء بما يتبقى, وقد وجدت هذه الصناعة ان هناك عراقيل مهمة امام تحقيق تراكمها الرأسمالي، فلا يمكن لمقاولاتها ان تتطور بشكل سريع، كما ان هذه الدول خصوصا المانيا والنمسا وهنغاريا في حاجة لمراقبة مناطق جديدة، والوسيلة الوحيدة المتبقية امامها هي اغتصابها بالقوة من الدول الرأسمالية القديمة، لكن الرأسماليات القديمة لايمكنها ان تتنازل عن مايشكل مجالها المحفوظ فكيف ستعمل اذن لمعالجة هذا التناقض ؟ ان المخرج الوحيد المتاح هنا هو الحرب.

     على اساس ذلك انفجرت الحرب العالمية الاولى حيث كشفت الرأسمالية منذ ذلك الحين على وجهها الحقيقي، فمن اجل ان يحمي الرأسماليون آفاق الربح والتراكم يدفعون مواطنيهم نحو مذابح حقيقية عمت مختلف ارجاء العالم، وفقدت ألمانيا نتيجة هزيمتها مجمل مستعمراته، كما فرض عليها أداء تعويضات حرب هائلة، أما الامبراطورية النمساوية الهنغارية فتم تفكيكها، أما بالنسبة للامبراطورية العثمانية المعنية هي الاخرى الى جانب المانيا والنمسا فتم اقتسام ارثها فيما بين بريطانيا وفرنسا.

     وقد طرأت على الاقتصاد الرأسمالى - بعد الحرب العالمية الثانية - عديد من التحولات الكيفية خاصة فيما يتعلق بالتغير الذى طرأ على نمط تقسيم العمل الدولى، والذى آخذ شكلا مركبا، - بمعنى أن نمط تقسيم العمل الذى ساد خلال الفترة منذ منتصف القرن الـ 19 والذى كان يتمثل فى تخصيص بعض البلدان المتخلفة، فى إنتاج سلعة أو اثنتين من المواد الأولية، سواء كانت زراعية أو صناعية، وتتخصص البلدان الرأسمالية المتقدمة فى السلع الصناعية بالإضافة لإحتكارها للبحث العلمى والتكنولوجى - ظل هذا النمط مستمرا فى التقسيم الجديد، والجديد الذي طرأ على نمط تقسيم العمل هو أن بعض الدول بدأت تتخصص فى انتاج أجزاء من منتج ما، ويتم تجميع هذا المنتج فى بلدان آخرى، وهذا معناه.. "تدويل عملية الانتاج.. وإدماج الاقتصاديات المتخلفة بشكل أكثر دقة فى عملية الانتاج المدولة" وتعد هذه هى أهم سمة طرأت على الاقتصاد الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية.

     * **ظهور الأزمه الهيكليه في ظل الرأسمالية :**

     أدت الحرب إلى تدمير مكثف لقوى الإنتاج وعلى عكس ما تفيدنا به نظرية ماركس حول الدورات الافتصادية، فأن ذلك لم يؤدِ إلى مرحلة نمو اقتصادي جديدة، فالمجتمع الرأسمالي أصبح في مرحلة أزمة دورية (فترات صعود وهبوط في النشاط الاقتصادي) ولم يحقق الإنتاج العالمي عام 1923، و هي أحسن سنة بعد الحرب, ما تم تحقيقه من مستوى عام 1913، كما أن البطالة كانت قبل الحرب ظاهرة عابره، أما بعدها فقد أصبحت دائمة().

     وفي عام 1929 انفجرث أزمة البورصات العالمية، مما أدى الى انهيار شامل لم يعرف العالم مثله من قبل ولم ينج منها سوى الاتحاد السوفيتي(السابق) الذى فك ارتباطه بالمنظومة الرأسمالية منذ عام 1917, وقد رمت أزمة عقد الثلاثينات بالملايين من العمال على قارعة الطريق بدون موارد تقريبا، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأميركية عام 1933 حوالي 13 مليون عاطل، فيما بلغ عددهم في ألمانيا حوالي 6 ملوين، وفي فرنسا 2 مليون().

     ان الصناعات التي أصبحت تدخل في منافسات ضارية لم تبق عباره عن شركات متوسطة، بل أصبحت شركات ضخمة، فاللجوء إلى حل أو تحطيم قوى الإنتاج كوسيلة لمعالجة الأزمة تعني إفلاس الاحتكارات, فاختفاء شركة صغيرة أو متوسطة لا يطرح العديد من المشاكل على الرأسماليين, حتى وإن كان الأمر يعني رمي العمال في الشارع، لكن بالنسبة للاحتكارات فأن الأمر مختلف تماماً، فحياة أو موت الصناعات يعتبر أمراً عادياً في الرأسمالية إذ يختفي الضعيف ويبقى القوي، وحيث يحاول كل رأسمالي الحفاظ على وجوده وتراكمه، ويحاول الرأسمالي الصغير الالتفاف على قوانين السوق ومن خلال هذه المنافسة الحرة تولد الاحتكارات.

     وبدلا من خضوع الاحتكارات لقواعد السوق فإنها تستعملها لمصالحها وتحاول إلغاء الآثار التي تعرقل أنشطتها، فبهذه الطريقة تحاول الحد من منافسة الاحتكارات الأخرى، التي تهددها بقوه، أو تعمل على تشكيل كارتيلات للحد من الانهيارات الحادة في الأسعار, المرتبط بصعوبات تصريف المنتجات أو تعمل أيضا على خلق سوق داخلية محمية من التدهور.

     كما تتوفر الاحتكارات على روابط وثيقة مع السلطات المهيمنة على جهاز الدولة، حيث يصبح دور هؤلاء هو حماية المقاولات الوطنية الكبرى ضد المنافسة الاجنبية، وعند الحاجة، أذا كانت الشركاث الوطنية في ضائقة، فأن السلطات المركزية يمكنها أما أن تقدم نقود مقتطعة من العمال من أجل إنقاذها، أو بفرض رسوم كمركية من أجل التخفيف مؤقتاً من ضغط المنافسين الاجانب.

     تتضافر جميع هذه المبادرات لتفادي إقفال الشركات الاحتكارية الكبرى، لكن الخروج من الأزمة في هذه الظروف عبر تحفيز القوى الإنتاجية أصبح يطرح إشكالية معقدة، ففي فترة الأزمة تعمل الاحتكارات على تدمير المنتجين الصغار، والإلغاء المكثف للأشكال ماقبل رأسمالية الانتاج، وتحطيم منتجي دول العالم الثالث.. الخ، وإذا تعمقت الأرمة أكثر فلا يكفي لعلاج المشكلة إقفال بعض الصناعات، كما أنه في مرحلة معينة، لا يبقى في الساحة سوى عدد قليل من الاحتكارات على المستوى الدولي، فالمنطق الرأسمالي يفرض تدمير آخر لوسائل الإنناج ولقوى الإنتاج، ويترتب ذلك بطبيعة الحال من جراء تعميق الازمة التي حدثت بسبب تعمق تناقضات النظام. ان عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى باتت جواباً جزئياً عن هذه الاشكالية، فمن جهه، يتم الغاء منافسين من خلال إدماجهم في شركات أكبر بحيث يصبح احتكاراً ذو أهمية أكبر، ثم أن اندماج رأس المال يشجع أيضاً، ليس فقط، على عقلنة أكبر للأنتاج من خلال الغاء بعض المصانع وتركيز الانتاج على عدد أقل منها، وانما كذلك عن طريق تسريح أكبر للعمال، ويكرس من جهة أخرى الاحتكار، لأن قدرات الانتاج لم تختفِ، وانما انتقلت نحو وحدات أكبر، وأكثر تنافسية، فضرورة إلغاء أحد هذه الاحتكارات أصبح بذلك أكثر قوة، الا انها تتمكن بشكل أفضل من قوانين السوق والحصول بالتالي على دعم غير مشروط من طرف سلطات دولتها، وبهذه الطريقة يتم نقل تناقضات النظام الرأسمالي نحو مستوى أعلى، أي من المستوى الصناعي الى المستوى السلطوي.

     وأصبح توسيع السوق أكثر صعوبة في ظل الإمبريالية منه في ظل رأسمالية المنافسة، ففي ظل رأسمالية المنافسة كان من الممكن لدولة في حالة أزمة اللجوء الى التجارة الخارجية لتصريف منتجاتها التي لاتجد من يشتريها في نفس البلد فبهذا الاسلوب توسعت الرأسمالية عبر أوروبا خلال القرن التاسع عشر ثم عبر العالم مع نهاية القرن الماضي لكن الامبريالية غيرت امكانياتها.

     فمن جهة أصبحت جميع الدول تشارك في تجارة السلع مما جعل السوق ان تصبح عالمية، وهذا يعني ان الصراع من اجل بيع المنتجات الرأسمالية اصبح عالمياً ايضاً، فحتى دول العالم الثالث اصبحت سلعها تنافسية في مجال الصادرات، وقد أدى كل ذلك الى ان تصبح امكانية توسيع االسوق محدودة واكثر ضيقاً.

     من جهة اخرى تحولت علاقات الانتاج السائدة في جميع الدول الى علاقات رأسمالية حتى وان كانت دول العالم الثالث لاتزال تنطوي على كثير من علاقات العمل القديمة، فالاحتكارات تدمر كثافة القوى الانتاجية الاخرى، سواء تعلقت بالاشكال ما قبل الرأسمالية أو بمنتجات الصناعة الضعيفة جداً، وهي البرجوازيات المحلية للبلدان الفقيرة.

     بهذه الطريقة يتم توسيع السوق لكن امكانيات النمو تظل محدودة اكثر فأكثر، وبطبيعة الحال لم يتحقق توسيع السوق دفعة واحدة وانما تطور بشكل أساسي في فترة مابين الحربين في الولايات المتحدة الاميركية وفي أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ثم اخيراً وتدريجياً نحو دول العالم الثالث في ظل تطور قروض الاستهلاك والنهب المتزايد للدول الفقيرة خصوصاً بالنسبة لدول آسيا الشرقية واميركا اللأتينية.

     إن هامش تحويل العلاقات ما قبل الرأسمالية إلى علاقات سوقية في خدمة الاحتكارات تقلص بشكل كبير، فقد تحقق هذا الانتقال الى الدول الغنية في إطار (مجتمع الاستهلاك) الذي جعل الناس يخضعون بشكل كامل للمنتجات المصنعة من طرف الاحتكارات، أما في دول العالم الثالث فقد حدث هذا الانتقال عبر قيام الشركات متعددة الجنسيات بتصريف مكثف لسلعها على حساب المنتجات المحلية.

     لكن هذا الانتقال الاخير لم يحدث بدون مشاكل، لأن عمال دول العالم الثالث لايمكنهم استهلاك السلع نظراً لضعف قوتهم الشرائية، فمثلاً، عملية اللبرلة في المكسيك خلصت الى خسارات هائلة في توزيع الثروة، حيث انتقل عدد الفقراء من 19% عام 1984 الى 24% عام 1989 ثم الى 30% عام 1996.

     * **الازمة الهيكيلة تقود الى الحرب:**

     خرجت الولايات المتحدة الأميركية من الحرب العالمية الثانية كاقوى المنتصرين، حيث تضاعف اقتصادها باكثر من 300 % ()( في القطاع العسكري اساساً)، وحرصت على انهاض دول اوروبا الغربية واليابان، بشرط ان تسيطر على امداداتها النفطية، الشريان الأساسي للصناعة، أي انها فرضت قيادتها على النظام الرأسمالي المشكّل حديثا في اعقاب الحرب، عن طريق اخضاع النفط واسلوب بيعه في العالم الرأسمالي لنفوذها، واوجدت لذلك نظام اسعار ووحدات سعرية، تطوّرت مع تطور السوق وصولا الى البترودولار، اضافة الى الشروط السياسية التي ضمنت قيادتها، محققة لها بذلك ارباحا فلكية اضافية .

     ورغم حاجات العالم المنهك، الخارج حديثا من الحرب آنذاك، الى سلع الأستهلاك وحياة السلم والرفاه الأجتماعي المدني، الاّ ان مغريات الربح الفائق غير العادي في مجالات الأنتاج العسكري، دفعت اصحاب رؤوس الأموال الضخمة في الولايات المتحدة وشركائهم، اليه وفقا لمنطق الأنتاج الرأسمالي ذاته.

     الأمر الذي كان الأساس الأقتصادي للحرب الباردة وسباق التسلح، التي شكّلت فيما بعد سبباً رئيساً في انهاك الأقتصاد السوفيتي ثم انهياره من جهة، وافقد بالتالي ومن جهة اخرى المؤسسة الصناعية العسكرية الأميركية اساس ارباحها الخيالية، بعد ان صعد نجمها ليس في الأقتصاد وحسب وانما في السياسة والمجتمع والثقافة.

     وفي الوقت الذي طغت فيه عسكرة المجتمع والأقتصاد في الدولة السوفياتية وكانت العامل الهام في افولها اضافة الى ضغط الحرب الباردة، فان صعود نجم المجمع الصناعي العسكري الأميركي ادى الى نتائج اجتماعية داخلية مماثلة وان بآليات مختلفة، الأمر الذي كان قد حذّر من مخاطر تفرّده ووحدانية جانبه الرئيس الأميركي الأسبق دوايت ايزنهاور () في وقت مبكر، وجرى السعي لأيجاد آليات للتخفيف من آثاره.

     وفي الوقت الذي وجد فيه كبار رجال المال والصناعة انفسهم، امام (معضلة) تحويل المجمّع العسكري الصناعي الأميركي الأسطوري الى الأنتاج السلمي، جاءت تفجيرات نيويورك في 11 ايلول 2001 لتحل تلك (المعضلة) وتؤدي الى اعلان (الحرب على الأرهاب)، حيث قفزت الميزانية العسكرية الأميركية الى 379 مليار دولار لعام 2006 () لتكون أعلى زيادة منذ حكم الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان(بسبب برنامج حرب النجوم)، وبعد محاولات متنوعة لهيئات اختلاق الكوارث والتوترات في بقاع العالم، بعد ان وضع الحجر الأساس لمواصلة نهج العسكرة والتسلح اثر انهيار الأتحاد السوفياتي ايضاً .

     وفي اواخر العقد الأخير من القرن الماضي، اصبح تغير المعادلة الأقتصادية العالمية  اكثروضوحاً، فلم يعد يمثل الأقتصاد الأميركي الاّ بحدود 23 % من الأنتاج الصناعي العالمي بعد ان كان يشكّل اكثر من 50% () مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد ان استثمرت دول رأسمالية كبرى كالمانيا واليابان انخفاض نفقاتها العسكرية (بسبب الأجراءات التي فرضت عليها بنهاية الحرب، ولكون ان الولايات المتحدة الاميركية أصبحت بفضل تفوقها العسكري المظلة الامنية لأوروبا واليابان) واحتلال المكان الثاني والثالث من الأنتاج الصناعي العالمي، اضافة الى الصين التي (تهدد) وتائر تطورها الصناعي السريع مكانة وربحية المجمع الصناعي العسكري الأميركي في ذلك المجال.

     وما يزيد المجمع الصناعي العسكري الأميركي حراجة بمنظوره، ان اقتصاد دول الأتحاد الأوربي الخمس عشرة الصناعية مجتمعاً اصبح يتجاوز حجم الأقتصاد الأميركي، اضافة الى صمود عملته "اليورو" كعملة قادرة على منافسة الدولار المهيمن، والذي يمكن ان يزداد قوة بتوجه عدد من كبريات الدول المنتجة للنفط لتسعير نفطها به عوضا عن الدولار.

        وترى الأحتكارات الأميركية الكبرى ان لاوسيلة لها لأعادة تثبيت واحكام هيمنتها على الدول الصناعية الكبرى وبالتالي على العالم، الاّ باحكام قبضتها على مصادر النفط، المصدر الأساسي للطاقة والصناعة لحد الآن، مستثمرة التفوق العسكري، الأمر الذي ادى الى تحالف احتكارات النفط والسلاح في الولايات المتحدة لتحقيق الهدف المذكور.

     أصبح رأس المال على صعيد تنظيم الربح يتم على المستوى العالمى لا القومى بما يُعرف اليوم بـ(العولمة الاقتصادية) التي كانت نتاجاً للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين، فإن استمرار التطور التكنولوجي، وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبته، والتي شكلت فتحا جديدا في نمط الإنتاج وطبيعته، حققت بدورها تغييرا في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول الصناعية في سوق عالمية واحدة، وتوفير إمكانيات الارتقاء بأداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من إعادة بناء شكل الرأسمالية، وكان ذلك يعنى ضرورة تجاوز الحدود القومية وإزالة الأوضاع الاحتكارية وإعادة توزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن توسيع الأسواق الخارجية للدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة، وهى المرحلة التي عرفت بمجتمع الاستهلاك الكبير، بعد أن كانت قيمة الادخار هي القيمة الأساسية التي اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية،  
     وشكلت هذه السمات بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، التي ارتبط بها ظهور مفهوم العولمة الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، بحيث لم يعد الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة القومية وحدها، وإنما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد()، أي أن أهم ما ميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية لم تعد قاصرة على مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين ومدراء كان نشاطهم محكوما في السابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها وإنما أصبحت تلك الفاعلية مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة عبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى، لم تعد الدولة القومية هي الفاعل أو المحدد الرئيس للفاعلية الاقتصادية على المستوى العالمي، وإنما أصبح للقطاع الخاص متمثلاً بالشركات متعددة الجنسيات الدور الأول في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، وبطبيعة الحال فأن أكبر هذه الشركات هي شركات الصناعة العسكرية التي تعتاش على الحروب تشاركها في ذلك شركات النفط العملاقة().

     ولذلك فهذه الشركات تعتبر هى قلب جماعات الضغط فى دولها من آجل تآسيس ترتيبات تجارية تخدم مصالحها في جني الارباح بغض النظر عن كيفية جني هذه الارباح، وهنا فأن شركات السلاح الكبرى (التي تعتبر من أكبر الشركات متعددة الجنسيات ضخامة) تلعب دور كبير في دفع الدول نحو الحروب.

     ان حالة الحرب الراهنة ليست جديدة، فدائما كانت هناك حالة حرب او تهديد بالحرب، فالتاريخ حافل بالشواهد، وتاريخ القرن العشرين بالذات يحتضن بين صفحاته حربين عالميتين ساخنتين، وثالثة باردة، فضلاً عن عشرات الحروب الاقليمية والاهلية التي لا تزال نارها مشتعلة احياناً اخرى .‏

     مايميز حالة الحرب الراهنة، انها تأتي من خلال (عملية) مخططة يجند لخدمتها مجمع هائل يضم التجمع الصناعي - المالي - العسكري - الاعلامي المهيمن على القرار السياسي في الولايات المتحدة، في محاولة للسيطرة على القرار الكوني المعزز بامتلاك عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية، حيث يمكن بذلك الاعلان رضوخ العالم لمشيئة ومقتضيات (نظام عالمي شمولي ) يقاد من قبل الولايات المتحدة وفقاً لأهداف ومصالح الادارة الامريكية اليمينية المحافظة، التي تتبنى طروحات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.‏

     لقد دخلت(العولمة) طورها العسكري في حرب الخليج الثانية، ثم حرب يوغسلافيا، وكانت احداث ايلول2001 إعلاناً عن الدخول الى مرحلة جديدة تحت عنوان (مكافحة الارهاب ) التي جاءت حرب افغانستان والعراق في اطارها.‏

     ان الاقتصاد الامريكي اليوم، تتحكم به مصالح قوى الصناعة العسكرية العملاقة والقوى المالية وشركات النفط الكبرى، ويلعب في هذا الاطار سماسرة البورصة والاوراق المالية الدور الاهم لتسهيل مهام الشركات الصناعية- العسكرية- النفطية - الاعلامية وينعكس ذلك على حياة السكان، حيث تتمظهر الازمة الاقتصادية في تراجع معدلات الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي الى فقدان الثقة بالاقتصاد ، ويطيل فترة الكساد.‏

     والحرب تعني الكثير للرأسمالية، فمن خلالها، يمكن تحريك عجلة الاقتصاد، فمصانع الاسلحة تعمل بطاقتها، ومستلزمات الحرب(الذخيرة والدواء والعتاد والغذاء) يزداد الطلب عليها، مما يستتبع زيادة العرض، فقد بدأت بوادر انتعاش في الاقتصاد الامريكي بعد شن الحرب ضد افغانستان بالرغم من ان الطلب على البضائع والاسلحة والذخيرة كان اقل مما هو في المستودعات والمخازن، ولم يستطع الطلب الاضافي تجاوز حالة الركود، مما اقتضى المضي في خلق حالة توتر اخرى في العراق والاستمرار بدق طبول الحرب ضد ايران.

     ومع صعوبات وازمات الدول الصناعية، وامام عجز الكينزية عن ايجاد الحلول السريعة والحد من تفاقم الاوضاع، اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بتقديم نفسها كحل لهذه الازمات، وتجلى ذلك في نجاح تاتشر في الانتخابات وتولت رئاسة الحكومة البريطانية (1979) وكذلك في نجاح ريغان في رئاسة الولايات المتحدة(1980 ) ومع توالي الاحداث في الاتحاد السوفييتي، تولى غورباتشوف الحكم فيه واعلن عن برنامجه الاصلاحي 1985، الذي دعاه( البيروسترويكا ) ذلك البرنامج الذي مهد الطريق الى سقوط التجربة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفييتي، حيث رافق ذلك وتلاه احداث اوروبا الشرقية التي كان اهمها سقوط جدار برلين وانتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة.‏

     يمكن اعتبار هذه الأحداث بمثابة انتهاء مرحلة او حقبة وابتداء اخرى تتمثل في طور جديد من الهيمنة الاميركية والسياسات الجديدة التي تحاول فرضها على العالم من خلال سياسات واستراتيجيات على الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.‏

     والواقع فإن القوة الدافعة لتحرير الأسواق، ليست هي الكفاءة الاقتصادية ولا الرفاهية لجميع شعوب العالم، إنما هي رغبة الدول الصناعية المتقدمة والدول حديثة التصنيع في فتح أسواق الدول الأخرى أمام منتجاتها، بعد ان احرزت تقدماً اقتصادياً جعل منها قوة اقتصادية قادرة على فرض إرادتها في العلاقات مع العالم الخارجي، وبعد أن اصبح إيجاد الأسواق الخارجية أمر ضروري لتصريف انتاجها الزائد والبحث عن مجالات لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها.‏

     فالمسألة إذن تتعلق بتصريف فائض الانتاج وإيجاد قنوات استثمار مريح لفائض السيولة .‏

     وهذا الأمر لايمكن تحقيقه إلا من خلال فرض حرية الأسواق وحرية التبادل وضمان حرية حركة رأس المال وذلك بصرف النظر عما تلحقه هذه السياسة من اضرار بالصناعة الوطنية وبالأوضاع الاقتصادية للبلدان المستهدفة وهذا ماسيؤدي إلى وجود حالة من عدم التكافؤ والمساواة في العلاقات الدولية من شأنها أن تزيد من قوة القوي كما تزيد من ضعف الضعيف فيزداد التهميش والاستقطاب على مستوى المجتمع الواحد وعلى المستوى العالمي في العلاقات الدولية بصورة عامة وهذا مايبرر قول فرانسيس فوكوياما، الأمريكي الياباني الأصل بأطروحة )نهاية التاريخ ( معلنا أن الصراع بين الرأسمالية الأمريكية والشيوعية السوڤييتية قد حسم لمصلحة الرأسمالية، فقد وصل التاريخ إلى نهايته من حيث تطور الأنظمة الاجتماعية لمصلحة الرأسمالية والليبرالية الغربي، وهكذ ، يرى فوكوياما أن تطور المذاهب الاجتماعية قد بلغ غايته في وحدانية النظام الرأسمالي الليبرالي الذي يجمع بين اقتصاد السوق والديموقراطية السياسية، وإذا كانت أفكار فوكوياما قد تعرضت لانتقادات شديدة، بل إنه نفسه قد عدل الكثير من أفكاره الأكثر جموداً، فإننا لم نلبث أن نسمع من مفكر أمريكي آخر هو صامويل هنتنجتون أن العالم لا يتجه إلى الوحدة والتماثل بقدر ما ينحرف إلى( صدام الحضارات) ().

     الازمة الاقتصادية اصبحت اذن هيكلية لأن امكانيات البرجوازية المعتادة لمعالجة تراجعها الاقتصادي اصبحت شدية الصعوبة فمن جهة اصبح تدمير القوى الانتناجية يصطدم بالتنظيم الاحتكاري للأقتصاد العالمي وان في اطار هذا الكفاح من اجل الزعامة تتلقى دعماً غير مشروط من طرف دولها في هذه الحالة، فأن اغفال هذه الاحتكارات اصبح شديد التعقيد فاليابان على سبيل المثال لن تدع شركات مثل تويوتا وهوندا وسوني ومتسوبيشي تختفي، كما ان الولايات المتحدة ستدافع بكل ما أوتيت من قوة عن شركات مثل جنرال موتورز وفورد وميكروسوفت وايكسون موبيل وآي بي أم وأنتل، كما ان اوروبا ستحمي شركات مثل باسف وشيل والايرباص فليس غير الحرب بمعنى التدمير الاجباري الذي يمكنه ان يلغي اذن بشكل كامل قوى الانتاج لكي تتحقق مطابقة وضعية الانتاج مع وضعية الاستهلاك.

     * **ملازمة الازمات لمسيرة النظام الرأسمالي.**

     لقد أكدت مختلف المدارس الاقتصادية حقيقة أن معدل الربح يتجه في النظام الرأسمالي في الأجل الطويل نحو التدهور().

     ويحدث هذا التدهور نتيجة التفاوت بين قدرة النظام الرأسمالي على الإنتاج والتراكم الراسمالي من جهة، وبين التدهور في القدرة على تصريف المنتجات واستهلاكها نتيجة سوء توزيع الدخل، وتدهور القدرة الشرائية لدى المستهلك من جهة اخرى، ثم تبدأ الدورة في انتشار الكساد وتجميد الأجور، وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وتفاقم حدة البطالة وتراجع مستوى الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم، ومن هنا يشرع النظام في البحث عن سبل تدبير أزمته بدلاً من علاجها إذ يكون الهدف هو الإنتاج ضمن نفس الشروط السابقة للعملية الإنتاجية والتراكم على الصعيدين الداخلي والخارجي ثم السقوط بعد ذلك في دورة جديدة .

     ويشكل التفاوت الدائم بين القدرة الهائلة على زيادة حجم الإنتاج وبين القدرة المحدودة على تصريف المنتجات تناقضاً أساسياً يهدد النظام الرأسمالي بعدم التوازن وبصعوبات تكرار الإنتاج الموسع وباستمرار دورات الأعمال، لذلك يصبح تصريف فائض الإنتاج داخل الاقتصاد الرأسمالي مع مرور الوقت أمراً في غاية الصعوبة ().

     لذا وجد النظام الرأسمالي أن حل هذا التناقض يجب أن يكون خارجياً، أي خارج دائرة الاقتصاد الوطني، وفي بيئات غير رأسمالية، أي في مناطق وبلاد لم تتحول بعد إلى النظام الرأسمالي، لأنه لو تمت محاولة التصريف في بيئات رأسمالية مماثلة، فأن المشكلة تستفحل أكثر .

     من هنا يمكن ملاحظة أن توسع النظام الرأسمالي خارجياً وسيطرته وإخضاعه للبلاد الأقل تقدماً في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد خفف كثيراً من الميل المتأصل في الرأسمالية نحو الركود والبطالة الدورية ، لذلك فأن الازدهار والاستقرار الاقتصادي النسبي الذي عاشته الدول الرأسمالية الكبرى خلال الحقبة الاستعمارية كان رهناً بمدى توسعها وسيطرتها على شعوب أخرى() .

     * **أثر الحلول الكينزية على أزمات مابعد الحرب العالمية الثانية.**

     إن الأفكار الاقتصادية التي حملتها المدرسة الكلاسيكية أدت في نهاية الأمر إلى تشوه العلاقة بين رأس المال والعمل اضافة، الى إن تطبيق الأفكار الكلاسيكية في الغرب أدى إلى قصور قدرة الاقتصاد الرأسمالي على تصريف إنتاجه داخلياً بسبب سيادة رأس المال والاستغلال الكبير الذي حدث للعمالة .

     ومن المؤكد أن هذا الوضع سيؤدي في نهاية المطاف إلى عدم قدرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على تسويق الكم الهائل من الإنتاج نتيجة للتطور التكنولوجي الكبير الذي حدث في آليات الإنتاج بسبب ضعف القدرة الشرائية لنسبة كبيرة من أفراد المجتمعات الرأسمالية، الأمر الذي أوصل الاقتصاد الرأسمالي إلى أزمة 1929ـ1933 .

     وعند قصور الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية عن تقديم وصفة شافية للخروج من الأزمة المذكورة، استطاع الاقتصادي الإنكليزي جون ماينرد كينز وضع أفكار تعتمد بالدرجة الأساس على تدخل الدولة والانتقال من الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي إلى الدولة المتدخلة في الشأن الاقتصادي بحدود معينة() .

     أفرز هذا الأمر استقراراً اقتصادياً استمر لمدة عقدين (1945ـ1965) عاش العالم فيها وضعاً من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لم يسبق له مثيل منذ ولادة النظام الرأسمالي، إذ إن تلك المدة أتاحت تسوية تاريخية بين رأس المال والعمل، حيث ساد في الغرب الرأسمالي مشروع الدولة الاشتراكية الديمقراطية وهو مشروع دولة الرفاه التي تميزت بسيادة الأداء الاقتصادي الكينزي الذي أرتكز على عدالة توزيع الدخل إلى حدٍ ما عبر العديد من الآليات وقيام الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية وتطبيق أنظمة ضمان اجتماعي على درجة عالية من الرقي من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية .

     أما فؤاد مرسي() فيرجع هذا الاستقرار إلى عملية إعادة الأعمار في أوربا التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتكيف آليات الرأسمالية المعاصرة طبقاً لقوانين تطور الثورة العلمية والتكنولوجية، وبما أن توسيع رأس المال الثابت وتجديده هما الأساس لدورة إعادة الإنتاج، فأن طول دورة الأعمال تتوقف هنا على حجم رأس المال الثابت الذي يتم تجديده وتوسيعه والاستخدام الذي يوجه إليه، ولهذا فأنه كلما زاد حجم الاستثمارات الجديدة طال أمد مراحل الصعود في الدورة.

     ولقد أقدمت الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية على تجديد رأسمالها الثابت وتوسيعه بقوة دفع غير عادية معتمده على منجزات ومزايا الثورة العلمية والتكنولوجية التي كانت تلك الحرب نقطة تحول بارزة في تأصيلها وترسيخها في النظام الصناعي العالمي ().

     والملاحظ أن هناك تحولاً مهماً في طبيعة دورات الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية عن سابقاتها على أن من أهم مظاهر هذا التحول هي الآتي :ـ

     1. إن أطوار الدورة المعاصرة تتقارب، إذ خفت الحدة التي كانت تتسم بها الدورة، وانخفضت مدة استمرار الركود والكساد، إذ أصبحت في حدود (12ـ14) شهراً، في حين كانت من قبل في حدود (37) شهراً، فإذا ما استعرضنا طبيعة النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية نجد أن مدد التوسع Expansion Period والانكماشContraction Period تكون فيها بالتعاقب، أما الزمن الذي تستغرقه هذه المدد فيكاد يكون متماثلاً مابين ثلاث إلى خمس سنوات لكل مدة، فقد حدثت دورات في السنوات 1815، 1825 ، 1836، 1847، 1857، 1866، 1873، 1882، 1890، 1900، 1907، 1913، 1920، 1929، 1937 (\*).

     2. مدتها تقل وتقصر، فكانت دورة الأعمال تستغرق في العادة عشر سنوات حتى يستعيد الاقتصاد مدة الانتعاش من جديد، فقد كان الأمر يتوقف على قدرة الاقتصاد الرأسمالي على القيام بتجديد شامل وتوسيع في رأس المال الثابت في أصوله الإنتاجية لتخفيض نفقات الإنتاج، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبفضل منجزات العلم والتكنولوجيا، فأن عملية تجديد رأس المال الثابت وتوسيعه قد تميزت بالأمور الجديدة الآتية() :ـ

     أولاً:ـ بفضل أساليب التشييد السريع أصبحت المصانع تبنى وتبدأ الإنتاج بسرعة.

     ثانياً:ـ بفضل التقدم التكنولوجي السريع فإن مستلزمات الإنتاج تصبح بالية بسرعة أكبر.

     ثالثاً:ـ في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية فإن الإحلال السريع للمعدات ولرأس المال الثابت يزداد، إذ إنه يسمح للاحتكارات أن تخصم من الأرباح مبالغ هائلة لغرض الإحلال، تتيح عندئذ تجديد مستلزمات الإنتاج بسرعة، وعلى حساب دافعي الضرائب.

     رابعاً:ـ في هذه الظروف كلها ُتستخدم الاستثمارات عادةً لتجديد مستلزمات الإنتاج وليس لبناء مصانع جديدة، فالقدرات الإنتاجية إنما تعمل بأقل من المستوى، مما يفضي إلى قصر مدة دورة الاعمال.

     3. أصبحت أكثر تواتراً، فقد انتقلت بعد الحرب العالمية الثانية من السنوات إلى الاشهر، لذا عكفت مكاتب قياس دورات الأعمال إلى تحصيل الإحصاءات الفصليةQuarterly Statistics وترك الإحصاءات السنوية لغرض قياس دورات الأعمال .

     4. لم تعد الدورة تحصل في صوره انفجارية، وإنما تقع بالتدريج عبر مرحلة طويلة نسبياً، الأمر الذي يميل فيه المنحنى الذي يشكل دورة الأعمال إلى التسطح.

     5. أصبحت أكثر تكراراً مما كانت عليه في الماضي، حيث كانت أصغر دورة وهي دورة جوغلار تحصل مرة كل ثلاث سنوات، أما بعد الحرب العالمية الثانية فمن الممكن أن تحصل دورتان في مدة ثلاث سنوات.

     6. بدأت تزداد عمقاً، إذ تلعب القوى الفاعلة في الاقتصاد أدواراً متفاوتة من أجل إضعاف القوة المدمرة التي تلازم الدورة، وبينما تقل التقلبات في حجم الإنتاج والدخول والأسعار، فأن الإفراط في تراكم راس المال يصبح أكثر انتظاماً وخطورة .

     ولكن لماذا حدث هذا التحول في دورة الأعمال ؟

     يرجع الاقتصاديون ذلك إلى عدة أسباب من أهمها الآتي() :ـ

     1. تتجه الاقتصادات الصناعية الكبرى إلى النمو بمعدلات أقل من ذي قبل في فترات الانتعاش مما يدفع بضغوط تضخميه أقل، فالاقتصاد الأميركي - على سبيل المثال - كان يعمل فيما بين عامي 1966-1970 بمعدل يفوق المعدل الطبيعي للنمو، لكنه الآن يقترب من هذا المعدل الطبيعي.
     2. قبل الحرب العالمية الثانية كانت أغلب قطاعات الاقتصاد لدولة رأسمالية معينة مرتبطة بمحرك واحد وهو قوة الاقتصاد الوطني لتلك الدولة، فإذا انتعشت صناعة الأخشاب في أمريكا فإن صناعة البلاستك فيها مؤهلة للانتعاش هي أيضاً، لكن الوضع بعد الحرب العالمية الثانية تغير، فالهبوط في بناء المساكن - مثلاً - في قطاع طوكيو / اوساكا في اليابان يؤدي إلى هبوط أسعار الأخشاب العالمية، في الوقت نفسه الذي يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحسن هيكل التكاليف في صناعة البلاستك، ويترتب على ذلك نمو اقتصادي أقل وضغوط أقل على ما هو متاح من عمل ومواد أولية ورأس مال.

     ان ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية هو ازدياد حجم قطاع الخدمات داخل الأقتصادات الوطنية، فالخدمات بطبيعتها قطاع يعقّد أمكانية زيادة الإنتاج، ومن ثم فأن اقتصاداً يتزايد فيه نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي الإجمالي معرّض لأن يُظهر نمواً أكثر اعتدالاً.

     1. حصلت تسوية تاريخية في منظومة العلاقات بين العمل ورأس المال بعد الحرب العالمية الثانية، وقد مثلت تلك التسوية جوهر دولة الرفاهية في الغرب المتقدم، وأنها اعتمدت على ممارسات السياسة الاقتصادية الكينزية، والتي أدت إلى دخول الأطراف (التخوم) مرحلة التصنيع ومنافسة المراكز القديمة انطلاقاً من الظروف الجديدة الناتجة عن الحرب العالمية الثانية، بسبب تلك التسوية فأن الشكل المنتظم لدورات الأعمال قد تلاشى، وحل محله شكل آخر للتطور الاقتصادي يتسم بأن تقلباته متقطعة، وشبه منتظمة ومتقاربة بسبب دخول متغيرات أخرى كثيرة على المعادلة السابقة متمثلة بدول التصنيع الحديثة.
     * **ثانياً: الاقتصاد الاميركي وحروب الازمات.**

     يعاني الاقتصاد الاميركي من مشاكل بنيوية عديدة، وقد ساهمت ضغوطات تلك المشاكل في تشكيل الرؤية السياسية الحديثة للأدارات الاميركية المتعاقبة تجاه العالم، وسلطت عليها ما سلطت من أعباء، وقبل الولوج في أثر هذه المشاكل في تكوين الرؤية السياسية الاميركية والذي سوف نطلق عليها تسمية (أعباء الهيمنة) ينبغي علينا التعرف على أهم تلك المشاكل.

     * **المشكلات الاقتصادية الرئيسة :**

     **أ.عجز الموازنة :-**

     من المعروف أن أي بلد يعاني من عجز تجاري، فينبغي عليه ان يقترض، وأن الاقتراض المستمر يؤدي الى تراكم دين ذلك البلد، وعليه بذلك ان يدفع فائدة كل عام على الديـن المتراكم، ويستمر هذا الحال بالتراكم الا اذا بدأ البلد بتحقيق فوائض للتخلص من هذه الاشكالية التي تنعكس سلباً على العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني، اذ ان البلد في هذه الحالة سيستمر بالاقتراض لتوفير اقساط الفائدة، وهكذا يتضخم المبلغ السنوي الذي يجب اقتراضه شيئا فشيئا حتى وان لم يزدد عجز الموازنة نفسه، ومع تزايد الديون تزداد اقساط الفائدة، ومع تزايد اقساط الفائدة يزداد الدين، ومع الوقت، تتزايد سرعة معدل تراكم الدين().

     وفي ثمانينيات القرن الماضي بدأت أزمة الموازنة الأميركية بالتفاقم بصورة فعلية، اذ تجاوز عجز الموازنة الأميركية في عام 1982 حاجز الترليون دولار لأول مرة حين بلغ في ذلك العام مبلغ (1.1) () ترليون دولار، بعد ان كان في عام 1950 يساوي (256.8) بليون دولار، ولم يتضاعف الا في عام 1975 حين وصل الى (541.9) بليون دولار، وبدأ بالتراكم شيئاً فشيئاً الى ان عبر في عام 2004 حاجز الست ترليون دولار().

     كانت نسبة الديون الحكومية الأميركية المتراكمة في عام 1960 تشكل (55%) من الناتج المحلي الاجمالي الأميركي، وارتفعت لتشكل (57%) منه في عام 2000، فيما شكلت عام 2004 نسبة (51.7%) منه() ، فالولايات المتحدة في بداية السبعينيات كانت تقترض بدون وجود مشكلات تُذكر، نتيجة لانخفاض حجم تلك القروض عن ناتجها المحلي، ولكن المشكلات أخذت تظهر في الثمانينيات عندما بدأت تقترض أموالاً تزيد عن ناتجها المحلي الإجمالي، ذلك بالرغم من ان الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف خلال عقد الثمانينات، ولكن الديون الحكومية قد تضاعفت أيضا ولكن بنسب أعلى ().

     **جدول ـ 1 ـ**

     مقدار العجز في الميزانية الأميركية للأعوام (1970 ـ 2004)

     ( مليون دولار )

     |  |  |  |  |  |  |  |  |
     | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
     | **الناتج المحلي الاجمالي** | **العجز السنوي** | **تراكم العجز الكلي** | **السنة** | **الناتج المحلي الاجمالي** | **العجز السنوي** | **تراكم العجز الكلي** | **السنة** |
     | 5.106.300 | 155.200 | 2.601.307 | 1988 | 1.039.700 | 2.800 | 380.921 | 1970 |
     | 5.489.100 | 152.500 | 2.868.039 | 1989 | 1.128.600 | 23.000 | 408.176 | 1971 |
     | 5.803.200 | 221.200 | 3.206.564 | 1990 | 1.240.400 | 23.400 | 435.936 | 1972 |
     | 5.986.200 | 269.400 | 3.598.485 | 1991 | 1.385.500 | 14.900 | 466.291 | 1973 |
     | 6.318.900 | 290.400 | 4.002.123 | 1992 | 1.501.000 | 6.100 | 483.893 | 1974 |
     | 6.642.300 | 255.100 | 4.351.403 | 1993 | 1.635.200 | 53.200 | 541.925 | 1975 |
     | 7.054.300 | 203.300 | 4.643.691 | 1994 | 1.823.900 | 73.700 | 628.970 | 1976 |
     | 7.400.500 | 184.000 | 4.921.005 | 1995 | 2.031.400 | 53.700 | 706.398 | 1977 |
     | 7.813.200 | 107.500 | 5.181.921 | 1996 | 2.295.900 | 59.200 | 776.602 | 1978 |
     | 8.318.400 | 22.000 | 5.369.694 | 1997 | 2.566.400 | 40.700 | 829.471 | 1979 |
     | 8.781.500 | 69.200 | 5.478.711 | 1998 | 2.795.600 | 73.800 | 909.050 | 1980 |
     | 9.268.600 | 125.500 | 5.606.087 | 1999 | 3.131.300 | 79.000 | 994.845 | 1981 |
     | 9.872.900 | 236.400 | 5.686.338 | 2000 | 3.259.200 | 128.000 | 1.137.345 | 1982 |
     | 10.127.900 | 127.100 | 5.768.957 | 2001 | 3.534.900 | 207.800 | 1.371.710 | 1983 |
     | 10.486.900 | 106.200 | 5.854.990 | 2002 | 3.932.700 | 185.400 | 1.564.657 | 1984 |
     | 11.004.000 | 91.802 | 5.946.792 | 2003 | 4.213.000 | 212.300 | 1.817.521 | 1985 |
     | 11.648.400 | 86.791 | 6.033.583 | 2004 | 4.452.900 | 221.200 | 2.120.629 | 1986 |
     |  |  |  |  | 4.742.500 | 149.800 | 2.346.125 | 1987 |

     Source: Executive Office of President of the United States/ Budget of the United States Government/ Fiscal year 2005/page223.

     **ب.العجز في الحساب الجاري :**

     بدأ العجز في الحساب الجاري لدى الولايات المتحدة الاميركية لأول مره عام 1970 حينما بلغ (1.4) بليون دولار()، وبدأ بالزيادة شيئاً فشيئاً الى ان تضاعف الى خمسين مرة لغاية عام 1990 ليصل الى (78.9) بليون دولار، فيما ارتفع الى (444.6) بليون دولار في عام 2000، وفي عام 2004 الى (476.2) بليون دولار().

     في الجانب الاخر فأن كل من أوروبا واليابان تتمتع بفوائض في حساباتها الجارية أذ بلغ الفائض في الحساب الجاري الأوروبي عام 1997 نسبة (3,2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس العام بلغ في اليابان نسـبة (1,4%)().

     لقد اتبعت الولايات المتحدة الاميركية وفي محاولة منها لأستعادة قدرتها التنافسية التصديرية على الصعيد الدولي، سياسة نقدية من شأنها تخفيض قيمة عملتها، فعمدت الى خفض اسعار الفائدة وبصورة متواصلة، الا ان ذلك التخفيض في قيمة العملة لا يُحدث على الدوام تحسناً في الاقتصاد، فقد يؤدي خفض العملة الى تدهور ميزان الحساب الجاري، اذ ان خفض قيمة العملة يزيد من ربحية الصادرات، وقد يؤدي الى زيادة الصادرات ذاتها، الا انه في حالة حدوث زيادة متزامنة بصادرات البلدان الاخرى في القطاع نفسه فسيؤدي ذلك الى هبوط الأسعار العالمية، الأمر الذي يؤدي الى الإضرار بالدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة العالمية وكانت الولايات المتحدة أحد هذه النماذج().

     **جدول -2 -**

     **العجز في الحساب الجاري الأميركي للسنوات (1970 ـ 2004)**

     (مليون دولار)

     |  |  |  |  |
     | --- | --- | --- | --- |
     | **العجز في الحساب الجاري** | **السنة** | **العجز في الحساب الجاري** | **السنة** |
     | 121.153- | 1988 | 2.331 | 1970 |
     | 99.486- | 1989 | 1.433- | 1971 |
     | 78.965- | 1990 | 5.795- | 1972 |
     | 3.747 | 1991 | 7.140 | 1973 |
     | 48.515- | 1992 | 1.962 | 1974 |
     | 82.523- | 1993 | 18.116 | 1975 |
     | 118.244- | 1994 | 4.295 | 1976 |
     | 109.898- | 1995 | 14.335- | 1977 |
     | 120.937- | 1996 | 15.143- | 1978 |
     | 139.809- | 1997 | 285- | 1979 |
     | 217.457- | 1998 | 2.317 | 1980 |
     | 324.364- | 1999 | 5.030 | 1981 |
     | 444.667- | 2000 | 5.536- | 1982 |
     | 393.371- | 2001 | 38.691- | 1983 |
     | 480.861- | 2002 | 94.344- | 1984 |
     | 530.668- | 2003 | 118.155- | 1985 |
     | 476.246- | (\*)2004 | 147.177- | 1986 |
     |  |  | 160.655- | 1987 |

     Sources: -Economic Report of the President/Transmitted to the Congress/Washington DC/2005/page 438.

     -US Bureau of Economic Analysis /Global Policy Forum/page 32.

     **ج.العجز التجاري:**

     كانت الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بفائض تجاري طوال الفترة التي سبقت السبعينات، ولكنها بدأت بتسجيل عجوزات تجارية منذ بداية السبعينات وحتى الوقت الحاضر، وبذلك بدأت صفحة قاتمة في سجل الاقتصاد الأميركي وهي صفحة العجز التجاري، وأصبح هذا العجز في نمو متزايد، فخلال عقد واحد من الزمن ازداد بنسبة (1241%) ففي الوقت الذي كان يبلغ (1.3) مليار دولار عام 1971 أصبح في عام 1981 (16.2) مليار دولار().

     بسبب استمرار الولايات المتحدة خلال فترة إدارة الرئيس جونسون (1964- 1967) () بتخفيض الضرائب إضافة إلى زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع الضمان الاجتماعي المتنوعة فقد ظهر العجز التجاري الأميركي في عام 1971 الامر الذي أدى إلى ظهور حالة الركود التضخمي Stagflation، وهي حالة لم تظهر في الاقتصادات العالمية من قبل، ترتفع فيها معدلات البطالة مصحوبة بارتفاع مستويات الأسعار، أدى ذلك إلى التأثير سلباً في تنافسية السلع الأميركية في الأسواق العالمية، وقاد إلى انخفاض الصادرات الأميركية بصورة كبيرة، تزامن ذلك مع أزمة الطاقة في بداية السبعينيات، الأمر الذي رفع من كلف إنتاج السلع الأميركية نتيجة لاعتماد الاقتصاد الأميركي بنسبة (50%) على النفط المستورد من الخارج() والجدول الاتي يوضح العجز التجاري الأميركي للأعوام( 1970- 2004) مع جميع دول العالم:

     **جدول – 3-**

     **العجز التجاري الأميركي للأعوام 1970 ـ 2004**

     |  |  |  |  |
     | --- | --- | --- | --- |
     | **العجز التجاري**  (بليون دولار) | **السنة** | **العجز التجاري**  (بليون دولار) | **السنة** |
     | 114.566- | 1988 | 2.254 | 1970 |
     | 93.142- | 1989 | 1.303- | 1971 |
     | 80.861- | 1990 | 5.443- | 1972 |
     | 31.135- | 1991 | 1.900- | 1973 |
     | 36.457- | 1992 | 4.292- | 1974 |
     | 68.791- | 1993 | 12.404- | 1975 |
     | 96.678- | 1994 | 6.082- | 1976 |
     | 96.388- | 1995 | 27.246- | 1977 |
     | 101.843- | 1996 | 29.763- | 1978 |
     | 107.765- | 1997 | 24.565- | 1979 |
     | 166.828- | 1998 | 19.407- | 1980 |
     | 261.838- | 1999 | 16.172- | 1981 |
     | 375.739- | 2000 | 24.156- | 1982 |
     | 357.819- | 2001 | 57.767- | 1983 |
     | 418.038- | 2002 | 109.073- | 1984 |
     | 496.514- | 2003 | 121.880- | 1985 |
     | 561.332- | 2004 | 138.538- | 1986 |
     |  | | 151.684- | 1987 |

     Source: Economic Report of the President/Transmitted to the Congress/Washington DC/2005/page 439.

     * + **أعباء الهيمنة:**

     ينظر العديد من المحللين إلى مستقبل الولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية نظرة تشاؤمية في مجال معرفة ما إذا كان مستقبل الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة، يكون مآله مآل الإمبراطوريات القديمة التي عرفت قمة الهرم في العظمة والنفوذ الدولي، ثم تراجعت تحت طائل المتاعب المتراكمة من جراء اتساع دائرة الاندفاع الخارجي المكلف، وكذا سرعة وتيرة المتغيرات الدولية المؤثرة في تصاعد الدول وتقهقرها على سلم القوة والنفوذ، إلى أن عرفت الاندثار والاضمحلال ولم يبق من زعامتها إلا التاريخ الحافظ للأحداث.

     إن هذه النظرة التشاؤمية لمستقبل الولايات المتحدة الأميركية كدولة تسعى للبروز كقوة مسيطرة مستقطبة ومهيمنة، في تحريك دواليب النظام الدولي الجديد في شتى ميادينه، مستمد بصفة منطقية من استعصاء المصاعب الاقتصادية الأميركية منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات، بشكل يفقد قوة الجذب لنمط الانتاج والاستهلاك الأميركي، ذلك النمط الرأسمالي الذي اتخذته الدول الأوروبية المتقدمة والدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا، أنموذجاً للتصنيع والارتقاء منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وشكلت لتوسيعه أرضية خصبة، ويضعف إلى جانب ذلك، قدرة أميركا وقابليتها على التحرك الكوني السريع والفعّال.

     وبالرغم من تصاعد طروحات حتمية استمرار القيادة الأميركية للعالم بعد تشرذم المنظومة الاشتراكية وتراجع الاندفاع السوفيتي في العالم، وبالتالي اختفاء (التحدي الشيوعي)، فان الطبيعة الاقتصادية للتحديات الجديدة التي تواجه الولايات المتحدة تضعف مصداقية هذه الطروحات ولاسيما ان الهوة بين تلك المهمة والوسائل اللازمة لتحقيقها تزداد عمقاً واتساعاً.

     إن الصورة السوداوية التي يرسمها المحللون لمستقبل الاقتصاد الأميركي يرد اليوم معاكساً لما كان عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ انه وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برز الاقتصاد الأميركي كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي، وقد استعملت الولايات المتحدة هيمنتها بعد الحرب لخلق حلف دولي سياسي واقتصادي على أساس مساعدة ألمانيا واليابان ودفع النمو في الاقتصاد الأوروبي وفي الاقتصادات الأخرى لشرق وجنوب شرق آسيا لمواجهة التهديدات السوفيتية والصينية.

     وقد بدا وكأنه ليس هناك أي خطر يهدد المصالح الأميركية المتنامية عبر العالم، إذ أن الولايات المتحدة التي تمتلك (5%) من سكان العالم كانت تنتج نصف حجم الإنتاج العالمي وتصنعه، وتتمتع بفائض تجاري معتبر، مع سيطرتها في عام 1950 على نسبة (18 %)من المبادلات التجارية العالمية، ارتفعت إلى (30%) في عام 1951، إضافة إلى استحواذها على مخزون ذهبي يعادل ثلثي المخزون العالمي بقيمة مالية قُدرت بـ(20) مليار دولار، في حين إن مخزون العالم برمته كانت قيمته لاتتجاوز (13.7) مليار دولار().

     ولكن بالرغم من توافر الوسائل الضرورية لتحقيق أهداف الستراتيجية الاقتصادية الأميركية الكونية من تضافر الظروف الداخلية والخارجية المؤاتية لاستمرار نمو الاقتصاد الأميركي بنفس الوتيرة المتسارعة والمتوازنة في خمسينيات القرن المنصرم وستينياته، إلا ان الاقتصاد الأميركي سرعان ماطفت على آلياته أعراض الاختلال والتراجع، التي اتخذ عقد الثمانينيات مرحلة النضج التاريخية قبل أن تستفحل مشكلاته التي حملت بين طياتها العديد من الإفرازات السلبية الخطيرة.

     وقد بدأت سياسات التوسع والانفتاح الاقتصادي تنوء بأعبائها الثقيلة على الاقتصاد الأميركي، وكانت النتيجة التي جلبتها محاولة الولايات المتحدة خلق حلف دولي سياسي واقتصادي على أساس مساعدة ألمانيا واليابان ودفع النمو في الاقتصاد الأوروبي وفي الاقتصادات الأخرى لشرق وجنوب شرق آسيا لمواجهة التهديدات السوفيتية والصينية، إن تلك الاقتصادات حققت بالفعل مستويات عالية من النمو ما لبثت أن تحولت إلى مشكله وتحدٍ بوجه الاقتصاد الأميركي، وتمثل التحدي الجديد في توسع دول شرق وجنوب شرق آسيا في تصدير سلع رخيصة الثمن ورفيعة الجودة أخذت تغرق السوق الأميركية، وتهدد بخلق عجز جدي في الميزان التجاري الأميركي .

     وكان لهذا التوسع الخارجي أعباؤه وتناقضاته، إذ جلب معه آثاراً سلبية على الاقتصاد الأميركي، وكانت تلك الآثار ناجمة عن مشكلات اقتصادية تعود إلى مدة سابقه على التسعينيات، عند قيام الولايات المتحدة باستخدام سوقها الداخلية الواسعة لخدمة ستراتيجيتها الاقتصادية الدولية، إذ قامت بفتح سوقها الداخلي أمام أوروبا واليابان لمساعدتها على النهوض باقتصاداتها لغرض خلق أنظمة رأسمالية حليفة وقويه في أنحاء عدة من العالم، وجعل تلك الاقتصادات منصّات متقدمة للاقتصاد الأميركي وتابعة له.

     ونلاحظ هنا ان هناك ارتباطاً زمنياً وثيقاً بين اشتداد المشاكل الاقتصادية الاميركية وتوجهها نحو الحروب الخارجية، فمن خلال الجدول -4- ادناه الذي يؤرخ دورات الاعمال التي عصفت بالاقتصاد الاميركي للفترة من (1955-2004) نجد ان بعد كل أزمة إقتصادية –تقريباً- تقوم الولايات المتحدة بعمل عسكري خارجي وحسب الجدول الاتي:

     **جدول -4-**

     **يبين تزامن الازمات الدورية في الاقتصاد الأميركي والحروب**

     **التي خاضتها الولايات المتحدة للمدة 1955 - 2004**

     |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
     | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
     | **القمة** | | | **القعر** | | | **مدة الانكماش (شهر)** | **مدة التوسع (شهر)** | **الدورة (شهر)** | | نوع  الحرب |
     | **السنة** | **الفصل** | **الشهر** | **السنة** | **الفصل** | **الشهر** | **من قعر الدورة السابقة الى قعر الدورة الحالية** | **من قمة الدورة السابقة الى قمة الدورة الحالية** |
     | **1957** | **الثالث** | **آب** | **1958** | **الثاني** | **نيسان** | **8** | **39** | **47** | **49** | الحرب الباردة  +  الحرب على  فيتنام  +  حرب النجوم |
     | **1960** | **الثاني** | **نيسان** | **1961** | **الأول** | **شباط** | **10** | **24** | **34** | **32** |
     | **1969** | **الرابع** | **ك1** | **1970** | **الرابع** | **ت2** | **11** | **106** | **117** | **116** |
     | **1973** | **الرابع** | **ت2** | **1975** | **الأول** | **آذار** | **16** | **36** | **52** | **47** |
     | **1980** | **الأول** | **ك2** | **1980** | **الثالث** | **تموز** | **6** | **58** | **64** | **74** |
     | **1981** | **الثالث** | **تموز** | **1982** | **الرابع** | **ت2** | **16** | **12** | **28** | **18** |
     | **1990** | **الثالث** | **تموز** | **1991** | **الأول** | **آذار** | **8** | **92** | **100** | **108** | حرب الخليج |
     | **2001** | **الأول** | **آذار** | **2001** | **الرابع** | **ت2** | **8** | **120** | **128** | **128** | الحرب على الارهاب  +  حرب  افغانستان  +  حرب العراق |

     Source: "Business Cycle Expansions and Contractions." NBER Website. 2005-04-23,http://www.nber.org/cycles.html.

     وقد استخدمت الولايات المتحدة الاميركية الحرب الباردة (التي استمرت للمدة 1950-1991) كذريعة لتنشيط شركات السلاح الكبرى من خلال تهويل خطر (الدب الاحمر)، وفي الربع الاول من عام 1980 وحتى الربع الثالث من عام 1981 دخل الاقتصاد الاميركي في دورتي اعمال مع ارتفاع نسب البطالة الى 7.1% في عام 1980 والى 7.6% في عام 1981 والى 9.7% عام 1982، أما نسب التضخم فلم تتتجاوز, 2,6% في المتوسط خلال عقد الخمسينات تسارعت في بداية السبعينات فوصلت الى 7,5% واكثر من 11% في عام 1982()، وقد سارع الرئيس الاميركي الاسبق رونالد ريغن بعد ذلك بالاعلان عن برنامجة الشهير (حرب النجوم) الذي شغّل الآلة العسكرية الاميركية من جديد.

     وفي تموز 1990 دخل الاقتصاد الاميركي في دورة أعمال جديدة لم يتم التخلص منها الا بعد استعار حرب الخليج الثانية، التي تشير التقديرات الى ان الولايات المتحدة الاميركية ربحت فيها أكثر من 60 مليار دولار، اضافة الى اعادة تشغيل شركات السلاح الكبرى ماكنتها لسد حاجة الجيش الاميركي من السلاح().

     أما بعد الاعلان عن دخول الاقتصاد الاميركي في آذار من عام 2001 بدورة أعمال جديدة، فقد اختلقت موضوع الحرب على الارهاب ومن ثم حرب افغانستان والعراق، وهي الحروب التي لازالت مستعرة، والمستفيد الاكبر منها هي شركات السلاح الاميركية وشركات النفط العملاقة.

     * + **الاستنتاجات:**
     * إن الأزمة الهيكلية التي تصيب الدول الصناعية الرأسمالية يجعلها تفكر بالمخرج السهل بالنسبة لها، فمع فيض إنتاجها الناجم عن تنامي قدراتها الإنتاجية ، ومع التطور التكنولوجي الهائل، ومع الزيادة الهائلة في حجم رأس المال الذي تضيق الأسواق المالية في البلدان الصناعية عن استيعابه، أصبح المطلوب هو توسيع السوق، وإلغاء الحواجز التي تقف في طريق التبادل التجاري الحر، وكذلك إلغاء القيود التي تحد من انتقال رؤوس الأموال الباحثة دائماً عن الاستثمار المربح، ولكن مع استمرار بعض البلدان التي تمتلك أسواقاً كبيرة في سياساتها الحمائية، وتطوير نماذج محلية للتنمية، أصبحت محدودية الأسواق مشكلة كبيرة للأقتصادات الرأسمالية وكان لزاما عليها، أما فتحها بالقوة، أو تهيئة الظروف المناسبة لتشغيل أهم مفاتيح الماكنة الرأسمالية من مجمع صناعي عسكري لتجاوز أزماتها.‏
     * تأتي الحروب التي تشنها الدول الرأسمالية الكبرى من خلال عملية مخططة يجند لخدمتها مجمع هائل يضم التجمع الصناعي- المالي- العسكري- الإعلامي المهيمن على القرار السياسي في تلك الدول، والمعزز بامتلاك عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، حيث يمكن ذلك تلك الرأسماليات أمرين، الأول هو إخضاع دول العالم الأخرى لمشيئة تلك الرأسماليات، والثاني تجاوز الأزمات الاقتصادية الدورية التي تعصف بأقتصاداتها والتي أصبحت سمة من سمات الاقتصاد الرأسمالي.
     * يتبع كل أزمة دورية يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي حرب خارجية، وتؤدي هذه الحرب بالفعل إلى خروج الاقتصاد الرأسمالي من تداعيات تلك الأزمة.
     * لما كانت الولايات المتحدة الأميركية هي مركز النظام الرأسمالي العالمي، وهي التي تمتلك مفاتيح القوة الاقتصادية والعسكرية وبالتالي السياسية، فأنها عادةً ماتخطط وتقود تلك الحروب، والحرب تعني الكثير للرأسمالية، فمن خلالها، يمكن تحريك عجلة الاقتصاد، فمصانع الأسلحة تعمل بطاقتها، ومستلزمات الحرب يزداد الطلب عليها، مما يستتبع زيادة العرض، الأمر الذي يعيد توازن حركة الاقتصاد الرأسمالي من جديد.
     * لقد خدمت الحرب الباردة الاقتصادات الرأسمالية، وبخاصة الاقتصاد الأميركي أيما خدمة، ففي ظل الحرب الباردة كان هناك على الدوام حجة لا يجرؤ أحد على الاعتراض عليها، وهي التسلح بما يفوق التهديد (السوفيتي) وبذلك ظلت الصناعات العسكرية الأميركية تعمل لحين تفكك الاتحاد السوفيتي، وكان لزاماً على أصحاب القرار السياسي في الإدارة الأميركية إيجاد عدو آخر، أو أعداء آخرين لتشغيل هذه الماكنة من جديد، وبذلك استمرار زخم الاقتصاد الأميركي، ومن ثم الاقتصاد الرأسمالي بصورة عامة.
       + **الهوامش والمصادر:**

     **ملخص عن الرسالة**

     **التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان**

     **الباحث أكرم جميل الدليمي()**

     تزامناً مع التطورات الكبرى التي ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونيل العديد من البلدان النامية استقلالها. وظهور دور الدولة وأهمية هذا الدور وفاعليته في الحياة الاجتماعية وكذلك زيادة مطالبة الافراد بحياة افضل، لذا كان لزاماً على الحكومات ايجاد السبل لتحقيق ما تنشده من التقدم وتحقيق برامج التنمية في سبيل رفع مستوى الرقي البشري.

     الا ان سبل تحقيق التنمية اختلفت باختلاف الانظمة السياسية وطبيعتها بالاضافة الى دخول العديد من المؤثرات الخارجية والداخلية عليها. و بالمقابل نجود حركات ناشطة متمثلة بمؤسسات دولية وجمعيات ونقابات وافراد سعت للضغط على هذه الانظمة للحصول على حقوق اكبر للانسان على اعتبار ان هذا الانسان هو الهدف الاول والغاية المنشودة للتقدم.

     وجدير بالذكر انه ليس بالامكان النظر الى البلدان النامية باعتبارها حالة واحدة بل هي على العكس من ذلك اذ انها تختلف فيما بينها لأن لكل بلد من هذه البلدان يتمتع بخصوصية ثقافية ودينية...كما ان الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية المتاحة قد عززت هذا الاختلاف. الا انه ومع وجود هذا الاختلاف بين هذه البلدان توجد بينها عناصر مشتركة كثيرة تشترك فيها هذه البلدان. وهذه المشتركات والعناصر الرئيسة المشتركة هي التي كانت محل البحث دون الدخول الى جزئيات الاختلاف.

     **فرضية الدراسة**

     صدر في 4/12/1986 اعلان حقوق الانسان في التنمية وهو ما يطلق عليه ايظاً الجيل الثالث من حقوق الانسان الذي عرف التنمية البشرية المستدامة من منظور حقوق الانسان في مادته الاولى على انها "حق من حقوق الانسان غير قابلة للتصرف وبموجب هذا الحق فان لكل انسان ولجميع الشعوب الحق في الاسهام والمشاركة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بها. وهذه التنمية تكمن فيها اعمال جميع حقوق الانسان وحرياته الاساسية".

     ومن هنا فان الدراسة تنطلق من فرضية مفادها ان "**التنمية البشرية المستدامة ترتبط مع حقوق الانسان بعلاقة تناغمية وتأثرية تنتج عنها مسارات او جوانب تأثير متعددة الاطراف والابعاد".**

     ومن خلال الفرضية اعلاه فان الدراسة تحاول الاجابة عن مجموعة من الاسئلة لغرض احاطة معظم جوانب الموضوع محل البحث وعلى النحو الاتي.

     1. ماهي التنمية البشرية المستدامة؟ وكيف تطورت وما هي عناصرها وطرق قياسها ومؤشراتها؟
     2. ماهي حقوق الانسان وما هي مصادر واجيال هذه الحقوق؟
     3. ماهو واقع حقوق الانسان قبل وبعد ظهور التنمية البشرية المستدامة وانعكاساتها على حقوق الانسان؟

     وفي الختام ومن خلال البحث في موضوع التنمية البشرية المستدامة وعلاقتها بحقوق الانسان في البلدان النامية نجد ان هذه البلدان سعت الى الاقتراب من البلدان المتقدمة للحصول على تنمية بشرية مرتفعة و/أو رفع مستوى التنمية البشرية المستدامة وبالتالي الدفع نحو رقي العنصر البشري وتعزيز حقوق الانسان. اذ ان كلا من التنمية البشرية المستدامة وحقوق الانسان يعزز احدهما الاخر مما يسهم في توسع قدرات الناس ويحمي حقوق الانسان وحرياته الاساسية. وعليه يمكننا ان نسجل مجموعة استنتاجات جاءت على النحو الاتي :-

     1. ان مفهوم التنمية لا يقتصر على جانب معين من دون الجوانب الاخرى. اذ ان التنمية تعد كوعاء شامل لعمليات متعدده ومستمره ولا تستثني جانب او ترجح جانب على ما عداه ، فهي من ناحية ارتباطها بالجانب الاقتصادي ترتبط وتؤثر في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
     2. تعد التنمية نظاماً سياسياً من ناحية تأمين المشاركة السياسية للافراد في صنع القرار . كما انها نظاماً اجتماعياً من خلال وضع الحلول للمشاكل الناجمة عن تفاعلات التنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة الاجتماعية، داخل النظام السياسي، بعتباره عنصراً فاعلاً في عملية التنمية .
     3. ان التنمية عبارة عن مجموعة من الاجزاء المتناغمة التي لايمكن ان تركز على جانب دون الاخر . وان التكافؤ في اداء هذه الاجزاء سوف يؤدي الى دفع عملية التنمية برمتها الى الامام للوصول الى تحوفير الحاجات الاساسية للانسان ، فالقضاء على الفقر وزيادة فرص التعليم وتوفير الخدمه الصحية المناسبة من شأنها تعزيز واحترام باقي حقوق الانسان.
     4. ونتيجة لتزايد الاهتمام الدولي في موضوع التنمية البشرية المستدامة لذا عد التزاماً واعياً من قبل المجتمع الدولي بكافة مكوناتة، تجاة الهموم البشرية المشتركة اذ يمثل التغلب عليها تحدياً تواجهة بلدان العالم باسرة، والبلدان النامية بشكل خاص وذلك في ظل الهموم العالمية التي تتطلب جهداً دولياً لمواجهتها، كالفقر، وتلوث البيئة، وتفشي الامراض الخطيرة على الصعيد الدولي ،كالايدز، والسارس، وانفلونزه الطيور.
     5. ولقد ازداد الهتمام الدولي بحقوق الانسان بشكل خاص بعد نهاية الحرب الباردة، وزيادة عدد الدول التي نالت استقلالها خاصة بين دول اوربا الشرقية .اذ رسمت هذه المرحلة ملامح امكانية بناء سياسة دولية لحقوق الانسان . الا ان فكرة حقوق الانسان ووضع الاليات المناسبة لحمايتها سرعان ما وضفت بطريقة عمقت - بشكل او بأخر- من انتهاكات حقوق الانسان من خلال التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان والذي نتج عنه (عملياً) انتهاكات صارخة لحقوق الانسان.
     6. كما ان الحكومات تنظر الى التنمية البشرية المستدامة وتحقيق قدر اكبر من الانجاز لصالح حقوق الانسان كأداة لتقييم ادائها بالمقارنة مع البلدان المجاورة على الرغم من وجود تناقضات كبيرة بين الوضع الوطني الداخلي وبين الجدول العالمي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة كما هو الحال في بلدان افريقيا الجنوبية اذ يمكن ارجاع هذه التناقضات الى العديد من المشكلات مثل تفشي الامراض كمرض نقص المناعة المكتسبة/الايدز، وفشل السياسات الوطنية الداخلية في توفير فرص الصحة والتعليم كذلك التقلبات الاقتصادية التي لحقت بهذه المنطقة.
     7. وقد ربطت العديد من البلدان النامية بين التنمية البشرية المستدامة وارتفاع وانخفاض الدخل كآلية لتحقيق التنمية البشرية، اذ ان متوسط الدخل شديد الانخفاض والمستويات المرتفعة لفقر الدخل يسهمان في انعدام الحريات الحقيقية للانسان مما يحرمه من تحقيق التغذية الكافية ومعالجة الامراض والحصول على التعليم. وهو ما يعكس الربط الايجابي بين التنمية البشرية المستدامة وحقوق الانسان في الحصول على الحاجات الاساسية.
     8. وجدير بالذكر ان بلدان حققت مراتب مرتفعة في تحقيق التنمية البشرية بشكل معكوس، فعلى سبيل المثال نجد ان فيتنام بلد فقير جداً الا انه استطاع ان يحتل مراتب مرتفعة في تحقيق التنمية البشرية بالمقارنة مع بلدان اخرى تحقق مستوى دخل اعلى.
     9. وبالمقابل نجد متوسط الدخل في البحرين يبلغ ضعف متوسط دخل الفرد في شيلي الا ان البحرين على الرغم من تقدمها نحو تحقيق مراكز متقدمة من التنمية البشرية تقع في مرتبة ادنة من شيلي. وهذا الاختلاف نفسه حتى على مستوى المنطقة الواحدة اذ نجد في جنوب افريقيا ان متوسط الدخل في انغولا يبلغ ثلاثة اضعاف الدخل في تنزانيا الا ان تنزانيا تحتل مرتبة اعلى في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
     10. ان البلدان النامية هي بحاجة الى سياسة انمائية سليمة الى جانب الدعم الخارجي ، للمساهمة في توضيف الاموال بشكل سليم وردم فجوة العجز المالي وتقليص نسبة الفقر وزيادة حصة التعليم والصحة من الانفاق العام .
     11. على الحكومات في البلدان النامية بذل المزيد من الجهود في سبيل رفع مستوى ادئها وتفعيل دورها في المجتمع من اجل تحقيق مشاركة اوسع للافراد وبذل الجهود في سبيل ان تعد الدول جهازاً خدمياً يسعى الى تحقيق مصلحة الافراد وليست جهازاً قمعيا يقف ضد رغباتهم ، وبالتالي التسريع من عملية التنمية والاسراع في انجاز الاهداف الانمائية للالفية وتطبيق اجندة القرن الواحد والعشرين.
     12. وعلى اي حال فان التنمية البشرية ترتبط بعلاقة ايجابية مع حقوق الانسان، وهذه العلاقة تتضح في ان كلاهما يتمحور حول الانسان ويتخذه الغاية التي يسعى لها. فكلما ارتفعت انجازات التنمية البشرية في اطار تحقيق الاهداف العالمية التي تسعى البلدان الى تحقيقها في مجالات الصحة والتعليم والفقر والدخل والمساواة والتمكين. ارتفعت معها معايير حقوق الانسان والعكس صحيح.
     13. وفي الختام فقد توزعت انجازات البلدان النامية في مجال تحقيق الاهداف الانمائية وتقسمت هذه البلدان الى ثلاث فئات بحسب انجازها للتنمية البشرية. اذ ان بعض البلدان اصبحت توازي البلدان المتقدمة وهذه الفئات هي :-

     **أولاً**: بلدان التنمية البشرية العالية. مثل الارجنتين والاوروغواي والامارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا وسنغافورة وكوبا.

     **ثانياً**: بلدان التنمية البشرية المتوسطة. كأذربيجان والاردن والباراغواي والسلفادور وعمان وغانا.

     **ثالثا**ً: بلدان التنمية البشرية المنخفضة. وضمت هذه الفئة بلدان مثل اثيوبيا واريتيريا وتشاد والكونغو والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

     **The Role of Information Media in Activating**

     **Dialogue between Civilizations**

     **Written by Translated by**

     **Dr. Salih Abbas Al- Taie Dr. Edhah Numan Khazaal**

     **The last three decades of the twenty century witnessed many changes, brought about significant technical development profound changes at the level of methods and means adopted in the communication process. Satellites DE consciousness and sophisticated computers moved to a new phase in the field of communication and information. These developments are accelerated in the twentieth century, atheist and produced many positive aspects to the physical level, but it caused a negative impact on the level particularly in the area of spiritual values.**

     **Technology has made the media the most important immediate influence on opinions and understanding in the industrialized world and has significantly heightened media impact in the developing countries as well media has a powerful capacity to encourage global a wariness there by promoting cross-cultural, understanding in communities across the globe. Unfortunately, the media potential to be a force for good can easily back fine. By disseminating messages that create and reinforce negative stereotypes and perpetuate misconceptions, the media frustrates dialogue and works against mutual understanding.**

     **The media is, therefore a crucial a vena for challenging prevailing attitudes regarding the many "other" a cross the globe. Individuals do not simply hold intellectual beliefs about peoples in distant lands, bit rather; they have strong emotional responses to divisions that are perpetuated in the media. One critical example is the influential idea of the clash of civilizations, which has spread out of the domain of news journalism and into all other forms of media.**

     **The media contributes to over come the problems of Dialogue among nations, which could hamper and perhaps more important of the following:**

     1. **Differences and some times contradiction between the values and practice that varied in terms of peoples regardless their nature.**
     2. **The ability of some nation pumping and export demands and models the behavior of nations and other countries Because of varying technological development and military capabilities.**
     3. **The possibility of some states to export methods enticed to make other peoples and other new vice values through a new models wrapped head by (Burak) as a first step to facilitate acceptance and then later to change values and copier of their identity and culture.**
     4. **Wide spread phenomenon an acculturation, and like hood of conflict on the dialogue between cultures in the contemporary international environment. The human settlement some acculturation process of trying to adopt any original projection, what national and replace what is foreign to destroy national culture, values and cultures of other nations.**

     **A premise, which tries there search project to prove that information through a variety of messages world help to activate and stimulate the process of dialogue between civilizations. It contributes through mind one of the means of implementation, both politician foreign states and units of international politics. (Grouping, blocks and organizations) in achieving rapprochement between the communities and promote human values that respect the peoples of (planetary village).**

     **As well as laying the information of the media dialogue peer respects for the peoples of the earth. In turn contributes to inform the rumors and the futility of wars conflict, and recalled including united and its peoples from the scourge of war. And used to inculcate the values of love, peace and invite all nations to contribute to humanitarian actors in the building for the benefit of future generations and humanity. Through various messages are trying to absorb the desires of the evil and alleviate the cause of conflict and re- called the adoption of logic future generations.**

     **In order to prove the hypothesis should answer the question perhaps most notably:**

     1. **What is the philosophy which be launched and media to bring peoples and governments greater attention to the process of understanding and dialogue between civilizations?**
     2. **What are the main means and methods that contribute information to activate and stimulate the process of civilized dialogue?**

     **To answer these questions, we found to divide the structural project into thee paragraphs.**

     **1- A theoretical entrance through which determine the meaning of concepts and controlling the interaction between leaders and interactive communication process of hand, and the process of activating and stimulate and understanding on the other hand.**

     **2- To identify patterns of the media and its role in the consolidation of human values between nations and peoples.**

     **3- Looking for the most important methods and mechanism we propose to activate dialogue among civilizations.**

     **For the purpose of varying the role of the media in activating the process of understanding and dialogue, the story of the project will be on the so called (propaganda floor) and the underlying media message to a more invitation (for both peoples or decision makers) in the states to the need for civilized dialogue, or what carried by newspaper, radio and satellite channels to increase interaction and understanding between peoples.**

     **Some people prefer to close the radio or newspaper or other movie to space and thus the propaganda floor may find heeded or messages may go un heeded, as well as the difficulties of measuring the degree and extent of the effect of these communications letters.**

     **In order to supply the project will focus on so- called technical (propaganda act), which will draw on the letters focus on the conduct designed to induce and convey other (peoples and individual) and (ordinary citizens and decision makers) need and the importance of cultural dialogue among dialogue reflects the will and the needs and aspirations of world opinion. Nation has fed wars and their effect and the convictions necessity to cooperation between peoples began to take root.**

     **A waken and search for the best marks of the nations capacities physical and spiritual is to build a better humanity.**

     **Propaganda is the act that will not always been willing tool of institutions or the usual media (video, audio, written), but that there is a major effort undertaken by individuals as well. Whether they are decision makers or persons with social prestige, through:**

     **- Direct contact or confronts;**

     **- General behaviors al practices**

     **Depending on the roles of these two axes find information and promote dialogue with the behavior of the teacher, university professors, a clergy man whether in (mosque, church, or the Knesset) and a lecturer at a seminar or conferences, member of association, members of civil organization ( non- alignment organization), men and women of social prestige among their followers and supporters, In a addition to the action and behaviors of the individuals groups form an invitation to conduct a perfect behavior, or to associate with other through, shows, fairs or chartable markets, participating in saying process….etc,**

     **This all formed a goon human reinforcement and express the great pleasant relations and understanding among nations.** [↑](#endnote-ref-33)
130. **مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد.** [↑](#footnote-ref-99)
131. **الموسوعه السياسيه-تحرير واشراف د.عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري-ط1-المؤسسه العربية للدراسات والنشر-بيروت 1974-ص:556.** [↑](#footnote-ref-100)
132. **د.محمد عماره-الاسلام بين التنوير والتزوير-دار الشروق-القاهره 1995-ص:32.** [↑](#footnote-ref-101)
133. **محمد حسنين هيكل-الامبراطوريه الامريكيه والاغاره على العراق-ط2-دار الشروق-القاهره2003-ص:57-96.** [↑](#footnote-ref-102)
134. **مجلة نيوزويك(العربي)-العدد(188) في 20\1\2004.** [↑](#footnote-ref-103)
135. **صحيفة الخليج الاماراتيه-العدد(9287)في 22\10\2004.** [↑](#footnote-ref-104)
136. **د.حميد حمد السعدون-العولمه وقضايانا-دار وائل للطباعه والنشر-عمان 1999-ص:13.** [↑](#footnote-ref-105)
137. **منى يونس-العوامل المؤثره في هجرة الكفاءات العلميه من التخصصات النادره- الهيئه المصريه للكتاب- القاهره 1987-ص:84.** [↑](#footnote-ref-106)
138. **نادر فرجاني-هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي- مجلة المستقبل العربي-العدد(80)تشرين الاول 1985-ص:79.** [↑](#footnote-ref-107)
139. **فرانسيس فوكوياما-التصدع الكبير-ط1-ترجمة عزة حسين كبه-بيت الحكمه-بغداد2004-ص:6.ومابعدها.** [↑](#footnote-ref-108)
140. **الجمعيه المغربيه للدراسات والبحوث حول الهجره-وقائع الندوه الخاصه بهجرة الكفاءات- كلية الحقوق\اكدال-الرباط\المغرب- ابريل 2000-ص:23.** [↑](#footnote-ref-109)
141. **المصدر السابق-ص:69.** [↑](#footnote-ref-110)
142. **Ahmed Zewail –Voyage Through Times Walks of life,the Noble Priz-American University Cairo -2002-P:71.** [↑](#footnote-ref-111)
143. **د.حميد حمد السعدون- التنميه الساسيه والتحديث-مكتبة الغفران للخدمات الطباعيه-بغداد2005-ص102.** [↑](#footnote-ref-112)
144. **محمد سبيلا-للسياسيه بالسياسيه في تشريح السياسي-ط1- افريقيا الشرق-الرباط2000-ص:94.** [↑](#footnote-ref-113)
145. **د.حميد حمد السعدون-مصدر سابق-ص:107.** [↑](#footnote-ref-114)
146. **د. حميد السعدون –مصدر سابق- ص:98-99.** [↑](#footnote-ref-115)
147. **موقع (SW. World. DE) على شبكة الانترنيت في 20/12/2002.** [↑](#footnote-ref-116)
148. **تقرير منظمة الاغذية التابعة للامم المتحدة لعام 2006- والمنشور في مجلة (المستقبل العربي)- العدد (3/2007) اذار –ص:180-183.** [↑](#footnote-ref-117)
149. **دراسة بعنوان ((الحرب الاخرى)) اعدتها مؤسسة RAND عام 2006، للاطلاع الاوسع يراجع موقع:**

     [**http://www.rand.org**](http://www.rand.org) [↑](#footnote-ref-118)
150. **د. حميد حمد السعدون – التنمية...- مصدر سابق- ص:91.** [↑](#footnote-ref-119)
151. **علي بوعناقه- الشباب ومشكلاته الاجمتاعية في المدن الحضرية- مركز دراساتت الوحدة العربية – بيروت 2007-ص: 120 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-120)
152. **يراجع موقع ( (aljazeera.netعلى شبكة االانترنيت في 17/10/2005.** [↑](#footnote-ref-121)
153. **صحيفة الشرق الاوسط/ لندن – العدد (9232) في 8/3/2004.** [↑](#footnote-ref-122)
154. **انطونيو كرم- اقتصاديات التخلف والتنمية- مركز الانماء القومي- بيروت1980- س:83.** [↑](#footnote-ref-123)
155. **Ahmed Al-Shahi and Richard luless- Middle East and North African Emigrants in Europe. Rawtledea – London 2002-P:28.**  [↑](#footnote-ref-124)
156. **كريم محمد حمززه- الهجرة والحريمة- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والنائية- بغداد 1980: ص:92.** [↑](#footnote-ref-125)
157. **د. حميد حمد السعدون- اسلمة الارهاب والسياسة الامريكية- مجلة دراسات عراقيية- بغداد- العدد (1) شباط 2005- ص: 49-51.** [↑](#footnote-ref-126)
158. **تقرير المعهد الوطني للاحصاء الاسباني حول اسماء المولودين عام2003، والمنشور في صحيفة الشرق الاوسط/لندن العدد (9622) في 2/4/2005.** [↑](#footnote-ref-127)
159. **الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة- مصدر سابق- ص:58.** [↑](#footnote-ref-128)
160. **د. حميد حمد السعدون- الغرب والاسلام والصراع الحضاري- دار وائل للطباعة والنشر- عمان 2002- ص: 118-124.** [↑](#footnote-ref-129)
161. **الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة- مصدر سابق- ص: 62.** [↑](#footnote-ref-130)
162. **Ahmad al-shahin-op cit-p:180.** [↑](#footnote-ref-131)
163. **الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة- مصدر سابق- ص:78.** [↑](#footnote-ref-132)
164. **محمد حسين هيكل-كلام في السياسة- ط8- الشركة المصرية للنشر العريب والدولي- القاهرة 2004- ص:344.** [↑](#footnote-ref-133)
165. **صحيفة الشرق الاوسط- لندن- العدد (9587) في 26/2/2005.** [↑](#footnote-ref-134)
166. **توفيق المديني- المغرب العربي وفاز من الشراكة مع الاتحاد الاوربي- المركز المغربي للبحوث والترجمة الرباط2005-ص:69.** [↑](#footnote-ref-135)
167. **صحيفة الشرق الاوسط- العدد (9087) في 26/2/2005.** [↑](#footnote-ref-136)
168. **توفيق المديني- مصدر سابق- ص:84.** [↑](#footnote-ref-137)
169. **موقع (Aljazeera.net) على شبكة www في 15/7/2005.** [↑](#footnote-ref-138)
170. **صحيفة الشرق الاوسط- لندن- العدد (9724) في 13/7/2005.** [↑](#footnote-ref-139)
171. **صحيفة المشرق- بغداد- العدد (452) في 7/7/2005.** [↑](#footnote-ref-140)
172. **جورج قرم- شرق وغرب: الشرخ الاسطوري- ترجمة ماري طوق- دار الساقي- بيروت 2003- ص:36.** [↑](#footnote-ref-141)
173. **صحيفة الشرف الاوسط- لندن- العدد (9801) في 28/9/2005.** [↑](#footnote-ref-142)